مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٢٧)

الفساد النسقي والدولة السلطوية

حالة الجزائر منذ الاستقلال

الدكتور محمد حليم ليمام

الفساد النسقي والدولة السلطوية

حالة الجزائر منذ الاستقلال

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٢٧)

الفساد النسقي والدولة السلطوية(*)

حالة الجزائر منذ الاستقلال

الدكتور محمد حليم ليمام

(*) في الأصل أطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. وقد نوقشت وأجيزت في جامعة الجزائر الثالثة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

ليمام، محمد حليم

الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال / محمد حليم ليمام.

٢٤٧ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٢٧)

ببليوغرافية: ص ٢١٣ ـ ٢٣٢.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-810-7

١. الفساد ـ الجزائر. ٢. الاستبداد ـ الجزائر. ٣. الجزائر ـ تاريخ.

أ. العنوان. ب. السلسلة.

364.1323

العنوان بالإنكليزية

Systemic Corruption and Authoritarian State in Algeria since Independence

By Mohammed Halim Limam

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس ٢٠١٧

إهـــداء

لذكرى المنصور بالله

إلى والدي العزيز... بيّي

إلى زوجتي

وإلى سليمو... البطل

شكر وعرفان

الحمد لله، والشكر لله.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة القديرة سكينة دامية التي قدمت لي يد العون، ومنحتني الإرادة والعزيمة، وبفضلها رأى هذا العمل النور. فبعد رحيل الأستاذ الدكتور منصور بن لرنب (تغمّده الله برحمته)، المشرف الأول على هذا العمل، لم أجد من يدرك حجم الدراسة وقيمتها، مثل الأستاذة دامية. كانت مناقشتي معها حول الفرضيات والأفكار مثمرة، وكانت ملاحظاتها النقدية بناءة، مكّنتني من التحكّم أكثر في الموضوع.

ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور محمد رضا مزوي، لمساندته وإعانته لي بآرائه وخبرته، ومساعدتي في التغلّب على الصعاب.

وكل التقدير والاحترام لجميع الأساتذة الذين قدّموا لي الدعم المعنوي، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور صالح بلحاج، والأستاذ لحسن زغدار.

وأشكر العصفورة المهاجرة السيدة فتيحة ڤاني، والصديق العزيز خليفة ركيبي، وأخي سفيان، وفارس، وكل من قدّم لي يد العون.

المحتويات

خلاصة الكتاب ١١

مقدمة ٢٥

الفصل الأول : الفساد النسقي: حكم الفساد ٣٧

أولاً : مضمون الفساد النسقي ٣٨

ثانياً : فهم الفساد النسقي ٤٥

ثالثاً : الفساد النسقي من منظور مقارن ٥٥

الفصل الثاني : الإرث التاريخي للدولة الجزائرية المعاصرة:
جذور الاستبداد والفساد ٧١

أولاً : الدولة الجزائرية قبل وصول الأتراك ٧٢

ثانياً : الدولة الجزائرية أثناء الوجود العثماني ٧٩

ثالثاً : الاستبداد الكولونيالي الوافد ٨٧

الفصل الثالث : الخبرة الكولونيالية وتوطين الفساد والاستبداد ٩٥

أولاً : المقاومة وحرب التحرير ٩٦

ثانياً : ترسّبات كولونيالية ١٠٦

ثالثاً : امتداد الماضي في الحاضر ١١٥

الفصل الرابع : تكوين الدولة الفاسدة وبنيتها ١٢١
أولاً : نظام سياسي بريتوري ١٢٣
ثانياً : سلطة خفية سوق خفية ١٣٦
ثالثاً : منطق قبلي ١٥٣
الفصل الخامس : من الدولة الفاسدة إلى الدولة المُفسدة ١٦٥
أولاً : الفساد في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨: فساد عصبوي ـ رعوي ١٦٦
ثانياً : الفساد في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١: فساد انتقالي ـ انتقامي ١٧٦
ثالثاً : الفساد بين ١٩٩٢ و١٩٩٩: فساد عنفي ـ لصوصي ١٨١
رابعاً : الفساد بين ٢٠٠٠ و٢٠١٦: فساد عصبوي ـ عصاباتي ١٩٠
خاتمة واستنتاجات ٢٠٧
المراجع ٢١٣
فهرس ٢٣٣

خلاصة الكتاب

مقدمة

لم تجد ظاهرة الفساد في الجزائر حتى الآن تشريحاً يسمح بفهم طبيعتها ومقوماتها على الرغم من أنها صارت منذ مدة موضوعاً مهيمناً رسمياً وإعلامياً وشعبياً. بل إن الحكومة، وبمناسبة وضعها تشريعاً لمنع الفساد والوقاية منه (٢٠٠٦)، سمحت بإقرار موضوع مكافحة الفساد في البرامج التربوية والجامعية. ربما يكون من مبرّرات نقص العناية بفهم الفساد، غياب إرادة حقيقية للتصدي بحزم لظاهرة تشكّل خطراً حقيقياً على جميع الصعد وفي جميع مجالات الحياة. فانعدام الإرادة السياسية لمكافحة الفساد والحد منه، يعد واحداً من المؤشرات التي تضع الدولة في سلّم البلدان ذات الحكم السيئ. وإذا كان فهم مشكلة الفساد جزءاً أساسياً من حلّها، فإن هذا يجر إلى القول إن التصوّر الموجود لدى القائمين على سياسة مكافحة الفساد (الهيئات الرسمية) بأن الفساد أمر عادي، ومحاربته تستوجب تعزيز الترسانة القانونية والإجراءات الإدارية، والتوجه مباشرة إلى الكوادر، وغرس ثقافة النزاهة والشفافية فيهم، هو تصور أفضى إلى تقديم حقائق بعيدة كل البعد من الواقع، وشجّع على «تتفيه (Banalisation)» ظاهرة الفساد بدلاً من شجبها. وهكذا، عوض تشجيع المناقشة العلمية للموضوع، والدعوة إلى فهم صريح لظاهرة الفساد، يستمر التعتيم على وعي الأفراد بحجم الفساد، وبصعوبة اجتثاثه، وإدراكهم لتواضع أداء الحكومة في مجال الحد منه. وتالياً، لنا أن نتساءل: هل هذا التعتيم مقصود؟

هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة ظاهرة الفساد في الجزائر، من خلال بحث العلاقة بين توغّل الفساد وتغلغل الاستبداد منذ الاستقلال، من منطلق أن مقوّمات السلطوية هي متلازماتٌ لنمط الفساد النسقي، وهذا الأخير يشكّل بدوره سنداً وأساساً وعاملاً رئيساً لاستدامة السلطوية. لكن الدراسة لن تعالج موضوع قياس الفساد أو تتعرّض لتحليل قضاياه، أو بحث تكاليفه، وطرائق التصدي له، كما أن الأمر لا يتعلّق بتحري تفاصيل الواقع، والتعليق عليها، بل محاولة لاستنباط

المغزى السلطوي لمسألة تفشي الفساد في الدولة، وفهم كيفية تمفصل ظاهرتَي الفساد والسلطوية. قبل مناقشة هذه الإشكالية، نتساءل: كيف يمكن فهم الفساد النسقي؟

أولاً: فساد الحكم والحكم بالفساد

اهتم الباحثون مؤخّراً وعلى نحوٍ غير مسبوق بمسألة فشل الإصلاح في الدول التي ينخرها الفساد[١]، وعواقب ذلك على الحكم والسياسات فيها، إذ نالت الأنظمة الديمقراطية والسلطوية قسطاً وافراً من التحليل من أجل فهم تغلغل الفساد، في مقابل عقم سياسات مكافحته. في الحالة الأولى، تُطرح مسألة العلاقة بين متانة أو هشاشة المؤسسات والمشاركة في المجال السياسي والاقتصادي، ومدى التوازن القائم بينهما. وهنا، يُنظر إلى دور اللّامساواة **أولاً**، في زيادة التوقعات، في ما يتعلّق بتقوية المصالح الخاصة، وإمكانية وصولها إلى التأثير في صنع القرار والسياسات من طريق استخدام التأثير والرشوة. **وثانياً**، في دورها في تعزيز السياسات الزبونية، علماً أن الزبونية السياسية تكون وليدة العملية الانتخابية التي يشوبها الفساد[٢]. إنّ أهم ما في الديمقراطية تكافؤ الفرص، والمساواة بين المواطنين في ممارسة حق اختيار من يمثّلهم، وتكافؤ الأصوات لاختيار من يصل إلى السلطة وكيفية حيازتها. وهنا يفترض أن تكون النزاهة في عمل المؤسسات، وحياد السلطة، معياراً ضامناً للعدالة والمساواة[٣]. وفي هذا الصدد، يُعزى تفشي الفساد إلى خرق معيار النزاهة، وسعي الأنظمة إلى فرض مؤسسات وقواعد ملائمة لمصالح الأثرياء.

في الأنظمة التي شهدت تحولاً ديمقراطياً ولبرلة اقتصادية، استفزّ ذيوع الفساد في بلدانها المراقبين، وتساءلوا: لماذا أخفقت الدّمقرطة واللبرلة في التخفيف من حمى الفساد النسقي في هذه البلدان[٤]؟ فبقدر ما ارتفعت نسبة الفرص السياسية والاقتصادية، ارتفعت معها حوافز الفساد

---

(١) على الرغم من كثافة الدراسات والأبحاث في الفساد، إلا أن الموضوع لا يزال ساخناً، وتثير جوانبه المختلفة اهتمام المنظرين في شتى بلدان العالم، وبخاصة في ما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء تغلغل الفساد في بلدان وضعت حزمة من الإصلاحات لاجتثاث المرض. بعضهم وجد في القصور الذي يشوب المداخل النظرية المفهومية لظاهرة الفساد السبب في فشل سياسات مكافحته، لأن معظمها انطلق من مفهوم يعرّف الفساد بأنه «مشكلة رئيس ـ وكيل» (Principal-agent Problem). للاستزادة، انظر: Anna Persson, Bo Rothstein and Jan Teorell, «Why Anticorruption Reforms Fail? Systemic Corruption as a Collective Action Problem,» *Governance,* vol. 26, no. 3 (July 2013), pp. 449-471.

(٢) Jong-sung You, *Democracy Inequality and Corruption: Korea, Taiwan and the Philippines Compared* (New York: Cambridge University Press, 2015), p. 22.

(٣) انظر: Paul M. Heywood and Jonathan Rose, «Curbing Corruption or Promoting Integrity? Probing the Hidden Conceptual Challenge,» in: Peter Hardi, Paul M. Heywood and Davide Torsello, *Debates of Corruption and Integrity Perspectives from Europe and the US* (London: Palgrave Macmillan, 2015), pp. 113-114.

(٤) Christian von Soest, «Persistent Systemic Corruption: Why Democratisation and Economic Liberalisation Have Failed to Undo an Old Evil. A Six-Country Analysis,» in: Tobias Debiel and Andrea Gawrich, eds., [in collaboration with Holger Niemann], «(Dys-) Functionalities of Corruption: Comparative Perspectives and Methodological Pluralism,» *Comparative Governance and Politics*, no. 3 (December 2013), pp. 57-87.

في ظل وجود مؤسسات حديثة النشأة وضعيفة. يستمر تأثير الدولة العميقة ودورها في إفقار السياسات التي من شأنها تفكيك شبكات النفوذ والفساد، الساعية دوماً إلى تقويض كل مسار يفضي إلى تحقيق التكافؤ في الفرص، وينزع الطابع الاحتكاري عن المجال السياسي والاقتصادي بصفة مستدامة.

بالنسبة إلى الأنظمة غير الديمقراطية، يُعد تغلغل الفساد فيها أمراً طبيعياً. ويُنظر إلى البلدان المستقرة في تسلطيتها، أو التي تعوق فرص التحول الديمقراطي في بلدانها، على أنها أنظمة فساد وحكم سيئ. والحوكمة السيئة هنا ليست انحرافاً يمكن تصحيحه، بل إنها هي الأخرى حالة طبيعية[٥]؛ بحيث تمارس السلطة بدون حسيب أو رقيب، سلطة مطلقة، وفرص الحصول عليها أو على الثروة مقيّدة. وهنا الفساد قاعدة للحكم والتحكم في عنصري القوة (=السلطة والثروة)، وفي المجتمع. أي أن الدولة والنظام تتجه وظائفهما وغاياتهما، ليس إلى تحقيق الخير العام، بل إلى افتراس المجتمع والفرد. ومن ثم لا مجال للإصلاح ومقاومة الفساد، بل إن انتشار اللصوصية يعزّز استقرار «النظام المفترس»[٦]، وتصبح معارضة نظام الفساد مغامرة خطرة. ينتشر سلوك الفساد إذاً، ويسود معه الإفلات من العقاب، ويصبح التعتيم عليه وعلى مسالك الفساد، وشبكاته، وحجمه، وآثاره، أمراً ضرورياً.

يتطلّب فهم حالة البلدان التي تشهد فساداً مُمأسساً (Institutionalized Corruption) أين يكون الفساد مؤشراً لوجود خلل في الأداء الوظيفي للدولة، وحالة البلدان التي تشهد فساداً نسقياً (Systemic Corruption) يكون الفساد فيها رمزاً من رموز الحكم، من جهة، إثارة مجموعة من الأسئلة حول: طبيعة النظام السياسي؛ وكيفية ممارسة السلطة؛ وحال المؤسسات وأنماط المشاركة؛ والتبادل الموجود بين الفضاء العام والفضاء الخاص. هناك من الباحثين من يشدّد أولاً، على ضرورة تجاوز المفهوم الضيق للفساد، واستبعاد معنى نظرية الرئيس ـ الوكيل[٧]، أو العلاقة بين الراشي والمرتشي، وفهم الفساد كمؤسسة مثلما يعرفها دوغلاس نورث «قواعد اللعبة في مجتمع ما. أو بعبارة أخرى، القيود التي يضعها الكائن البشري لتشكيل التفاعل الإنساني. نتيجة لذلك، فإنها تشكّل حوافز للتبادل السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي بين الناس»[٨]. أخذاً بهذا المعنى، لاحظ باحث آخر أن التفرقة بين حالة الفساد المعمّم، مثل حال كثير من البلدان الأفريقية، وحالة

(٥) لاري دايموند، **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة عبد النور الخراقي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤)، ص ٤٥٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥١.

(٧) Jan Teorell, «Corruption as an Institution: Rethinking the Nature and Origins of the Grabbing Hand,» Göteborg University, Department of Political Science, The Quality of Government Institute, *QoG Working Paper Series*, 2007: 5 (November 2005), p. 3, <http://www.qog.pol.gu.se/digitalAssets/1350/1350653_2007_5_teorell.pdf>.

(٨) Douglass C. North, «Institutions,» *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 5, no. 1 (Winter, 1991), p. 97.

الفساد القطاعي أو المؤسسي، كما هو الشأن في بعض البلدان المتقدمة[٩]، تستدعي تحليلاً مؤسسياً وبنيوياً، لا يكتفي بفهم أداء وبنية المؤسسات القائمة، بل يبحث في البنى غير الرسمية، والثقافة السياسية، والقيم التي تغذّي الفساد.

ثانياً: الفساد: ضرورة لاستدامة السلطوية

يمكن أن توفّر الأنظمة السياسية آليات وبنى تمنع توافر حوافز الفساد، من خلال كبح كل تهديد قد يمس عاملي المساواة في الفرص، والثقة في القواعد التي تسمح بالدخول في نظام مفتوح وتنافسي، والحركة في الفضاءين الاقتصادي والسياسي، أو قد تفرض قواعد وآليات حكم تثبّت الروابط بين الفاسدين والمفسدين، وتسمح لهم برفع قدراتهم ومواردهم السلطوية والاقتصادية، والزبونية وغيرها[١٠]. من وجهة نظر أنصار المقاربة المؤسسية، إن إدراك الطريق المؤدي إلى تغوّل الفساد، يفرض فهم نمط الحكم الذي يتيح حوافز الفساد والإفساد، ويشجع على استمرار العمل سرّاً، وفي إطار مؤسسات موازية غير رسمية.

إنّ الذين يقبضون على السلطة، يسعون إلى تثبيت حكمهم، والبقاء لأطول مدة زمنية. لذا، من الضروري الإحاطة بمنطق هؤلاء وبمساعيهم إلى الاحتفاظ بالسلطة، من أجل تفسير نمو الفساد في الأنظمة السلطوية (Authoritarian Regime)[١١]. تمثّل الآفاق الزمنية للحاكم المستبد، وطبيعة الائتلاف الحاكم[١٢]، مؤشرات تعكس مدى تعاظم الفساد. فكلما شعر المستبد بدُنوّ أجل حكمه، زاد جشعه وميله إلى النهب، ويحدث العكس بالنسبة إلى المستبد الآمن الذي يتمتع باستقرار كبير؛ إذ يستفيد من حصاد معتبر عندما يكون بلده أكثر ثراءً[١٣]. في كل الأحوال، يبقى منطق الحكام المستبدين وسعيهم الدؤوب إلى البقاء مدة أطول في الحكم (Survival)، هو منطق العصابة الساكنة

---

(٩) انظر: Jean-François Médard, «Les Paradoxes de la Corruption Institutionnalisée,» *Revue Internationale de politique comparée*, vol. 13, no. 4 (2006), p. 697.

(١٠) دايموند، **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ص ٤٠١، و Donatella Della Porta and Alberto Vannucci, *The Hidden Order of Corruption: An Institutional Approach* (London: Ashgate Publishing Limited, 2012), p. 2.

(١١) حول ماهية الأنظمة السلطوية وأنماطها، انظر: Jan Teorell, *Determinants of Democratization Explaining Regime Change in the World, 1972-2006* (New York: Cambridge University Press, 2010), chap. 6, and Steven Levitsky and Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism Hybrid Regimes After the Cold War* (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 5-32.

(١٢) انظر: Eric C. C. Chang and Miriam A. Golden, «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes,» version 3.4 (February 8, 2009), p. 5, <http://ssrn.com/abstract=1339972>, and Jennifer Gandhi and Adam Przeworski, «Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 11 (November 2007), pp. 1279-1301.

(١٣) انظر: Jennifer Gandhi and Adam Przeworski, «Cooperation, Cooptation, and Rebellion Under Dictatorship,» *Economics and Politics*, vol. 18, no. 1 (March 2006), and Joseph Wright, «Do Authoritarian Institutions Constrain? How Legislatures Affect Economic Growth and Investment,» *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 2 (April 2008), pp. 328-329.

(Stationary Bandit) كما شرحه منصور أولسون (M. Olson) بعناية[١٤]. ومن خلاله، يمكننا فهم تلازم الفساد النسقي مع طول حياة النظام الاستبدادي.

ما دام القائد في النظام السلطوي لا يحكم بمفرده، فإن حاجته إلى تعزيز التحالف المؤيد له، تعتبر ذات أولوية قصوى. لذلك رأى بعضهم أن الشغل الشاغل للقادة السياسيين هو كيفية كسب ولاء الفئة التي تملك القدرة على خلع شاغل المنصب واختيار بديل منه. وهذه فرضية من فرضيات «نظرية المتخيّرين» (Selectorate Theory)[١٥] طورها بروس بوينو دو مسقيتا وألستر سميث، لبيان الكيفية التي يستمر فيها الحكام المستبدون ممسكين بالسلطة لمدة طويلة، معتمدين على ائتلاف صغير من الأشخاص «الضروريين»، الأقوياء (ذوي رتب عسكرية، أو أعضاء نافذين في الحزب الحاكم)، يملكون طموحاً لتولي القيادة، ولديهم دور في وصول القائد إلى السلطة أو الإطاحة به[١٦]. ويمكن وصفهم بـ «الحاشية» التي تساند حكم المستبد، و«البطانة» القريبة منه[١٧]، تمتد أذرعها إلى مفاصل الدولة كافة، وهي جزء لا يتجزّأ من استمراريته ومقوماته، وقد يكون بينها سياسيون وعسكريون ورجال دين، إضافة إلى أقرباء الحاكم وأصدقائه.

في الأنظمة الديمقراطية يُعرف «المتخيّرون» بهيئة الناخبين، و«ائتلاف الفوز» وهو ائتلاف ضخم، تفرزه قواعد انتخابية واضحة، يكون شراء الولاء من خلال المكافآت الخاصة باهظ التكلفة، لهذا تطبق الحكومة المنتخبة سياسات فاعلة تعود بالنفع على المحكومين، وتحقق التنمية. بينما في الأنظمة السلطوية، يكون «ائتلاف الفوز» قليل العدد، وتفكير القادة هنا، يكون منصباً على كيفية مكافأة «الضروريين». في الحالة **الأولى**، يتحدّث بوينو دو مسقيتا وسميث عن سلع عامة (Public Goods) يستفيد منها جميع الناس. وفي الحالة **الثانية**، هناك سلع خاصة (Private Goods) يمنحها القائد لداعميه الضروريين حصراً، كالرشى، والعلاقات الزبونية، والامتيازات المختلفة، والقرارات التي تزيد موارد داعميه[١٨]. ويصبح أمر توزيع المنافع الخاصة محتوماً وروتينياً، عندما يظهر منافس جديد للحاكم، أو أي خطر قد يهدد حكم الزعيم.

---

(١٤) للتفصيل، انظر: منصور أولسون، **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**، ترجمة ماجدة بركة؛ مراجعة وتقديم محمود عبد الفضيل، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٥١ ـ ٥٩.

(١٥) انظر: بروس بيونو دو مسقيتا وألستير سميث، **دليل الاستبداد والمستبدين: الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها**، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٤). انظر أيضاً: Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, *The Dictators Hand Book: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics* (New York: Public Affairs, 2011).

(١٦) انظر: Bruce Bueno de Mesquita [et al.], «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,» *British Journal of Political Science*, vol. 32 (2002), p. 516.

(١٧) زهير فريد مبارك، **أصول الاستبداد العربي** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١٠)، ص ٢٥٢.

(١٨) للاستزادة، انظر: Bruce Bueno de Mesquita [et al.]: «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,» p. 559, and *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2003), pp. 44-47.

في ضوء هذا التحليل، يمكن تعليل تفشي الفساد في الأنظمة السلطوية بحاجة قادتها إلى تخصيص المنافع للائتلافات الصغيرة المحيطة بهم، من جهة. ومن جهة أخرى، فإن محاربة الفساد في هذه الأنظمة، وتشجيع حكم القانون والمأسسة، هي سلع عامة، لا يُلزم الحاكم المستبد نفسه بإقرارها، بل يؤيّد، هو وداعموه، وجود الفساد، أي تفعيل ما اصطلح عليه جون فرانسوا بايارد «سياسة ملء البطون»[١٩].

ثالثاً: جذور الاستبداد والفساد: مفعول الخبرة الكولونيالية

أرست ممارسات الحكم في الجزائر تقاليد، تجعل المحلل السياسي في ورطة عند محاولة فهمها، وقد لا يجد مخرجاً حتى ولو استحضر آخر ما جدّ من مقاربات. طبعاً، إن هذا الأمر طبيعي في جل البلدان ذات الأنظمة المغلقة، حيث يستعصي فهم ما يدور في العلبة السوداء، أو التوقع بما تؤول إليه الأوضاع في البلد مستقبلاً. فالباحث على دراية كبيرة بتاريخ الجزائر ونظامها السياسي، مثل هيو روبرتس، يؤكّد أن واحدة من أهم خصائص النظام، سرّيته، «إذ إن الصراع بين الأجنحة، والصفقات التي يجري إبرامها، أثناء اتخاذ أيّ قرار مهم، تكون خارج أعين الشعب، بعيداً من «المؤسسات السياسية الرسمية»، في الخفاء بواسطة شبكات سرية»[٢٠]. إن الإرث التحرري هو مصدر تلك الخاصية، وتحديداً، متلازمة العلاقة المعقدة بين جبهة التحرير الوطني ـ جيش التحرير الوطني (FLN-ALN) والمجتمع، مثلما يرى روبرتس. ومن ثمّ فإن غياب المؤسسات التي تراقب أو تحاسب في الدولة المستقلة، أصله تلك العلاقة، جعلت القادة يتصرّفون بحرية؛ فلا يُسألون، وكل شيء يُدار خفية. بعبارة أخرى، فإن القطيعة بين الدولة المُسقطة من الخارج والمجتمع أثناء الحقبة الكولونيالية، وقبلها في عهد الأتراك، ستتواصل بعد الاستقلال من طرف الدولة المستوردة، ثمّ مع الدولة السلطوية المُنتظِمة في المجتمع، محافظة على العلاقة الاستعلائية معه، مُواكِبةً للوضع القائم الذي تحقَّق.

تفيد العودة إلى تاريخية الدولة الجزائرية في معرفة التقاليد السياسية التي ترسّخت عبر الأزمان، وبخاصة تلك التي تخصّ العلاقة بين الحكم المركزي (القائم في المدن) والقبائل (الخاضعة أو المتمردة). وفي هذا، وعلى العكس مما روّجت له المدرسة الكولونيالية ضمن «نظرية الانقسامية» الشهيرة، فإن القبائل في المنطقة المغاربية لم تمنع قيام الدولة، كما أنها لم تهدمها أيضاً[٢١]. ولنفي الطرح القائل بعدمية الدولة قبل مجيء الاحتلال الفرنسي، يعود الباحثون إلى فكر ابن خلدون ومفاهيمه حول «العصبية»، و«الزعامة»، و«الدعوة الدينية»، ونظريته حول الدولة، حيث أوضح أن

(١٩) Jean François Bayart, *L'État en Afrique: La Politique de Ventre* (Paris: Fayard, 1989).

(٢٠) Hugh Roberts, «Pouvoir Maquisard, Parti(s) de Façade et Projet d'Édification d'un État: L'Expérience Algérienne,» papier présente à: Colloque International El-Watan, Alger, 5-7 juillet 2012, et *El-Watan*, 8/7/2012.

(٢١) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٥.

بنية الدولة تحكم عليها بعدم الاستقرار المتواصل، فدينامية النسق، تحتوي على تواصل للنخب بناءً على قاعدة القبائل[٢٢]. لم تتقاطع انقسامية المجتمع مع ضرورة الدولة، حيث إن الحراك والصراع القبلي ـ العصبي كان طبيعياً، دوران عصبيات وسعي كل عصبية أو نخب قبلية غالبة إلى تأسيس دولة، أو بالأحرى تعديل البنى السياسية ـ الإدارية الموجودة، فهي لا تعاود تكوين الدولة من الصفر[٢٣].

بمجيء الأتراك، ستزول الدولة القبلية لتحل محلها الدولة المخزنية، فيها جيش نظامي، وبيروقراطية لإدارة شؤون الحكم. أما علاقتها بالسكان فكانت مستقلة ونفعية ومضطربة. بلغ الرفض المحلي للسلطة المركزية (المخزن) مداه، وبخاصة في المناطق غير الخاضعة (بلاد السّيبة). لم تكن هذه الدولة (١٥١٦ ـ ١٨٣٠) تعمل أو تمثّل مصلحة دولة أجنبية، كما يزعم أنصار المدرسة الاستعمارية، بل إن الحكم الذي تولّى تسيير البلاد، كان مصطنعاً خارجياً، حاول أن يوحّد البلاد تراتبياً واجتماعياً[٢٤]، تتجاذبه قوّتان: العسكر في أعلى هرم السلطة، والمرابطون في الداخل. أما الأهالي، فاقتصر دورهم على تسديد الضرائب فقط. وعليه، وجد النظام نفسه معزولاً؛ إذ إن السلطان حسين باشا حاول تفادي «ما حل بالجزائر من حملة واحتلال ونكبات»، لكنه وجد نفسه وحيداً، منقطع الصلة مع «السكان الذين كانوا ناقمين على تتريك الحكم في الجزائر ونشر الظلم والاستبداد»[٢٥].

استطاع الأمير عبد القادر تأسيس دولة ذات صبغة جزائرية (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨)، وخلق تنظيماً سياسياً وإدارياً يستجيب لمتطلّبات الساكنة، يديره «خلفاء» لهم مقبولية شعبية، ومجلس مشكّل من مساعدي الأمير، وحكومة تتمتع بصلاحيات واسعة، أعضاؤها يحاسَبون من طرف الأمير درءاً لوقوع التجاوزات، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى أعوان الدولة، حيث أنشأ الأمير منصب «منادٍ عام» (وسيط)، يتولى حثّ الناس على التبليغ ضد أيّ مخالفة يأتيها القضاة وغيرهم مثل السلب والرشوة[٢٦]. عمل جيش الاحتلال بأفكار وتوجيهات مفكّري الغزو، يتقدمهم ألكسي دي توكفيل (A. de Tocqueville)، الذي زاد من حماسة المحتل، وراح يشدّد على ضرورة اقتلاع كل ما يرمز إلى الماضي العثماني، وإعادة تشييد الجزائر بحسب المنهجية الفرنسية، ومواجهة الساكنة، وقهرهم من أجل التغلّب عليهم. شعر بالخطر على الاحتلال عندما شاهد عن كثب، تنظيم «الدولة الأميرية»

---

(٢٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨، ومحمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢١٦.

(٢٣) عبد القادر جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ترجمة فيصل عباس، ط ٣ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦)، ص ١٣٩.

(٢٤) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٥) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٨٣٠ ـ ١٩٠٠** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢٠.

(٢٦) انظر: محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٤**، ترجمة محمد المعراجي (الجزائر: منشورات آنيب، ٢٠٠٨)، ص ٧٣.

وقوة جيشها، فأوصى حكومة الاحتلال بالاستعجال في تفكيك تلك الدولة، والحؤول دون توسّعها وتجذّرها.

كان للسياسات الكولونيالية الأثر الشديد في تكوين الحركة السياسية الوطنية، وبخاصة تشتيت قواها، و«ردكلتها» أي تبنيها الخيار المسلح لإنهاء الاحتلال. لقد تبنى التيار الاستقلالي المشروع الثوري، ومثلما لاحظ وليام كوانت، «قامت الثورة ضد السياسة وضد الأحزاب. فقد نظر الشعب بعين الرضا إلى المحاربين الذين أرادوا تحرير البلد، في حين اعتُبر ممثلو الأحزاب أشخاصاً يتبعون مصالحهم، أضعفوا الإرادة الجماعية، وخدموا السياسة الفرنسية القائمة على مبدأ «فرّق تسد»[٢٧]. لكن قادة جبهة وجيش التحرير استخدموا أسلوباً سلطوياً وعنيفاً في التعبئة للمشروع الثوري. أي أن العلاقة بالمجتمع سلطوية، تفرض الانتماء إلى الجبهة والجيش، ولا تناقش قراراتهما، و«معارضة القيادة تعد جريمة، فالقيادة لا تخطئ أبداً»[٢٨]. وعلى هذا الأساس، يذهب المؤرخ محمد حربي إلى القول إن جبهة التحرير الوطني ليست من الأحزاب الشمولية، بل حركة «أوتوريتارية» لا يجري العمل داخلها على أساس الرضى والتفاهم بين أعضائها[٢٩]. من الخارج، كان يبدو أن نظام جبهة التحرير يحوز مركز قرار واحداً ويعمل فيه، لكن في حقيقة الأمر، تأسست الجبهة على الشخصنة، وارتبط النضال والالتحاق بصفوف الثورة بالأشخاص، وبالنواة التي ينتمون إليها، وهي عبارة عن شبكات معقدة، تتداخل ضمنها القبليّة مع الزبونية السياسية[٣٠].

زخرت الخبرة الكولونيالية بالمآسي، فعلت فعلها في دولة الاستقلال، في كل مجالات الحياة، وعلى جميع المستويات. لكن ما تريد الدراسة تأكيده، هو فعل هذه الخبرة في «العقل السياسي الجزائري»، علماً أن هذا الأخير يجد مرجعيته في «المخيال الاجتماعي»، أو ذاكرة الأمة، بحلوها ومُرّها؛ إذ إن استثنائية وعنفية تلك التجربة، ولا سيَّما ما تعلّق بالمواجهة السياسية والعسكرية مع المستعمر الفرنسي، ستظل ماثلة لدى النخب، وسيكون لرفض السياسي، وأولوية العسكري حضور مستديم. إن الانغلاق على المجتمع من طرف قيادة الثورة والتصرف «بأسلوب بايلكي» يذكّر بتلك العلاقة التي ظلّت قائمة بين الداي والأهالي أثناء الوجود العثماني، أو ما أصبح يصطلح عليه رسمياً وشعبياً «عقلية البايلك» للتعبير عن انقطاع القيادة عن الشعب، ولجوء الثوار إلى العمل في الخفاء وفي إطار الزّمر، والتصرّف في المال العام بكل حرية.

---

(٢٧) William B. Quandt, *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*, traduit par M'hamed Bensmmane [et al.] (Alger: Casbah Edition, 1999), p. 27.

(٢٨) مقتبس من: خطاب ألقاه لخضر بن طوبال في شباط/فبراير ١٩٦٠. انظر: Mohammed Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962* (Paris: Jeune Afrique, 1985), pp. 350-351.

(٢٩) Mohammed Harbi, «L'Hypothèse Totalitaire en Algérie: Le Cas du FLN 1954-1962,» *El Watan*, 29/3/2012.

(٣٠) انظر: Lahouari Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction* (Alger: ENAL, 1990), p. 69.

إن ما يشدّد عليه المؤرخون والباحثون هو الطابع العنيف للتجربة الكولونيالية، وكيف سيكون له نصيب في تكوين الدولة. بل إنه يشكل أهم مكونات «العقل السياسي الجزائري»، بحيث سيُنظر إلى العنف دائماً، سبيلاً للحصول على الموارد الرمزية والمادية. وتالياً لا مندوحة أن يستخدم الجميع، في السلطة أو في المعارضة، الشرعية الثورية للدفاع عن مصالحه.

رابعاً: مقومات السلطوية: متلازمات الفساد النسقي

ما طبيعة الدولة والنظام اللذين تم تشييدهما بعد الاستقلال؟ وما الذي يميّزهما؟ كيف استطاعا الصمود رغم شدة الأزمات التي تعرضا لها؟ وكيف قاد ذلك إلى تغلغل الفساد؟ ألم يكن الفساد دوماً سبيلاً للاستبداد والحؤول دون تفكيك السلطوية؟

١ ـ مأسسة «القوة البريتورية» بدلاً من مأسسة الدولة

إن عسكرة النظام، ظاهرة وليدة دولة الاحتلال وحصيلة التجربة الكولونيالية، فهي لا تؤرّخ بانقلاب ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. لقد تدخّل العسكر عشية الإعلان عن تقرير المصير، وكان القوة الوحيدة المنظمة والموحَّدة إلى حدٍّ ما، ولدى قادته شعور بمسؤولية عظمى، تتلخص في إقرار النظام وتجاوز حالة الانهيار، وإنجاز مشروع الاستقلال ببناء الدولة. هذا هو بالضبط تصور ودوافع «القوة البريتورية» (La Force Prétorienne)، عندما تُستخدم القوة للاستيلاء على المجال السياسي من طرف العسكريين الظانّين أنفسهما أكثر مواطنة من الساسة الفاشلين المثيرين للفتن[٣١]. ومنذ اللحظة التي انقلب فيها جيش الحدود وقيادة الأركان العامة على الحكومة الموقتة، صارت «مجموعة البريتوريين» هي من يتولى مقاليد الحكم في البلاد، من خلال «اصطفاء» رؤساء الجمهورية تباعاً، بداية من أحمد بن بلة، أول رئيس للجمهورية.

كانت ظروف ما بعد الحرب مواتية لسيطرة الجيش على الساحة، ولكي يغلق المجال أمام أي قوى ترفض شرعية القوة التي فرضها أحياناً، تحت غطاء مؤسسي رسمي، وفي أغلب الأحيان، في شكل غير رسمي، ارتسمت في شخصية قادة العصب المتصارعة آخذة منحىً جهوياً. وفي هذا، كانت محاولة بناء الدولة وهيكلتها بصورة مؤسسية أمراً مستحيلاً، وعوضاً من مأسسة الدولة المدنية، تمّت مأسسة «القوة البريتورية» وفق ثلاثة ترتيبات[٣٢]. **أولها**، استقلالية المؤسسة العسكرية. في إثر انقلاب العقيد هواري بومدين على الرئيس بن بلة في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥، ثم مع فشل محاولة العقيد الزبيري الانقلابية ضد بومدين، اتخذ هذا الأخير خطوات من أجل تحقيق مركزية

(٣١) في هذا، انظر: Amos Perlmutter, «The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities,» *Comparative Politics*, vol. 1, no. 3 (April 1969), pp. 282-404.

(٣٢) Mohammed Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» *ESPRIT* (juin 2011), pp. 122-126.

القوات المسلحة، وقام بتقوية جهاز الأمن العسكري والشرطة العسكرية ووضعهما تحت تصرفه، بغية فرض رقابة شخصية ومباشرة على الجيش، وعلى الحزب والإدارة. توفي الرئيس بومدين وترك مؤسسة حكم وحيدة، وهي المؤسسة العسكرية، «مستقلة، وفي خدمة الشعب، تساهم في التنمية الاشتراكية»[٣٣]، وسيكون الرئيس الشاذلي بن جديد مرشَّحها، وسيجري تقوية الجيش مؤسسياً، وستكتمل استقلاليته بعد تدخله في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، وإقالة الرئيس بن جديد في عام ١٩٩٢. تخلّصت المؤسسة العسكرية من كل الضوابط أثناء ولوج البلد أزمة عنف مسلّح، وتعززت سلطة «القوة البريتورية» أمام صورية المؤسسات التي وضعتها للتعامل مع الضغوط الأجنبية، وللتحكم في عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

ثانيها، تغول جهاز الاستخبارات وتغلغله في مسام الجسم الدولاتي؛ إذ صار يمثّل نظاماً موازياً منذ عهد الرئيس بومدين، بواسطة شبكة من العسكريين المحترفين في مجال الاستعلامات، المنتشرة في كل مكان. كبرت صلاحياته بفعل إقرار سياسات أمنية في التسعينيات، وبات يراقب كل مناحي الحياة. ظل جهاز مديرية الاستعلامات الأمنية (DRS) بعبعاً حقيقياً، تفاوض مع عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة البلاد في ١٩٩٩، وواصل عمله كنظام موازٍ، مديره ندٌّ للرئيس ولجناحه في الحكم، إلى أن عزله بوتفليقة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقرّر حل جهاز الاستعلامات. تندرج هذه الخطوة، ضمن جهود الرئيس «لإلغاء عسكرة الدولة»[٣٤]، وإتمام استحواذه على كل السلط ودوائر صنع القرار.

ثالثها، استخدام «القذارة» كقوة لمنع التغيير من طرف «القوة البريتورية»، من خلال العودة إلى مخزون الممارسات القذرة التي سادت أثناء حرب التحرير وبعدها، من اغتيالات ومؤامرات وتلاعبات وإفساد لكبح كل معارضة، والتخلّص من المناوئين، وبخاصة في مراحل الاحتقان السياسي والأمني، مثلما حدث في تسعينيات القرن الماضي. واليوم، باتت «البلطجة السياسية» أو حتى الاجتماعية، مسلكاً لتحريف كل مطلب ينادي بالتغيير، أو لترويع الناقمين على الأوضاع القائمة.

٢ ـ النيوبتريمونيالية الريعية والقبليّة

ثمة ثلاثة مفاعيل أدت دوراً أساسياً في تشييد الدولة السلطوية، وواكبت التغيّرات التي طرأت عليها. مثلما «أقدم المستعمر على مأسسة الدولة بالاعتماد على ظواهر مرضية في المجتمع»[٣٥]، لم تنتبه نخب البناء إلى خطورة تجذر الكثير من تلك الظواهر، بل يمكن القول إن نهج القيادة

(٣٣) Isabelle Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995* (London: Routledge, 2007), p. 34.

(٣٤) John P. Entelis, «Algeria: Democracy Denied, and Revived?,» *The Journal of North African Studies*, vol. 16, no. 4 (December 2011), p. 660.

(٣٥) هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، ص ١٤٧.

السلطوي، دفعها إلى توظيف تلك الظواهر لا إلى حلّها. يأتي في مقدمها النزعة البتريمونيالية في شكلها المستحدث[٣٦]، وفعلها في الإدارة، وفي الاقتصاد، وفي العلاقات السوسيو ـ سياسية.

أ ـ مفعول النيوبتريمونيالية

تجذّرت النزعة البتريمونيالية في سياق البحث والصراع المحموم على السلطة غداة الاستقلال من طرف زعماء حرب التحرير. واتخذت شكلاً جديداً مع الخيار السلطوي الذي نهجته العصبة المهيمنة المنتصرة في ذلك الصراع، منذ ذلك الحين، بواسطة «الزعيم» بن بلة، ثم مع «الزعيم» هواري بومدين، وصولاً إلى «الزعيم» الحالي بوتفليقة، حيث يريد الزعيم دوماً تغليب منطق الاحتكار، وإدارة الحكم بشكل شخصي. عندئذ، يجري تملّك الدولة والمجال السياسي ككل، بواسطة «استراتيجية متمركزة ذاتياً»[٣٧]، مدركة وموجَّهة بطريقة تمكّن من تعزيز قوة العصبة المسيطرة على الحكم، بشكل فاعل، ترمي إلى المراقبة المنظمة لعملية منح الموارد، وإلى اكتساب كل الأدوار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ميزة «النظام النيوبتريمونيالي» هي إدارة السلطة والثروة بشكل خفي، بعيداً من المؤسسات أو بواسطة قواعد لعبة سياسية واضحة، وفي سوق تنافسية. لذلك، تتغول شبكات «الأولياء ـ الزبائن»، ويكون الانتفاع السياسي والمالي مرمى للتنافس بينها.

ب ـ لعنة الريعية

في ظل «الدولة النيوبتريمونيالية»، يكون للريوع النفطية أثر مضاعف في تثبيط فرص المأسسة، والاستمرار في تبني سياسات توزيعية ـ استهلاكية بهدف الحفاظ على الوضع القائم. ساهمت الفورة النفطية في السبعينيات في تمتين النظام السلطوي، وسمحت باستحداث «صفقة استبدادية» بين النظام والمواطنين. لكن كيف تساهم الريعية في ترسيخ النيوبتريمونيالية، واستدامة النظام السلطوي البتريمونيالي؟ لعل واحداً من الآثار الناجمة عن سياسات الدولة النفطية، هو تركيز السلطة، وتطوّر شبكات تواطؤ في القطاع الحكومي مع أصحاب المال، اخترقت الإدارة والمصارف الحكومية، وتمكّنت أخيراً من «بنينة» السوق لخدمة مصالح «أقلية احتكارية». وعليه، أفضى التوزيع السياسي للريع النفطي إلى خلق سوق سوداء؛ إذ إن سهولة تغلغل الشبكات غير الرسمية، والزبونية في المؤسسات الرسمية[٣٨]، أدى إلى انتظام تلك الشبكات المستفيدة من سياسات الدولة الإنفاقية، في سوق موازية كبيرة.

---

(٣٦) حول مفهوم البتريمونيالية الجديدة، انظر: Anne Pitcher, Mary H. Moran and Michael Johnston, «Rethinking Patrimonialism and Neopatrimonialism in Africa,» *African Studies Review*, vol. 52, no. 1 (April 2009), pp. 125-156.

(٣٧) انظر: برتراند بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة عز الدين الخطابي؛ مراجعة نادر سراج (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٣٦٦.

(٣٨) انظر: Miriam R. Lowi, *Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared* (London: Cambridge University Press, 2009), pp. 179-180.

ج ـ فعل القبلية

تتكامل القبلية مع الدولة، فهي بمثابة محرّك للنظام البتريمونيالي الذي يُخضع المجال السياسي لرقابته، فيستبدل معايير الشفافية والمشاركة ـ المواطنة، بصورية المؤسسات، والجهوية، والعلاقات التقليدية. وفي هذا الإطار، كان للفعل القبلي حضور ووزن كبيران في تشييد دولة الحزب الواحد، كما أن النظام استخدم المعطى القبلي في خياراته المختلفة. وظلّت القبلية بدورها حاضرة بقوة في الانتخابات، لأنها المحدّد الأول الذي يتحكم في العملية السياسية. يتواصل الفعل القبلي نتيجة الخيارات التي أرادتها النخبة الحاكمة في العقود الأخيرة، ولا سيَّما في مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة، حيث استخدم كل السبل لغلق الباب أمام منافسيه، وأمام أي منافسة سياسية. وتالياً، يلاحظ عودة البنى التقليدية بشكل لافت للنظر، زوايا، طُرقيّة، وفي المقابل، تم تهجين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. عوضاً من تحديث الدولة، ووضع منهجة مُمأسسة لها، جرى تحديث السلطوية باستخدام آليات التعبئة القبلية والصوفية، لتوسيع قواعد السلطة، ولتعزيز الشرعية الانتخابية والدينية[٣٩].

٣ ـ الفساد النسقي سبيلاً لتوطيد مقومات الدولة السلطوية

أربع متلازمات يمكن من خلالها إدراك تمفصل ظاهرتي الفساد والسلطوية في الجزائر منذ الاستقلال.

أ ـ فساد عصبوي ـ رعوي

هكذا يمكن وصف نظام الفساد القائم طوال حكم الرؤساء الثلاثة، أحمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد، إذ إن نهاية حرب التحرير أسفرت عن حرب سلطة حقيقية بين العصب المتنافسة، وكل عصبة لجأت إلى تزليم الفئات المختلفة، وقادت أخيراً، إلى نشر العقلية الوصولية والانتهازية. وهكذا، نستطيع فهم سهولة عمل «قطّاع الطرق»، عسكريين وسياسيين، عشية الاستقلال، ونهب متروكات «الكولون». استدرج الرئيس بن بلة وخليفته بومدين السياسيين والمقاومين بالسماح لهم بجمع المغانم، وفي الوقت نفسه، قاما بوضع أزلامهم في المناصب المراكز الإدارية والعسكرية المهمة. استمرت سياسات التزليم مع حاجة الرئيس بومدين إلى تحييد منافسيه، والتخلص من داعميه السابقين (مجموعة وجدة): إما بواسطة الإفساد، وإما بتشجيعهم على ترك السياسة وولوج عالم الأعمال. وعليه، لا غرابة في أن يشتد عود الشبكات الزبونية داخل القطاع العام، ويزيد تعاونها مع رجال الأعمال في ظل حكم الشاذلي بن جديد، الذي حاول كسب دعمها، ففضل «إلغاء البومدينية»، والانقلاب على سياسات سلفه، باسم الانفتاح.

(٣٩) Isabelle Werenfels, «Beyond Authoritarian Upgrading: The Reemergence of Sufi Orders in Maghrebi Politics,» *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 3 (2014), p. 276.

ب ـ فساد انتقالي ـ انتقامي

عرفت حقبة الرئيس الراحل بن جديد، تنامي الفساد على نحوٍ مذهل، في ظل هرولة الحكومة نحو سياسات تشجّع الاستهلاك، والاستثمار في مشاريع ترفيهية. لكن الصدمة النفطية في منتصف الثمانينيات، كشفت حدود نظام الفساد، وأدخلت البلاد في أزمة خانقة. دفعت الأحداث المتتالية بعد عام ١٩٨٨، إلى قيام صراع بين المحافظين والإصلاحيين؛ و«البريتوريين» المفضلين تواصل نظام سلطوي «مُتلَبرِل» اقتصادياً. أرادت هذه العصبة بقيادة الجنرال الراحل العربي بلخير، لجم طموحات الإصلاحيين الرامية إلى تفكيك نظام الانتفاع القائم، بتغيير قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية. وفي تلك الآونة، تم إخراج ملفات الفساد للانتقام من الرئيس بن جديد الداعم للإصلاحيين، واتهامه علانية بضلوعه رفقة داعميه فيها.

ج ـ فساد عنفي ـ لصوصي

فشلت التجربة الديمقراطية الانتقالية القصيرة، ووجد أصحاب السلطة الفعليون الفرصة سانحة للاستمرار في عسكرة الدولة والمجتمع، ولا سيّما مع دخول البلد حقبة من الفوضى وعدم استقرار السياسي والأمني، صاحَبَها غياب حكم القانون، وسيطرة ظواهر مرضية كثيرة. لعل عقلية الجشع كانت من أبرزها، إذ لم تلجأ الجماعات المسلحة للعنف، نتيجة تظلّمها من جور نظام الحكم، بل لأنها وجدت في العنف مسلكاً للنهب. في ظل الفوضى، استمر نشاط نظام الفساد على الصعيد الخارجي، حيث بلغت نسبة العمولات في الصفقات الخارجية ١٠ و١٥ بالمئة، ولا سيّما مع الشركات الفرنسية[٤٠]. وسجل الفساد في مجال التسلح مستويات كبيرة مع ارتفاع واردات الدولة من الأسلحة والمعدات الأمنية. وبوجه عام، ظلت التجارة الخارجية أهم قناة للممارسة الفساد، مع دخول الشركات الخاصة بقوة مجال الاستيراد.

د ـ فساد عصبوي ـ عصاباتي

طوال عشرية كاملة، ظل الفساد السياسي ـ المالي يتغذى من العنف، ومن السياسات الحكومية التي وضعها النظام. حاول هذا الأخير إعادة ترتيب الوضع السياسي والاقتصادي بما يسمح باستمرارية السلطوية. وهنا، فرْض النظام سياسته لتسوية ملف «المأساة الوطنية» بإقرار «قانون الوئام المدني»، وجد شجباً من طرف المطالبين بمساءلة المتسببين في أحداث تلك المأساة من قتل ونهب وفساد. لكن حاجة الرئيس بوتفليقة وداعميه إلى توطيد أركان الحكم الفردي المطلق، فوّتت الفرصة مرة أخرى أمام مأسسة الدولة المدنية.

(٤٠) François Gèze, «Françalgérie: Sang, Intox et Corruption,» *Mouvements*, nos. 21-22 (mai-août 2002), p. 72.

ازدهر الفساد بفضل قواعد الحكم التي أرساها الرئيس، الشخصنة والعصبوية والاعتماد على «ملوك المال الجدد». لقد شكّل «ائتلافاً من الضروريين»، وضمنه بطانة الرئيس التي تعمل كحكومة موازية في الظل، إلى جانب تفضيله التعامل مع الزوايا وشيوخ الطرائق الصوفية لتثبيت حكمه. وفي هذا، رد الرئيس بوتفليقة الاعتبار للزوايا، وقدم لها التشجيع المادي الكبير، وهو ما أوقع الجميع في حيرة: هل هو العصر الذهبي للطرقية والصوفية، أم أنه تعبير عن حالة الدولة المرتبكة؟

في هذه الحال، تغيب آليات المساءلة، ويصبح الخلط بين السلطة والثروة أمراً جائزاً، بحيث إن الدور الذي بات يؤديه رجال الأعمال في دعم نظام الحكم، مقابل التمتع بامتيازات لا حصر لها، جعل الفساد يتخذ شكلاً عادياً. في ظل الدولة المرتبكة، يمضي الجميع، مسؤولون وساسة وأفراد عاديون، إلى جمع الثروة واكتنازها. يسيطر اليوم سلوك «تهريب الأموال والتهرب من المسؤولية والإفلات من العقاب»، وهذا هو حصاد قضايا الفساد وما أظهرته ملفاته في العقدين الماضيين. بل إن الفضائح المعلنة، لم تعبّر عن تفشي الفساد، بقدر ما أظهرت ولوج نظام الفساد أزمة، لا يكفي سرد أعراضها، بل المطلوب تفكيك مقوماتها.

مقدمة

يبحث هذا الكتاب ويناقش العلاقة بين ظاهرتي الفساد والسلطوية في الجزائر منذ الإعلان عن الاستقلال، أي على مدى أكثر من نصف قرن على تأسيس الدولة؛ بحيث لا تزال الخيارات التي أقدمت عليها نخب البناء تطرح أسئلة ومشكلات وقضايا تتصل بالنهج السلطوي الذي أرادته القيادة السياسية، وفعله في مسار تكوّن الدولة، وكيف تمفصل مع الفساد السياسي، وقادا في النهاية إلى إطالة أمد السلطوية، وتجدّد عهدها في ظل موجات تغيير عالمية وإقليمية، مسّت بلدان كثيرة.

ولفهم موضوع الأطروحة، كان لزاماً البدء بتحديد المفاهيم ومعرفة الفرق بين أنماط الفساد؛ بحيث انطلق البحث من الاتجاه النظري القائل إن الفساد إساءة استخدام الأدوار والموارد العمومية، وهو مشكلة سياسية. فبنظر يافز منيي الفساد هو عبارة عن مبادلة سرية بين «سوقين» : «السوق السياسية و/أو الإدارية» والسوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادلة خفية، لأنها تنتهك المعايير العامة، القانونية والأخلاقية، ويتم خلالها التضحية بالمصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة (شخصية، مهنية، حزبية... إلخ). وفي النهاية، هذه الصفقة التي تسمح لفاعلين خواص بالحصول على الموارد العامة (صفقات وعقود تمويل...) بكيفيّة منحازة (الافتقار إلى الشفافية والمنافسة)، تجلب للفاعلين الحكوميين الفاسدين منافع في الحاضر أو في المستقبل، لهم أو للمنظمة التي ينتمون إليها[1]. بمعنى آخر، هذا ما يسمى الفساد الكبير. ومن حيث نمط الفساد، لدينا الحالة التي يكون فيها الفساد عرضياً، استثنائياً، مجرّد مخالفات يرتكبها إداريون أو بعض المسؤولين. ولدينا الفساد المنتظم، المهيكل، استخدام الرشوة بشكل متكرّر، إلى درجة بلوغها مستوى الفضائح الكبيرة، فتنال اهتماماً إعلامياً وشعبياً، نظراً إلى تورط مسؤولين كبار فيها. وأخيراً، لدينا حالة الفساد النسقي بحيث يكون الفساد قاعدة وليس استثناءً؛ إذ إن جميع الفواعل في الدولة وفي المجتمع يشتركون في ممارسة الفساد، ويتصرّفون بما يتعارض والمصلحة العامة. هذه الوضعية يسميها

(١) Yves Mény, «Corruption Politique et Démocratie,» *Confluences*, no. 15 (été 1995), p. 12.

الباحث «حُكم الفساد»، أي سيطرة الفساد على مجالات العمل الإنساني، وتحوّله من «مشكلة حكم» إلى منهج للحكم، تشيع بموجبه ثقافة تفرضه كمعيار جبري على كل فواعل الحكم. وفي وضع مثل هذا، تكون مقاومة الفساد مغامرة، قد ينجرّ عنها انهيار النظام، وتالياً، تُلغى آليات المساءلة، وتسود ثقافة اللّاعقاب.

١ ـ أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لمقاربة الموضوع بكيفية تتجاوب مع واقع جزائري من أبرز سماته، سيطرة الفساد، وانكشاف قضاياه، وتحاول أن تقدّم تفسيراً له. هذا من منطلق أن الفساد يبقى موضوعاً ساخناً، يجتذب إليه اهتمام الباحثين في كل المجالات، وتزيد أهمية معالجته في الحالات التي تشهد نوعاً من الفساد المستوطن، المتجذّر في شتى مناحي الحياة، حيث تطرح إشكالية العلاقة بين تفشي الفساد وطبيعة الحكم، حتمية البحث عن العوامل التي تكرّس وضعاً، يجري فيه التغاضي عن الفساد من طرف الحكّام.

كثيرة هي الأبحاث والدراسات الوصفية والكمية التي حاولت بحث الإشكالية المذكورة أعلاه، وقدمت إجابات مختلفة، وتالياً، ساهمت في تطوّر الكثير من النظريات التفسيرية لظاهرة الفساد. وازداد الزخم العلمي النظري مع اعتماد الكثير من الباحثين على التقارير العالمية الصادرة عن المراكز والمنظمات التي تُعنى بمكافحة الفساد. لكن الزخم النظري الحاصل، طرَح بدوره صعوبات تتعلق بفهم الظاهرة، والحلول المقدّمة للسيطرة على الفساد. وعليه، أرى أن الدراسة هي تكملة للمجهود العلمي المقدّم لفهم الفساد في البلدان التي تشهد حالة تفاقم الظاهرة، من خلال التعمق في تحليل الأسباب الكامنة وراء تفشي الفساد.

لهذا، يشكل تحليل الظاهرة بالاعتماد على المقاربات الجديدة في حقل علم السياسة وفي السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا السياسية، إضافة مهمة في مجال فهم طبيعة الحكم في الجزائر، والدور الذي يؤديه الفساد في الدولة الاستبدادية، ومدى مسؤوليته عن تلاشي فرص التنمية والإصلاح منذ استقلال البلاد، باعتباره أحد عوامل الأزمات المتلاحقة التي عرفتها الدولة، والعامل الرئيس أمام فشل جلّ مشاريع الدولة الإصلاحية والتنموية.

٢ ـ أهداف البحث وغاياته العلمية

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- اتخاذ موضوع الفساد سبيلاً لفهم إشكالية الحكم في البلاد، عبر التعرف إلى النظريات والمفاهيم التي قاربت مسألة العلاقة بين ظاهرتي السلطوية والفساد.
- من خلال التأطير النظري للموضوع، تضع الدراسة من بين أولوياتها، معالجة الفساد ليس كسلوك، وإنّما كنمط من أنماط ظاهرة الفساد، وكحالة ينتقل فيها الفساد من ظاهرة عرضية استثنائية

إلى قاعدة، ويصبح بنية ونسق يقوّض ويعوّض بنى الدولة ومؤسساتها. فتصبح هذه الأخيرة مُقتنصة من طرف العصبة الحاكمة، ومن طرف عصابات هدفها احتكار السلطة والثروة.

• تحاول الأطروحة تجاوز المقاربات والمداخل التحليلية التفسيرية الكلاسيكية، والاعتماد على نوعين من المقاربات التحليلية المعاصرة في حقل الدراسات السياسية المقارنة، وفي السوسيولوجيا السياسية. **الأولى**، لا تنظر إلى الفساد كفعل معزول، أو ظاهرة تتغذى من مجموعة عوامل ومسبّبات، ولكن كسبب ونتيجة في وقت واحد بسبب ضعف المؤسسات التي تضبط وتنظّم المشاركة في السلطة وفي الثروة. وعليه، يكون من الأجدر التفتيش عن العوامل التي جعلت الفساد ينمو بسرعة ويتحوّل إلى نظام للحكم. و**الثانية**، على خلاف المقاربة المؤسسية ونظرية التحديث، تريد المناهج التحليلية في الدراسات السوسيو ـ أنثروبوجية تحليل الفساد كمؤسسة قائمة في صلب مجتمعات، يكون الفساد فيها معياراً جبرياً، يفرض نفسه على الجميع.

• تتطلّع الدراسة إلى محاولة ربط التحولات التي شهدتها البلاد طوال نصف قرن من الاستقلال، بالأحداث الراهنة والتطورات الحاصلة، من خلال تبني إطار تحليلي يصلح لفهم المسلك السلطوي الذي أرادته نخب بناء الدولة.

• هناك محاولات لتفسير الاستثناء الجزائري في محيط عربي ومغاربي متفجّر، وتالياً، السعي إلى تقديم عناصر للإجابة عن إشكالية الدولة والاندماج ومحركات الصراع بين العصب. وفي هذا، يعتبر موضوع الأطروحة مساهمة في الجدل المحتدم حول طبيعة الحكم، ومفعول الفساد وتبعاته في الدولة الاستبدادية.

• تسعى الدراسة إلى تعويض النقص الحاصل في الأبحاث المعمقة التي تعالج مسألة تفشي الفساد في الجزائر، على الرغم من تداول الموضوع رسمياً، وإعلامياً، وعلمياً وشعبياً، بشكل لافت للنظر. لذا، تحاول الدراسة تقديم مقاربة جديدة لفهم هذا الموضوع، تستجمع عناصر مختلفة، وتوظّف معطيات جديدة، يبدو للباحث أنه من الضروري طرحها للنقاش العلمي.

٣ ـ دواعي الكتابة في الموضوع

أسباب كثيرة موضوعية، وأخرى ذاتية، دفعتني إلى اختيار البحث والتأليف في الموضوع، وهي:

أ ـ معالجة موضوع الفساد في الجزائر علمياً، وبطرح جديد، يتمثّل في تناول حجم ونطاق الفساد في الأنظمة السلطوية. وهي مقاربة جديدة تهتم بتحليل وتفسير الفساد كآلية لإدارة شؤون الحكم.

ب ـ ولهذا، يهتم الكتاب، ببيان ظاهرة الفساد النسقي، ومحاولة ضبط مفهومها، انطلاقاً ممّا يميّز حالات فساد من أخرى، والتعامل مع مشكلة الفساد، والدور الذي يؤديه الفساد في إطالة أمد الحكومات الاستبدادية.

ج ـ الرغبة في إضافة مسلك علمي يساهم في فهم عوامل استعصاء الدمقرطة والتنمية والإصلاح في بلدان تعيش أزمات كثيرة مثل الجزائر.

د ـ إضاءة بعض الجوانب التحليلية التفسيرية لظاهرة الفساد في الجزائر، وبخاصة ما تعلّق بآليات اشتغال النظام السياسي، وغلبة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في التفسير والتحليل. هذا، في ظل استمرار السؤال حول الآليات التي يتغذى منها الفساد، ومعوّقات مقاومته.

هـ ـ وزيادة على ما ذُكر أعلاه، فقد ظلّ اهتمامي مُكبّاً على فهم ظاهرة الفساد في الجزائر، وبخاصة فهم مكونات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتفشي الفساد، والعوامل التي تشكّل مناخاً تتجدّد فيه آليات الفساد، مما يجعل فرص الإصلاح ومقاومة الفساد والآثار الناجمة عنه، مستحيلة. من هذا المنطلق، تعزّزت هذه الرغبة أمام المشهد القائم المعبّر صراحة عن تغوّل الفساد، الذي يدفع الباحث إلى إيجاد تفسير له.

و ـ أخيراً وليس آخراً، لاحظ الباحث تزايد الاهتمام بدراسة الفساد في الجزائر، الذي كان حتى وقت غير بعيد، من المحرمات، مما فتح في المجال لتقديم دراسات علمية جادة. لكن يظهر في المقابل، قصور التحليل الذي لا ينظر إلى الفساد كمتلازمة للسلطوية عند معالجة حالة الجزائر. وعليه، كان الدافع الرئيس لإنجاز هذا العمل إضافة مساهمة في المجهود العلمي القائم لفهم ظاهرة الفساد، تختلف عن الكثير من الأطروحات، وبخاصة تلك التي تفسّر الفساد بالاعتماد على فهم الواقع كما هو، من دون العودة إلى الماضي، ومن دون الغوص في الميكانيزمات السوسيو ـ ثقافية لظاهرة الفساد.

٤ ـ إشكالية الدراسة

تتركّز إشكالية الأطروحة حول فعل الفساد في أنظمة الحكم الاستبدادية، التي تغيب فيها المؤسسات وقواعد اللعبة الديمقراطية المؤطِّرة والمنظِّمة لفرص المشاركة في السلطة والثروة. وهنا، لا يعتبر الفساد مجرّد فعل انعزالي قائم على استغلال المصلحة العامة لخدمة مصلحة خاصة، كما أن تفشيه في المجتمع ليس مجرّد ظاهرة سياسية ـ اجتماعية تتغذى من مجموعة من العوامل، بل إنه نتيجة لغياب الآليات والقواعد التي تنظّم عنصريْ القوة في المجتمع، السلطة والثروة. وهكذا، يجد تغلغل الفساد تفسيراً له في ظل الدولة الاستبدادية التي لا مجال فيها لحدود فاصلة بين عنصري القوة المذكورة، أو بين العام والخاص، إذ إن الفساد قضية حياة أو موت بالنسبة إلى الحاكم المستبد. وعليه، إذا كان الفساد أمراً مستهجناً ومرفوضاً في أنظمة الحكم الصالح، فإنه يعد في أنظمة الحكم الفاسد، السبيل الذي يسلكه الحكّام للبقاء في السلطة، أو إذا شئنا القول إن المستبد يعزّز سلطته عبر «أفسِد تسُد».

الفساد ظاهرة مَرَضية تعوق التنمية في شتى مجالات الحياة، لكنه يمثّل ظاهرة صحية في ظل الحكم الاستبدادي، نسقي وليس عادي، يعتبر قاعدة وليس استثناء، إنه أداة الحكم التي تكرس بقاء الحاكم مدة طويلة. لذا يجيز القائد الفساد لمؤيّديه، كما يستخدمه أيضاً لإقصاء منافسيه. يتغلغل الفساد، ويؤدي إلى سطوة الداعمين للحاكم على الثروة، ونشر ثقافة الفساد واللصوصية، فتتحوّل

الدولة الفاسدة المتضادة مع مصالح الناس، إلى دولة مفسدة تنمّي قيم التملّق والانتهازية والتربح من المال العام، ويكمن ضعفها في فسادها النسقي الذي يعوق كل مبادرة لتغيير الوضع القائم.

يسمح سرد مراحل تطور النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال بالتعرف إلى مفعول الفساد في الدولة، وكيف ساهمت الظروف السياسية والبنى الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على ثقل التاريخ، وكيف ساهمت هذه العوامل في الانتقال من فساد الدولة إلى دولة الفساد؛ وكيف قادت الخيارات السلطوية للعصب الحاكمة إلى توطيد دعائم نظام استبدادي، لا يستخدم فيه الحاكم الفساد للبقاء في السلطة فقط، بل ولحماية نظامه وداعميه من أي خطر قد يواجههم أو يعرّضهم للمساءلة. ومن هذا المنطلق، فإن الإشكالية التي تريد الدراسة بحثها هي: كيف تمفصل نظام الفساد مع التطورات الحاصلة في الدولة والمجتمع؟ وهل يستمر نظام الفساد في تأدية دوره كآلية من آليات الهيمنة السلطوية؟

٥ ـ فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من مدى صحة مجموعة من الفرضيات، وهي:

(١) هناك علاقة ارتباطية بين الفساد النسقي واستدامة السلطوية، بمعنى أنّ الفساد منتوج الاستبداد، إذ توفّر الدولة السلطوية حوافز مختلفة تسمح بتفشي الفساد، باعتباره استراتيجية يضعها الحاكم المستبد للبقاء أطول مدة في الحكم، ولتهجين المؤسسات التي من شأنها ضمان المشاركة والمنافسة في السلطة والثروة وحولهما.

(٢) في الحالة الجزائرية، هناك علاقة ارتباطية بين الإرث الكولونيالي والفساد النسقي. بمعنى أن مفعول التجربة الكولونيالية كان كبيراً في توطين الفساد والاستبداد، وهذا راجع إلى استثنائية تلك التجربة مقارنة بتجارب كولونيالية أخرى، وما أفرزته من آثار خطيرة على جميع الصعد، ومن تراكمات، تظل ماثلة، تتجسّد في المخيال التاريخي الاجتماعي الذي يعدّ مرجعية «للعقل السياسي الجزائري». يفسّر هذا المخيال الكثير من الظواهر والملامح التي ميّزت الأحداث، وفواعلها منذ الاستقلال.

(٣) هناك علاقة ارتباطية تلازمية بين الفساد النسقي والبتريمونيالية الجديدة والريعية والقبلية. بمعنى أن السلطوية في الجزائر تجد سندها في ثلاثة عوامل: **الأول**، وهو تلك النزعة البتريمونيالية المسيطرة على «القوة البريتورية» الحاكمة منذ الاستقلال، وهذا يبرز في آليات ممارسة السلطة، وشكلانية قواعد ومؤسسات الحكم، وخضوع التسيير السلطوي لمنطق الشخصنة، حيث يجري تملّك المجال الاقتصادي والاجتماعي من طرف العصبة الحاكمة. **والثاني**، فعل الريعية في نمط أداء وإدارة السلطة والمؤسسات القائمة، إذ لا تختلف هنا حالة الجزائر عن دور الدولة الريعية في التوزيع السياسي للريوع. أما **الثالث**، فيعود لمفعول القبَليّة السياسية، من خلال إبطال مفعول

المؤسسات الحديثة، والثقافة السياسية الحديثة، واستبدالهما ببنى تقليدية، يجري الاستثمار فيها، حفاظاً على الوضع القائم.

(٤) يتمفصل الفساد مع السلطوية في الجزائر. أي أن نمط الفساد يتخذ شكل دورات، وكل دورة تتخذ صفة آليات إدارة السلطة والصراع عليها؛ بحيث إن تواصل السلطوية، وتجدّدها يجد تفسراً له في محاولات إرساء نمط إدارة الحكم من طرف الممسكين بالسلطة، والاستحواذ على المجال العام.

(٥) هناك علاقة تلازمية بين الفساد النسقي وحاجة النظام السياسي إلى تثبيت الوضع السلطوي. ففي ظل رخاوة المؤسسات السياسية، وأمام بداوة الممارسة السياسية، تعتمد العصبة المسيطرة الفساد نهجاً للبقاء أطول وقت ممكن في الحكم. هذا في ظل موجة التغيير التي اجتاحت الكثير من الأنظمة السلطوية في البلاد العربية. ترتّب عن النهج السلطوي القائم على الفساد، الانتقال من وضع الدولة الفاسدة إلى الدولة المفسدة، تكرَّس فيها حكم اللصوصية، واللاعقاب.

٦ ـ منهجية الدراسة

اختيار منهج الدراسة والإشكالية والفرضيات المطروحة، وجّهته مسألة مهمة وهي البحث عن التفسير الملائم لظاهرتي تواصل السلطوية والفساد في الأنظمة العربية، ومنها الجزائر، هذا في ظل «الفورة النظرية» الحاصلة لإدراك التغيّرات الحاصلة في هذه الأنظمة، وعِلَلُ الاستعصاء الديمقراطي فيها. في الجزائر، كما في بلدان مغاربية وعربية مختلفة، جرى التفكير بجدّ في مسألة تجذّر السلطوية، على الرغم من مبادرات الإصلاح السياسي والاقتصادي التي انخرطت فيها الأنظمة. وهنا حاول بعضهم نقد المنهج التحليلي القائم على فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، بناءً على نظريات التحديث والتحول والتبعية، التي يعتبر نقّادها أنها فشلت في إدراك الواقع، وشتى الظواهر المطروحة مثل السلطوية.

من هذا المنطلق، لدراسة ظاهرتي السلطوية والفساد، حاول الباحث تبني منهج تحليلي متعدد. وهو منهج تحليلي تاريخي وصفي مقارن. من جهة، تفرض طبيعة موضوع معقّد مثل الفساد استخدام مناهج ونظريات ومقاربات مختلفة؛ ومن جهة ثانية، عدم الوقوع في فخ النظريات والإحصاءات الخاصة بإدراك الفساد، التي تقدم عادة نماذج نظرية، قد تصلح لفهم الظاهرة في البلدان المتقدمة، في حين تعجز عن فهمها بشكل معمق في بلد مثل الجزائر. وفي هذا، تستعين الأطروحة بالمقاربات التي ذاع صيتها في السياسة المقارنة، وبخاصة تلك التي قدمها مايكل جونستون[٢]. كما تعتمد الأطروحة على المقاربات المقدمة في إطار الدراسات السوسيو ـ

(٢) Michael Johnston, *Syndromes of Corruption: Wealth, Power and Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2005).

أنثروبولوجية لظاهرة الفساد النسقي في البلدان الأفريقية، إذ إنها حاولت الغوص في باطن المجتمع، واكتشاف ماهية الفساد، بعيداً من الفهم الشكلي أو المُمَأسَس للظاهرة.

ومن أجل إدراك العلاقة بين السلطوية والفساد في الجزائر، كان من الضروري البحث في تاريخية الدولة الاستبدادية، ومحاولة تتبّع مسار الدولة قبل وبعد الاستقلال، وتمفصلها مع النظام السياسي، ومع المجتمع. هذا من منطلق أن فهم السلطوية يتطلّب قراءة التاريخ باعتباره «حركة انتقالية من حالة مغايرة تحافظ في الغالب على قسط من الاستمرارية ضمن عملية التحول»[٣] واتفاقاً مع الاتجاه الفكري القائل بفائدة التحليل الحضاري المتواصل لمعالجة ذهنية التسلط ومعاداة الديمقراطية الموجودة في البلدان العربية.

يكون التحليل ناقصاً إذا اعتمد الباحث على التحليل البنيوي لفهم السلطوية والفساد، لذا، في الأطروحة محاولة للمزج بين التحليل السياسي لنظام الحكم في الجزائر، واستقراء الآليات التي يشتغل بها، وأهم التحولات التي عرفها في ظل خصائص وطنية وتاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، ودولية معينة. وبين التحليل الأنثروبولوجي، لإدراك ثقل البنى التقليدية ودورها في تعزيز السلطوية، ومدى توظيفها من طرف النظام، ومن طرف مختلف الفواعل الاجتماعيين للوصول إلى السلطة. كما يستعين الباحث بالتحليل السوسيولوجي لتوضيح استراتيجيات الوصول إلى السلطة من طرف أصحاب الثروة، والعلاقات القائمة بينهم وبين النظام السلطوي.

٧ ـ أدبيات الدراسة

لا توجد دراسات متخصصة عالجت موضوع الفساد النسقي وعلاقته بالسلطوية في الجزائر، وإنما هناك دراسات اهتمت بدراسة الفساد كمتغير مستقل لدراسة حالة الجزائر. ومن بين من تناولوا ظاهرة الفساد بشكل مباشر، الباحث محمد حشماوي، وذلك في دراسات كثيرة، من بينها دراستان. **الأولى**، عنوانها «الفساد السياسي في الجزائر: سند السلطوية»[٤]، حاول فيها إثبات دور الفساد في ترسيخ النظام السلطوي الذي تأسّس منذ الاستقلال، ويعتقد أنه سياسي، منتوج النظام، وموظَّف من أجل الإبقاء على الاحتكار السياسي، وتحقيق الدعم الكافي للجماعة التي تحتكر السلطة. أما الدراسة **الثانية**، «الزبونية والرعاية في الجزائر المعاصرة، ٢٠١٣»[٥] فهي محاولة من الباحث لفهم الفساد من زاوية الأنثروبولوجيا السياسية، من خلال اكتشاف ثقل البنى التقليدية ومفعولها في النظام السياسي، حيث ركّز في هذا العمل الميداني على الدور الذي تؤديه الزوايا والقبائل في

(٣) إيليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك،» في: ابتسام الكتبي [وآخرون]، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٤) Mohammed Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» *ESPRIT* (juin 2011).

(٥) Mohammed Hachemaoui, *Clientélisme et Patronage dans l'Algérie Contemporaine* (Paris: Karthala, 2013).

تواصل السلطوية، محاولاً تقديم تفسير لاستمرار النظام السلطوي في الجزائر، في الوقت الذي عرفت بلدان عربية كثيرة حراكاً شعبياً لا يزال مستمراً، وللإجابة أيضاً عن المغزى من تنظيم عمليات انتخابية في ظل نظام سلطوي لا يبحث عن شيء سوى الاستمرار، وتجديد ميكانيزمات بقائه. وهذا يجرّ إلى بحث فحوى لجوء أصحاب المال إلى الاستثمار في العملية الانتخابية، ومدى قبول الناخبين للعروض التي يقدمها الفاسدون.

وهناك كثير من الدراسات تناولت الوضع الجزائري في ظل محيط عربي متغير، حاول أصحابها طرح إشكالية استثنائية الحالة الجزائرية[٦]. وفيها تركيز على مختلف العوامل التي تُبقي على «السكون السلطوي»، من ضمنها ومن أهمها ظاهرة الفساد، التي تعتبر بنظر المحللين واحدة من أزمات تسيير الحكم، الناجمة عن سلوك الدولة الريعية، وكعقبة أمام الديمقراطية. تسمح بالتجدد السلطوي، لكنها في المقابل تشكّل خطراً على استقرار النظام، وبخاصة مع الاستمرار في الضغط على الحكومة لمتابعة قضايا الفساد المطروحة.

لدراسة الموضوع، حاولت الحصول على المصادر التي تناولت موضوع الفساد، وفي هذا الصدد، يلاحَظ أن البحوث الأمريكية في الموضوع غزيرة جداً، لذا عكف الباحث على ترجمة بعض منها، وتوظيف المقاربات التي أوردها رواد علم السياسة الذين اهتموا بفهم الفساد في المجتمعات المعاصرة. حيث سيكتشف القارئ اهتمام الباحث بالمقاربة التي تنظر أولاً إلى الفساد كمشكلة سياسية، وكحصيلة لسوء إدارة الحكم. لهذا، ستعتمد الأطروحة مقاربة عالم السياسة الأمريكي مايكل جونستون، الذي يعرّف الفساد النسقي بمعنى استخدامات السلطة والثروة والروابط التي تصل بعضها ببعض، مما يضعف المؤسسات والمشاركة أو يمنع تطورهما. لذلك يضع أربع متلازمات لفهم الكيفية التي تسمح بتغلغل الفساد، والظروف التي تؤدي إلى غلبة المفسدين من الساسة والأثرياء، واستبدال مبادئ النزاهة بقاعدة النهب المنظّم. ومن خلال المقارنة بين البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية، والأنظمة السلطوية، يستنتج جونستون المتلازمات الأربع، وما يهم الباحث متلازمة الفساد الحكومي، حيث تمثّل الأنظمة السلطوية بيئة الفساد الكبير، وذلك راجع إلى ضعف المؤسسات التي تنظم الوصول إلى السلطة والثروة. وعليه، يصبح الفساد قاعدة، وتسود اللصوصية، ما دام المسؤولون يهتمون بالنهب، ولا يخضعون لأي مساءلة، وبخاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي.

لفهم صلة السلطوية بالفساد، استخدم الباحث لأول مرة المقاربات التي اجتهد أصحابها في فهم استراتيجيات المستبدين للاحتفاظ بالسلطة، وهنا يرتبط تفشي الفساد بالآفاق الزمنية للحاكم

(٦) انظر على سبيل المثال: «The Arab Revolution: Hopes, Challenge and Transition,» *Arches Quarterly*, vol. 6, no. 10 (Winter 2012); Joseph Sassoon, *Anatomy of Authoritarianism in the Arab Republics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2016); Rasmus Alenius Boserup, Luis Martinez and, Ulla Holm, «Algeria after the Revolts: Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity,» Danish Institute for International Studies (DIIS), *DIIS Report*: 2014:15 (Denmark; Vesterkopi AS, 2014).

وطبيعة الائتلاف الحاكم. وهنا كذلك، تبرز أفكار علماء سياسة أمريكيين، حيث سيعتمد الباحث على مقاربات منصور أولسون (Mancur Olson) في تفسير سلوك الجشع الذي يميز الممسكين بالسلطة، ومقاربة بربرا غيدس (B. Geddes) التي تهتم بفهم منطق الفرد الحاكم. ولعل ما جلب اهتمام الباحث فرضيات نظرية «الاختيار السياسي» (Political Selection) المقدمة من طرف بروس بيونو دو مسقيتا وآخرين[٧]، وفيها محاولة لتفسير حوافز ورغبة القادة السياسيين في البقاء مدة أطول في الحكم، مع تحديد دور الفساد في ذلك. يستعين هؤلاء الباحثون بأمثلة لزعماء حكموا بلدانهم بقبضة من حديد، واستخدموا الفساد أداة للحفاظ على حكمهم، إذ ينطلق دي مسقيتا من فرضية أساسية وهي: لا يوجد حاكم يستطيع السيطرة على الحكم بمفرده، بل هو بحاجة دوماً إلى حاشية تضمن له الاستقرار. وتالياً، لا مندوحة أن يستخدم الفساد ويؤيد استخدامه لشراء الولاء والدعم المطلوبين لبقائه.

أخيراً وليس آخراً، حاول الباحث جمع المصادر العلمية، والوثائق الورقية والإلكترونية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع. ولقد واجه في ذلك صعوبات ترتبط بندرة المصادر باللغة العربية، فأغلبها باللغة الإنكليزية، تطلّبت جهداً كبيراً لترجمتها، مثل الدراسات المذكورة أعلاه. وبالنسبة إلى حالة الجزائر، جرى استخدام جل المؤلفات والأبحاث العلمية، وكذا الشهادات التاريخية الموثّقة، والصحافة المكتوبة، وبعض التقارير الحكومية الرسمية. سيجد القارئ تنوعاً في المقاربات، وفي التحليل، وهذا دليل على توظيف مناهج مختلفة، استفاد منها الباحث قدر الإمكان من أجل تجاوز تعقيدات الموضوع.

٨ ـ هيكلية الدراسة

يتألّف هذا الكتاب الذي يبحث العلاقة بين السلطوية والفساد في الجزائر، من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

يضع **الفصل الأول** «الفساد النسقي: حكم الفساد»، إطاراً نظرياً عاماً لموضوع الفساد النسقي، وذلك في ثلاثة مباحث. **الأول**، يتناول «مضمون الفساد النسقي»، وهو الجانب المفهومي، ويحاول في البداية تحديد الفرق بين الفساد كمشكلة تعترض أداء وسير الحكم ونمط الفساد المُمأسس، على اعتبار أن الفساد ذو بعد دينامي/حركي، يتفاعل مع آليات ممارسة السلطة، ويكون عبارة عن نوع من «الفساد المألوف»، في غياب أنظمة قائمة على المساءلة. وفي النهاية، يقدم الباحث تعريفاً إجرائياً، ينظر إلى الفساد النسقي كوضع يسيطر فيه الفساد بشتى أشكاله، وفي جميع مجالات الحياة. المبحث **الثاني** «فهم الفساد النسقي»، وهو يناقش مختلف الأطروحات التي قاربت ظاهرة الفساد، والحالة التي يصبح فيها مؤسساً ومنظماً، وتسمح بممارسته مجموعة من القيم، تُعلي قيمة

(٧) Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, *The Dictators Hand Book: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics* (New York: Public Affairs, 2011).

السلوك غير المشروع، وتستهجن السلوك النزيه. ولتفسير ازدهار الفساد في مختلف المجتمعات، تناقش المقاربات المؤسسية العلاقة بين ضعف المشاركة وضعف المؤسسات والفساد، ودور التشوه الذي يصيبهما في تغلغل الفساد. والمبحث **الثالث** «الفساد النسقي من منظور مقارن»، وهو مواصلة لتفسير نمو الفساد في الأنظمة السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية، بدءاً بتحديد الفرق بين الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية، وكيف تتحدّد العلاقة بينهما، وبين ظاهرة الفساد. وهذا وصولاً إلى شرح «متلازمات جونستون» التي تفسّر نمو الفساد في مختلف الأنظمة. وأخيراً، ينكب العنصر الثالث على شرح الأسباب التي تجعل الفساد آلية للحكم في الدولة الاستبدادية، ونهجاً يسلكه المستبدون للبقاء في الحكم.

بقية الفصول الأربعة الأخرى مخصصة لدراسة حالة الجزائر، حيث يضع **الفصل الثاني** «الإرث التاريخي للدولة الجزائرية المعاصرة: جذور الاستبداد والفساد» إطاراً تاريخياً يسرد تاريخية الدولة، ويعرض تكوينها وعلاقتها بالمجتمع في ظل الحكم التركي، ثم مع الاستعمار الفرنسي في ثلاثة مباحث: يناقش المبحث **الأول** «الدولة الجزائرية قبل وصول الأتراك» في عنصرين موضوع قدم الدولة وعلاقتها بالقبيلة، واستمرارها، وخصوصياتها التي تلغي فرضيات المقاربات التي تنفي قيام تلك الدولة قبل الاحتلال. وفي المبحث **الثاني**، يشرح الباحث خصوصية الدولة في العهد العثماني من خلال بيان طبيعة الحكم التركي، وكيف أضفى عليها صفة «برّانية الدولة»، حيث قاد الاستبداد السياسي إلى قطيعة بين الحكام الأتراك، وبين الساكنة المحلية. ويعالج المبحث **الثالث**، مرحلة الاحتلال الفرنسي والسياسات التي انتهجها المستعمر الفرنسي منذ بداية الغزو، سياسات طغيانية تهدف إلى اقتلاع السكان المحليين، ونهب ثروات البلاد، ستمثّل ترسيخ نظام كولونيالي استبدادي، تظل تبعاته قائمة. هذا ما سيحاول الباحث التعمق فيه في **الفصل الثالث**، «الخبرة الكولونيالية وتوطين الفساد والاستبداد» من خلال ثلاثة مباحث. **الأول** «المقاومة وحرب التحرير، وهو يناقش المقاومة العسكرية والسياسية التي واجه بها الجزائريون بطش الدولة الكولونيالية، وكيف قاد عنف الاحتلال إلى تطور نزعة بتريمونيالية ـ سلطوية لدى النخب الوطنية، فرضت في النهاية خيار المواجهة العسكرية مع المستعمر. ويشرح المبحث **الثاني** «ترسّبات كولونيالية» آثار الحقبة الاستعمار على جميع الصعد، وكيف أفرزت السياسات الكولونيالية أوضاعاً معقدة، ستثقل كاهل الدولة الجزائرية المستقلة، وستترك تلك التجربة إرثاً سلطوياً تستلهم منه نخب البناء آليات الهيمنة. بل إن أخطر ما تركته الحقبة الكولونيالية هو الذاكرة التراجيدية وكيف تم توظيفها في الحكم السلطوي. هذه الفرضية سيناقشها المبحث **الثالث** «امتداد الماضي في الحاضر» من أجل إبراز فعل الخبرة الكولونيالية في المخيال التاريخي الذي يشكل «العقل السياسي الجزائري»، وكيف يستمر تأثير ذلك المخيال في ثقافة وسلوك الممسكين بالسلطة أو المعارضين لهم.

يخصَّص **الفصل الرابع** «تكوين وبنية الدولة الفاسدة»، لتحليل الطبيعة السلطوية للدولة بعد الاستقلال، وبحث مقوّمات الفساد النسقي وذلك في ثلاثة مباحث. **الأول** «نظام سياسي بريتوري»

يشرح صفة النظام السياسي الذي تأسّس بعد ١٩٦٢، وهو نظام من النمط البريتوري، حيث استحوذ جيش الحدود على السلطة بعد الإعلان على الاستقلال مباشرة، لتشكّل تلك الخطوة مرحلة مفصلية ستؤدي إلى سيطرة قوة بريتورية على الحكم، تصطفي رؤساء الدولة، وتراقب المجال السياسي، بما يضمن استقرار واستمرار الدولة الاستبدادية. وفي عنصرٍ ثانٍ، يسرد الباحث ثلاثة آليات، وهي بمثابة ترتيبات سلطوية تميّز النظام السياسي الجزائري، استطاع العسكر بموجبها الاستفراد بالسلطة والثروة بمظهر خفي. وهذا ما سيعالجه المبحث **الثاني** «سلطة خفية سوق خفي»، وفيه تحليل لثلاثة مفاعيل، هي بمثابة دعامات فرضتها نزعة بتريمونيالية سادت لدى النخبة السياسية، وساهمت تالياً في ترسيخ السلطوية. على الصعيد السياسي، ظلّت السلطة تمارس بعيداً من المؤسسات، وضمن منطق زبوني. لذا ستعتمد البقرطة لتوطيد الاحتكار الدولاتي على الثروة، على السوق، وأداة لاستبعاد و/أو لضم البرجوازية الصغيرة، مقابل تخلي هذه الأخيرة عن أيّ طموحات سلطوية. لذا سينشأ سوق تجاري ومالي غير رسمي، انتظمت فيه شبكات من الموظفين الحكوميين وأصحاب الثروة. وفي عنصر ثالث «مفعول الريعية»، عودة إلى منظري الدولة الريعية، ومحاولة بحث دور الريع البترولي في توطيد السلطوية، والحؤول دون قيام مؤسسات تمنع استخدام الثروة بشكل غير مشروع، بل ساهم في انتظام الدولة في المجتمع وانغلاقها التام. وأخيراً، يعالج **المبحث الثالث**، «منطق قبلي»، مفعول القبليّة السياسية في الدولة السلطوية، وكيف استثمر النظام السياسي في الماضي وفي الحاضر في العلاقات الاجتماعية التقليدية وإعطائها محتوى سياسي، ولم يتخلَّ قطّ عنها، نظراً إلى مفعولها القوي في تكريس النزعة البتريمونيالية في العملية السياسية، كما في آليات اشتعالها.

في **الفصل الخامس** «من الدولة الفاسدة إلى الدولة المفسدة»، تحقيب لظاهرة الفساد ومحاولة بحث تطورها تماشياً مع التغيّرات التي عرفتها الدولة منذ الاستقلال. ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث. يدرس المبحث **الأول**، «الفساد في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨ فساد عصبوي ـ رعوي»، الكيفية التي تم بواسطتها توظيف الفساد في سياق الصراع على السلطة بعد الإعلان على الاستقلال إلى غاية أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، حيث يعالج العنصر الأول مرحلة حكم الرؤساء الثلاثة، أحمد بن بلة، وهواري بومدين، والشاذلي بن جديد. ويعطي الباحث للفساد في تلك المرحلة، صفة الفساد الرعوي العصبوي، انطلاقاً من أن التكتلات العصبوية التي أحاط بها كل رئيس حكمه، فرضت عليه إصباغ النعم المادية والمعنوية على أعضائها. وفي هذا، يشير الباحث إلى موقف الرئيس بن بلة وعصبته من عمليات النهب والسلب التي تعرّضت لها متروكات المستوطنين، وكيف ساهم في اعتلاء الانتهازيين المراكز العليا في الدولة. وبالنسبة إلى الرئيس بومدين، فقد نجح في توطيد حكمه السلطوي والبقاء أطول مدة في الحكم من سلفه، لأنه تمكّن من الانتصار على العصب الأخرى، بالمزج بين القمع وتصفية المناوئين له، وإغراء الرافضين للعصبة المؤيدة له. لقد كرس نوعاً من الانتفاع والرعاية لداعميه، في ظل السيطرة الدولاتية على الاقتصاد والريع

النفطي. وبدوره مّدد خلفه الرئيس بن جديد عمر الصفقة الاستبدادية، ومنحها تجديداً، بواسطتها استطاع التغلّب على رافضيه، وكسب تأييد كبير. في ظل الدولة البوليسة، كل الرؤساء كانوا على دراية بازدهار شبكات المضاربة والنهب، وبخاصة خلال حكم الرئيس بن جديد، لكن حبّ البقاء في السلطة، حجب حقيقة تغوّل الفساد ومخاطره.

ويتجه المبحث **الثاني**، «الفساد في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١: فساد انتقالي ـ انتقامي»، إلى شرح فعل الفساد في مرحلة الانتقال القصيرة، وكيف تم توظيفه من طرف الدولة العميقة لوأد حركة التغيير والإصلاح التي قادتها عصبة التفت حول رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش. استطاعت العصبة التي تستحوذ على السلطة الفعلية، وقف عملية التحرير السياسي والاقتصادي معاً، خوفاً على موقعها السلطوي، وامتيازاتها. وفي هذا، تم توظيف ملفات الفساد للضغط على الرئيس وداعميه من الإصلاحيين، في غمرة تذمّر شعبي كبير من السلطة. لذا، يحاول المبحث **الثالث**، «الفساد في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٩: فساد عنفي ـ لصوصي»، فهم الكيفية التي تمفصل فيها الفساد مع أزمة الاستقرار السياسي والأمني التي دخل فيها البلد، وستمثّل هذه المرحلة مرحلة ذيوع الفساد المرتبط بالعنف المسلح، ما سمح بوضع ترتيبات جديدة للنظام السياسي المتسلط سياسياً، «المنفتح» اقتصادياً. وهنا يقف المبحث **الرابع**، «الفساد في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٦: فساد عصبوي ـ عصاباتي»، عند تناول مسألتين: **الأولى**، تتعلّق بتحديث الدولة السلطوية والآليات التي اعتمدها النظام بعد اعتلاء بوتفليقة سدة الحكم. و**الثانية**، تتعلق ببحث دور الأقلية الاحتكارية في تعزيز النهج السلطوي للعصبة الحاكمة. لذلك، سيتناول الباحث دور الطرقية والزوايا، والقبليّة في إحكام القبضة العصبوية على الحكم من طرف «ائتلاف من الضروريين» استطاع ضمان بقاء الرئيس في الحكم منذ نيسان/أبريل ١٩٩٩ حتى اليوم. لم يكن هذا الائتلاف قادراً على دعم الرئيس بمفرده، بل اعتمد على أصحاب المال والمقاولين الذين وجدوا في دعم السلطوية حافزاً حقيقياً لاستمرار نشاطهم وثرائهم. ومن أجل فهم التمفصل بين الفساد والسلطوية في الوقت الراهن، يقدم الباحث أمثلة على بعض قضايا الفساد التي تمّ تداولها، وكشفت أنّ الفساد في الجزائر سياسي بطبعه، ومُهيكل ضمن الدولة. وتالياً، تخلص الأطروحة إلى تأكيد أن حالة النظام الجزائري لا تختلف كثيراً عن حالة الأنظمة التي تتخذ الفساد سبيلاً للمحافظة على الوضع السلطوي القائم. ومن ثم، تُعتبر المطالبة بالإصلاح أو بالمحاسبة في هذه الحالة، دعوة إلى إزالة الدولة من الوجود.

الفصل الأول

الفساد النسقي: حكم الفساد

يُعَدُّ الفساد ظاهرة دينامية، حيث ينتقل من نطاق محدود إلى نطاق أوسع، وتتحوّل الممارسات الفاسدة من استثناء إلى مشكلة متجذرة في الدولة وفي المجتمع. وهذا واقع عالجته الكثير من الدراسات التي أجريت في أكثر من بلد، لذا سيتم في هذا الفصل عقد مقارنة بين الدول التي تشهد فساداً عرضياً، وتلك التي تعيش في ظل نسق فاسد. إن الاختلاف بين هذه البلدان ليس في حجم الفساد، قلته أو كثرته، وإنما في الآليات التي تسمح بانتعاش ممارسة الفساد، والجمع بين الثروة والسلطة، بين العام والخاص، بدون احترام أي ضابط من شأنه أن يمنع توظيف المصلحة العامة لخدمة المصلحة الذاتية للحكام وأصحاب المناصب العامة.

من أجل فهم الفساد، يتعيّن تجاوز المقاربات والمداخل التفسيرية الكلاسيكية، والاعتماد على المقاربات الجديدة في حقل الدراسات السياسية والاقتصادية المقارنة؛ مقاربات لا تنظر إلى الفساد كفعل انعزالي، أو ظاهرة تتغذى من مجموعة عوامل ومسبّبات، ولكن كسبب ونتيجة في وقت واحد بسبب ضعف المؤسسات التي تضبط وتنظّم المشاركة في السلطة، وفي الثروة. وعليه، سيتم بحث الفساد النسقي في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، استناداً إلى الكثير من المقاربات والنظريات التي قدّمها علماء السياسة والاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا السياسية. هناك من يرى أن تغلغل الفساد في الدولة والمجتمع يعود إلى وجود مصاعب جمة ترتبط بالتحول السياسي والاقتصادي، ويعكس حالة الوضع الصعب الذي يصاحب وضع المؤسسات والمشاركة فيها، مما يؤدي إلى مشكلات تمنع قيام التوازن بين المشاركة والمؤسسات.

وهناك من الدارسين من يفسّر الفساد النسقي بأنه حاجة الأنظمة إلى الفساد من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، وهذا اتجاه نظري تعزّز مع وجود الكثير من الحالات لدول يسيطر حكام على السلطة فيها لمدد زمنية طويلة، تصبح الدولة ملكية خاصة لهم. ويذهب هذا الاتجاه إلى القول إن ما يميّز الأنظمة بعضها من بعض، هو سعي القادة إلى استغلال السياسة بحيث تعمل لصالحهم، وهمّهم الوحيد في ذلك هو الفوز بالحكم. لذا يلاحظ أن الأنظمة الديمقراطية تنفِّذ

السياسات العامة لجلب المنفعة العامة، وتحقيق رفاه الناس، لأن الحكومة ملزمة بتنفيذ وعودها التي قطعتها تجاه منتخبيها. بينما في الأنظمة الاستبدادية، يلجأ القائد إلى مكافأة التحالف الذي سانده وأوصله، أو أبقاه في الحكم، ولا مناص له من إنفاق الدخل الوطني لشراء الولاء، والسكوت على فساد الأقلية التي تدعّم حكمه.

أولاً: مضمون الفساد النسقي

تطرح قضية تفشي الفساد في الكثير من البلدان أسئلة كثيرة حول الظروف التي تسمح بنمو الفساد، وانتقاله إلى ظاهرة نسقية تفرز أوضاعاً تساهم في تغذية الأفعال غير المشروعة؛ هي أوضاع خطيرة قد تهدد كيان الدولة والمجتمع، طالما أن الفساد يضرب المؤسسات في العمق، ويولّد ثقافة الفساد. توافرت الكثير من الأبحاث وتم تقديم الكثير من النظريات والمقاربات لتفسير ظاهرة تفشي الفساد، منها من قدم تفسيراً كلياً (ماكرو)، يتناول البيئة المحيطة والظروف التي تشجع ممارسة الفساد؛ وبعضها تناول الجانب الجزئي (ميكرو) بالتركيز على سلوك الأشخاص الفاسدين. هذا بعد أن سيطر تصور الوظيفيين الذين حاولوا تفسير انتشار الفساد من منطلق أن «الضرورات تبيح المحظورات»، فقالوا بفائدة الفساد في مجتمع انقسامي وانتقالي، يسمح بتفادي العنف ويزيد في دفع العملية السياسية الناشئة، ويُزيل معوّقات النمو الاقتصادي. ثم مع محاولة أنصار الاقتصاد السياسي نقد الوظيفيين من خلال تبنّيهم «فردانية منهجية»، فحواها أن الفساد السياسي هو عملية حسابية عقلانية للأرباح والخسائر. إذاً، كيف نستطيع قراءة المشهد؟ أي ذلك التطور الذي يعرفه الفساد من فردي محدود، من رشوة يحاول الفرد تقديمها من أجل تفادي التأخير، إلى فساد مُنظَّم ومُهيكل.

١ ـ من «الفساد العادي» إلى الفساد النسقي

يختصر روبرت كليتغارد العوامل التي تسمح بوجود الفساد وتفشيه في معادلة دقيقة.

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف ـ المساءلة

(Corruption = Monopoly + Discretion – Accountability)

تزدهر الممارسات غير المشروعة في الحالة التي يمتلك فيها المسؤولون الحكوميون سلطة احتكارية، وعندما يتمتعون بهامش كبير من السلطة وتكون مسؤوليتهم أمام رؤسائهم ضعيفة[١]. يستطيع هؤلاء المسؤولون استخدام العقود المربحة لانتزاع أنصبة مالية فاسدة. وفي هذا الصدد، لدينا حالة الصفقات التي يتمتع فيها الموظفون بسلطة تقديرية واسعة، واستغلال الاحتكار المتمثل بسلطة منح العقود غير المتوافرة في مكان آخر، وحرية التصرف، أي القدرة على الاختيار

(١) Robert Klitgaard, *Combattre la Corruption*, traduit de l'américain par Bernard Vincent (Paris: Nouveaux Horizons, 2000), pp. 80-81.

بين العارضين. في غياب المساءلة، يتصرّف الموظف بدون أي عائق يمنعه من الاستغلال، سواء المساءلة من طرف رئيسه، أو من طرف العارضين، في ظل عدم تمكّنهم من المراجعة والاعتراض. وهنا يقع الفساد، حيث يستطيع العارضون الذين بإمكانهم دفع الرشى أن يُجهضوا عملية العرض التنافسي، ومكافأة الاستخدام الفاسد لحرية التصرف، والإطاحة بالتدابير الشفافة(٢).

ينتشر الفساد إذاً، بالتوازي مع تقوية السلطة التقديرية؛ إذ تجد الرشوة التربة الخصبة لنموها كلّما كان هناك احتكار أو ندرة في الخدمات، وفي غياب المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة(٣). يتفشى الفساد ويصبح نسقياً، في المستوى الأدنى وفي المستوى الأعلى للمؤسسة أو المنظمة، ويعكس هذا بطبيعة الحال، دينامية ظاهرة الفساد، وكيف تخلق المناخ الذي يتغذى منه، فيقوّض المنافسة والشفافية، ويسيطر على كامل التنظيم. يشجّع الاحتكار من أي نوع، كل الممارسات غير المشروعة؛ وبما أن كليتغارد يريد من خلال تلك المعادلة تقديم تفسير منطقي لظاهرة الفساد البيروقراطي، إلّا أن تلك المعادلة صالحة لفهم ظاهرة الفساد بمختلف أنواعها، وكافية إلى حدّ ما لمعرفة السبب وراء تفشيها مثلما يلاحظ جونستون. أي أنّ الفساد السياسي هو الآخر يفسَّر بوجود نوع من احتكار السلطة أو المؤسسات السياسية، باعتبارها احتكارات انتخابية، تمنح لرؤسائها حرية التصرف بمكافأة مساندِيهم ومعاقبة خصومهم، من دون الخشية من مساءلة الجمهور لهم(٤).

جل الأنظمة الديمقراطية أو القمعية تسيطر على توزيع الثروات الوطنية وكذا جباية الموارد المالية الضرورية لتغطية نفقاتها، ويتسنى لها ذلك من خلال مسؤولين حكوميين لديهم سلطات تشمل التقرير والتقييم وفقاً لما يرونه مناسباً(٥). وفي هذا الإطار، تعرض روز أكرمان الحالات التي

---

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٦ وص ١١٤ ـ ١٣٩؛ مايكل جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، نقله إلى العربية نايف الياسين (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٥٦؛ Robert Klitgaard, Ronald Maclean-Abaroa, et H. Lindsey Parris, *Villes Corrompues: Du Diagnostic aux Remèdeds*, traduit de l'américain par Bernard Vincent (Paris: Nouveaux Horizons, 2002), p. 24.

(٣) انظر: Transparency International, *Combattre la Corruption: Enjeux et Perspectives*, sous la direction de: Djillali Hadjadj (Paris: Éditions Karthala, 2002), p. 178, et Vito Tanzi, «Corruption around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures,» *IMF Staff Papers* (International Monetary Fund), vol. 45, no. 4 (December 1998), pp. 10-11.

(٤) Michael Johnston, «Corruption and Distorted Development: Competition, Institutionalization and Strategies for Reform,» paper presented at: USAID Conference on Economic Growth and Democratic Governance, Arlington, VA, 9-10 October 1997, p. 16.

(٥) تورد الكاتبة الأوضاع التي ينتشر فيها الفساد الصغير المتمثلة بحالة الرشى التي توازن بين العرض والطلب في حال قيام الحكومة بتوزيع سلع وخدمات أو بيعها بأسعار أقل، وهنا تسعى الشركات إلى دفع رشى للمسؤولين للاستفادة من تلك السلع متدنية السعر. وحالة الرشى كمقابل تحفيزي للإداريين، وحالة الرشى المخفضة للتكاليف التي يدفعها الأفراد أو الشركات للتخلص من الضرائب أو تلقي تحفيزات تنظيمية أو غيرها. للاستزادة: سوزان روز ـ أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي (عمّان: الأهلية للنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣١ ـ ٤٩؛ Susan Rose-Ackerman, «The Political Economy of Corruption,» Institute of International Economics, Corruption and Global Economy, pp. 33-38, <http://www.piie.com/publications/chapters_preview/12/2iie2334.pdf>.

يمكن فيها للفساد المستشري أن يحدّد مَن الذي يحصل على المنافع، ويتحمل تكاليف العمل الحكومي.

لننظر في الحالة التي يستطيع فيها المسؤولون التأثير في نوعية وكمية الخدمات المقدمة وفي هوية المنتفعين من تلك الخدمات. من المؤكد أنه في هذه الحال، يؤدي الفساد إلى انخفاض الفاعلية، فلكل فرد القدرة على التحكّم في إصدار الرخص والإعانات المالية، والتغاضي عن الانتهاكات، ومنح العقود لمن يريد. كما أن شحّ الكميات المنتجة، يضع المسؤول في وضع شبيه بوضع المحتكر الخاص، الذي بإمكانه القيام بتوزيع كميات أقل من الحصص المقررة من أجل زيادة كميات الرشى القابلة للتقسيم(٦). وعلى العكس من ذلك، إذا قدمت الحكومة كميات عرض أقل من مستوى الاحتكار، فإن المسؤول الفاسد سوف يقوم بتزويد كميات أكبر من الخدمة في سبيل تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وليس تقديم أقصى مستوى من الخدمة، وتعتمد تصرفات المسؤول، ليس على المقادير الاقتصادية للأجور فحسب، بل على الحصة التي يمكنه انتزاعها من الصفقة المتداولة مع المنتفعين الفاسدين. وحين يزداد عدد المسؤولين من هذا النوع، أي الذين يمتلكون سلطة توزيع منافع شحيحة، فإن المشكلة تتضاعف عندما يسعى كل واحد إلى انتزاع حصة من الرشى المدفوعة(٧).

وفي حالة أخرى، إذا كانت الخدمة المطلوب تقديمها تستوجب توافر شروط أو مؤهلات في الشخص المُتقدّم لطلبها، مثل جواز سفر أو رخصة سياقة، يقوم عدد من الأشخاص أو الشركات غير المؤهلين بدفع رشى للحصول على مثل تلك خدمات. حتى وإن كان هؤلاء مؤهلين، فقد يقومون بتقديم رشى في حالة وجود قدرة لدى المسؤولين على احتكار السلطة من حيث تأخير الموافقة، أو الامتناع عن تقديمها قبل تلقي الدفعات(٨).

وعليه، يشجّع إعطاء صفة الندرة والصعوبة في تقديم الخدمة، على إفساح المجال لظهور الرشى، وبخاصة إذا لم يتوافر مصدر بديل لدى طالبيها أو وسيلة أخرى يلجأون إليها. وهناك استراتيجيات أخرى تُتّبع، وهي الإبقاء على حالة الغموض وعدم الوضوح في معايير التأهيل، بحيث يعمد المسؤولون حينئذٍ، إلى الامتناع عن تقديم الخدمات لمن لا يدفع. وهكذا، كلّما ازدادت حرية تصرف المسؤولين وقلّت الخيارات المقدمة أمام الأفراد والشركات، ارتفعت تكاليف النظام الذي يتغاضى عن الفساد.

من الواضح أن الفساد يزهر ويصبح أمراً مسموحاً به، لا عندما يزيد من مردودية الصفقات الفردية، بل عندما يتم في إطار أنظمة عديمة الشرعية. وعندئذ، فإن دفع الرشوة للتهرب من الضرائب

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٧. انظر أيضاً: Klitgaard, *Combattre la Corruption*, p. 94 ; Andrei Shleifer and Robert W. Vishny, «Corruption,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 108, no. 3 (August 1993), p. 601.

(٧) روز ـ أكرمان، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨. انظر أيضاً: Shleifer and Vishny, Ibid., pp. 600-604.

(٨) روز ـ أكرمان، المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

مثلاً، يبدو أقل ضرراً؛ إذ بتقلّص الموارد المتاحة للدولة، تصبح هذه الأخيرة أقل سطوة، بيد أن التكاليف تبقى قائمة[٩]. فالمستفيدون من الرشوة سيشكّلون دوائر قوية تناهض الإصلاح، لأنهم يخشون فقدان امتيازاتهم الخاصة. علاوة على ذلك، عندما يسعى النظام إلى القيام بالإصلاح، فإن جهوده ستُعرقل إذا أصبح الفساد معمّماً[١٠]. في ظل إدارة أو مؤسسة حكومية يتكاثر فيها الفساد، تُستبدل التنافسية في مجال تقديم الخدمات والاستفادة من العروض التي تعود بالنفع على الدولة والمواطن بنوع من الفساد التنافسي[١١].

لدينا حالة الفساد الذي يتفشى في البنية الهرمية البيروقراطية، حيث يجمع الموظفون في أسفل الهرم الرشى ويمرّرون حصة منها لأولئك الموجودين في رأس الهرم. في المقابل، يمكن للموظّفين على رأس الهرم أن يقوموا بتنظيم وتطويع النظام الفاسد من أجل تجنّب حدوث تنافس لا فائدة منه بين الموظفين في أسفل الهرم، وعندها يمكن لكبار الموظفين تقاسم الأرباح مع مرؤوسيهم[١٢]. يبادر الموظفون الصغار إلى منح رؤسائهم نصف الرشى للحصول على صمتهم، وقد يتحول هذا الوضع إلى قاعدة للتوظيف يفرضها المسؤولون لجلب عوائد لهم. وقد يكون الفساد من أعلى إلى أسفل حين يضطر كبار المسؤولين الفاسدين إلى شراء صمت مرؤوسيهم من طريق مشاركتهم في الرشى والامتيازات. وقد يتحمّلون بعض أعمال الفساد الوضيعة التي يمارسها مرؤوسيهم، من أجل أن يضمنوا اشتراكهم في النهج القائم للفساد[١٣]. وهكذا، يتغلغل الفساد، ويصبح النظام كله مُفرطاً فيه، لأن الفساد يولّد الفساد.

٢ ـ تعريف الفساد النسقي

إنّ الفساد النسقي، وضعٌ تتداخل فيه عناصر السلطة السياسية بعناصر الثروة، وتُفتَقد فيه الحدود بين العام والخاص، بحيث يصير الفساد يتغذى من الفساد. إذاً، ما هي العناصر التي نعرِّف ونفهم بها الفساد النسقي؟

يختلف الفساد من حيث شكله ونطاقه؛ منه ما يكون فعلاً انعزالياً إذا تعلّق الأمر بموظّفين منعزلين، أو يتواجدون ضمن مجموعات صغيرة تستفيد من احتكارها للسلطة من أجل الظفر برشى،

---

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، **الفساد والحكم الرشيد**، ورقة مناقشة؛ رقم ٣، [من إعداد سوزان روز ـ أكرمان] (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧)، ص ٢٩.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٨٤. عالجت مريم غولدن وإيريك تشانغ وضع الفساد النسقي في إيطاليا وبرهن على أن الفساد تنافسي ويمثل سمة الحياة السياسية الحزبية في هذا البلد. للتفصيل: Miriam A. Golden and Eric C. C. Chang, «Competitive Corruption: Factional Conflict and Political Malfeasance in Postwar Italian Christian Democracy,» *World Politics*, vol. 53 (July 2001), pp. 588-622.

(١٢) روز ـ أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ص ٩٦.

(١٣) انظر: المصدر نفسه، ١٥٣ ـ ١٥٤.

وقد يصبح فساداً منتظماً. ميّز باحثان بين نوعين مختلفين من الفساد، واحد منهما يعتبر أن الفساد الذي يماثل ما يسمى في لغة الرياضة الخطأ الرياضي، الآخر يعتبره تفكيكاً لقواعد تحديد وتنفيذ الأخطاء. في الحالة الأخيرة، يكون من المستحيل مواصلة المقابلة الرياضية. هذا ما أطلق عليه لويس مورينو أوكامبو (L. M. Ocampo) صفة «الفساد المفرط» (Hyper-corruption). وأعطاه هربرت ورلن (H. Werlin) اسم «الفساد الثانوي» ويقارنه بالإدمان على المسكرات[١٤].

يرى كريستوف ستيفز (C. H. Stefes) أن الفساد النسقي، وضعٌ يمتاز بوجود أنشطة فاسدة واسعة النطاق، بحيث ينتقل الفساد من مستوى منخفض إلى مستوى عالٍ، وتصبح الرشوة قاعدة مُلزمة[١٥]. علاوة على ذلك، يتّصف الفساد النسقي بوجود قواعد ومعايير(مؤسسات)، هي في العادة، معروفة وملتَزم بها من قبل المسؤولين والمواطنين في أغلب الأوقات. هذه المعايير غير رسمية، وبقدر ما أنّها لم تدوّن صراحة، فهي لم تفرَض من خارج المنظمة. ومع ذلك، فإنها قوية، إذ تشكّل مصالح واستراتيجيات الموظفين والمواطنين. إنه وضع يتّسع فيه حجم الممارسات الفاسدة، بفعل وجود قيم وأعراف تُرسّخها. تتعزّز الآليات غير الرسمية للفساد النسقي بواسطة شبكات كبيرة تنتشر في المؤسسات الحكومية، وتتقاطع مع حدود الدولة والمجتمع. بعض هذه الشبكات يَستَتْبِع العلاقات الزبونية، مثلما يحصل بين الموظف الصغير ومسؤوله الكبير، أو بين ضابط شرطة وصاحب كشك صغير. كثيراً ما تتداخل هذه الشبكات مع الزبونية، ومع التسلسلات الهرمية الرسمية و/أو تمثّل سلطة واضحة التباين[١٦].

إنّ السمة الرئيسة في الفساد النسقي هي صعوبة التفريق بين السياسي والإداري، وتحديداً، بين السياسيين والبيروقراطيين من جهة، ورجال الأعمال من جهة أخرى. إنه وضع تتداخل فيه الثروة بالسلطة[١٧]، تنصهر فيه المصالح الخاصة بالمصالح العامة، فتصير قبضة الفساد على الدولة والمجتمع وكأنها أمر طبيعي، مثلما وصفه السياسي الليبرالي غريغوري يافلينسكي (G. Yavlinsky) في تعليقه على الوضع الروسي «كل واحد مهمّ في الحكومة أو في الإدارة الروسية هو في الوقت نفسه ضالع بشكل كبير في الشركات التي تمثّل مصالحه». هذا التداخل بين «البيزنس» والمصلحة العامة يطرح في الواقع سؤالاً جوهرياً: من الذي يقتنص منهم الآخر؟[١٨]. الجواب واضح، في ظل الفساد النسقي، نشهد اقتناص الدولة من طرف جماعات المصالح و«المافيا»[١٩].

---

(١٤) Klitgaard, Maclean-Abaroa, et Lindsey Parris, *Villes Corrompues: Du Diagnostic aux Remèdeds*, p. 4.

(١٥) Christoph H. Stefes, «Measuring, Conceptualizing, and Fighting Systemic Corruption: Evidence from Post-Soviet Countries,» *Perspective on Global Issue*, vol. 2, no. 1 (Autumn 2007), p. 6.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) John Girling, *Corruption, Capitalism and Democracy* (London; New York: Routledge, 1997), p. 19.

(١٨) Stefes, Ibid., p. 7.

(١٩) الانتقال من «الفساد العادي» إلى الفساد المنتظم، يعني، تزايد تعقيد الممارسات الفاسدة، واتجاهها نحو التشابك مع أنشطة أخرى مثل الأعمال الإجرامية، ممّا يُكسبها صفة تلك الأنشطة، حيث إنّ عموم الفساد واحتلاله معظم النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يساهم في تعميم الجريمة المنظّمة بالشكل الذي يتداخل فيه النشاط الإجرامي مع النشاط السياسي، إلى درجة لا يستطيع أحد التفريق بينهما في ما بعد. يذهب بعض الدراسين إلى تحليل الفساد النسقي =

إن الفساد النسقي حالة مرضية متقدّمة، ووباءٌ يشمل هياكل الدولة وبنياتها كافة. من خلال التقسيم المبيّن في الجدول أدناه، يصنّف ألبرتو فانوشي (A. Vannucci) الفساد إلى أربعة نماذج: الصغير، والفردي، والهيكلي، والفساد النسقي. **الأول والثاني**، يقعان ضمن الفساد محدود النطاق في حين يقع كلٌّ من الفساد الهيكلي والنسقي، **الثالث والرابع**، ضمن الفساد الكبير الواسع النطاق، الذي اجتهد الباحث في تمييزه من الفساد الهيكلي[٢٠] الذي يتحدّد بثلاث سمات.

الأولى، كل شيء، أو تقريباً جميع الأنشطة داخل منظمة عمومية موجّهة أو مرتبطة بجمع الرشى. **والثانية**، الجميع، أو تقريباً جلّ الأعوان في المنظمة متورّطون في شبكة غير مرئية، تنظّمها قواعد غير مكتوبة تحدّد المهام والأدوار. وتشمل تلك القواعد أنشطة جمع الرشى وتوزيعها، وتعبئة القادمين الجُدد، وعزل أو نفي العملاء «الصادقين»، وتدابير التمويه والحماية من الاستعلامات الخارجية، وتعريف القواعد الداخلية وكيفية تنفيذها. **والثالثة**، جل أو تقريباً كل الوكلاء من القطاع الخاص الذين هم في اتصال مع المنظمة على علم بـ «قواعد اللعبة»، ومستعدّون لدفع رشى من أجل الحصول على المزايا المقرّرة.

ضمن الفساد الهيكلي، تعتبر المبادلات الفاسدة أبعد ما تكون عن أحداث عرضية ناجمة عن حالة من الفوضى أو لوجود سوق غير منظم. بل على العكس من ذلك، إنها مبادلات مُبَنْيَنَة ومُنظَّمة من قبل مجموعة محدَّدة بواسطة معايير سلوكية: من يكون على اتصال مع من؟ بمَ يصرّح (أو لا يصرّح)؟ وما التعابير المستخدمة للاستعمال كجزء من «رطانة الفساد»؟ وهلمّ جرّاً[٢١].

في حالة الفساد النسقي، يُضاف شرط رابع إلى مميزات الفساد الهيكلي، طرف ثالث ينفِّذ ويراقب مدى تنفيذ واحترام القواعد (غير القانونية)، وضمان الالتزام بالتعاقدات الفاسدة ـ في نهاية المطاف، فرض عقوبات على الوكلاء الانتهازيين. ويعلِّل فانوشي التعقيد المتزايد للمبادلات الفاسدة، بوجود كمية كبيرة من الموارد على المحك، ممّا يعني ارتفاع معدل العوائد، ونظراً إلى تكرار التفاعلات، مع توسيع إمكانات الشبكات الفاسدة، وبتخصّص الجهات الفاعلة في حرفة الفساد[٢٢].

= كشبهٌ للجريمة المنظمة (Analogous to Organized Crime)، باعتبار أن الفاعلين لا يتصرّفون من تلقاء أنفسهم وإنما بالتنسيق مع بعضهم بعض، ويعملون من أجل الحفاظ على النظام الذي يسمح لهم باستخراج الريوع وأخذ نصيبهم منها. انظر: روز ـ أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ص ٥٣ ـ ٥٧؛ Susan Rose Ackerman, «Corruption and the Criminal Low,» in: Jan Van Dijk and Vincenzo Ruggiero, eds., *Forum on Crime and Society* (New York: United Nations, Center for International Crime Prevention, 2002) [vol. 2, no. 1], pp. 3-18; Omar Azfar, «Disrupting Systemic Corruption,» in: Anwar Shah, ed., *Performance Accountability and Combating Corruption* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2007), p. 260.

(٢٠) انظر: Alberto Vannucci, «The Informal Institutions of Corruption: A Typology of Governance Mechanisms and Anti-Corruption Policies,» *Cultura Delle Integrita Nell Publica Administrazione*, no. 3 (Marzo 2011), p. 13.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)

نماذج الفساد الأربعة وميكانيزمات إدارتها

		مجموع الموارد عند المخاطرة	
		محدود	كثيف
التكرار والأمد المتوقع للمبادلات الفاسدة	صغير	**فساد صغير** دائنون أفراد، قواعد سلوكية بسيطة وعامة	**فساد فردي** سماسرة، دائنون أفراد أقوياء
	كبير	**فساد هيكلي** السمعة، قواعد غير رسمية للمعاملة بالمثل والتعاون المشروط، خطر الخروج من الصفقة.	**فساد نسقي** تنفيذ طرف ثالث للقواعد غير الرسمية؛ التقسيم الهرمي للمهام داخل شبكات الفساد المتداخلة جزئياً مع الأدوار التنظيمية.

المصدر: Alberto Vannucci, «The Informal Institutions of Corruption: A Typology of Governance Mechanisms and Anti-Corruption Policies,» *Cultura Delle Integrita Nell Publica Administrazione*, no. 3 (Marzo 2011), p. 13.

عندما يتقوّى الطرف الثالث يعمل الميكانيزم، وتتطوّر شبكات التبادل الأكثر تعقيداً، لأن كلّاً من الحوافز الاقتصادية والقوى الاجتماعية يدفع باتجاه عام نحو قبول الصفقات غير المشروعة. بعد ذلك، في الفساد النسقي، غير المشروع يصبح القاعدة، والفساد يصير مشتركاً ومُمَأسَساً، والذين يتصرّفون بطريقة غير مشروعة يُكافَؤون، وأولئك المستمرّون في قبول القواعد القديمة يُعاقَبون. عندما تجري التفاعلات بانتظام وبشكل متكرّر، ويتم تخصيص موارد قيِّمة تحت تأثير الوكلاء العمومين، يميل الفساد ليصبح نسقياً في ارتباط مع المنظمات العمومية، حالما تنشأ المعايير والآليات التي ينفّذها الطرف الثالث[٢٣].

أخيراً، وليس آخراً، إن الفساد النسقي عبارة عن حالة، يختلف تعريفه عن الفعل الفاسد من نواحٍ مهمة. نجد أنّ جونستون لا يذكر الفساد كصفة لأفعال محدّدة، وإنّما يتحدّث عن مشكلات الفساد النسقي، بمعنى «استعمالات الثروة والسلطة والروابط التي تصلها ببعضها مما يُضعف بشكل كبير المشاركة المفتوحة والتنافسية و/أو المؤسسات الاقتصادية والسياسية، أو تُؤخّر أو تمنع تطوّرها»[٢٤]. في حين يحاول جان فرانسوا ميدارد تمييز حالة الفساد النسقي أو ما يُسميه المؤسّسي، من الفساد العادي، حيث يشكِّل حجم الفساد وضعاً يصير فيه الفساد قاعدة أكثر منه استثناء. لكن ما ينبّه إليه الباحث، هو وجوب التفرقة حول ما إذا كان الفساد النسقي حالة شاملة مثل ما هو الحال في بعض

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٣٥.

البلدان الأفريقية، أو قطاعياً، مثل فرنسا. لذلك عند الحديث عن الفساد النسقي نُقحم فكرة ثقافة الفساد، وعندما يتعلّق الأمر بالفساد النسقي القطاعي، نتحدّث عن ثقافة فرعية للفساد[٢٥].

يُعوق الفساد النسقي ما يُسميه جونستون المثال التّنموي، الذي لا يعني به بتاتاً مثالاً تنموياً مفوَّضاً من المجتمعات المتقدمة، بل إنّه محاولة للإصلاح، تستهدف تطوير التنمية الاقتصادية وتعزيز المسار الديمقراطي، اللذين يقومان على المشاركة المفتوحة، التنافسية، والمُبَنْيَنة في السياسة وفي الاقتصاد، وعلى المؤسسات المشروعة والفاعلة، التي تصون وتضبط النشاطات في الحلبتين السياسية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه، تحافظ على الحدود الفاصلة والقنوات الواصلة بينهما[٢٦].

لذلك، لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تنجح في غياب ديمقراطية حقيقية ومبنيّة على قيم التعددية والمشاركة المنظَّمتين، التي من شأنها حماية مصالح الأغلبية ضد الأقلية، ولا سيما أثناء مراحل التحوّل، وحالة الانسداد، التي من شأنها دفع السياسيين إلى التسلّط وممارسة النّهب، وقيام أصحاب الأعمال بشراء الحماية الرسمية، والإصرار على الحصول على أعلى حدٍّ من العائدات قصيرة الأمد.

ثانياً: فهم الفساد النسقي

تبايُن درجة ونطاق الفساد من بلد إلى آخر، يطرح إشكالية العلاقة بين طبيعة الفساد والنظام السياسي، إشكالية ينطلق منها كل باحث يريد إدراك حقيقة انتشار الفساد في مجتمع وتقلّصه في مجتمع آخر، ولعل الأبحاث المقارنة الغزيرة قد توصّلت إلى توافق حول ثلاث من الأطروحات الخاصة بتحليل وتفسير الفساد النسقي. **الأولى**، أن الفساد النسقي مؤسسة، وليس مجرّد سلوك غير مشروع، وهو وضع يتطلّب استحضار التحليل المؤسسي البنيوي. و**الثانية**، أن التحليل الجيد هو ذلك الذي يتوجّه إلى أنماط المشاركة في السلطة والثروة، وإلى بحث حال المؤسسات في الدولة. و**الثالثة**، أن المسألة ليست حجماً أقل أو أكبر من الفساد، بل في أنماط الظروف التي تؤسّس مشكلات الفساد، وعليه ينبغي كشف أعراض الفساد في بيئات مختلفة.

١ ـ الفساد كمؤسسة/نظام

يرى جون توريل (J. Teorell) أن نمذجة الفساد كمؤسسة بحد ذاته بدلاً من اعتباره سلوكاً غير مشروع، يمكّن من معالجة أسباب وعواقب الفساد على نحوٍ مختلف[٢٧]. هذا ما توصّل إليه بعد

(٢٥) انظر: Jean-François Médard, «Les Paradoxes de la Corruption Institutionnalisée,» *Revue Internationale de Politique Comparée*, vol. 13, no. 4 (2006), p. 697.

(٢٦) جونستون، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٧) Jan Teorell, «Corruption as an Institution: Rethinking the Nature and Origins of the Grabbing Hand,» Göteborg University, Department of Political Science, The Quality of Government Institute, *QoG Working Paper Series*, 2007: 5 (November 2005), p. 3.

انتقاده لنموذج الرئيس ـ الوكيل، النظرية التي سيطرت طويلاً في الدراسات السياسية والاقتصادية لظاهرة الفساد. خلافاً للبحث في الفساد والسلوك غير المشروع بين وكلاء يتم السيطرة عليهم من قبل رئيس عبر آليات التصميم المؤسسي، يرى الباحث أنه من المفيد النظر إلى الفساد كمؤسسة بالمعنى الذي يقدّمه دوغلاس نورث للمؤسسة باعتبارها قواعد اللعبة في مجتمع ما[٢٨].

يمكن استخدام المؤسسة بهذا المعنى، من وجهة النظر إلى الفساد كمؤسسة/قيد، كشكل من أشكال القيود الأخرى التي يضعها الأفراد لتشكيل التفاعل الإنساني. من جهة أخرى، فإن معرفة الطريقة التي يلعب بها الفاعلون، يسمح بتجاوز وجهة النظر الأولى التي تشدّد على البعد العمودي للصراع بين الحكام والمحكومين أو بين الناخبين والمنتخَبين، والذي يُنتج ويستنسخ الفساد. وجهة النظر المؤسسية إذاً، تنظر إلى الفساد، كصراع أفقي بين مختلف قطاعات المجتمع التي تريد الاستفادة من الفساد المعمّم[٢٩].

ضمن المحاولات الرامية إلى نقل التفكير في الفساد من وجهة النظر القانونية، وجد علماء السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا أنه من الضروري فهم الفساد النسقي كمؤسسة بالمعنى الوضعي لا المعياري. يحدث قيام مؤسسة بهذا المعنى، بمجرّد ملاحظة تكرار ممارسات عادية بالمعنى الإحصائي[٣٠]. في هذا السياق، نجد عالم السياسة غابرييل آلموند (G. Almond) في محاجته لصالح المقاربة السلوكية الإمبريقية ضد المقاربة الشكلية القانونية عند دراسته المقارنة للنظم السياسية، يفضّل استخدام معنى البنية السياسية[٣١]، للدلالة على أنه لا يهتم بالمؤسسات المثالية الموجودة في الدساتير. إنه يهتم بالبنى السياسية الملموسة، التي تشتغل فعلياً، كما تبدو من خلال مشاهدتها ومراقبتها. لكن آلموند، لم يرفض أخذ القيم كمتغيرات في الدراسة، بل على العكس من ذلك، فهي تُوظَّف، ما دامت تقع في قلب مفهوم الثقافة السياسية[٣٢].

لا يمكن فهم ظاهرة سياسية معقدة، مثل الفساد، بالعودة فقط إلى أشكال الممارسات الفاسدة، بل ينبغي الغوص في عمق الظاهرة والبحث في البنى التي يتشكّل منها نظام الفساد. ضمن الدراسات السوسيو ـ أنثروبولوجية، وجد بعض الباحثين أنه عندما يتمأسس الفساد، فإن الحديث لا يقتصر على عدم احترام المعايير أو الامتثال للقيم العامة، بل إن الفساد يُعد معياراً جبرياً يفرض

(٢٨) Douglass C. North, «Institutions,» *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 5, no. 1 (Winter, 1991), p. 97.

(٢٩) Teorell, Ibid., p. 8.

(٣٠) Médard, «Les Paradoxes de la Corruption Institutionnalisée,» p. 689.

(٣١) انظر: Gabriel Almond, «Comparative Political Systems,» *The Journal of Politics*, vol. 18, no. 3 (August 1956), p. 394.

(٣٢) انظر: Carole Pateman, «Political Culture, Political Structure and Political Change,» *British Journal of Political Science*, vol. 1, no. 3, (July 1971), pp. 293-294.

نفسه على مختلف الفاعلين[٣٣]. لدينا نوعان من المعايير: مثالية وأخرى عملية، في سياق الفساد المؤسَّسي، يواجه الفاعلون إكراهاً مزدوجاً: بنيوي، بالمعنى الذي يعبّر عن تنازع الفاعلين من أجل البقاء، حيث يتنافس المقاولون الاقتصاديون والسياسيون ويتصارعون في ظل المنافسة الاقتصادية والسياسية؛ ومعياري قيمي، لأن هناك ضغطاً اجتماعياً شديداً يُمارَس على الأفراد للمشاركة في الفساد النسقي الذي يعتبر قاعدة بالمعنى الدقيق للمصطلح[٣٤].

هذا ما حاول إثباته كلٌّ من جورجيو بلوندو وجون بيير أوليفييه دو ساردان في دراستهما حول موضوع الفساد اليومي في غرب أفريقيا[٣٥]. فقد لاحظا أن الضغط الاجتماعي يمارس بطرائق وبأشكال مختلفة، حيث يبرز الضغط العائلي ودور المحاباة التي تحيل إلى سيادة علاقة القرابة داخل العائلة الموسَّعة، التي تفرض على صاحب منصب عام إفادة أعضاء أسرته بموقعه المتميّز في الدولة. ويحدث هذا عبر اللجوء إلى مختلف أشكال المحسوبية، مثل إعادة توزيع العمولات أو القيام بتحويلات لصالح أفراد العائلة أو القبيلة. وكذلك من خلال تفضيل توظيف الأقارب في المناصب العامة، فالأمر بمثابة واجب أخلاقي، وواجب مجزٍ اجتماعياً، إلى حد يتم فيه اللجوء إلى استخدام السِّحر أو السمّ أحياناً[٣٦]. ومن جانب آخر، يبين الباحثان، كيف أن هذه القيم متجذرة في ثقافات فرعية قطاعية حقيقية ذات أساس مهني، كما هو الشأن مثلاً لدى موظفي الجمارك[٣٧].

يستوطن الفساد ويستمر بواسطة مجموعة من القيم التي تشكّل ذلك الضغط المتواجد في المكتب أو المؤسسة أو في المهنة. هي قيم معروفة اجتماعياً بأنها تنبذ وتستهجن السلوك النزيه، وهكذا يعتبر صاحب كل منصب مربح لا يستغل منصبه بمثابة مجنون، ويكون عرضةً للإهانة من طرف محيطه[٣٨]. كما أن التبليغ عن الفساد وإدانته أمر مرذول، ولا يخصّان بأي حال من الأحوال الشخص الذي يبرع في ممارسة الرشوة التوزيعية.

---

(٣٣) Médard, «Les Paradoxes de la Corruption Institutionnalisée,» p. 702.

هذا ما يؤكده بلوندو ودو ساردان في دراستهما للفساد اليومي في أفريقيا، إذ لاحظا أن الفساد موجود ليس بسبب غياب القوانين أو بسبب مخالفتها، بل مرده إلى كثرة القواعد التي تجعل من اللعب مفتوحاً على مصراعيه، الأمر الذي يسمح بتفكيك الحدود بين الممارسات المشروعة وغير المشروعة.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) هو بحث أنثروبولوجي ميداني أشرف عليه بلوندو ودو ساردان، تم من خلاله رصد مظاهر الفساد في ثلاث دول، وهي البنين والنيجر والسينغال. وشملت الدراسة عدة قطاعات حكومية: النقل والجمارك والعدالة والصحة، والجباية المحلية. إضافة إلى متابعة الصحف وسياسات مكافحة الفساد، والتحقيقات في بعض الصفقات العمومية. انظر: Giorgio Blundo and J. P. Olivier de Sardan, *La Corruption au Quotidien en Afrique de l'Ouest: Approche Socio-Anthropologique Comparative. Bénin, Niger et Sénégal* (Marseille: EHSS; IUED; IRD. Rapport Final, Octobre 2001).

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٦ و٤٧ ـ ٥٠.

(٣٧) Médard, Ibid., p. 702.

يبيّن ميدارد صحة هذه الملاحظة عند معالجة الفساد في فرنسا. مثلاً، في مجال الأشغال العمومية والإسكان يمارَس ذلك الضغط على الموظفين، ومن يرفض، لا ينال حصته من الصفقة فحسب، بل قد يفقد منصبه. ويذكر حالة مهندس معماري في قطاع الإسكان، رفض ضغوطاً مارستها عليه بعض الأطراف في مجال العمل، انتهى به الأمر إلى فقدان منصبه.

(٣٨) Transparency International, *Combattre la Corruption: Enjeux et Perspectives*, p. 25.

يبيّن الباحثان في موضع آخر، وجود عبارات شعبية مستعملة لتسمية الرشوة والحجج المقدمة لتبريرها؛ بحيث يظهر أن هناك صوراً أيديولوجية حقيقية تميل إلى إضفاء الشرعية على السلوكيات الفاسدة، فالرشوة عادة ما تكون مواراة، ذلك لأنها تختفي داخل سجلٍّ للسلوكيات المقبولة من كل واحد، فهي تنم تارة عن السلوكيات الحميدة (من غير اللائق رفض هدية، ويجب التكافل بين الزملاء، مثلاً)، وتارة أخرى، تصدر من منطق تحصيل (لماذا تحترم قواعد دولة لا تدفع أجور موظفيها، وتخلّت عن وظائفها الأكثر أولوية؟). كما ترتبط في بعض الأحيان بواجب إعادة التوزيع، وفي أحيان أخرى، تنبع من إرادة المحاكاة (لماذا نتحدث عن النزاهة إذا كان الجميع من القمة إلى القاعدة فاسدين؟)[٣٩].

إن هذا الاقتراب السوسيو ـ ثقافي مهمّ في فهم الفساد، وضروري من أجل تفسير الوضع الذي يتحوّل فيه الفساد من وضع غير طبيعي إلى وضع طبيعي، فيه من القواعد والمعايير ما يسمح بإبطال الحدود بين العام والخاص، ويوطّد دعائم حكم الفساد.

٢ ـ التحديث، والمشاركة والمؤسسات، والفساد

بعيداً من فهم الفساد بالنظر إلى قلته أو كثرته، يهتم التحليل المعاصر للظاهرة بدراسة عميقة للفرص السياسية والاقتصادية المتوافرة في المجتمعات المختلفة، وللأشخاص والمجموعات التي تسعى إلى تلك الفرص وتستعملها أو تُعزل عنها، والمؤسسات والأعراف التي تؤثّر في خياراتهم. هذا انطلاقاً من أن جلّ المجتمعات التي تعيش مراحل تحوّل، تشهد ولادة فرص جديدة وكبيرة في مجالي السلطة والثروة، فيكون من البديهي أن تتنوّع طرائق الولوج إلى تلك الفرص، كما تبرز وسائل وممارسات جديدة لاستعمال وتبادل كل من الثروة والسلطة[٤٠]. إنّ الأمر يتعلق إذاً بتلك الطرائق غير المشروعة التي تسمح للأفراد والجماعات بولوج عالم المال والسياسة، وهذا موضوع يثير السؤال حول طبيعة تلك الوسائل والآليات التي يسعى من خلالها الأفراد إلى تبادل السلطة والثروة، والسؤال أيضاً حول طبيعة الحكم السائد.

تبعاً لموجة التحرير السياسي والاقتصادي التي عرفتها الكثير من البلدان، منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي، ومع ما أفرزته العولمة من آثار، تعزّزت المخاوف بشأن نمو الفساد، بسبب سيطرة التوجهات التي فضّلت اختزال السياسة والحكم، في عمليات شبيهة بعمليات السوق، حيث تم نزع التأكيد على الأطر الاجتماعية والمؤسسية للدولة، التي تعد بمثابة الأركان الجوهرية التي تحافظ على الديمقراطية والأسواق معاً، وتمنعها أيضاً من التعسّف، أو تمّ معالجتهما كمشكلات

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦. وللتفصيل، انظر: Giorgio Blundo et Olivier de Sardan «Sémiologie Populaire de la Corruption,» *Politique Africaine*, no. 83 (2001), pp. 97-106.

(٤٠) جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٧٥، و Michael Johnston, «Public Officials, Private Interests, and Sustainable Democracy: When Politics and Corruption Meet,» in: Kimberly Ann Elliott, ed., *Corruption and the Global Economy* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1997), p. 67.

يجب حلّها من طريق المزيد من التحرير[٤١]. وعليه، فإن الإشكالية التي يطرحها جونستون تدور حول الروابط القائمة بين عملية التحرير السياسي والاقتصادي وقوة أو ضعف الدولة والمؤسسات السياسية والاجتماعية، وأشكال الفساد التي تعرفها المجتمعات. بعبارة أخرى، كيف تساهم عمليات التحول الحاصلة في الكثير من البلدان في نشر الفساد؟

التغيير سُنة كونية ولا يوجد مجتمع ظلّ محتفظاً بشكل النظام والحكم فيه، كما أن جلّ المجتمعات تشهد تطورات أساسية، تلغي القديم وتستبدله بالجديد. تلك هي عملية التحديث أو العصرنة التي تفرز آثاراً كثيرة على جميع الصعد الكلية والفردية. وتقود دراسة إفرازات عملية التغيّر إلى طرح السؤال عن مدى مواكبة آليات الحكم لذلك التطور. بعبارة أخرى، ما هي المخاطر التي تنجم عن الحراك المجتمعي في ظل بطء المؤسسات السياسية، أو جمودها؟ إن إفرازات التحول كثيرة، والمخاطر عالية، ومثلما يقول صموئيل هنتنغتون «إن العنف وغياب الاستقرار، ناتج من التغيّر الاجتماعي السريع والتحريك السريع لفئات جديدة في مجال السياسة، بالإضافة إلى التطور البطيء للمؤسسات السياسية»[٤٢].

يصدق هذا التفسير أيضاً عند معالجة أسباب تفشي الفساد في البلدان الانتقالية، لكن هل مردّ هذا الفساد إلى الخلل في عملية التحديث، أم في بنى الدولة والمجتمع؟ لقد أثبتت تجارب كثيرة خطأ الإجماع الذي حصل منذ نهاية الحرب الباردة، الذي يُعالج الفساد كرشوة، وكأثر وسبب للتحرير الاقتصادي غير الكامل، أو غير المتساوي، أو غير الفاعل، والحكم على الدول بالنظر إلى دورها في دفع عمليات السوق، أو إعاقتها[٤٣]. لكن الملاحظ أن الدمقرطة ليست صورة طبق الأصل تدل على اتساع وانفتاح الأسواق؛ إذ لا يمكن لهاتين العمليتين، أي التحول الديمقراطي والانتقال إلى السوق، أن تنجحا بمفردهما، إذ إن كلتيهما تتطلّبان أرضية مؤسسية. إذاً، ما هي المقاربة التفسيرية التي نفهم بها الفساد النسقي؟ إنها مقاربة تعتمد على أنماط المشاركة، وقوة المؤسسات الموجودة في الحلبتين السياسية والاقتصادية.

بيّن هنتنغتون أن التحديث كعملية متعددة الأوجه تفترض تغيّرات في كل حقول الفكر والنشاط الإنسانيين. مقارنة بالأنظمة التقليدية، تمتاز الأنظمة الحديثة بعقلانية السلطة والبنية التفصيلية

---

(٤١) اجونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤٢) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيّرة**، ترجمة سمية فلو عبيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ١١.

(٤٣) جونستون، المصدر نفسه، ص ٢٧. هناك تفسير مقدّم لمسألة الاهتمام بالفساد خلال حقبة التسعينيات، مفاده أن تسارع وتيرة التحرير الاقتصادي والسياسي في العالم، وعمليات الاندماج الاقتصادي التي صاحبتها مخاوف كبيرة بخصوص انتشار الفساد في جل البلدان، لأن تلك التطوّرات جعلت الدول في حيرة من أمرها أمام تزايد المطالب والفرص، ووضعت البلدان المتقدمة أمام واقع جديد، واقع الفساد المعولم. انظر: Patrick Glynn, Stephen J. Kobrin and Moisés Naim, «The Globalization of Corruption,» in: Elliott, ed., *Corruption and the Global Economy*, pp. 8-26.

والمشاركة الجماهيرية[٤٤]. إنها كما قال دانيال ليرنر (D. Lerner): «عملية لها كيفية مميزة خاصة بها، وهذا يفسّر لماذا يسود شعور بين الناس الذين يعيشون في ظل العصرنة، بأنها كلٌّ متماسك»[٤٥]. إن أوجه التحديث المختلفة من تمدن وتصنيع ودمقرطة وتعليم ومشاركة وغيرها، مترابطة ارتباطاً شديداً إلى درجة إثارة التساؤل في ما إذا كانت أصلاً عناصر مستقلة، مما يفترض أنها ربما تتزامن على هذ النحو المنتظم لأنها، بمعنى تاريخي ما، يجب أن تكون مترافقة[٤٦].

سبق لسيمور مارتن ليبست (S. M. Lipset) أن أقرّ ارتباط «اللبرلة» السياسية بالتطور الاقتصادي، بحيث يساهم هذا الأخير في تحسين مستوى المعيشة ويرفع مستوى الدخل لدى الأفراد، ممّا يؤدي إلى بروز ضغوط لدمقرطة الحياة السياسية. تنشأ الديمقراطية عبر عملية واسعة من التحديث الذي يتضمن حصول تغيرات في عوامل التصنيع، والتحضير، والتعليم والثروة. فالعوامل التي تندرج ضمن التنمية الاقتصادية تحمل معها ارتباطها السياسي بالديمقراطية[٤٧]. تبرز طبقة وسطى متعلمة، حيث يزيد التطور الاقتصادي في متطلبات تلك الطبقة لأن يكون لها دور ومسؤولية. يتطلّب تمثيلها، سياسات لضمان مصالحها، وعلى الدولة أن تُصغي إلى تلك المطالب، وتُباشر باتخاذ إجراءات تسمح بفتح المجال للمشاركة السياسية. علاقة التحديث بالديمقراطية فرضية اكتسبت قدراً كبيراً من الاهتمام، ولقد سعى أصحابها، وبخاصة ليبست وبارو (R. J. Barro) إلى تجريب هذه الفرضية، وتم تطويرها إلى ما صار يعرف بنظرية التحديث[٤٨].

---

(٤٤) ليس كل تحديث يعني عملياً التوفّر على مميزاته كالعقلانية والبُنْيَنَة والمشاركة، بل هناك فارق بين التحديث في إطار الانتقال من حكم تقليدي إلى آخر حديث، والتحديث السياسي كإطار للأوجه السياسية والمؤثرات السياسية للتحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. الإطار **الأول**، يفترض الوجهة التي يجب أن يسلكها التغير السياسي نظرياً، **والثاني**، يصف التغيرات التي تحدث بالفعل. وهنا يعتقد هنتنغتون بأن التحديث يعني من الناحية العملية ويفترض دائماً التغيير في نظام سياسي تقليدي وانحلاله عادة، لكنه لا يفترض بالضرورة انتقالاً واضحاً نحو نظام سياسي حديث. انظر: هنتنغتون، المصدر نفسه، ص ٤٥ و٤٨ ـ ٤٩. لكن هذا الاعتقاد واجه الكثير من الانتقادات، من بينها رأي غسفيلد (J . R Gusfield) الذي يرفض أن تكون الحداثة والتقليد متقابلين قطبيين في متصل واحد، بل إنهما بعدان لمتصلين مختلفين، وهما عرضة للتطابق والتعارض، وأن التقاليد يمكن أن تقدّم الدعم للحداثة، وأن الحداثة لا تلغي التقاليد. كما أن دارسي التحديث لديهم ميل لإعطاء الأولوية للنظام على المساواة، أي تأخير المساواة إلى أن تتقوى سلطة الدولة. كما ينظر هؤلاء إلى المشاركة على أنها جوهرية للتحديث السياسي ومعادية له على حد سواء. للتفصيل حول تلك الانتقادات، وبخاصة مدى مطابقتها مع الخبرات والواقع العربي والإسلامي، انظر: العربي صديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١٧٣ ـ ١٨٢.

(٤٥) هنتنغتون، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) Seymour M. Lipset, «Some Social Prerequisites for Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 72.

(٤٨) تصلح نظرية التحديث لدراسة المجتمعات الصناعية الغربية، وروادها لا يرون أن النمو الاقتصادي شرط كافٍ لتحقّق الدمقرطة، بل إنه ضروري لتحقيق متطلّبات «اللبرلة» السياسية. يرى بادي وهيرمت أن هذه النظرية صيغة مغايرة للمادية الجدلية، مناهضة للماركسية، أقام أصحابها علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والتنافس والتغير السياسي، بيد أن هذه العلاقة المبتذلة المميزة للمجتمعات الغربية قبل كل شيء، ستؤدي في نهاية المطاف، وكما أقر ليبست، إلى المجازفة بالإعلان عن شبكة من المستبقات أو الشروط المسبقة وعن انبثاق حكومات حديثة، فاعلة وغير استبدادية، مبنية وفق مؤشرات الغنى الفردي والتصنيع... وفي الواقع، فإن سلّم التطور السياسي المحدَّد مسبقاً من طرف متغيرات اقتصادية أساساً، =

من بين ما تفترضه عملية التحديث، المشاركة المتزايدة في السياسة من قبل الفئات الاجتماعية، باعتبار أن ما يميّز الدولة الحديثة من الدولة التقليدية، هو المدى الموسع لمشاركة الناس في السياسة وتأثّرهم بها عبر وحدات سياسية واسعة النطاق. يصاحب عملية خلق وظائف سياسية جديدة والتمييز بينها، تطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف، حيث يلاحظ بروز عدة مجالات لمختلف الكفاءات المدنية والعسكرية، متخصصة ومستقلة عن المجال السياسي[٤٩]. وعليه، فإن الوجه الأغلب في عملية الإنماء السياسي هو مشاركة فئات اجتماعية في السياسة فوق مستوى القرية أو المدينة، في نطاق المجتمع كله، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة، كالأحزاب السياسية لتنظيم هذه المشاركة. إن التحديث الذي يشمل مختلف مناحي الحياة وشدة الحراك الاجتماعي، عوامل من شأنها رفع طموحات الأفراد، التي في حال عدم تحقيقها، فإن ذلك يدفع بهم إلى مجال العمل السياسي، وفي غياب مؤسسات سياسية قوية وقادرة على التكيف، تعني هذه الزيادة في المشاركة عدم الاستقرار والعنف[٥٠].

يُفترض أن يزيد النمو الاقتصادي من القدرة على تحقيق تلك الطموحات التي يولّدها الحراك الاجتماعي، فهو يخلق فرصاً جديدة للتوظيف والاستثمار، كما أنه يساهم في خفض اللّامساواة في توزيع الدخل، لكن على المدى البعيد ستزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بعد أن تتجمع الأرباح في يد فئة قليلة من الأفراد. هذا يكفي لأن تزيد اللامساواة الاقتصادية في اللامساواة السياسية[٥١]. أثناء مرحلة التحديث، تتعاظم الفرص السياسية والاقتصادية، ويحدث تبادل بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي، ويجري البحث من طرف الأفراد عن الطرائق للوصول إلى واحد منهما مقابل الآخر.

يقدّم هنتنغتون فرضية تتعلّق بفهم الفساد كمبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي، مضمونها أن المجتمع الذي تتوافر فيه فرص كثيرة لتجميع الثروة، وتقلّ فيه مراكز السلطة السياسية، يقتضي النمط السائد استخدام الثروة للوصول إلى المركز السياسي. فقد استخدمت الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية بوجه عام، كطريق إلى النفوذ السياسي أكثر ممّا كان الموقع السياسي يُستخدم كوسيلة لتجميع الثروة. وعلى العكس مما هي الحال في المجتمعات المعصرنة، حيث لا تزال فرص تجميع الثروة تخضع للمعايير التقليدية، أو أن الاقتصاد الوطني يخضع لسيطرة شركات أجنبية أو مستثمرين أجانب. هنا، تصبح السياسة مطية للوصول إلى الثروة، والطموحات والمواهب

= يعيد إنتاج كل تراتبات المخيال الغربي. انظر: برتراند بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة عز الدين الخطابي؛ مراجعة نادر سراج (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣)، ص ١٣١ ـ ١٣٢. وحول مطابقة طرح نظرية التحديث حول الدمقرطة في الوطن العربي، انظر دراسة شاملة ومقارنة، يقدم مُعدّوها بديلاً نظرياً مختلفاً لفهم إشكالية «اللبرلة» السياسية في بلدان عربية كثيرة في: إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، محرران، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ترجمة حسن عبد الله بدر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

(٤٩) هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيّرة**، ص ٤٨ و٥٠.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٥١) المصدر نفسه.

التي لا تجد ما تصبو إليه في الاقتصاد والتجارة، تستطيع في النهاية أن تجده في السياسة[٥٢]. وتالياً، فإن وضعاً كهذا يثبت أن البلدان التي تشهد مرحلة تحول وحراك اجتماعي، عادة ما يكون الحصول فيها على الفرص السياسية أمر مطلوب للوصول إلى الثروة في غياب مؤسسات وقواعد تنظم المشاركة.

يكون الاختلاف بين أنظمة الحكم تبعاً لمستويات المشاركة السياسية ودرجة المأسسة فيها. فأنظمة الكثرة أو ما يسميه روبرت دال (R. A. Dahl) الحكم البوليارکي (Polyarchy) تتيح للأفراد فرصاً أكبر كثيراً من أيّ نظم سياسية أخرى، للمشاركة في صنع القوانين التي يجب عليهم أن يطيعوها[٥٣]. ميزة البوليارکية هي المأسسة، أي حزمة من الضمانات أو الشروط، أو مجموعة من المؤسسات الضرورية للعملية الديمقراطية[٥٤].

وإذا كانت المؤسسية عملية تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً، فإن مستوى المؤسسية يشير إلى تكيّف وتعقّد واستقلالية وتماسك تنظيمات وإجراءات النظام السياسي[٥٥]. تستدعي المنافسة في الحلبتين السياسية والاقتصادية، وجود تنظيمات تعمل على تحديد وتحقيق المصلحة العامة؛ فالمجتمع ذو المؤسسات السياسية الضعيفة، يفقد القدرة على كبح الإفراط في الرغبات الشخصية، والبلد الذي يتدنى مستواه المؤسسي لا يكون الحكم فيه مجرّد حكم ضعيف، بل هو حكم رديء[٥٦].

دور أساسي إذاً، للمشاركة والمؤسسات في بناء صرح الحكم السليم، لكن هذا لا يعني كفاية التدابير المؤسسية والمشاركة والمنافسة لتحقيق ما يسميه جوزيف شومبتر «الخير العام». ينبغي

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٦. لقراءة أخرى لفرضية هنتنغتون حول علاقة التحديث بالفساد، انظر: Jens Chr Andvig, «Corruption and Fast Change: Shifting Modes and Micro Coordination,» Norwegian Institute of International Affairs, *NUPI Working Paper*, no. 550 (October 2003), pp. 16-19.

(٥٣) انظر: روبرت أ دال: **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر: ١٩٩٣)، ص ١٠٠؛ **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر(عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٣٧١، و-Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New York: Yale Uni- versity Press, 1971).

(٥٤) للتفصيل، انظر: دال: **التحليل السياسي الحديث**، ص ٤، و**الديمقراطية ونقادها**، ص ٣٧٤. يضع دال سبع ضمانات مؤسّسية تميّز الحكم البوليارکي، وهذا انطلاقاً من محاولته فهم هذا النظام كنتيجة تاريخية للجهود الرامية إلى إرساء المؤسسات السياسية للدول القومية على قواعد الديمقراطية الليبرالية. وهكذا، ينشأ نظام للسيطرة السياسية يتم بموجبه دفع المسؤولين الحكوميين إلى تعديل سلوكهم في جو من التنافس، ليس مع مترشحين آخرين فحسب، بل مع أحزاب وجماعات أخرى. يرى بعضهم أن هذا الفهم، أراد به دال مخالفة التصور الذي قدمه جوزيف شومبتر (J A. Schumpeter) للديمقراطية في مؤلفه **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية** سنة ١٩٤٢. إذ عرّفها بأنها «الترتيب المؤسساتي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته». انظر: جوزيف أ. شومبتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ص ٤٨٣. لكن دال يرى أن البوليارکية تختلف عن هذا التعريف، والذي يجعل النظم الديمقراطية محدودة المدى. انظر: دال، **الديمقراطية ونقادها**، ص ٣٧١.

(٥٥) هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيّرة**، ص ٢١.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.

النظر في مستويات المشاركة ودرجة المأسسة، والمشكلات التي تتعرّض لهما هاتان الآليتان في إدارة الحكم. لقد أوضح هنتنغتون أن استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسية. قد يكون مستوى المؤسسية في مجتمع تدنّى فيه مستوى المشاركة السياسية، أكثر تدنياً منه في مجتمع ارتفع فيه مستوى المشاركة. ومع ذلك، ربما يكون المجتمع الذي تدنّى فيه مستوى المشاركة والمؤسسية في آن، أكثر استقراراً من المجتمع الذي يرتفع فيه مستوى المؤسسية ويرتفع فيه، أكثر من ذلك، مستوى المشاركة[٥٧]. وهكذا، فإن تزايد المشاركة يحتّم رفع مقدار تعقّد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات الموجودة. الأمر ليس بهذه البساطة، فعلماء السياسة المهتمون بالنخب والثقافة السياسية، يشدّدون على أهمية الإجماع على القواعد الإجرائية، أو ما يسميه دال «نظام الأمن المتبادل»[٥٨]، حيث يبدو من متابعة التطور في الديمقراطيات الليبرالية (إنكلترا والسويد مثلاً)، أن توسع المنافسة السياسية، سبق توسع المشاركة السياسية.

لقد تطوّرت قواعد وتطبيقات وثقافة السياسة التنافسية أولاً، عند نخبة قليلة عملت فيها «أواصر الصداقة والعائلة والمصلحة والطبقة والأيديولوجيا» على كبح حدة الصراع. وفي مرحلة لاحقة، بعد دخول المزيد من الفئات الاجتماعية في السياسة، كان من السهل تأهيل هذه الطبقات اجتماعياً للمشاركة بمقتضى قوانين وممارسات السياسة التنافسية التي سبق وتطوّرت بين فئات النخبة، ونتج من ذلك شكل من نظام «الأمن المتبادل» الذي تطوّر في مراحل سابقة كان فيها الصراع أكثر انحساراً[٥٩]. إن القيم والقوانين والتوجّهات السلوكية التي تشكّل أساساً لهذا النظام من «الأمن المتبادل» والتسامح والثقة والتعاون والكبح والتكيف، «قابلة لتتكوّن بين أفراد نخبة صغيرة يشتركون في وجهات نظر متماثلة، أكبر منها بين أفراد مجموعة كبيرة ومتغايرة من القادة الذين يمثّلون طبقات اجتماعية بأهداف ومصالح وتطلعات شاسعة الاختلاف»[٦٠].

ويتفق مع هذا الرأي الكثير من الباحثين، حيث يؤكد كلٌّ من مايكل بيرتون (M. Burton) وجون هايغلي (J. Highly) أن نخبة وطنية موحّدة بالتراضي تستطيع أن تخلق نظاماً مستقراً قابلاً للتطور إلى ديمقراطية حديثة[٦١]. وأحد الأوجه المتميزة لهذه النخبة ثقافي، إجماع ضمني بدرجة كبيرة حول قوانين ومبادئ السلوك السياسي يؤدي إلى موالاة مقيّدة[٦٢]. إن تأكيد تكيّف النخبة مع قوانين اللعبة، قواعد سلوكية مؤسسية تقيّد التعبير عن الصراع ـ يتشابه كثيراً مع نظرية دال حول نشأة الأمن

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٥٨) Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition*, p. 36.

(٥٩) المصدر نفسه. انظر أيضاً: لاري دايموند، «الثقافة السياسية الديمقراطية،» في: لاري دايموند، معد، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلوعبيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص ١٠.

(٦٠) دايموند، المصدر نفسه.

(٦١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣.

(٦٢) المصدر نفسه.

المتبادل، كما يتفق مع نظريات أخرى تم تقديمها لمعالجة مسألة التعزيز الديمقراطي والتحديات التي يطرحها، كترسيخ التزامات إجرائية متينة للتمسك بالمبادئ الدستورية وسيادة القانون، وإلى التحكم المدني ديمقراطياً بوسائل العنف في الدولة، وكبح سائر أشكال العنف في المجتمع(٦٣).

إن هذا التحليل المؤسسي ضروري لإدراك مدى نجاح أو فشل عملية الدمقرطة وديمومتها، لكنه لا يفي بالغرض. المطلوب إذاً، استحضار عامل الثقافة السياسية، الذي يفترض أن المواقف والمشاعر والمعارف التي تنشط وتحكم السلوك السياسي في كل مجتمع، ليست مجرّد تكتلات عشوائية، بل تمثّل أنماطاً متماسكة تنسجم وتعزّز بعضها ببعض، مثلما يجادل لوسيان باي (L. Pye)(٦٤).

والآن، إذا كانت المشاركة المفتوحة والتنافسية والمنظمة في المجال السياسي والاقتصادي، المُرفقة بمنظومة مؤسسية مشروعة وفاعلة قادرة على ضبط الأنشطة في كلا الحلبتين السياسية والاقتصادية، مطلوبة لبناء حكم ديمقراطي وتعزيزه، كيف يمكن تفسير انتشار الفساد على الرغم من وجود آليات الحكم الديمقراطي؟ لقد أشار الكثير من المنظّرين إلى أنّ المشكلات المترتّبة عن أشكال المشاركة ونوعية المؤسسات، تساهم في تكاثر الفساد، أي أنّ أزمة المشاركة والمأسسة تؤدي إلى خلق بيئة يتغذى منها الفساد(٦٥).

إن انتشار الفساد لا يعني غياب المشاركة وفقدان المؤسسات في المجتمع، بل يعني أن كلاهما صارا يتخذان أشكالاً أخرى، إذ يمكن أن تكون المشاركة ضعيفة أو مقيَّدة أو يتم استغلالها بشتى الطرائق، كما يمكن للمؤسسات أن تكون شديدة التصلب أو شديدة الضعف، أو بعيدة، وأنّ النفاذ إليها متاح أكثر من اللازم، أو أنّ التنسيق بينها ضعيف. وقد تكون الأحزاب السياسية ضعيفة، وقد يكون المجتمع المدني ضعيفاً، لكن الزبونية والشبكات الواسعة للرعاة وعملائهم يمكن أن تهيمن على السياسة وقطاعات كبيرة من الاقتصاد(٦٦).

إن المشكلات التي تعتري المشاركة والمؤسسات لا تسهم فقط في الفساد، بل إنها تشكّله بعدة طرائق(٦٧). في حال ضعف الأحزاب والمجتمع المدني، ستضعف حتماً آليات المساءلة، وسيترك المجال شاغراً لكي يمارس المسؤولون الحكوميون السلطة بدون أدنى رادع، ومن دون الخوف من العقاب(٦٨). وتالياً، فالقضية هنا ليست في درجة المشاركة، وإنما في انصراف معظمهما إلى العمل

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦٥) انظر: Arvind K. Jain, ed., *The political Economy of Corruption*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2002), Part II: «Political Systems and Corruption,» pp. 33-63.

(٦٦) جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٣٢.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المساءلة كآلية تضع الحكومة تحت رقابة المواطنين، عبر مؤسسات المشاركة المختلفة الحزبية والمدنية. ويرى مارك فيليب ضرورة التمييز بين المساءلة الشكلية (Formal Accountability) والمساءلة السياسية (Political Accountability). الأولى هدفها ضمان مطابقة أعمال الموظفين الحكوميين مع الإجراءات والنظم المعمول =

خارج الأطر المشروعة، وعدم الامتثال للقواعد التي تنظم المشاركة، والنتيجة هي خدمة المصلحة الذاتية لمختلف الفاعلين.

طبعاً، إن الإجراءات التي تنظم العمل والتنافس عادة ما تكون مسؤولة عن وقوع الانحراف، لكن قد يكون الفساد بحد ذاته القاعدة في إدارة العمليات والمنافسة، وهو السبب وراء تشويه وتقويض الحكم السليم. فإذا كانت الانتخابات آلية أساسية لمكافأة الحكومة أو معاقبتها، ووسيلة للحد من الفساد، فإن تمويل الانتخابات مثلاً بطرائق غير قانونية وشراء أصوات الناخبين، من شأنه أن يفضي إلى هيمنة أصحاب المال والمصالح على المؤسسات، وتالياً، على اتخاذ القرار. عندئذٍ، يكون الوصول إلى صنّاع القرار بضاعة قابلة للبيع والشراء، وتتحوّل المؤسسات والقنوات الرسمية إلى مجرّد واجهات لا أكثر، بعد أن يستولي المسؤولون الحكوميون الفاسدون على دواليب الحكم.

ثالثاً: الفساد النسقي من منظور مقارن

في سياق الاهتمام العالمي بمسألة الفساد، ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة التوجه إلى الأبحاث الإحصائية، واستخدام كل أساليب القياس المتاحة لمعرفة حجم الفساد والأثر المترتب عنه. لذا، تأسست بعض المنظمات المناهضة للفساد، وشرعت في وضع مؤشر لقياس الفساد في العالم، والمقارنة بين الدول ذات الحجم المتدني وذات الحجم المرتفع من الفساد[٦٩]. وعلى الرغم من النجاح الذي حققّته مثل هذه البيانات، إلا أنه تبيّن أن فهم الحالات التي يكون فيها الفساد واسع الانتشار، يستدعي فهماً عميقاً، يتجاوز وضع جدول يرتب الدول الأقل والأكثر فساداً، ويتجه إلى تحليل البيئة التي يتغذى منها الفساد، والإحاطة بالعوامل التي تؤثّر في التنمية.

من أجل ذلك، ذهب علماء السياسة والاقتصاد السياسي إلى تطوير مقاربات تحاول تفسير العلاقة بين تفشي الفساد في بعض البلدان وطبيعة الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة فيها. من المستفيد من تلك الفرص؟ ومن يسعى إلى استغلالها؟ وكيف يتم ذلك؟ ما هي الوسائل والاتجاهات التي يسلكها كل طرف في كلا المجالين؟ ما هو وضع المؤسسات، وما مدى فاعليتها في ضبط وتنظيم المشاركة؟

= بها، والحد من الرشوة وتجنب ممارسة التعسف، والتزوير وغيرها من الانتهاكات، تتولاها هيئات حكومية ومؤسسات غير حزبية كمجلس المحاسبة؛ بينما الرقابة السياسية تتولاها قنوات التمثيل السياسي الحزبي، وكل المؤسسات التي تؤدي دور محاسبة السياسيين في تنفيذ التزاماتهم والسياسات المقرَّرة. لكن الكاتب يؤكد صعوبة التمييز بين النوعين. انظر: Mark Philip, «Access, Accountability and Authority: Corruption and the Democratic Process,» *Crime, Law and Social Change*, vol. 36 (2001), pp. 359-363.

(٦٩) أبرز المنظمات المناهضة للفساد، منظمة الشفافية الدولية التي تأسست في العام ١٩٩٣، شعارها «التحالف العالمي ضد الفساد». وضعت مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index)، وهو استطلاع للاستطلاعات تصدره كل سنة، عبارة عن فهرس عالمي للفساد يشمل ترتيب جميع الدول.

تُطرح هذه الأسئلة حين يصبح الفساد التهديد الأول ومصدر الخطر في الدولة والمجتمع، طالما أنه يضرب آليات العمل السياسي والاقتصادي في العمق، فيصيبها بالشلل، ويصير بمثابة الحافز الذي يشجّع على التملّص من القواعد والقيم، ويسهِّل الممارسات الفاسدة. من هذا المنطلق، يعتقد جونستون أن الفساد يقدّم صورة لوضع المؤسسات والمشاركة، وللمشكلات التي تعتري نشوءهما، والتوازن بينهما. وتالياً، تتشكّل متلازمات الفساد التي تنبع من أنماط كامنة في المشاركة السياسية والاقتصادية للحصول على الثروة والسلطة. يتعين إذاً، فهم الفساد بعرض حالات بلدان مختلفة، تتباين مناهجها في إدارة الحكم وتوزيع الثروة، بغية استنتاج أوجه الشّبه والاختلاف بين تلك الحالات، واستخلاص متلازمات الفساد المفترضة، وتحديد دوره في النظام الاستبدادي.

١ ـ الفساد في النظامين الديمقراطي وغير الديمقراطي

أخذت العلاقة بين أنماط الأنظمة السياسية والفساد اهتماماً بحثياً كبيراً، ولا سيما في العقدين الأخيرين[٧٠]. يرى بعض الباحثين أنه طالما أن الفساد يعرّف كانحراف عن النموذج الشرعي ـ العقلاني ـ الفيبري للحكم الديمقراطي والبيروقراطي، فإن دراسته وُضعت أمام تحدي النظرة التقليدية لعلم السياسة المتمثلة في المؤسسات الرسمية. ضمن المداخل النظرية الخاصة بالدمقرطة والمأسسة، تمّ تفعيل بعض النقاشات الواسعة حول المشروعية، والتمثيل والمشاركة، وبشكل كبير في إطار مناقشة دور المجتمع المدني[٧١]. هناك صعوبة عند محاولة تشخيص أسباب الفساد، وبخاصة في حالة العجز الديمقراطي. يحصل الفساد بسبب الأنظمة السياسية التي تشهد عجزاً في صيغة المشاركة في السلطة ديمقراطياً، في ضبط وتوازن ومساءلة وشفافية المؤسسات والإجراءات لأسمى وأمثل نظام حكم ديمقراطي.

---

(٧٠) دراسات كثيرة احتدم فيها النقاش حول الفرضية التي مفادها أن الديمقراطية تخفض الفساد، والعكس صحيح، أي أن غيابها يزيد منه. لكن الواقع أظهر أن الأنظمة الديمقراطية لا تنجح دائماً في كبح الفساد. انظر: Kanybek Nur-Tegin and Hans J. Czap, «Corruption: Democracy, Autocracy, and Political Stability,» *Economic Analysis & Policy*, vol. 42, no. 1 (March 2012), pp. 52-53.

يمكن ذكر بعض الدراسات النظرية والتجريبية التي تطرقت بجدية إلى العلاقة بين الفساد وآليات الحكم الديمقراطي، مثل: Girling, *Corruption, Capitalism and Democracy*; Daniel Lederman, Norman V. Loayza and Rodrigo R Soares, «Accountability and Corruption: Political Institution Matter,» *Economics and Politics*, vol. 17, no. 1 (March 2005), pp. 1-35; Mark E. Warren, «What Does Corruption Mean in a Democracy?,» *American Journal of Political Science*, vol. 48, no. 2 (April 2004), pp. 328-343; John Gerring and Strom C. Thacker, «Political Institutions and Corruption: The Role of Unitarism and Parliamentarism,» *British Journal of Political Science*, vol. 34 (2004), pp. 295-330; Jana Kunicova and Susan Rose-Ackerman, «Electoral Rules and Constitutional Structures as Constraints on Corruption,» *British Journal of Political Science*, vol. 35, no. 4 (2005), pp. 573-606, and Miriam A. Golden, «Corruption in the Wealthy World,» *The Brown Journal of World Affairs*, vol. 18, no. 11 (Spring-Summer 2012), pp. 75-84.

(٧١) Jens Chr Andvig and Odd-Helge Fjeldstad [et al.], *Research on Corruption: A Policy Oriented Survey*, Final Report, Chr. Michelsen Institute and Norwegian Institute of International Affairs, Bergen/Oslo, final Report (December 2000), p. 52.

عموماً، يُنظر إلى العلاقة بين الديمقراطية والفساد على أنها سلبية، ديمقراطية أقل وفساد أكثر. حيث إنّ تفشي الفساد هو عرض من أعراض رداءة أداء الدولة، ومؤشر للإفلاس الأخلاقي للقيادة السياسية وللديمقراطية والحكم الجيد[٧٢]. في حين تبدو العلاقة الارتباطية بين الفساد والأنظمة السلطوية مؤكدة. فهذه الأنظمة ذات الحكم المطلق، يميل فيها الحكّام إلى إدارة الشأن العام «بأسلوب تعسفي ومنفعي يكشف عن تعطّش إلى السلطة وإلى الثراء غير المشروع»[٧٣].

في البدء، يتعيّن إلقاء نظرة مفهومية على كل من النظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي، ولا بأس بالعودة إلى مفهوم شومبيتر للديمقراطية من أجل تمييز النظام الديمقراطي عن غيره، حيث يقول «الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسسي الذي غايته الوصول إلى قرارات سياسية يكتسب فيه الأفراد القوة على القرار بواسطة وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب»[٧٤]. وبذلك تتحدّد ديمقراطية أيّ نظام سياسي من خلال مدى اختيار صنّاع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية، يتنافس المترشحون فيها على أصوات الناخبين. وبهذا التعريف، فإن الديمقراطية تشمل بُعدين هما: التنافس والمشاركة[٧٥]. إنها عملية تقضي بأنه لا يوجد ميدان للسلطة محتكر مخصّص لأي فاعل غير ما يختاره ويقرره المواطنون. فالنظام السياسي الذي يحرم قطاعاً من مجتمعه من المشاركة في التصويت كنظام جنوب أفريقيا الذي حرم ٧٠ بالمئة من السكان وهم السود، لا يُعدّ نظاماً ديمقراطياً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام يرهّب ويخوِّن ويضيِّق على المعارضة، ويتلاعب بأصوات الناخبين، ويمارس التزوير[٧٦].

الميزة الأساسية للأنظمة الدكتاتورية، هي وجود قدرة فاعلة لدى شخص ما لمنع نتائج سياسية معادية بشدة لمصالحها[٧٧]. يمكن أن يكون هذا الشخص فرداً، أو قائداً أو مؤسسة أو حزباً أو الجهاز البيروقراطي، أو حتى عصبة مكوَّنة من جماعات وأفراد، يمثِّل «جهاز سلطة استبدادي» بحسب تعبير آدم برزيفورسكي (Adam Przeworski). يمتلك هذا الجهاز القدرة على منع حدوث بعض النتائج السياسية ليس بممارسة سيطرة سابقة على المجتمع فقط، بل بممارسة سيطرة تالية أيضاً. وعليه، يكون نظام ما استبدادياً، إذا وُجد جهاز سلطة قادر على قلب نتائج العملية المُمأسسة[٧٨].

---

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) دايموند، معد، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ص ٢١٣.

(٧٤) شومبتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ص ٥١٤.

(٧٥) صموئيل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت؛ القاهرة: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٦٦. وبذلك، وضع دال ومن بعده هانتغتون معياراً مركزياً يفصل بين ترتيبين سياسيين أساسيين، أحدهما ديمقراطي أو تنافسي متعدّد الأصول (بولياركي)، والآخر كلياني (توتاليتاري) واحتكاري. انظر: بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ص ٤٩٢.

(٧٦) هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ص ٦٦.

(٧٧) جون إلستر ورون سلاجستاد، محرران، **الدستورية والديمقراطية**، ترجمة سمير عزت نصار(عمّان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٥٣؛ انظر أيضاً: Mike Alvares [et al.], «Classifying Political Regimes,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 31, no. 2 (Summer 1996), pp. 4-6.

(٧٨) Andvig and Fjeldstad [et al.], *Research on Corruption: A Policy Oriented Survey*, pp. 53-54.

بمعنى آخر، وكما يوضح برتراند بادي وغي هيرمت (G. Hermet)، فإن «التعبير عن السلطة كعنصر أساسي في اللعبة السياسية في ظل حكم ديمقراطي يمكن أن يساهم في تغذية الآليات المؤسسية المنتجة للسلطة، وأن يشارك في اختيار الحائزين على السلطة وفق منطق تعددي وتنافسي. كما يمكنه أن يندرج داخل النظام السياسي الذي يحتضنه وينظمه أو يراقبه، من دون الاعتراف بقدرته على خلق السلطة. وهو يقتصر من الناحية الوظيفية على إجبار النظام المذكور والمشاركة في إنجاز وظيفة التواصل السياسي. ونجد أنفسنا هنا أمام تعبير سياسي مُراقَب، بحيث يصبح أمر مأسسته مشكوكاً فيه، ويسعى بالأحرى إلى تحديد أنماط التعايش بين السلطة والتعبير السياسي»[٧٩]. هذه هي سمة الأنظمة غير الديمقراطية، لأن ما يميّز الديمقراطيات هو غلبة التعبير السياسي المُمأسس الذي يتسم بخاصيتين مؤسستين «فمن جهة، نجد استقلاليته إزاء السلطة التي تجعله مختلفاً عن أغلب الأنماط التعبيرية التقليدية، أو ما قبل الحديثة. ومن جهة أخرى، نجد تمفصله الوثيق مع عملية انتقاء السلطة السياسية»[٨٠].

تلجأ الأنظمة الكليانية إلى اعتماد حزب سياسي وحيد، أو على العكس من ذلك، إلى بقاء تعددية مسموح بها. وهكذا يكون لدينا التعددية المحدودة خفيةً، وهي لا تتجلى إلّا في إطار منافسة على مستوى القمة، بين زعامات متصارعة؛ وفي الحالة الثانية، تكون معلنة لإبراز ليبرالية النظام المعني[٨١]. كما تلجأ هذه الأنظمة إلى إجراء انتخابات، واستفتاءات شعبية تمنحها مراراً «شرعنة استفتائية»، مع العلم أنها تشكّل، في الخفاء، مسرحاً لصراع الزعامات[٨٢]. فالملاحظ إذاً، هو خضوع التعبير السياسي لوصاية الأنظمة الكليانية والاستبدادية، ويعتبر التهديد والاعتقال والرعب القاتل والمكثّف، أدوات بيد الأنظمة التي هي في طور الاستقرار، أو الأنظمة الضعيفة والمتهاوية، على الرغم من كونها استبدادية أو كليانية. أما في الظروف العادية، فيكفي الإكراه الانتقائي[٨٣].

الآن، لننتقل إلى رصد العلاقة بين الفساد والنظام السياسي: الديمقراطي وغير الديمقراطي، ولا بد من التنويه في البداية إلى أنه من غير المعقول إقامة تعارض مطلق بين التعبير السياسي المراقب الذي يميز الحكم الاستبدادي، والتعبير الممأسس الذي يميز الحكم الديمقراطي؛ بحيث يرى بادي وهيرمت أن تعبير المحكومين يبدو في كل المناسبات كنتاج للجَمْعَنة[٨٤]. وسواء تعلّق الأمر بصيغته الانتخابية أو بأي صيغة أخرى، فإنه يظلّ مشروطاً، وموجّهاً ومكبلاً ومحرَّفاً أو مستمراً من طرف الحاكمين أو المعارضين للحكم. من هذا المنطلق، تمثّل دراسة الفساد طريقاً إلى فهم آليات إدارة الحكم، وكيف يصبح أداة لإخضاع التعبير السياسي للمراقبة من طرف نظام الحكم، أو

(٧٩) بادي وهيرمت، **السياسة المقارنة**، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٣.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٧٤.
(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦.
(٨٤) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

الزمرة المسيطرة، أو الشخص الحاكم، ووسيلة للهيمنة على الدولة والمجتمع معاً. لذا، تُطرح مسألة الفساد كآلية لتحقيق الوصاية والهيمنة على التعبير السياسي من طرف نظام الحكم.

إذاً، باعتبار الفارق الرئيس بين حكم الكثرة وحكم اللاكثرة يتمثل في المشاركة والمَأْسسة، فإن السبيل إلى تفسير إشكالية استشراء الفساد في دول وانحساره في دول أخرى، وإدراك معضلة الفساد النسقي وتباين مداها وتأثيرها في المجتمعات، يستدعي بحث الكيفيات أو الطرائق التي يتم من خلالها السعي إلى السلطة والثروة، واستعمالهما، والبيئة التي يتم فيها ذلك. يجري التمييز بين المجتمعات بالنظر إلى مدى وفرة الفرص في المجالين السياسي والاقتصادي، وهذا على أساس درجة المشاركة وتنظيمها وتنافسيتها. وبخصوص المَأسسة، يتم التمييز بين الدول من حيث صلابة المؤسسات التي تحمي الحقوق الأساسية والحريات السياسية والمدنية، وتضمن تحقيق المساواة والعدل بين الأفراد.

تمثّل مسألة المحافظة على الحدود بين المجالين السياسي والاقتصادي، وإقامة التوازن بين الفرص والمشاركة والمؤسسات، تمثّل السبيل الحقيقي لتجسيد الحكم الصالح، كما أن شدة تصلّب أو هشاشة المؤسسات، وانعدام التوازن بين المشاركة والمؤسسات، يؤديان إلى ترسيخ الفساد. من هذا المنطلق، يدرس عالم السياسة الأمريكي مايكل جونستون ما يسميه «مشكلات الفساد» من خلال تناوله لأربع فئات من البلدان، تتنوع أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة القوة المؤسسية فيها، وتنزع إلى التجمع في أنماط يمكن تحديدها[٨٥].

الفئة الأولى، تتواجد بها الديمقراطيات الراسخة، التي تنزع إلى امتلاك اقتصادات سوق ناضجة ويكون التحرر الاقتصادي فيها أمراً واقعاً، فقد وُجدت السياسة والأسواق التنافسية لوقت طويل، ومن المرجح أن تكون المؤسسات الاقتصادية والسياسية قوية. مثالها دول الاتحاد الأوروبي، وكندا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. ضمن **الفئة الثانية**، نجد بلداناً ديمقراطية ذات اقتصاد سوق في مرحلة التعزيز والإصلاح ما زالت المنافسة السياسية فيها في مرحلة النشوء أو ما زالت تمر بتغيرات مهمة، كما أن اقتصاداتها أصبحت أكثر انفتاحاً وتنافسية. من المرجح أن تكون الأطر المؤسسية في هذه المجتمعات قوية نسبياً، إلّا أنها أضعف منها في المجموعة الأولى، مثالها الديمقراطيات الأكثر قوة في أوروبا الوسطى في مرحلة ما بعد الشيوعية، وتشيلي وكوريا الجنوبية. وتضم **الفئة الثالثة**، المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث يبرز اتساع في الفرص السياسية والاقتصادية، وبشكل سريع، ويكون من الصعب التنبؤ بالعلاقات في ما بينها، المؤسسات الضعيفة هي في الوقت نفسه نتيجة للتغيرات السريعة والواسعة، مثل روسيا، وتركيا،

(٨٥) وهـذا باستخدامه أدلة إحصائية، وعبر توظيف مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياس الفساد، والتنمية، والانفتاح السياسي والاقتصادي، وجودة المؤسسات، وهي مؤشرات تشمل ١٦٨ بلداً، مأخوذة من تقارير أعدت في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢. للاستزادة حول فئات وحالات البلدان ومنهجية التحليل التي وضعها جونستون: انظر: جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٧٩ ـ ٨٣ و٩٤ ـ ١٠٨.

والهند (بتحولها الاقتصادي)، والفيليبين، وغانا. وأخيراً، تضم **الفئة الرابعة** المجتمعات غير الديمقراطية، التي تتصف بتوافر عدد قليل من الفرص السياسية التي يتم التحكم بها بشكل صارم، تصبح في الواقع موضوعاً للصفقات الفاسدة. إن المؤسسات السياسية في الأنظمة المحكومة من قبل الأقليات يرجَّح أن تكون ضعيفة، في حين ترجع قوة المؤسسات الاقتصادية إلى طبيعة السلطة السياسية والافتقار إلى المساءلة بوجه عام، وإلى المدى الذي بلغته التغيرات الاقتصادية التي تم إحداثها مؤخراً. وضمن هذه الفئة نجد الصين وإندونيسيا، والكثير من البلدان الأفريقية في جنوب الصحراء، والدول العربية.

٢ ـ متلازمات الفساد النسقي عند جونستون

إن دراسة المنهجية والآليات التي يتم بواسطتها استخدام وتبادل الثروة والسلطة في بيئات متنوعة، يكشف عن العوامل التي تقف وراء تفشي الفساد في بيئات متنوعة، وتحديداً، تلك المتعلقة بنمط التوازن الحاضر أو الغائب بين المشاركة والمؤسسات. أصبح ممكناً قياس ذلك التوازن، بواسطة الكثير من المقاييس العالمية التي تضع مؤشرات تقاس بواسطتها درجة الحكم ونوعية المؤسسات ومدى غياب الفساد في بلدان العالم المختلفة. وبناءً على التصنيف الذي أورده جونستون لفئات البلدان المذكور أعلاه، ابتكر أربع متلازمات، يعتقد أنها قادرة على تفسير تفشي الفساد في المجتمعات المعاصرة[٨٦].

(أ) فساد أسواق النفوذ (Influence Market Corruption): يعتبر الفساد في هذه الحالة وضعاً تستعمل فيه الثروة سعياً إلى الوصول إلى مؤسسات الدولة القوية وتحقيق النفوذ والحصول على المزايا داخلها، ويتم ذلك غالباً بعرض السياسيين إمكانية النفاذ إليهم لاستئجار نفوذهم[٨٧]. تعد آليات الحكم الديمقراطي، مثل المجتمع المدني والمساءلة، آليات فاعلة لمنع إساءة استخدام السلطة والنفوذ، بيد أن الكثير من هذه البلدان لم تقم «بحل» مشكلة الفساد بقدر ما طوّرت أنظمة سياسية ملائمة لمصالح الأثرياء، وأوجدت مواءمة بين القواعد والمجتمع الذي تطبق فيه هذه القواعد، إضافة إلى إقناع الناس بالالتزام بالقوانين[٨٨]. في بعض البلدان، لا يمكن فصل المال تماماً عن السياسة، فالانتخابات يجب أن تموَّل والمصالح الغنية المهتمة بالتشريع والسياسة الحكومية، قد ترغب في توقيع الفواتير اللازمة لها. ففي فرنسا وإيطاليا، أضاعت الأحزاب الجديدة تركيزها

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦. ولقد طوّر هذا البحث منذ أن اشتغل في المقارنة بين البلدان من حيث عمليات التحرير والتنمية. يمكن العودة إلى أبحاثه الأولى حول متلازمات الفساد، في: Michael Johnston: «Corruption and Democratic Consolidation,» paper presented at: Conference on: Democracy and Corruption. Shelby Cullom Davis Center For Historical Studies, Princeton University, 12 March 1999, pp. 18-22, and «Public Officials, Private Interests, and Sustainable Democracy: When Politics and Corruption Meet,» pp. 70-74.

(٨٧) جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٨٤ و١١١.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

الأيديولوجي، وهيمنت عليها مصالح السياسيين المالية[٨٩]. إذاً، يتركز الفساد الموجّه للسلطة، في الوصول إلى المناصب السياسية، والتأثير في أولئك الذين يشغلونها، بحثاً عن الثراء. ويستهدف العقود الحكومية، وتنفيذ السياسات، أو أوجه محددة للتشريعات، بدلاً من خلق أسواق سوداء أو اقتصادات موازية[٩٠].

(ب) فساد كارتيلات النخبة (Elite Cartel Corruption): في ديمقراطيات السوق الأخرى، تكون المؤسسات أضعف، وقد أصبحت السياسة والأسواق أكثر تنافسية، وشبكات النخبة تستعمل الحوافز والمبادلات الفاسدة لتحسين مواقعها. لذلك، تتمتع المناصب الرسمية بقيمة كبيرة. في كثير من الأحيان، تقوم الروابط الفاسدة بين النخب بِجَسر الفجوة بين العام والخاص[٩١]. لا يتعلّق الأمر هنا بمسألة نفوذ، بقدر ما هو مسألة سيطرة؛ فحينما تكون هناك مجموعات متشابكة من السياسيين الكبار، ورجال الأعمال، والبيروقراطيين، وضباط الجيش، والزعماء العرقيين تتقاسم المزايا الفاسدة في ما بينها، فإنها تستطيع بناء شبكات وتحالفات تعزز من قوتها، وتبعد المعارضة. قد يكون هذا الفساد مريحاً للغاية، لكنه يُستعمل أيضاً كاستراتيجية لعرقلة التغيّرات السياسية[٩٢].

(ج) فساد العُصب والأوليغاركيات (Oligarch and Clan Corruption): أفرز التحرير الاقتصادي والسياسي في بعض المجتمعات مجموعة متنوعة من الفرص في بيئة من المؤسسات الضعيفة، مما تسبّب في إحداث نوع من التصارع غير منظم، وعنيف أحياناً بين النخب المتنازعة والساعية إلى تحويل الموارد الشخصية (مثل عائلة قوية ذات شعبية كبيرة وصلات مع مؤسسات الدولة أو مع الجريمة المنظمة) إلى ثروة وسلطة[٩٣]. يعمل زعماء الأوليغاركيات بمفردهم ولا يتعاونون لوقت طويل، ومعظم التنافس يحدث، وغالباً بشكل شخصي مكثَّف، بين عدد محدود من اللاعبين، إلّا أن هؤلاء ومكاسبهم لا يتمتّعون بالأمان بسبب سرعة ونطاق التغيّرات، والطبيعة غير المنظمة، والحجم الهائل للمصالح المتنازع عليها، والعنف المتكرر. وتمثل المؤسسات الضعيفة مشكلة خاصة، حيث إن عدم القدرة على تنفيذ العقود أو الدفاع عن حق الملكية أمام المحاكم وأجهزة

---

(٨٩) روز ـ أكرمان، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٩٠) للاستزادة حول فساد أسواق النفوذ، انظر جونستون، المصدر نفسه، الفصل الرابع تحت عنوان «أسواق النفوذ: نفوذ للإيجار وقرارات للبيع» (Influence Markets: Influence for Rent, Decisions for Sale).

(٩١) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٦١. للتفصيل أكثر، انظر الفصل الخامس المعنون بـ «كارتيلات النخبة: كيف تشتري الأصدقاء وتحكم الناس» (Elite Cartels: How to Buy Friends and Govern People).

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨. الأوليغاركيات مصطلح سياسي، يعني بقاء السلطة في يد شريحة نخبوية صغيرة تتميز عمّن سواها بالثروة أو السطوة العائلية أو القوة العسكرية. في روسيا أوردت بعض التقارير وجود أربعة قادة رئيسيين وأربع عائلات في النخبة الوطنية السياسية والإدارية. للتفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤. انظر أيضاً: Stefes, «Measuring, Conceptualizing, and Fighting Systemic Corruption: Evidence from Post-Soviet Countries,» pp. 6-8.

تنفيذ القوانين تزيد من حوافز اللجوء إلى العنف، مما يجعل قوة الجيش والشرطة سلعة رائجة، وذلك ما يؤدي في الحالات الأسوأ إلى الاعتماد على المافيات أو الجيوش الخاصة[٩٤].

(د) فساد المسؤولين ـ المغل (Official Mogul Corruption): أخيراً، هناك المجتمعات التي يسيطر فيها الفساد، ويأخذ المسؤولون صفة نظام «هند المغل»[٩٥]. ما يميّز هذه البلدان هو الضعف الشديد للمؤسسات، كما أن العمليات السياسية غير ديمقراطية، أو أنها تنفتح ببطء، في حين يجري تحرير الاقتصاد إلى درجة معينة. المجتمع المدني هو الآخر ضعيف أو غير موجود أصلاً، فرص الثراء أو المخاطرات الجديدة بالنسبة إلى الأغنياء موجودة بكثرة، إلّا أن السلطة السياسية مشخصنة، وغالباً ما تستعمل من دون رادع أو وازع[٩٦]. في هذه الحالة، يكون روّاد الأعمال الذين يتمتّعون بأقصى قدرٍ من النفوذ هم السياسيون أو زبائنهم. قد يصبح المسؤولون الحكوميون أقطاباً اقتصاديين، ويحتاج الأقطاب الاقتصاديون الجدد إلى الدعم الرسمي. وحالما يتم عقد الروابط السياسية، فإن هؤلاء لن يواجهوا عوائق تذكر من أطر الدولة أو من منافسيهم. ثمة مخاطرة هنا تتمثّل في «الكليبتوقراطية» (kleptocracy)، أو حكم اللصوص[٩٧]. في حكم الأولغاركيات والمسؤولين ـ

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٨٨. يصنف جونسون روسيا والفيليبين والمكسيك ضمن فئة فساد الأوليغاركات. للاستزادة، انظر الفصل السادس «الأوليغاركات والعصب: نحن من العائلة أما أنتم فلا» (Oligarchs and Clans: We are family-and You're Not).

(٩٥) عند الاطّلاع على نظام مجتمع المغل (المغل هو الاسم الذي أُطلق على شريحة كبيرة من أتباع القائد المغولي جنكيز خان، آخر الغزاة الكثيرين الذين غزوا الهند قبل بداية التأثير الغربي)، نجد أن من بين ملامحه الأساسية وجود بيروقراطية زراعية مفروضة على مجموعة متغايرة من الزعماء المحليين المتباينين تبايناً شديداً في الموارد والنفوذ. كانت حيازة الأرض خاضعة لمشيئة الحاكم، وكانت الممارسة المعتادة هي أن يعهد إلى أحد الموظفين بجمع عوائد قرية أو مجموعة من القرى أو منطقة كبيرة، كمكافأة على العمل في جهاز الدولة الخاص بالمغل. الملمح السائد هو الإنفاق وليس الاكتناز، حيث ضرب الإمبراطور المثل في العظمة كي يتبعه في ذلك رجال بلاطه. وكان الحكام المغل يتحاشون لبعض الوقت أخطار الهجوم الأرستقراطي على نفوذهم، من طريق انتزاع معظم الفائض الاقتصادي الذي يولّده السكان في القاع وتحويله إلى تباهٍ. كان الأمر يتعلق بمنع تطور برجوازية هندية، عبر خلق عقبات تقف في سبيل التجار، عقبات سياسية واجتماعية، أشدّها النظام القانوني المتخلّف عن النظام الأوروبي، إذ ليس هناك مهنة المحاماة، فالتاجر الذي لديه قضية ما، عليه أن يعرضها بنفسه في ظل نظام للعدالة مشبّع بالسمات الشخصية والعرفية، وتكاد الرشوة تكون عامة. ومن أكثر الأمور أهمية، هو ممارسة الإمبراطور الخاصة بالمطالبة بثروات التجار الأثرياء وكذلك الموظفين حين وفاتهم. وعموماً، كان يضع نظام المغل الحاكم وخدمه في وضع السلوك الجشِع فيه غالباً هو النوع الوحيد الذي له معنى. وهذه السمة الشرسة أضعفت في النهاية هذا النظام، حيث تداعى نظام المغل الحاكم في نهاية القرن ١٨ في مواجهة القوى الأوروبية. انظر: بارينجتون مور، الإبن، **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، ترجمة أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨)، ص ٣٧٠ ـ ٣٨٣.

(٩٦) جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٩٠.

(٩٧) الكليبتوقراطية مصطلح ابتكره ستانيسلاف أندرسكي، وصار من بعد مستخدماً بكثرة من طرف الدارسين لظاهرة الدولة الناهبة ونظام الفساد، يعكس بشدة الحالة التي يصبح فيها الحاكم مهتماً فقط بتجميع الثروة. انظر المصدر: Stanislav Andreski, «Kleptocracy: or, Corruption as a System of Government,» in: Stanislav Andreski, ed., *The African Predicament: A Study in the Pathology of Modernization* (London: Michael Joseph, 1968), pp. 92-109.

وللتفصيل في هذه الحالة، انظر الفصل السابع المعنون بـ: «المسؤولون ـ المغل: السلطة، والإفلات من العقاب، ومخاطر حكم اللصوص» (Official Moguls: Reach out and Squeeze Someone). ضمن هذه الفئة يدرج الكاتب الجزائر ومصر إلى جانب دول عربية وأفريقية أخرى والصين.

المغل، فإنه يصعب التنبؤ بالفساد، لأنه يستهدف الفرص في ظل حكم مطلق، ومحاربته تكون ذات مخاطر جمة[٩٨]. إنه وضع يتحوّل فيه الفساد إلى قاعدة، أو لنقُلْ إنه نظام حكم الدولة الاستبدادية.

٣ ـ الفساد لاستدامة الدولة الاستبدادية

بعد هذا العرض المقارن، من الطبيعي أن نسأل: أين نجد مبرّر تكاثر الفساد وتحوّله إلى نظام للحكم؟ وكيف يمكن فهم صلة الفساد بالأنظمة الاستبدادية؟ إن هذين السؤالين دفعا بالكثير من الدارسين إلى محاولة فهم آليات سير هذه الأنظمة، وفهم ظاهرة الفساد فيها مقارنة بالأنظمة الديمقراطية. ومثلما تقدّم، يبدو أن نمط الفساد السائد في الأنظمة الاستبدادية يطرح بشدة، مسألة الحوافز التي توفرها هذه الأنظمة، والبيئة التي يعشعش فيها الفساد، والظروف التي تسمح بتواصل الاستبداد. حاول بعض الباحثين تقصّي العوامل التي تساعد الحكام المستبدين على الإبقاء على الفساد كاستراتيجية لتعزيز حكمهم، أيّاً كانوا طغاة أو عدداً من المسؤولين الذين يملكون أتباع. ونقطة البداية في هذا البحث هي أن الأنظمة الاستبدادية لا تتشابه، وبينها اختلافات من الضروري الإحاطة بها لمعرفة آليات الحكم ودوافع فساد الحكام والمسؤولين. في أنظمة لا تعقد انتخابات تنافسية، ويظل الحاكم محتفظاً بالسلطة ومبعداً كل خطر قد يتهدّده؛ فالفساد يجد تبريراً له بواسطة آليتين: الآفاق الزمنية للحاكم وطبيعة الائتلاف الحاكم[٩٩].

ولأن توقيت الخلافة هو أقل روتينية أو يمكن التنبؤ به في الأنظمة الاستبدادية أكثر منه في الأنظمة الديمقراطية، فقد اعتبر المنظّرون أن زمن المستبد يؤثّر في الجوانب الأساسية لاستراتيجية حكمه. يفترض بعضهم أن استخلاص الريع يزداد بتقلص الآفاق الزمنية للحاكم. وفي هذا الإطار، يتوافر لدى المستبد الآمن مع آفاق زمنية طويلة، الحافز لاحترام وحماية حقوق الملكية والعقود[١٠٠]. بينما يرى كل من جنيفر غاندي (J. Gandhi) وبرزيفورسكي أنه حتى ولو كان الحاكم المستبد مفترساً بطبيعته، فإنه يستفيد من حصاد معتبر عندما يكون بلده أكثر ثراءً[١٠١] (مثلاً حالة البلدان النفطية). ويتفق جوزيف رايت (J. Wright) مع هذا الرأي، ويجادل بأن الحاكم المستبد سيستثمر فقط في البنية المؤسسية التحتية، هذا إذا كان يتوقّع بقاءه في منصبه لمدة طويلة. وعلى النقيض من ذلك، يميل الحكام المستبدون الذين يتوقّعون فقدان السلطة في المدى القصير، إلى انتزاع مزيد من الريوع والانخراط، في كثير من الأحيان، في أنشطة لصوصية (kleptocratic activities)[١٠٢]. كيف ذلك؟

---

(٩٨) جونستون، المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٩٩) Eric C. C. Chang and Miriam A. Golden, «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes,» version 3.4 (February 8, 2009), p. 5, <http://ssrn.com/abstract=1339972>.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(١٠١) انظر: Jennifer Gandhi and Adam Przeworski, «Cooperation, Cooptation, and Rebellion under Dictatorship,» *Economics and Politics*, vol. 18, no. 1 (March 2006), pp. 1-26.

(١٠٢) انظر: Joseph Wright, «Do Authoritarian Institutions Constrain? How Legislatures Affect Economic Growth and Investment,» *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 2 (April 2008), pp. 328-329. =

يقدّم منصور أولسون (Mancur Olson) تفصيلاً قيّماً لفرضية العلاقة بين الحاكم المستبد والآفاق الزمنية لحكمه، وهذا من خلال بيانه للكيفية التي تتغيّر بها حوافز عصابة من اللصوص، التي بمجرّد تأمين استقرارها وسيطرتها على إقليم معين، يصبح بمقدور زعيمها احتكار السرقة، وتصبح مصلحته في الأراضي التي يسيطر عليها مصلحة جامعة (Encompassing interest). وتقوده هذه المصلحة الجامعة إلى الحد من الإتاوة ـ السرقة (Extracts tax theft)، التي يحصل عليها، وتنظيمها وإنفاق بعض الموارد، التي يتحكّم فيها لمنع الجريمة بين رعاياه الذين يُعَدّون ضحاياه ومصدر عائداته. «وإذا ما امتلك زعيم العصابة ما يكفي من القوة للحفاظ على سيطرته على إقليم ما، تكوَّن لديه الحافز على الاستقرار وأن يتم تتويجه حاكماً مستبدّاً يوفّر السلع العامة للجماعة»[١٠٣].

وتالياً، يذهب أولسون إلى القول إن «سبب تفضيل رعايا أمير حرب حكمه، رغم ما يأخذه من الإتاوة ـ السرقة عاماً بعد عام، مقارنة بحكم أعضاء العصابات الجوّالة التي تسرقهم بشكل متقطّع، يرجع إلى أن اللصوصية الجوّالة تعني الفوضى، وأن استبدال الفوضى بالحكم المستقر يأتي بزيادة معتبرة في الناتج ويحصل رعايا زعيم العصابة المستقر على نسبة من الزيادة في الدخل التي لا تُؤخذ في شكل إتاوات. يشير منطق الأمور إلى أن الاقتطاعات المستمرة التي يقوم بها زعيم العصابة المستقر أفضل بكثير من نظام الفوضى العارمة»[١٠٤].

تحتل الآفاق الزمنية للحاكم أهمية بالغة في تفكير أولسون. «فإنهاء الفوضى عبر مجيء لصٍّ مستقر، سيمكّن المجتمع من تحقيق كسب وفير. والعكس صحيح، إذا وُجد لص جوّال، فتعم الفوضى ويخسر المجتمع. إذا كان ارتفاع معدل الاستثمار ضرورياً للحصول على دخل اقتصادي مرتفع، كما أن زيادة العائد يتحقّق بدوام الاستثمار، فإن الحاكم المستبد الذي يتبنى منظوراً طويل الأمد يسعى إلى إقناع رعاياه بأن رأس مالهم لن يكون محمياً دوماً من السرقة فحسب، بل من المصادرة من قِبل الحاكم المستبد ذاته أيضاً. ذلك، أنه إذا توجّس رعاياه من خطر المصادرة، فإنهم سوف يستثمرون بمعدلات أقل، وسوف ينتقص هذا مما سوف تتم جبايته من الضرائب على المدى الطويل»[١٠٥].

= غير أن جيمس روبنسون يقول بعكس هذا التصور، حيث إن الحكام المستبدين ذوي الآفاق الزمنية الطويلة يرفضون الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وضمنياً، ينخرطون في السلوك المفترس. هذا لأن تحقيق التنمية من شأنه أن يُحدث تغييرات في المجتمع سينجر عنها خلل في التوازن السياسي القائم الذي يسمح للمجموعة الحاكمة بالاحتفاظ بالسلطة. انظر: Chang and Golden, «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes,» p. 6.

(١٠٣) منصور أولسون، **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**، ترجمة ماجدة بركة؛ مراجعة وتقديم محمود عبد الفضيل، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ٥٩.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٦٠. هذا المنطق يجعل أولسون يرفض مقولة «الدولة الافتراسية» (Predatory State) «حتى بالنسبة للأوتوقراطيات المحكومة من قبل قادة شديدي الأنانية». ما دام زعيم العصابة الساكن يملك مصلحة جامعة في الإقليم الذي يسيطر عليه، وسيقوم بتوفير النظام وخدمات عامة مختلفة فيه. «لذا فهو ليس كمثل الذئب الذي يفترس الظبي، بل هو أقرب إلى نموذج صاحب المزرعة الذي يتأكّد من أن ماشيته تُحمى وتُسقى» (ص ٦٠ ـ ٦١). انظر أيضاً وجهة نظر أخرى: Mats Lundahl, «Inside the Predatory State: The Rationale, Methods, and Economic Consequences of kleptocratic Regimes,» *Nordic Journal of Political Economy*, vol. 24 (1997), pp. 31-50.

(١٠٥) أولسون، المصدر نفسه، ص ٧٧.

هذا ما يمكن تصوره «في الحالة التي يريد فيها زعيم العصابة تحقيق أقصى حصيلة من الضرائب، ويريد رعاياه الحصول على أكبر حجم من المنافع المتولدة، حيث يتبنى منظوراً طويل الأجل بشكل مستمر، مع ثقة رعاياه بوجود ضمانات لاحترام حقوق الملكية الفردية والتعاقد. في المقابل، إذا كان همّ الحاكم المستبد هو تصريف أموره خلال فترة قصيرة لا تتجاوز العام، ففي هذه الحال، سوف يحقّق مكسباً أكبر بالاستيلاء على أي أصل من الأصول الرأسمالية يراه ملائماً، وتقلّ حصيلة الضرائب التي يغلّها عن إجمالي قيمته»[١٠٦]. وهكذا، في حال غياب سبب يدعو الحاكم المستبد لأن يضع في اعتباره حجم الإنتاج المستقبلي للمجتمع، تصبح حوافزه هي حوافز رجل العصابات الجوال نفسها. «وهناك أحداث تاريخية ووقائع تفيد بأنه قد تتوافر حوافز لدى الحكام المستبدين للارتداد إلى ما هو في الصميم نوع من نشاطات العصابات الجوالة ذات الرؤية قصيرة الأجل»[١٠٧].

هذا عن الآفاق الزمنية للحاكم المستبد، نأتي الآن إلى طبيعة الائتلاف الحاكم وعلاقة ذلك بالفساد في الأنظمة الاستبدادية. سبق القول إن الأنظمة الاستبدادية ليست نمطاً واحداً، بل، كما تبيّن بربرا غيدس (B. Geddes)، تختلف الأنظمة الاستبدادية كثيراً بعضها عن بعض مقارنة بالنظم السياسية الديمقراطية، حيث إن هوية المجموعة الحاكمة هي من إفرازات الكثير من النتائج المهمة، ولا سيما مرحلة حكم الأنظمة الاستبدادية[١٠٨]. هناك الكثير من التصنيفات المقدمة للأنظمة الاستبدادية، ومن أوضحها، بحسب تشانغ وغولدن، تصنيف غيدس، حيث تصنِّف هذه الأنظمة إلى أنظمة الحزب الواحد، والعسكرية، والمشخصنة[١٠٩]. في الأنظمة العسكرية، مجموعة من الضباط يقرّرون من سيحكم ويؤثّرون في السياسة. في أنظمة الحزب الواحد، حزب واحد يهيمن على عملية الوصول إلى المنصب السياسي، كما أنه يراقب السياسة، هذا مع إمكانية تواجد قانوني لأحزاب أخرى. في الأنظمة المشخصنة، يعتمد الوصول إلى المنصب، وفوائد المنصب، على السلطة التقديرية للزعيم الفرد.

إن هذا التصنيف ملائم، لكن يجب البحث في العلاقة بين هذه الأنظمة والفساد، وهو ما لم تهتم به غيدس. ولفهم نوع الارتباط الحاصل بين طبيعة الجهات التي تحكم والفساد، من المفيد الاستعانة بنظرية الاختيار السياسي (Theory about political selection) التي طوّرها بروس بيونو

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(١٠٨) Chang and Golden, «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes,» p. 7, and Barbara Geddes, «Authoritarian Breakdown,» Department of Political Science, UCLA Los Angeles, (January 2004), p. 5, <http://dss.ucsd.edu/~mnaoi/page4/POLI227/files/page1_11.pdf>.

(١٠٩) المصدر نفسه. هذا التصنيف قيّم، لكن هناك من انتقده لعدة أسباب. انظر: Brian Lai, «Institutions of the Offensive: Domestic Sources of Dispute Initiation in Authoritarian Regimes 1950-1992,» *American Journal of Political Science*, vol. 50, no. 1 (January 2006), pp. 5-9.

دو مسقيتا وآخرون [١١٠]، يحاول أصحابها تفسير رغبة وحوافز القادة السياسيين للبقاء في الحكم، مع تحديد دور الفساد في ذلك.

ينطلق هؤلاء من أن المؤسسات السياسية تؤثّر في حوافز القادة السياسيين في عملية توزيع السلع أو المنافع العامة (Public Goods) ـ مثل الحماية وحقوق الملكية وحكم القانون والشفافية، وحماية حقوق الإنسان والأمن القومي، والسلع الخاصة (Private Goods) ـ مثل الفساد والمحسوبية والمحاباة. لذلك، تتناول هذه النظرية على وجه الخصوص، الظروف المؤسسية؛ أين تكون الحوافز التي تواجه القائد الذي يريد البقاء في منصبه متوافقة مع التوقعات الخاصة بالسياسة العامة الفاعلة. تقارَن هذه الظروف مع الترتيبات المؤسسية؛ أين تكون الحوافز التي تواجه القائد متوافقة مع الفساد واللصوصية، وغيرها من الممارسات غير الفاعلة للحكم[١١١].

إن الفرضية المركزية لهذه النظرية هي أن جميع القادة السياسيين يسعون إلى شغل المناصب، كما أن الحصول على موقع في السلطة هو بمثابة حد أدنى لتحقيق أيّ غاية سياسية أخرى. يعتمد بقاء القائد في منصبه على فئة من الأفراد في المجتمع يمتلكون القدرة على خلع شاغل المنصب واختيار بديل منه[١١٢]. يشير بيونو دو مسقيتا (وآخرون) إلى هؤلاء الأفراد باسم «المتخيّرين» (Selectorate)، ومنه ابتكر هؤلاء الباحثون نظرية المتخيّرين (Selectorate Theory)[١١٣]. ما هو محتوى هذه النظرية؟

في مؤلفهما **دليل المستبدين**، يضع عالما السياسة الأمريكيين بيونو دو مسقيتا وألستير سميث هذه النظرية مفتاحاً لفك لغز بقاء المستبدين ممسكين بالسلطة لمدة طويلة. توجد ثلاث مجموعات ترتبط بأية سلطة، ديمقراطية أو استبدادية كانت، كما أن تركيبة المتخيّرين (The Selectorate) وحجم الائتلاف الفائز هي الخصائص المهمة لأي نظام سياسي، ويؤدي التغيير في قوة ونفوذ هذه المجموعات إلى تغيير نمط النظام الحاكم. هذه المجموعات الثلاث هي[١١٤]:

---

(١١٠) Bruce Bueno de Mesquita [et al.], *The Logic of Political Survival* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2003).

(١١١) Bruce Bueno de Mesquita [et al.], «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,» *British Journal of Political Science*, vol. 32 (2002), p. 559.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) في الأول تم تقديم (Selectorate Theory) في المؤلف المذكور أعلاه (الهامش ١١٥)، لتليه في ما بعد دراسات أخرى، وبخاصة المؤلف الذي أعده دو مسقيتا مع ألستر سميث وعنوانه **دليل المستبدين**. وبالنسبة إلى النظرية، فإن مصطلح (Selectorate) يضم لفظ (Selection) اختيار، ولفظ (Election) انتخاب، تُرجم المصطلح إلى العربية بـ المتخيّرين، أي تلك الفئة التي تدعم أيّ قائد سياسي وتسانده من أجل وصوله إلى الحكم والبقاء فيه، بمسانديه المختارين الذين يثق فيهم القائد من أجل بقائه، ويثقون فيه من أجل بقائهم في مناصبهم، وفوزهم بجوائزه ومكافآته لهم. انظر الترجمة العربية للكتاب: بروس بيونو دو مسقيتا وألستير سميث، **دليل الاستبداد والمستبدين: الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها**، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٤)، وBruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, *The Dictators Hand Book: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics* (New York: Public Affairs, 2011)..

(١١٤) بيونو دو مسقيتا وسميث، المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(أ) المتخيّرون اسمياً (Nominal Selectorate): تضم المصوتين الذين يختارون القائد، وهذه المجموعة هي بمثابة مستودع للدعم المحتمل للقائد.

(ب) المتخيّرون واقعياً (Real Selectorate): تضم المتميّزين الفعليين الذين يختارون القائد واقعياً. في الصين تتكون هذه الشريحة من جميع المقترعين في الحزب الشيوعي.

(ج) ائتلاف الفوز (Wining Coalition): أهم تلك المجموعات الثلاث. وهم أشخاص يعتبر دعمهم للقائد ضرورياً كي يبقى في منصبه، مثل كبار أفراد الأسرة المالكة في السعودية.

ويسمي بيونو دو مسقيتا (وآخرون) هذه المجموعات الثلاث: (١) القابلين للتبادل (Interchangeables) (٢) المؤثّرين (Influentials) (٣) الضروريين (Essentials). فالناخبون في الولايات المتحدة، هم المتخيّرون الاسميون أو القابلون للتبادل. أما المتخيّرون الحقيقيون ـ المؤثّرون، فإن ناخبي «الهيئة الانتخابية» هم من يختارون الرئيس الأمريكي واقعياً. ويلاحظ أن المتخيرين الاسميين ونظرائهم الحقيقيين في أمريكا مرتبطون عن كثب، ومن ثم يشعر الفرد أن لصوته قيمة على الرغم من كونه واحداً من بين الكثيرين، وأن صوته قابل للتبادل. أما ائتلاف الفوز أو الضروريون في الولايات المتحدة، فهو المجموعة الأقل عدداً من الناخبين الموزَّعين بين الولايات، والذين يعني دعمهم لأحد المترشحين فوزه في الانتخابات الرئاسية في «الهيئة الانتخابية» الأمريكية[١١٥].

يزيد حجم المتخيرين الاسميين وائتلاف الفوز في الأنظمة الاستبدادية، مثل كوريا الشمالية، إذ توجد كتلة هائلة من المتخيرين الاسميين، حيث يدلي الجميع بأصواتهم كما يُزعَم. وعدد شديد الصغر من المتخيّرين الفعليين الذين ينتقون قائدهم، وائتلافٌ للفوز لا يزيد عدده عن مئتي شخص على الأكثر، الذين من دونهم لم يكن لقائد كوريا الشمالية الأول كيم إل سونغ أن يوجد أصلاً. وفي السعودية، يتكون عدد بالغ الصغر من الاسميين والفعليين من بعض أفراد الأسرة المالكة، وعدد من كبار التجار ورجال الدين المهمّين، وربما كان ائتلاف الفوز في هذا البلد، حتى أصغر من نظيره في كوريا الشمالية[١١٦].

إذاً، في الديمقراطيات يُعرّف «المتخيرون» بهيئة الناخبين، والتحالف الفائز يتحدّد وفقاً لقواعد انتخابية محددة. في الأنظمة الاستبدادية، وفي كثير من الأحيان يعدّ الائتلاف الفائز مجموعة صغيرة من الأفراد الأقوياء، تعرّف بذوي المواقع (مثلاً رتبة عسكرية أو العضوية في نظام الحزب الواحد) الذين يطمحون إلى القيادة أو يضعون أو يطيحون بالقادة[١١٧]. وعموماً، تقود المجموعات الثلاثة

---

(١١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١١٧) انظر: Bueno de Mesquita [et al.], «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,» p. 516.

يقترح بيونو دو مسقيتا أن حجم «المتخيّرين» ١٠ بالمئة من إجمالي المواطنين في أنظمة الحزب الواحد، وهي أكبر حجماً من الأنظمة العسكرية، ولا يقترح حجماً لها في الأنظمة المشخصنة. لذا يذهب تشانغ وغولدن إلى استنتاج نسبة =

إلى فهم الخلفية التي تعمل بها السياسة في جميع التنظيمات كبيرها وصغيرها، وتمنح التنويعات والاختلافات في أحجامها، بنية ثلاثية الأبعاد توضح مدى تعقيد الحياة السياسية، وما بوسع القادة أن يفعلوه، وما يستطيعون فعله من دون تعرضهم لأية مغبّات، وما لا يمكنهم فعله، من دون تعرضهم لأيّ مساءلة[١١٨].

إذا أردنا فهم المنطق الفعلي للسياسة، ينبغي النظر في مخرجات النظام الحاكم، في سياسات الحكومة، وفي مدى سعيها إلى تحقيق المنفعة العامة. هل ينفق الحكام الأموال تلبية للحاجات العامة، أم أنهم ينفقونها لتوطيد حكمهم ولبقائهم في السلطة؟ هنا يكمن الفرق بين الحكام الديمقراطيين والحكام الاستبداديين. ففي الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، أو الأنظمة التي بها ائتلاف بالغ الضخامة، يصبح شراء الولاء من خلال المكافآت الخاصة باهظ التكلفة، لهذا تطبق تلك الحكومات سياسات إنفاقية فاعلة تعمل على تحسين الخير العام. وعلى العكس من ذلك، فإن فكر وعمل القادة المستبدين منحصر في كيفية تلبية حاجات «الضروريين» الذين يساندونهم، ويكون من الأكفأ لهم أن يحكموا بواسطة إنفاق جزء من الدخل على ولاء ائتلافهم من خلال المنافع الخاصة[١١٩]. كيف؟

يوفّر القادة مزيجاً من السلع أو المنافع العامة والخاصة. السلع العامة يستفيد منها جميع أفراد المجتمع. أما المنافع الخاصة فهي مستثناة، يمنحها الزعيم لأعضاء معيّنين في المجتمع. تغطي هذه السلع الخاصة مجموعة واسعة من السياسات الحكومية والإجراءات التي تنتج فوائد لأشخاص معينين، مثل الاحتكارات الحكومية الكبرى، والوصول إلى العملة الصعبة، والعمولات والرشى المضمونة من قبل المسؤولين الحكوميين. يسيطر القائد على الموارد، التي يمكن أن تنتج مزيجاً من السلع العامة والخاصة، ويحتفظ بتوزيع الموارد لصالحه هو[١٢٠]. عندما يظهر متحدٍّ جديد للزعيم، سيقدم بديلاً جديداً لتوزيع الموارد، ويجب على «المتخيّرين» تقرير مَن تجب مساندته. يستطيع هذا المنافس خلافة القائد إذا تمكّن من اجتذاب ما يكفي من الدعم في جميع أنحاء «المتخيرين» لخلق ائتلاف خاص به لا يقل عن التحالف الفائز. لذا فإن الزعيم يمكنه التغلّب على منافسه إذا استطاع الحفاظ على الائتلاف الفائز، أو إذا أعاق المنافس ومنعه من تجميع الائتلاف الفائز لصالحه[١٢١].

= تقارب ٥٠ بالمئة. وهذا لأن بيونو دو مسقيتا يتحدث عن حجم واسع للزبائن الأنصار في الأنظمة المشخصنة. وتالياً، يكون ترتيب الأنظمة التسلطية من حيث حجم «المتخيّرين»: المجالس العسكرية والمملكات، دكتاتوريات الحزب الواحد، وأخيراً الأنظمة المشخصنة. انظر: Chang and Golden, «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes,» p. 9.

(١١٨) بيونو دو مسقيتا وسميث، **دليل الاستبداد والمستبدين: الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها**، ص ٣٥.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٢٠) انظر: Bueno de Mesquita [et al.]: «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,» and *The Logic of Political Survival*, pp. 44-47.

(١٢١) للتفصيل، انظر: Bueno de Mesquita [et al.], «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,» p. 562.

استنتج بيونو دو مسقيتا (وآخرون)، أنه يسهل بقاء المستبدين (مع قادة ذوي تحالفات صغيرة) مقارنة بالديمقراطيين (أي هم قادة ذوو تحالفات كبيرة). مردّ هذا التمايز في الأهمية النسبية للسلع الخاصة والعامة، أن نُظم ائتلاف الفوز الكبيرة تجعل القادة يتنافسون على توفير السلع العامة، وعلى الرغم من أن شاغل هذه الوظيفة متميز في عرض السلع الخاصة، إلّا أن امتيازه ضئيل نظراً إلى أن المنافسة السياسية تتمركز حول القدرة والبراعة في إنتاج السلع العامة.

في المقابل، في النظم الأوتوقراطية، حيث التحالفات الرابحة صغيرة الحجم، فإن التنافس السياسي يتركز على توفير السلع الخاصة. الفساد غير محدود في الأنظمة ذات التحالفات الصغيرة، ومع ذلك، يجب البحث في أي مدى يحاول القادة الكشف عن الفساد والقضاء عليه. يوحي نموذج بيونو دو مسقيتا إلى وجود ثلاثة دوافع لفساد أنظمة الائتلافات الصغيرة[١٢٢]. فعملية القضاء على الفساد وتشجيع تطوير المؤسسات التي تعزز سيادة القانون، هي من السلع العامة، ومع قادة الائتلافات الصغيرة الفائزة، نجد أن لديهم القليل من الحوافز للكشف عن الفساد والقضاء عليه. كما أنهم يؤيدون الفساد كوسيلة لمكافأة الأنصار، وبخاصة في الدول ذات البنى التحتية المتخلّفة.

السؤال الذي يمكن الإجابة عنه في أخيراً، هو: ما الأنظمة السلطوية التي يتواتر فيها الفساد بشكل كبير ويضحى نسقياً؟ باستخدام نموذج بيونو دو مسقيتا (وآخرين) ومع توظيف التحليل الذي قدّمته غيدس، يحاول تشانغ وغولدن استخلاص ترتيب الأنظمة الاستبدادية من حيث درجة الفساد فيها. يربط الباحثون، وفق ما ذُكر أعلاه، بين الفساد والآفاق الزمنية للحاكم وبطبيعة التحالفات القائمة، ويزيد باحثون آخرون مستوى النمو الاقتصادي. لا تتساوى الأنظمة الاستبدادية في ميولها لتقصّي الريع وممارسة الفساد.

تشهد الأنظمة المشخصنة وبعض الأنظمة السلطوية المماثلة، الفساد بشكل ملحوظ، أكثر من أنظمة الحزب الواحد والنظم العسكرية، ومن المرجح أن يكون السبب هو حجم التحالف الحاكم نفسه وتركيبته، كما بيّن ذلك دي مسقيتا[١٢٣]. فهذه الأنظمة تحكم على أساس أن المتخيّرين أكبر من الأنواع الأخرى للأنظمة الاستبدادية. في الوقت نفسه، تقود الأنظمة المشخصنة تحالفات صغيرة، ويجري مكافأة أعضائها من طريق المحاباة وتوزيع السلع الخاصة. وعليه، تزدهر شبكات الفساد بسهولة.

لاحظ بعض الدارسين أن الفساد في الدكتاتوريات الأفريقية المشخصنة يعد أحد الوسائل المهمة التي يريدها الفرد ويحتاج إليها في نظام شخصي يحقق رضاه. يعبّر عن ذلك، نموذج السوق السوداء، كسلوك يتفق تماماً مع تخصيصات الحكومة المشخصنة المخالفة لقواعد الدولة وقوانينها التي تمنع التهرب أو السرقة والتعامل من الفاسدين[١٢٤].

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٨١.

(١٢٣) Chang and Golden, «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes,» p. 19.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

إن مبرّر استفحال الفساد في الأنظمة المشخصنة، مقارنة بغيرها من الأنظمة السلطوية الأخرى، يرجع إلى لجوئها إلى أسلوب الإغراءات والمكافآت المادية من أجل الحصول على الدعم السياسي. أو لنقل، توزيع الريوع لشراء الأنصار والإبقاء على الائتلاف السلطوي قوياً في مواجهة الخصوم. ترى غيدس أنه أثناء الاستيلاء على السلطة وبعده، يجري بناء الزمر على شكل ولاء شخصي بين الأصدقاء والأقارب والحلفاء الذين يحيطون جميع القادة السياسيين. في المقابل، تتشكّل عصب أخرى منافسة، خصوم يسعون للانقلاب على الحاكم، وتالياً، يظهر الصراع بين العصب في شكل لعبة، حيث يكون لزعيم العصبة مبادرة، وخيار لتقاسم الغنائم والامتيازات مع العصبة المنافسة أو مع غير المنافسة. يسمى هذا الخيار «الكنز» يمكن أن يفسَّر إما بالحد من الفرص والريوع المتاحة لعصبة منافسة، وإما استبعاد بعض أعضائها تماماً[١٢٥].

يتجه الزعيم فور تثبيت حكمه، إلى البحث عن تعظيم فوائده، لذلك يعمل على إقصاء العصب الأخرى وتقليص حجم عصبته، وهكذا يحصل على السلطة والثروة ويضعهما في يد واحدة. تتأتى الفوائد من المشاركة في الحكومة عبر الحصول على الفرص والريوع والأرباح غير المشروعة، ومن أجل أن تكون الفوائد كبيرة، ينبغي مراعاة عدم اتساع حجم الزمرة الحاكمة. وتالياً، فإن عصبة القائد ينبغي أن تتقاسم الغنائم بما فيه الكفاية، للحفاظ على الحد الأدنى والضروري على التحالف الفائز. كما أن الحفاظ على مجموعة مفترسة صغيرة نسبياً، قد يساعد أيضاً، على تفادي أزمة اقتصادية، والزيادة في احتمالات بقاء النظام[١٢٦].

هذا هو منطق السياسة في الواقع، إنه صراع القادة للبقاء في السلطة، بواسطة تحالفات صغيرة العدد أو ما يمكن تسميتهم «لجان المساندة الضرورية»، يستقر ويستمر حكم المستبد، ومعه الحكم الفاسد الذي تقوده تلك التحالفات، وتوجّهه لخدمة مصلحتها الخاصة.

---

(١٢٥) Geddes, «Authoritarian Breakdown,» pp. 13-14.

(١٢٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣، و Barbara Geddes, «Minimum-winning Coalitions and Personalization in Authoritarian Regimes,» paper presented at: The Annual Meetings of the American Political Science Association, Chicago, IL, 2-5 September 2004, p. 10.

الفصل الثاني

الإرث التاريخي للدولة الجزائرية المعاصرة: جذور الاستبداد والفساد

يفرض بحث مسألة الدولة في الوطن العربي بعامة، والدولة الجزائرية بخاصة، استحضار الماضي ومحاولة النّبش في التاريخ، للحصول على إجابات تتعلّق بالامتدادين الزماني والمكاني للنظم السياسية القائمة، وطبيعة العلاقة بين المركز والأطراف، من أجل معرفة مدى ثقل التاريخ على الهياكل السياسية المعاصرة. لذا فقد تمحور جهد الكثير من الباحثين حول معرفة نشأة المجتمع السياسي، أي تكوين الدولة في البلدان العربية من خلال الغوص في التاريخ القديم للمجتمعات العربية سعياً إلى معرفة خصوصياتها مقارنة ببلدان أخرى من جهة، ومن جهة ثانية، للردّ على المشككين في قدم الدولة في المنطقة العربية.

في ما يخص المغرب العربي، تراكمت مجموعة من البحوث، استفادت من الأخبار والروايات والوثائق والنقوش وغيرها، ونهلت من التراث المعرفي الذي تركه بعض المشاهير، مثل العلامة ابن خلدون. لكن هذه الأعمال، لم يحصل فيها إجماع على موضوع الدولة؛ فالمؤرخون الأجانب دافعوا عن أفكار المدرسة الاستعمارية، التي تُشكِّك في أصول ساكنة دول المغرب العربي، وتنفي وجود تنظيم سياسي قبل ولوج الاستعمار إلى هذه المنطقة. في حين تمكّن الكثير من الأكاديميين العرب والمغاربة، وبعض الأكاديميين من الغرب، من دحض تلك المقولات التي حاولت الترويج لفكرة مفادها، أن القبيلة في مجتمعات شمال أفريقيا كيان منافٍ للدولة.

وبفضل مجهود فكري كبير، حاول علماء الاجتماع والسياسة والأنثروبولوجيا والتاريخ البرهنة على أنّ التنظيم السياسي استمر، ولم ينقطع لحظة في المغرب العربي. لقد استطاعوا إبراز خصوصية التنظيم السياسي والإداري في كل دولة، انطلاقاً من محاولة بحث بنية الدولة، وعلاقتها بالمجتمع، وبحث عوامل قوّتها وضعفها. وبالنسبة إلى الجزائر، هناك الكثير من الأبحاث تمكّن

أصحابها من إثبات زيف الأطروحات الاستعمارية التي برّرت الغزو العسكري واعتبرته طريقاً إلى عصرنة مجتمعات تفتقد كياناً سياسياً تُنتظَم فيه. من هذا المنطلق، برع كتّاب مغاربيون في الوصول إلى حقائق عن خصائص الدولة، والتنظيم السياسي الذي عرفته البلاد قبل وصول الأتراك.

لعلّ الغاية من سرد تاريخ تكوين الدولة الجزائرية، هو بيان الترسّبات التي أثّرت وستؤثّر في مجرى الأحداث منذ مجيء العثمانيين، ثم بعد الغزو الاستعماري الفرنسي، إلى غاية الاستقلال والشروع في بناء الدولة. وفي هذا الفصل، ستتم معالجة تاريخ الدولة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، بالتعرف **أولاً**، إلى موضوع الدولة والقبائل في المغرب العربي. **وثانياً**، سيجري بحث تطور الدولة أثناء الوجود العثماني، وتركة الحكم القائم في تلك الحقبة التاريخية. يلي هذا المبحث التطرّق إلى الفترة الكولونيالية ومحاولة إلقاء الضوء على السياسات التسلطية الاستعمارية.

أولاً: الدولة الجزائرية قبل وصول الأتراك

بداية، يجب الانطلاق من حقيقة أكّدها الكثير من العلماء والباحثين العرب، مفادها أن الدولة الجزائرية قديمة قدم المجتمع الجزائري، خلافاً لما أوردته دراسات غربية، اعتبرت أن جزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، منطقة فراغ حضاري، بلا تاريخ، وبلا شعب متكامل[1]. ولتبرير الاحتلال الكولونيالي، أيّدت المدرسة الكولونيالية تلك النظرة ودافعت عنها، وركّز باحثوها جهودهم لإثبات أن الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث، دولة حديثة، وغير متكاملة، تتنازعها اتجاهات محلية وشمولية، وينقصها الاستقرار والتجانس[2].

ومن أجل إثبات زيف هذه المقولة، ومقولات أخرى من قبيل الجمود التاريخي للمجتمعات المغاربية التقليدية، درس الكثير من المؤرّخين والأنثروبولوجيين وضع هذه المجتمعات قبل ولوج الاستعمار لبلدانها، وتوصّلوا إلى القول إن الدولة قد مرّت بمراحل متعددة من التطور الاجتماعي والسياسي، حتى إنها أفرزت، قبل الاستعمار، قواعد أكثر صلابة، سواء من حيث النفوذ أو من حيث الاستقرار. لذا، تطوّرت محاولات علمية لتسليط الضوء على التاريخ القديم للمجتمعات المغاربية، من خلال طرح الكثير من الأسئلة، وتقديم مجموعة من الفرضيات، تتعلّق ببنية وطبيعة تلك الدول والمجتمعات، وتطورها، وتقاليدها السياسية.

---

(١) تجاهَل الكتاب الفرنسيون الوجود التاريخي للشعب الجزائري، إذ يعتقدون أن الجزائر لم تكن سوى منطقة يتعاقب عليها الحكام والقبائل المتناحرة، ولا تسكن إلّا تحت القهر الذي طالما سلّطه عليها الحكام الأتراك بحسب زعمهم. بهذه النظرة، كان ينظر إلى الجزائر على أنها جزء من الغرب افتكت من طرف الشرق في مناسبتين: أثناء الفتح الإسلامي (القرن ٧)، ثم عند تأسيس إيالة الجزائر من طرف العثمانيين (القرن ١٦). انظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤)، ص ٣٥.

(٢) انظر: إيليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**. تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية (إيطاليا) ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١ ـ حول دراسة المجتمع والدولة في المغرب العربي

إن البحث في تاريخ الدولة المغاربية يتطلّب العودة إلى ابن خلدون، المفكر العربي الذي قدم نظرية تاريخية واجتماعية للحياة السياسية، الإنسانية بعامة، والعربية الإسلامية بخاصة[٣]. وتعدّ **مقدمة ابن خلدون** موسوعة فكرية، كان نشرها بمثابة لحظة حاسمة في تطور الفكر التاريخي والاجتماعي، وتعتبر منبعاً من الأفكار والمعلومات الخاصة بتاريخ المغرب العربي. لذا، يكون الرد على ادعاءات التاريخ الاستعماري وتحريفاته، بالعودة إلى الموسوعة الخلدونية، والانطلاق من المفاهيم التي أنتجها العلامة ابن خلدون، والاستعانة بها في الدراسة التاريخية للمغرب الأوسط.

مثلما يحاجج محمد عبد الباقي الهرماسي، تُبرز دراسة بنية المجتمع المغاربي القديم أن هذا المجتمع كان ينطوي على مفارقة. فبقدر ما كان متوحِّداً ومندمجاً على الصعيد النظري والتشريعي، كان مجال نفوذ الحكم المركزي يختلف من حيث القوة والضعف، من منطقة إلى أخرى. فالمجتمع المغربي القديم، ينقسم إلى مجالات نفوذ متعددة، ومختلفة، بحيث تتباين درجة المراقبة، بحسب قرب الجهة أو بعدها من المركز.

هكذا تَظهر مجالات نفوذ الدولة المغاربية على شكل ثلاث دوائر متداخلة: تمثّل الدائرة **الأولى**، مجال النفوذ المركزي في المدن، وتسحب على أبعاد ثلاثة: بعد عسكري وبعد تجاري وبعد ديني. وفي هذا المجال، قامت دول وإمارات متعاقبة، كانت تلجأ لضمان أمنها إلى استخدام قبائل معفاة من الضرائب لإخضاع الأطراف. حول هذه الدائرة من المدن ومن القبائل المقرَّبة من السلطة، نجد الدائرة **الثانية**، وهي منطقة وسيطة تسكنها قبائل مخضَّعة، يدير شؤونها أعيان محليون، وأعوان ينصّبهم الحكم المركزي. ولقد كانت هذه القبائل مجال استغلال متواصل وتفرض عليها ضرائب ثقيلة. أما الدائرة **الثالثة**، فهي مجال طرفي غير واضح الحدود، تسكنه قبائل دائمة التمرّد. وهذه المجموعات الطرفية، لا تشكّل تهديداً فقط للحكم المركزي في أوقات تمرّدها، وإنما تصل إلى حد الاستيلاء على الدولة، وبناء دولة أخرى على أنقاضها[٤].

من أجل فهم العلاقة بين الحكم المركزي والمجتمع القبلي، يدور السؤال حول كيفية تحليل بنية المجتمع المغاربي القديم. لقد قدّمت المدرسة الكولونيالية نظرية الأنصاف الشهيرة، مفادها أن النظام الاجتماعي كان محفوفاً أساساً بمأسسة التضاد بين الوحدات الاجتماعية، وليس بواسطة الحكم المركزي[٥]. لقيت هذه الأطروحة تشجيعاً من لدن «الكثير من الأنثروبولوجيين الأوروبيين،

---

(٣) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٨ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦)، ص ٩٣.

(٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٣، وسعد الدين إبراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١١٠.

(٥) تشير تسمية المدرسة الكولونيالية إلى مجموع الأعمال المدرسية التي أنجزت حول المنطقة المغاربية قبل وأثناء الفترة الاستعمارية وبعدها، قام روادها بإعادة صياغة التاريخ الاجتماعي. ومن بينهم، أذكر أبرز رموزها جاك بيرك (J. Berque) الذي عرض تلك الأعمال البحثية إبّان المرحلة الاستعمارية، وسمّاها «علم الاجتماع الشمال الأفريقي» ركّز =

وخصوصاً الفرنسيين المدافعين عن مقولة أن المغرب العربي، لم يشهد حقيقة قيام دول بالمعنى الحقيقي لمصطلح «دولة». كانت هناك سلطة سياسية في هذا الإقليم أو ذاك، في هذه الحقبة أو تلك، ولكن السلطة لم ترقَ إلى بناء «دولة»، حيث لم يوجد «مجتمع» وطني أو قومي بالمعنى المدني للكلمة، وجدت فقط قبائل متنافسة أو متصارعة، سيطر عليها قانون الانقسامية»[٦].

لقد ظلّت الوحدات المتصارعة في شكل انقسامي، عرفت باسم الصف في الجزائر وتونس، واللفّ في المغرب الأقصى. وهذا ما دفع أنصار النظرية الانقسامية، إلى نزع كل قيمة عن الحكم المركزي، والتشديد على الطابع الصراعي بين العشائر، وبين القبائل وبعضها البعض، وبين القبائل وأيّ سلطة مركزية[٧]. وبحسب التأريخ الفرنسي الاستعماري، اعتبرت القبيلة وحدة منافية للدولة، بحيث تميّز المغرب العربي في العصر الوسيط بتعاقب صراعات غامضة بين القبائل، أعاقت بناء حكم سياسي تابع للدولة. لكن هذا التفسير لا يأخذ بعين الاعتبار وجود ممالك وإمبراطوريات خلال تلك الحقبة، عرفت حياة ثابتة خلال عشرات السنين، ولم تبدأ عملية التفتّت السياسي في المغرب الأوسط، إلّا بحلول القرن الرابع عشر[٨].

= فيها على بحوث أجراها كل من هانوتو ولاتورنو وغوتي وكاريت وبيليسي حول الجزائر. اعتُرف لـ بيرك بموضوعيته، ذلك أنه اهتم بنقد تلك البحوث التي حاول أصحابها إثبات الركود الاجتماعي والانقسام السياسي، واستطاع بيرك أن يقدم أطروحة نقدية للتحليلات والمعطيات الخاصة بالتعارض بين العرب والبربر، بين العرف والشّرع، وغيرها من الموضوعات التي كان غرض منظّري المدرسة الاستعمارية من إثارتها هو صياغة تاريخ اجتماعي ممسوخ. انظر: محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٣٥ ـ ٣٩؛ Gianni Albergoni et Alain Mahe, «Berque et Gellner ou le Maghreb Vu du Haut-Atlas,» *Annuaire de l'Afrique du Nord*, no. 34 (1995), pp. 453-468, et Yazid Ben Hounet, «De Quelques Approches des Rapports Tribus/Pouvoirs Politiques au Maghreb,» *Insaniyat*, nos. 39-40 (janvier-juin2008), pp. 97-103.

(٦) انظر: إبراهيم، محرر، المصدر نفسه، ص ١١٠، والهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٥. معلقاً على مرحلة ما قبل الحكم العثماني وتحديداً خلال عهد دولة الموحدين والمرابطين، يستنتج لهواري عدي أنه يصعب الحديث عن الدولة بالمعنى الحديث أي الدولة البرجوازية. ولعله من الأصح الحديث عن سلطة دولة تنشأ في مدينة تجعلها عاصمة لها، وهذه السلطة تمتد على إقليم تتغيّر حدوده تبعاً لقوة الدولة، ولقدرتها على تعبئة قوات مسلحة. هذه القوة ترتبط هي نفسها من طريق الذهب الذي يغذي بيت مال الحاكم. انظر: هواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠**، ترجمة جوزيف عبد الله (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٧) حاولت المدرسة الانقسامية أن تتجاوز طرح ونزعة المدرسة الكولونيالية، وبحافز أنكلوساكسوني، طوّر باحثوها نظرية الانقسامية بعد مجهود بحثي ميداني، جمع بين خصائص التحليل البنيوي والوظيفي في آن واحد، في محاولة لتحليل الميكانيزمات الداخلية والظاهرية للمجتمعات. وانطلق التحليل الانقسامي غير المنظم مع البحوث الأولى حول الجزائر. من أهم روادها: إرنست غيلنر، وهارت. انظر: بوطالب، المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٧. ويمكن الاطلاع على أطروحة أبرز أعلامها في: إرنست غيلنر، **مجتمع مسلم**، ترجمة أبو بكر أحمد باقدر، مراجعة رضوان السيد (طرابلس: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ٨٠، وما بعدها، و Albergoni et Mahe, Ibid., pp. 468-480.

(٨) عبد القادر جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ترجمة فيصل عباس، ط ٣ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦)، ص ١١٢ و١٢٥. يشدّد الكاتب على ضرورة عدم إسقاط المعايير المعتمدة لتحديد التكوينات الحالية للدول، وبخاصة استخدام معايير، مثل رسوخ الإقليم داخل حدود معيّنة، واستمرارية مركز الثقل الخاص للدولة (العاصمة) التي تراقب بصورة تقريباً متشابهة الشكل لمجموع الإقليم وتتابع التكوينات «للدولة» ابتداءً من الصراعات الداخلية في المجال السلطوي. ومرونة الحدود، حيث لم يكن للحدود معنى حقيقي. وعليه، يجب التحدّث عن المراكز السياسية التي يكون إشعاعها محدوداً معاً بالمنافسة التي يقومون بها، وبالقوى المبعدة الملتحمة بطبيعة المراكز السياسية =

ينفي الطرح الكولونيالي إذاً، أيّ أسس لـ «دولة» في المغرب العربي، لذا لم يكن الغزو الأوروبي، والفرنسي تحديداً، لمجتمعات متكاملة، وإنما لبقاع مليئة بالوحدات البشرية القبلية الانقسامية، تعيش حالة من الفوضى، كان على القوات الاستعمارية أن تضع حداً لها. شكّل التنظيم الانقسامي للمجتمع حاجزاً ظل يمنع تشييد مركز سياسي، طالما أن التحالفات القبلية تمتد لتشمل كل الفضاء الاجتماعي، ومن ثم، الاعتقاد بأن وحدة والتحامية مختلف القبائل لا تحدث إلّا لمواجهة تهديد أو خطر خارجي.

إن ميزة الانقسامية التي طبعت الوجود البشري في المغرب العربي لم تكن تتعارض مع الوحدة الاجتماعية لمختلف القبائل. لذلك، ومن أجل فهم أكثر عمقاً لتاريخ المغرب القديم، ينبغي التعامل مع المفارقة الآتية: وجود وحدات اجتماعية مستقلة ومنظمة، بحسب أعراف الانقسام. وهذه الوحدات ترجع في ضبط أشكال التصرّف وقيامه داخلها أو في ما بينها وبين الآخرين، إلى فضاء معياري موحَّد ومتجانس، هو الفضاء الإسلامي. ويرى الهرماسي أن أيّ محاولة في تجاهل هذا البعد، لا تصل إلى إدراك الآليات المحركة للديناميكية الاجتماعية داخل هذه المجتمعات، ولا إلى المسار الذي وصلت به بعض القبائل مثل «كتامة» و«صنهاجة» و«مصمودة» إلى إقامة دولة قوية[٩].

إن البحث الجاد والموضوعي في أصل الدولة في المنطقة المغاربية ومعرفة كيفية تكوينها، يُلغي النظرية الانقسامية التي ترفض الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين القبيلة والدولة، أي القبيلة بطبيعتها الانقسامية. فالمجتمع الانقسامي بنظر أصحاب تلك النظرية، وبحكم الهامشية التي تميّزه كخاصية بنيوية تتصل بالموقع، هو مجتمع يمثّل كياناً موازياً أو مواجهاً للمجتمع المركزي[١٠]. لكن هذا في حقيقة الأمر وهم، ورفض لحقائق تاريخية، أثبتت دينامية المجتمع وحركيته باتجاه التمركز والانقسام، تبعاً لحال الدول التي تداولت على المجتمعات المغاربية.

٢ ـ العلاقة بين القبائل والدولة

هناك مجموعة من المتغيرات التفسيرية لمسألة تطور المجتمعات المغاربية، انطلاقاً من أن التنظيم القبلي يشكّل أداة لبناء الدولة. لقد وضع ابن خلدون عدداً من المفاهيم، هي بمثابة عوامل تفسِّر ظهور الدولة في المغرب العربي. العامل **الأول**، يتمثّل في **العصبية**، حيث يرتبط مفهوم

= نفسها. فغياب حدود بالمعنى الدقيق للكلمة، خلق ظروفاً خاصة لتتالي التكوينات الحكومية، وبالتالي فإنه من الممكن فعلاً أن يظهر مركز حكومي جديد في الحدود الفاصلة لمناطق تأثير التكوين الحكومي الموجود، فيوجد معه بصورة تنازعية لمدة ما، وتالياً يهدمه (ص ١٢٣ ـ ١٢٥).

(٩) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١٥.

(١٠) انظر: غيلنر، **مجتمع مسلم**، ص ٨١ ـ ٨٣، وبوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ص ٤٥.

الدولة عنده بنظريته في العصبية ارتباطاً عضوياً[١١]. العصبية كرابطة اجتماعية سيكولوجية، شعورية ولا شعورية معاً، تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة، ربطاً مستمراً يبرز ويشتد، عندما يكون هناك خطر يهدّدهم، كأفراد أو كجماعة.

تقوم العصبية أساساً على رابطة النسب، وتعني عند ابن خلدون تحديداً، القوة الجماعية التي تمنح القدرة على المواجهة، سواء كانت تلك المواجهة مطالبة أو دفاعاً[١٢]. لذا فهي تحمل معنى النزعة إلى الالتحام والنزعة إلى الانقسام. بالمعنى **الأول**، أي أنه لا يمكن تصور بناء مركز سياسي على أرضية منقسمة، وبالمعنى **الثاني**، يظهر ذلك من خلال بيانه أن الأوطان كثيرة القبائل والعصائب، يُستعصى بناء الدولة فيها. «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تُحصى وكلّهم بادية وأهل عصائب وعشائر، وكلّما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والردّة فطال أمر العرب في تمهيد الدولة في أفريقية والمغرب... وعلى العكس من هذا أيضاً، فإن الأوطان الخالية من العصبيات، يسهل تمهيد الدولة فيها ويكون سلطانها وازعاً لقلّة الهرج والانتقاض، ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية، كما هو الشأن في مصر والشام لهذا العهد؛ إذ هي خلوٌّ من القبائل والعصبيات... فمُلْك مصر هو في غاية الدّعة والرسوخ لقلّة الخوارج وأهل العصائب إنما هو سلطان ورعية»[١٣].

من هذا المنطلق، فإن إقامة الدولة يتماشى وتقليص حدّة الانقسامات، وظهور بطن غالب في القبيلة. حيث إن دينامية العصبية تنقل التنظيم السياسي للعمران من مرحلة النسب إلى مرحلة الدولة، فنكون أمام سيادة وسلطة ناتجة عن حركة العصبية[١٤]. «فقد ظهر أن المُلك هو غاية العصبية، وأنها إذا بلغت غايتها حصل للقبيلة الملك إمّا بالاستبداد أو بالمصاهرة على حسب ما يسعه الوقت المقارن لذلك، وإن عاقهم عن بلوغ الغاية من عوائق... وقفت في مقامه إلى أن يقضي الله بأمره»[١٥].

لكي تتحوّل العصبية من مجرد رابطة قبلية إلى قوة تسعى وراء السلطة، أو بمعنى آخر بناء الدولة، يضع ابن خلدون العامل **الثاني**، وهو ظهور «**زعامة**» تتولى مهام القيادة، أي رئاسة المجتمع القبلي أو على أهل العصبية من طرف شخص ذي نسب صريح، أي قديم الانتماء إلى العصبة، ذي مركز فيها، لكن هذا الشرط لا يكفي وحده، بل لا بد من الحسب والشرف. إن الرئاسة الحاصلة بالنسب

---

(١١) محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢١١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨ و١٧٠.

(١٣) أبو زيد عبد الرحمن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الجيل، [د. ت])، ص ١٧٢.

(١٤) انظر: جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ص ١٦١، والهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١٧.

(١٥) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٥٤.

والحسب، هي رئاسة معنوية أكثر منها سلطة قاهرة[١٦]. هذا في ما يتعلق بالرئاسة الخاصة، أما بالنسبة إلى الرئاسة العامة، فتكمن في الغلبة: «لا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبة غالبة لعصبياتهم واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحسّت بغلبة الرئيس لهم، أقرّوا بالإذعان والاتّباع»[١٧].

لذلك، فإنه في مجتمع قبلي انقسامي مكوّن من وحدات أو جماعات، ولكي تتشكّل من هذه الجماعات المتغايرة والمتنافرة وحدة كبرى تضمها جميعاً، لا بد من غلبة إحداها على البقية[١٨]. إن قيام مجموعة غالبة أو لِنقُل نخبة موجِّهة وقبول رئاستها، متوقّف على توفر مجموعة من الشروط، بعضها عام، وبعضها الآخر خاص بالمجتمعات المغاربية: «فإذا نظرنا في أهل العصبية ومن حصل لهم من الغلب على كثير من النواحي والأمم فوجدناهم يتنافسون في الخير وخلاله من الكرم والعفو عن الزلّات... والعبر على المكاره والوفاء بالعهد... والحياء من الأكابر... والانقياد للحق مع الداعي إليه وإنصاف المستضعفين من أنفسهم... واستماع شكوى المستغيثين والتدين بالشرائع والعبادات ... والتجافي عن المكر والخديعة ونقض العهد وأمثال ذلك، علمنا أن هذه خلق السياسة قد حصلت لديهم واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم»[١٩].

إلى جانب العصبية والفئة أو الجماعة الغالبة كعنصرين أساسين لبناء الدولة، يضيف ابن خلدون عاملاً **ثالثاً**، وهو **الدعوة الدينية**. ففي ظل مجتمع بدوي تقوم فيه العلاقات الاجتماعية على النسب، وبالنظر إلى ظروف العيش القاسية، كان لا بد للعلاقات العصبية داخله حتى تتطور إلى عصبية عامة جامعة. ولكي تجتمع كلمة هؤلاء على المطالبة، يتطلب الأمر عاملاً آخر، يُذهب عنهم الغلظة والتنافس وهو الدين، أو على الأصح، الدعوة الدينية: «إن الدين لا يقضي على العصبية بل يزيدها قوة، حيث ينقلها من إطار ضيّق إلى إطار أوسع، من التعصب الديني الخاص إلى التعصب الديني العام وعقيدته الدينية التي جعلت منه خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر»[٢٠]. إذاً، فالعصبية تتطور إلى عصبية جامعة بوجود عامل الدعوة الدينية التي تتبناها عصبية خاصة تعمل على نشرها، ممّا ينتج منه رئاسة هذه العصبية على باقي العصبيات، فينشأ تجمّع عصبي يسعى نحو المُلك وتأسيس الدولة[٢١].

إن اهتمام ابن خلدون بالعصبية، قاده إلى الكشف عن مفعولها السياسي، أي النتائج السياسية المترتّبة عن العصبية في أعلى درجات وجودها، وأرقى مراحل تطورها، تلك المرحلة التي تصبح

---

(١٦) الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(١٧) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٨) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(١٩) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٢٠) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢١) ينظر جغلول إلى الدعوة الدينية كأيديولوجيا، ففي حقبة التوسع العسكري والتجاري، تمثل الأيديولوجيا الدينية قوة متجانسة تسمح بتوحيد علاقات اجتماعية غير متجانسة في إطار الدولة الثيوقراطية المسيطرة: الإمبراطورية الفاطمية وإمبراطورية المرابطين والموحدين في بداياتها. انظر: جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

فيها العصبية عبارة عن اتفاق الأهواء على المطالبة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تقود العصبية أيضاً في إطار الصراع العصبي، وتنازع البقاء الذي يعتبره ابن خلدون القوة المحركة للتاريخ، تقود إلى العدوان أو الغزوات ضد القبائل المجاورة، وعدوان العصائب بعضها ضد بعض. كما تعمل على تقوية المركز والنخبة الموجِّهة. لذلك، فإن انهيار الدولة مرتبط بفساد العصبية، وهذا الفساد مرده الانفراد بالمجد، أي استئثار رئيس العصبة بالمُلك وما يتبعه من مصالح مادية، ومنعه لأفراد عصبته من التطاول للمساهمة والمشاركة. وعليه، فما دامت القوى المحركة للعصبية هي المصلحة المشتركة، كانت متماسكة، متضامنة، وعصبتها قوية صامدة[٢٢].

ما يقدّمه لنا الفكر الخلدوني بشأن المجتمعات المغاربية، وتحديداً حول بنية الدولة فيها، ضروري لتأكيد أن المجتمع لم يكن إقطاعياً على النحو الذي كانت عليه مجتمعات أوروبا في القرون الوسطى. إن الملكية في المجتمع القبلي هي ملكية جماعية، ذلك أن العلاقات داخله ليست علاقات استغلال من طرف طائفة ضد أخرى، بل علاقات عائلية تقوم على التعاون، ساهم في توطيدها انغلاق القبائل على نفسها، وتالياً، تعتبر الأرض ملكاً للقبيلة. في ما يخص الدولة، وجد ابن خلدون أن بنية الدولة نفسها تحكم عليها بعدم الاستقرار المتواصل؛ فدينامية النسق، تتضمّن تحوّلاً متواصلاً للنخب بناءً على قاعدة القبائل. وترتبط نظرية ابن خلدون في جوهرها، بانتظام الدورة التاريخية التي تعني تناوب العصبيات الخاصة على الحكم في إطار عصبية عامة واحدة. حيث تسيطر قبيلة على السلطة لتكون هي بدورها ضحية دورة آتية بعد بضعة أجيال من الفارق الزمني[٢٣].

يرى جغلول أن «التناقض بين التنظيم القبلي، والذي هو في نفس الوقت تناقض خارجي وتناقض داخلي للدولة، يكون الأساس لتطورها. وإن وجود تنظيم حكومي يعبر على المستوى السياسي عن تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتبادل الذي يتجاوز الإطار القبلي»[٢٤]. بعبارة أخرى، إن انقسامية الدولة المغاربية في العصر الوسيط نصف الحقيقة، والنصف الآخر من الحقيقة، هو «التحاميتها» مثلما يجادل الهرماسي. تجد حالة الانقسامية مبرِّرها في سيطرة القبائل، التي كما ذكرت، تحول دون بناء مركز سياسي موحّد ومستقر. لكن ما يميز هذا المجتمع الانقسامي، هو أن القبيلة التي تظهر كعالَم اجتماعي منطوٍ على ذاته، هي في الوقت نفسه جزء لا يتجزّأ من «أمة المؤمنين». ففي الحالة **الأولى**، ترمي القبيلة إلى الحفاظ على سيادتها الداخلية، وفي الحالة **الثانية**، تضع نفسها كجزء لا يتجزّأ من الأمة الشاملة[٢٥].

---

(٢٢) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٢٣) قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٢١٦، والهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١٨.

(٢٤) جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ص ١٣٩.

(٢٥) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩، وإبراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص ١١١.

خلصت باحثة مغربية في الجزء الأول من دراستها لعلاقة المخزن المغربي ببعض القبائل في القرن التاسع عشر، إلى القول إن «النظام السائد في تلك القبائل (قبائل زمّور الواقعة بين العاصمة الرباط ومدينة مكناس) لم يكن يتعارض في جوهره مع ما سمي «النظام المخزني»، كما أرادت النظرية الاستعمارية أن تثبته. كما لم تخطئ الانقسامية حينما رأت أن السلطة موزَّعة في كل ركن من أركان القبيلة. لكنها أخطأت عندما انتهت إلى اعتبارها غير موجودة. فالكل في القبيلة، وفي الفخذ، وفي الدوّار، يعرف في يد من توجد السلطة. ومع ذلك كان الوعي القبلي يرفض أن تكون تلك السلطة في يد أحد بعينه، وكأنّما هنالك تقسيمات عمودية انقسامية تقسم الجماعات إلى أجزاء: قبائل، أفخاذ، دواوير. ويتخلّل هذا التقسيم العمودي تقسيم أفقي بحسب الجاه والسلطة والثروة، وبحسب مدى الاقتراب من المقدس ودرجة تملّك الرأسمال الرمزي»[٢٦]. إن المخزن يمثّل سلطة مركزية، فيه ينتهي تنسيق السُّلط، بواسطة احتكاره للعنف المادي والرمزي، ودوره في تنسيق التحالفات والانقسامات النظرية التي يتميّز بها النظام القبلي. إذاً، لم يكن الانقسام يتعارض مع وجود المخزن كما تدعي الانقسامية، وإنما كان وجود وفاعلية المخزن ينتعشان من ذلك الانقسام[٢٧].

لم تعرقل الميزة الانقسامية للمجتمع بناء الدولة، كما أن القبائل لم تهدم الدولة. فالمسألة تكمن في وجود صراع عصبي، دوران عصبيات أو نخب قبلية تسعى وراء السلطة، ومن ثم بناء الدولة. فالنموذج الخلدوني إذاً، ليس نموذجاً مستقراً ثابتاً[٢٨]. لذلك، تكذِّب التركة العلمية الخلدونية أطروحات ومقولات المدرسة الكولونيالية التي روّجت لفكرة الفراغ الحضاري في المنطقة المغاربية قبل الاستعمار، وحاولت إثبات حقائق مزيفة عن تجزيئية وفوضوية المجتمعات المغاربية.

ثانياً: الدولة الجزائرية أثناء الوجود العثماني

لم تهدم الدولة القبلية في المغرب العربي، وصراع القبائل ضد الدولة، كان يقع في إطار تصفية السلالة السائدة وإبدالها بالأرستقراطية القبلية التي وجّهت صراع تحالف القبائل. هذه الحركة الدائرية للدولة، هدم وبناء الدولة من جديد، تعني ببساطة، تغيير النخبة الموجِّهة أو العصبية الغالبة. فكل فرقة جديدة موجِّهة، لا تعاود تاريخ تكوين الدولة من الصفر، فهي تقيم في البنى السياسية ـ الإدارية الموجودة، التي تكتفي بتعديلها[٢٩]. شملت الحركة الدائرية للدولة المغاربية حقبة محددة

(٢٦) رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١)، ص ١١١.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) غيلنر، **مجتمع مسلم**، ص ٧٢.

(٢٩) جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ص ١٣٩.

من العهد الوسيط[٣٠]، أي أنها توقّفت في القرن الرابع عشر، لتدخل المجتمعات المغاربية مرحلة الدولة الحديثة، ما اصطُلح عليه بالدولة المخزنية، مرحلة تميّزت بتراجع التنظيم القبلي لصالح أجهزة أخرى.

عرفت الجزائر مثل بقية البلدان المغاربية حالة من الانحطاط، حيث تفكّكت الدولة، وتراجعت الحركة التجارية، واستمسكت عوامل الانحلال. أمام تأزّم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، صارت البلاد تحت وطأة التهديدات والاعتداءات العسكرية، ولا سيما من جانب الإسبان والفرنسيين والإنكليز[٣١]. ذلك ما دفع الأهالي إلى الاستنجاد بالعثمانيين مطلع القرن القرن السادس عشر؛ ففي عام ١٥١٦ استقر الأتراك في الجزائر بقيادة الأخوين «عروج» و«خير الدين بربروس» وأقاموا إيالة الجزائر، عاصمة للمغرب المتوسط تحت حكم «حسين آغا». وستكون الجزائر في ما بعد جزءاً من وحدة إدارية عثمانية باسم أوجاقات الغرب، مع تعيين حدودها وتمييزها من تونس والمغرب، وستتميّز لاحقاً، أثناء سيطرة الانكشاريين، بعدم الامتثال للأوامر الصادرة عن السلطان العثماني[٣٢].

١ ـ نمط الحكم

أصبحت مدينة الجزائر تحت حكم «بيلرباي» (رئيس البايات)، إذ بعد اعتراف «خير الدين» بخلافة السلطان العثماني سنة ١٥١٨، مُنح لقب «بيلرباي» من طرف السلطنة العثمانية، وحصل على دعم الجيش العثماني (الوجق)، في انتظار حصوله على مساندة القبائل المحلية. وهكذا تأسّست الدولة تحت نفوذ العثمانيين، حيث كان يقوم السلطان بإرسال «الباشوات» لتولّي حكم البلاد[٣٣]. وخلال القرن السابع عشر، وتحديداً سنة ١٦٧١، ثار الرياس (البحارة) ضد الباشا

(٣٠) يرى المؤرخ جغلول، أن النمط الدائري للدولة مثلما وصفه ابن خلدون، لا يعم مجموع العهد الوسيط، حيث ارتبط ذلك الشكل الخاص للدولة بتواجد التنظيم القبلي والحركة التجارية الكبرى، بمعنى أنه هو من ظل يسمح للدورة بأن تظهر ثانية. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣١) هناك تفاصيل كثيرة تذكرها الكثير من المصادر حول مجيء العثمانيين للجزائر، وأسباب لجوء سكان الجزائر لطلب مساعدتهم، وما هو معروف لدى الجميع، أن احتلال الإسبان لمدينة الجزائر وتعسفهم في فرض الضرائب على الأهالي، اضطر حاكمها التومي بعد ضغط الساكنة عليه، إلى تخليص المدينة من الاحتلال. هكذا، وأمام تقدم القوات التركية، أدرك الإسبان عدم قدرتهم على المواجهة فغادروا، وتركوا المدينة للأتراك. انظر: فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية على ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٣٢.

(٣٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٥٤٠؛ عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج ٣ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، ص ٤٥ ـ ٤٦؛ Mahfoud Bennoune, *Esquisse d'une Anthropologie de l'Algérie Politique* (Alger: Editions Marinoor, 1998), p. 16, and John P. Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized* (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986), p. 19.

(٣٣) أندري برنيان، أندري النوشي، وإيف لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨. كان الحكام في البداية يأتون من إسطنبول رفقة القاضي الحنفي وقضاة العسكر. وبحسب سعد الله، كان منصب «باشا» الجزائر يشترى بالمال، ويأتي صاحبه أصلاً لمدة سنة، ولكنها كانت تُمدَّد لثلاث أو أربع سنوات، وكان هؤلاء «الباشوات» (المبعوثون من السلطان) هم أهل الحل والعقد، بينما كان «الوجق» يسمع ويطيع. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨)، =

واستقلّوا بالحكم وقاموا بتعيين «داي» بدلاً منه، وكانت تعني هذه الحركة جعل مدينة الجزائر أكثر استقلالاً عن الباب العالي. جرى تقسيم البلاد إلى ثلاث «بايليكات» (مقاطعات: المدية أو التطري، قسنطينة، وهران)، على رأس كل «بايليك» «باي» يعيّنه «داي» الجزائر لمدة ثلاث سنوات، إضافة إلى دار السلطان (الساحل العاصمي) تحت سلطة الداي. كان يساعد «البايات» قوة عسكرية، وقادة مدنيون، تمثّلت وظائفهم في السيطرة على القبائل، وتحديد وجباية الضرائب المختلفة.

تحولت الإيالة الجزائرية منذ إحلال نظام الدايات إلى «جمهورية عسكرية أوليغارشية»، تمارس فيها سلطة القائد المطلقة في ظل التبعية القوية لميليشيات الانكشاريين الأتراك (الوجاق = أهل الدار). وكان يفترض أن ينتخب الداي من قبل مجلس أعلى (الديوان)، يتألف من ٦٠ ضابطاً وموظفاً سامياً، لكن النظام العسكري، لم يكن يحبّذ عمليات الخلافة المنتظمة. كان الانكشاريون مستعدين دوماً للتمرد من أجل فرض سيد جديد، يكافئهم بعطايا التعيين (بقشيش). فمن ضمن ٢٨ «دايا» وصلوا إلى الحكم بين عامي ١٦٧١ و١٨١٨، فُرض ١٤ منهم من طريق التمرد والعصيان، وبعد اغتيال سلفهم[٣٤]. وهكذا، هيمن «الوجق» على «الداي» من طريق الديوان، وبرز حكمه المطلق، حيث تحوّل الديوان الكبير إلى هيئة استشارية شرفية.

ثمّة اتفاق بين الكثير من المؤرخين والدارسين على أن الحكم في العهد العثماني كان عسكرياً. وبنظر المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله، «كان حكماً جمهورياً عسكرياً مغلقاً، جمهوري لأن منصب الحاكم كان انتخابياً وليس وراثياً، وهو عسكري، لأن الحاكم كان من العسكريين، وهو مغلق لأنه نظام لا يسمح فيه سوى للوجق بممارسة السلطة. ولكن انتقال السلطة كان لا يتم إلّا بالعنف الشديد، وأحياناً بوحشية قلّ نظيرها»[٣٥]. تشير خاصية الانغلاق تلك، إلى أن حكام الجزائر كانوا من خارج البلاد ولم يكن من بينهم من هو من الساكنة المحلية. أكثر من ذلك، فقد ضرب العثمانيون حصاراً شديداً حولهم، وحول مواقع السلطة التي يحتكرونها حتى لا يلج أحد من السكان المحليين إلى مركز القرار. هذا الوضع دفع أحد المؤرخين الأمريكيين إلى القول، إن الانكشاريين من البداية إلى النهاية أصرّوا على أن الجزائر شركتهم، يجب أن تكون عبارة عن «جيش احتلال» أجنبي، أي فاتحين وليسوا قوة أهلية[٣٦].

= ج ١، ص ١٤٣. انظر وقارن أيضاً بـ: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج ٣، ص ٧٢، وشارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار ١٨٢٧ ـ ١٨٧١**، ترجمة جمال فاطمي [وآخرون] (الجزائر: دار الأمة، ٢٠٠٨)، ج ١، ص ٣٤٠. انظر أيضاً: Mahfoud Kaddache, *L'Algérie Durant la Période Ottomane* (Alger: OPU, 2002), p. 50.

(٣٤) جوليان، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦. انظر أيضاً: شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة عيسى عصفور، سلسلة زدني علماً (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢)، ص ١١ ـ ١٢، برنيان، النوشي ولاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ص ١٣٠.

(٣٥) سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج ١، ص ١٤٤، وبيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية على ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً**، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١.

(٣٦) جون ب. وولف، **الجزائر وأوربا**، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥)، ص ١٠٠. في قوله إن الأوجاق التركية ما هي إلّا جيش احتلال هي وجهة نظر هذا الكاتب، لكن يبدو أنه وقع في =

في دراسته لبنية الدولة في القرن التاسع عشر، لاحظ الهرماسي أن بنية الدولة إبان العهد العثماني، عرفت نفوذاً مركزياً تطور في شكله نحو نموذج من السيطرة «البتريمونيالية» (Patrimonialisme). ويتخذ النسق «البتريمونيالي» على الصعيد المثالي شكل «ملكية عسكرية» مثلما أوضح ماكس فيبر: «إننا نلاحظ خصوصية في الدولة الشرقية كما في المغرب في العصور الحديثة: مع ظهور الاقتصاد المالي تتعدد الفرص أمام ظهور الملكيات العسكرية التي تستخدم الجند المأجورين. ففي الشرق، بقيت الملكية العسكرية منذ ذلك الوقت، في شكل النموذج القومي للهيمنة»[٣٧]. وهكذا يُلاحَظ أن السلطة في ظل الدولة المخزنية استبدلت القاعدة القبلية بالاعتماد على جيش نظامي، تعتمد على أسرة حاكمة تمتلك جيشاً وبيروقراطية، ليسا منفصلين عن المجتمع وإنّما هما مستقلان عنه، حيث لم يكن للمجتمع رأي أو تأثير في صياغتهما. قد تحتج القبائل على أداء تلك المؤسسات، لكنها لا ترقى إلى فرض صياغة أخرى لها[٣٨].

كان المركز يرصد باستمرار ما يقع في الأطراف، وكلما وجد الحكم عوائق في النفاذ إلى مناطق قبلية معيّنة، اكتفى بممارسة نوع من التأثير المباشر فقط. ولعل الجزائر تقدم المثال الأبرز على ذلك، حيث تعددت مواقع رفض السلطة المركزية وتقوّت الأطراف على حساب النفوذ المركزي[٣٩]. فقد كانت السلطة المركزية (المخزن) مكرّسة في المناطق الساحلية والسهلية الخاضعة للجباية التي يسهل الحصول عليها من طرف العثمانيين، وهناك المناطق الوسيطة غير الخاضعة بشكل مباشر. أمّا بلاد السِّيبَة غير الخاضعة إطلاقاً للحكومة المركزية، فهي تتبع لزعماء محليين (شيوخ قبائل أو مشائخ)، لا تؤدي الجباية، وإخضاعها كان يتم باستخدام السلاح[٤٠].

= تناقض مثلما يبرز ذلك سعد الله، لأنه يصف أتراك الجزائر في دراسته بأنهم جماعة (Community)، وها هو هنا يستخدم لفظ شركتهم.

(٣٧) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١٩ ـ ٢٠؛ لقد حاجج جون ليكا وإيف شميل بأن الحكم العثماني كان نموذجاً «بتريمونيالياً». إنه مثال عن نظام سياسي لم يُبنَ على اندماج أنساب مجموعة قبلية موجودة سلفاً، بل إنه على النقيض من ذلك، تأسّس على نخبة غير قبلية، فتم تعيين أعضائها فردياً من بين العبيد/الرق، وغير المسلمين أو من فئات متواضعة، تم جلبها وتنشئتها في القصر. انظر: Jean Leca et Yves Schemeil, «Clientélisme et Patrimonialisme dans le Monde Arabe,» *Revue internationale de science politique*, vol. 4, no. 4 (1983), p. 474.

(٣٨) انظر: إبراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص ١١٤، و Leca et Schemeil, Ibid.

(٣٩) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤٠) من المفاهيم المعتمدة في شرح التراث السياسي للبلدان المغاربية، مصطلح «السَّيبَة» للإشارة إلى التمرّد الذي يمكن أن يبرز بين ساكني الأطراف والذين يساعدهم موقعهم الجغرافي في الجبال على الانفلات من رقابة الدولة. واستُعمل أيضاً بمعنى الفوضى، عندما يعلن التمرد في ظروف تاريخية معينة، كأزمات الخلافة والصعوبات التي تتعرض لها الدول. ثم مفهوم «القيادة والمشايخ» الذي لا يشكل مؤشراً لبروز الإقطاعية في المجتمع أثناء العهد العثماني، ولكن ظهور شبكة من القيادات راجع إلى سياقها الذي هو عبارة عن عملية توحيد عنيفة وطويلة المدى يقوم بها المخزن منذ قرون. يمثّل ظهور «القايد»، التكيّف مع وضع جديد حصلت فيه المركزة السياسية وضعفت القاعدة القبلية، مما أتاح لهؤلاء الشيوخ آفاقاً للبروز وفرض أنفسهم كأطراف إزاء المخزن. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٧. انظر أيضاً: عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوّن التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**، ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحيى ربيع (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩)، ص ٣٦.

كان التفاعل بين السكان المحليين وشيوخ القبائل، أكبر بكثير من تفاعل السكان مع الحكام الأتراك، ولم يكن للعثمانيين المراقبة المباشرة للجزء الأكبر من البلاد، حيث لوحظ أن الأتراك حكموا الجزائر من دون محاولة ربط هذا المجتمع بحكمهم، وكانت العلاقة مع السكان نفعية بحتة، من دون أيّ محاولة للتوحيد السياسي. كان حكماً يستولي على الأراضي ويتسلط على الرعية، ويفرض الضرائب في جميع الجهات المراقبة، وكان يلجأ إلى لعبة التوازنات في الجهات المعادية له، بحيث لا يمارس النفوذ في جهة ما، إلّا بقدر ما تتحمله تلك الجهة[٤١].

ومثلما لاحظت مغنية الأزرق، فقد «أمّنت الأرستقراطية التركية لنفسها ملكية عامة كانت شبيهة بالنمط الروماني؛ من حيث إن عضوية الجماعة تبقى شرطاً مسبقاً لتملّك الأرض... فكانت الملكية العامة التركية طريقة لحماية تفرّد الطائفة التركية بتزويدها باكتفاء ذاتي اقتصادي والحفاظ على سلطتها فوق السكان المحليين باستخدام جزء من تلك المنطقة العامة كتعويضٍ مقابل عهدٍ بالولاء. لهذا، فإنه بقدر ما أن المنطقة العامة التركية لم تُفد المجتمع الجزائري بأسره، وبقدر ما أن امتدادها كان ممكناً فقط على حساب القبائل المحلية، لا يمكن اعتبار التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي التركي عامل التنسيق المسؤول عن الشكل النهائي للأسلوب الإجمالي للإنتاج»[٤٢].

خلافاً لما ذهب إليه الكثير من المؤرخين والأنثروبولوجيين حول نمط الإنتاج السائد قبل الاستعمار الفرنسي، والذي وُصف بأنه إقطاعي، أكّد عبد القادر جغلول أن طريقة الإنتاج لم تكن إقطاعية. فقد قال رونييه غاليسو (R. Galissot) بإقطاعية نمط الإنتاج (Féodalisme)، حيث إن البنية الاجتماعية قبل الاستعمار تميّزت بنمو القوى الإنتاجية. واعتبر أن المجتمع الجزائري هو مجتمع طبقي، على أساس أن التعريف الأوّلي لأي مجتمع إقطاعي، يشير إلى علاقات اجتماعية معتمدة على امتلاك الريع العقاري المستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استغلال الأرض، ووضع اليد عليها بواسطة فئات أرستقراطية يرتبط أعضاؤها في ما بينهم بروابط شخصية، ويشكّلون الطبقات العليا للجهاز السياسي. هذا الإقطاع على خلاف الإقطاع الأوروبي هو إقطاع قيادة أو إقطاع حكم.

تُعارض لويست فلنسي (L. Valensi) هذا الطرح، حيث تصف نمط الإنتاج السائد في تلك الفترة بالبداءة (Archaïsme)، إذ تميّزت القوى الاجتماعية قبل الاستعمار بركود القوى الإنتاجية. كما أن المجتمع الجزائري مجتمع من الخلايا الاثنية تعيش على نفسها، وليس منقسماً إلى طبقات. فهو ليس إقطاعياً لأن الفائض الذي يمكن استخراجه من الفلاحين كان ضعيفاً جداً[٤٣].

---

(٤١) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٢٢ و٢٩.

(٤٢) مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٤٣) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس؛ مراجعة خليل أحمد خليل، ط ٢ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

ويرى المؤرخ عبد القادر جغلول أن الأطروحتين كلتيهما مشوَّشتان، مستشهداً بملاحظات أوردها كارل ماركس حول النسق العقاري في الجزائر لحظة الاستيلاء الفرنسي، إذ يُلحّ على الطابع غير الإقطاعي للجزائر قبل الاستعمار. ثم إن قول فالنسي بركود القوى الإنتاجية، قول غير صحيح، لأن الاستعمار نفسه اعترف بالطابع المتطور والمعقّد للزراعة، كما ازدهرت الصناعات الحرفية منذ القرن الرابع عشر، ثم تراجعت في القرن التاسع عشر، وتالياً، كانت هناك حركية[٤٤].

بحلول القرن التاسع عشر، صارت الإمبراطورية العثمانية تُدعى «الرجل المريض»، وعرفت أيالة الجزائر مثل بقية الأقطار العربية الخاضعة لحكم السلطنة العثمانية أزمات مختلفة. سياسية، حيث استمرت تداعيات استيلاء الرياس على الحكم، وتمرُّد الإنكشاريين الذين انفردوا بالقرار وصاروا يشكلون دولة في صلب الدولة. كما شهد الوسط القروي انتفاضة القبائل بسبب عدم تحمل الأهالي الضرائب والعقوبات التي كان يفرضها البايليك اقتصادياً، وتأثّر اقتصاد البلاد بفعل السياسات الملتوية، إلى جانب تراجع الإيرادات من القرصنة ومن الضرائب[٤٥]. كما أن الديوان لم يعد يمثّل رمزاً للأخلاق والنزاهة والولاء للدولة، وهو وضعٌ سمح بفتح الطريق للثراء ولأنواع التعسف. وأثناء هذه الفوضى السياسية، كان بعض الحكام يبني «فيلات» فخمة بساحل الجزائر وفي غيرها من النواحي، ويجمع ثروات ضخمة[٤٦]. هي حالة من الفساد التي ميّزت الحكم العثماني سنوات قبل الاحتلال الفرنسي.

عشية الحملة الاستعمارية الفرنسية، كان نظام الحكم يعاني حالة من الضعف الشديد، بسبب الفتن الداخلية الكبرى وبسب استبداد الداي وسيطرته على السلطة واعتماده على مجموعة صغيرة من الجنود والأقرباء الذين يخدمونه. أما أبناء الساكنة المحلية، فقد كانوا يعيشون في عزلة تامة، ولم تكن لهم مسؤولية في السلطة. لقد ظهر جشع الداي وطمعه في الثروة، من خلال اعتماده على العناصر الآتية من الأناضول، وتعاقده مع اليهود مثل «بوشناق» و«بكري» ومنحهما رخصة شراء القمح وتصديره، بدون أن يعتمد على السكان المحليين، وبدون أن يعمل على تحصيل مدخول مالي منتظم للدولة[٤٧].

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٣٠. انظر أيضاً: محفوظ سماتي، **الأمة الجزائرية: نشأتها وتطورها**، ترجمة محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب (الجزائر: منشورات دحلب، ٢٠٠٧)، ص ٥٧ ـ ٥٨؛ و٦٣، وسليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ترجمة محمد حافظ الجبالي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٢٨.

(٤٥) أثناء استيلاء الرياس على الحكم أصبح القراصنة بمثابة القوة الثالثة، وهذا بفضل مداخيلهم الهائلة المتأتية من القرصنة البحرية. ففي سنة ١٥٨٠، يخبرنا هايدو (Haëdo) أن نصف سكان الجزائر كانوا يتشكلون من خونة (Renégats) الأكثر شجاعة ومغامرة، امتهنوا القرصنة من أجل تعظيم ثرواتهم، وفرضوا قوتهم على القيادة واهتموا بجمع الثروة فأقاموا القصور الفخمة، في حين كان السكان المحليون (وبخاصة سكان حي القصبة في مدينة الجزائر والسكان المجاورون لأحياء البحارة) مُنشغلين بتدبير لقمة العيش. انظر: Kaddache, *L'Algérie Durant la Période Ottomane*, pp. 77-78.

(٤٦) سماتي، المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٩٠.

(٤٧) في عرضه للوضع الاقتصادي للجزائر إبان الحكم العثماني، يوضح بن أشنهو الشكل الذي اندمجت فيه الجزائر في التجارة الرأسمالية العالمية. فزيادة على أنها تحولت إلى موضع لتحقيق مستلزمات الرأسمالية، فإن التجارة الخارجية التي كانت تحت تصرف الأقلية العثمانية المسيطرة، التي منحت امتيازات تجارية لرأس المال الأوروبي، وهكذا حصل =

سقط جهاز دولة داي الجزائر كثمرة ناضجة، لأنه لم يكن تجسيداً لمجموع القبائل، بما فيها قبائل المخزن. ثم إنه لم يكن امتداداً للتنظيم السياسي القبلي الذي بدونه يصبح هذا التنظيم مشلولاً. كانت الدولة إذاً، منتوج علاقات سياسية، وليست منتوج علاقات اجتماعية، قضى عليها تدخل أجنبي مسلح في بضعة أيام[٤٨]. وضعٌ سيطر فيه الاستبداد السياسي، وعمّت فيه الانحرافات. ترتّب عن انقطاع الدولة عن المجتمع، تخلّف على جميع الأصعدة، وتأخّر تاريخي في البنى المجتمعية القديمة، منع من تطور أفراد الساكنة المحلية، وهيّأ البلاد والعباد للاحتلال الخارجي، أو القابلية للاستعمار إذا استخدمنا مقولة المفكر الجزائري مالك بن نبي[٤٩].

٢ ـ تركة سلطوية

إن بحث العلاقة بين الدولة والجماعات القبلية يعد مسألة جوهرية عند دراسة نشأة الدولة الوطنية الحديثة، ومتابعة تطوراتها في البلدان المغاربية. وبرأي الكثير من المؤرخين والأنثروبولوجيين، فإن ما ميّز تلك العلاقة، أنها كانت متداخلة ومتوترة حتى أواخر القرن التاسع عشر[٥٠]. لقد تحوّل هيكل الدولة في المنطقة منذ بداية القرن الثامن عشر على يد العثمانيين بشكل خاص، من دولة محلية قائمة على العصبية التي تحدّث عنها ابن خلدون إلى دولة مُسقطَة من الخارج تعتمد على «ملكية» أجهزتها، خصوصاً الجيش والإدارة[٥١].

كان قوام هذه الدولة المؤسَّسة من الخارج حكم مطلق، تديره فئات حاكمة وجهازها العسكري، اعتبرها عالم الاجتماع التونسي عبد الباقي الهرماسي، كنوع خاص من التراث الاجتماعي المصطنع

= تاجر من مارسيليا يُدعى «توماس لانش» منذ ١٥٢٠، على امتياز احتكار التجارة البحرية في منطقة قسنطينة، ومقابل رسم يدفع للباي، حصل على امتياز احتكار التصدير والاستيراد للمنطقة كلها. هذا ما يعتبره الكاتب أساساً للتحالف الطبقي الموضوعي، فقد ارتفعت معه عائدات الحكام، وزادت هيمنتهم السياسية، كما أن الرأسماليين وجدوا في ذلك فرصاً مربحة وقواعد لنمو أنشطتهم. انظر: بن أشنهو، **تكوّن التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**، ص ٤٦.

(٤٨) عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠**، ص ٣٢.

(٤٩) حول فكرة وحقيقة القابلية للاستعمار، انظر: بشير قلاتي، **هكذا تكلم مالك بن نبي: نحو منهج رشيد للتغير الاجتماعي والانبعاث الحضاري** (الجزائر: منشورات مكتبة اقرأ، ٢٠٠٧)، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٥٠) بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ص ١١٨. لقد دعّم الخطر الخارجي العلاقات الاجتماعية بين الأتراك والأهالي، لأن الوعي بالانتماء إلى الوطن والدين كان حاضراً دوماً، إلّا أن الصدامات المتكررة بين الجزائريين والأتراك غلبت على تلك العلاقات. وهنا تذكر المصادر أن الثقة المفقودة بين الأتراك والأهالي، وروح الاستقلالية لدى القبائل، وتعسف البايات قد ضاعف من الثورات التي شنّها الأهالي في قسنطينة خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر. خمس عشرة ثورة وخلال أربعين سنة واجه بايات قسنطينة نحو خمس عشرة انتفاضة. للتفصيل، انظر: سماتي، **الأمة الجزائرية: نشأتها وتطورها**، ص ٩٠ ـ ٩٥.

(٥١) بوطالب، المصدر نفسه، ص ١١٨. لاحظ الهرماسي أن السلطة في بداية القرن التاسع عشر، استبدلت القاعدة القبلية بجيش نظامي، ممّا أكسب الحكم صفة «البتريمونيالية»، حيث يظهر الامتلاك الخاص للجيش والإدارة من طرف السلطان كما أن جهاز الحكومة كله ما هو إلّا امتداد للحكم الفردي. تلك هي خاصية الدولة المؤسَّسة من الخارج اعتُبر جهاز الدولة كأداة غزو. انظر: الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٢٠ ـ ٢١.

إلى حد ما من الخارج، الذي يحاول من دون هوادة أن يوحّد البلاد تراتبياً واجتماعياً. وفي السياق ذاته، يرى إرنست غيلنّر، أن استقدام النخبة في الشكل الجديد مكّن الدولة من أن تستغني عن كل من العنصرين الأساسين في الدولة الخلدونية (أي الجيش القبلي والموظفين الحضر). يعني ذلك أن السياسة العثمانية عملت بشكل مقصود على جعل نفسها مستقلة عن القاعدتين الاجتماعيتين المتعارف عليهما للدولة المسلمة(٥٢).

ظلّت قوّتان أساسيتان تتجاذبان الحكم، وهما: العسكريون الأتراك في أعلى هرم السلطة، والمرابطون، في الريف عموماً والعلماء في الحضر أساساً، كحلفاء لهذه السلطة السياسية، بصفتهم الزعماء الروحيون لمختلف التشكيلات الاجتماعية من قبائل رعية، أعوان، أحلاف أو مستقلة. أثناء الحكم البايلكي، انعدمت مشاركة الأهالي في إدارة الشؤون العامة، واقتصر دور شيوخهم وزعمائهم وعلمائهم على الوساطة بينهم وبين السلطة. واستمر هذا الوضع أثناء الاحتلال الفرنسي(٥٣). وهكذا تحقّقت القطيعة بين الدولة والمجتمع نتيجة الاختلاف في البناء السياسي وفي المصالح بين كل من الدولة والقبيلة. فعلاقة الدولة بالمجتمع المحلي وبالأرياف علاقة جبائية بالأساس، وهذا ما أدى إلى إنهاك المجتمع وإضعافه(٥٤).

يمكن استعارة تعليق المفكر المغربي عبد الله العروي على الدولة التقليدية التي سادت العالم العربي، لوصف حكم العثمانيين في الجزائر. حيث يقول: «منذ قرون والدولة، في البلاد العربية الإسلامية، سلطانية، تخدم السلطان، ظل الله على الأرض. الجيش؟ هو يد السلطان، يحارب في الداخل أكثر مما يواجه الخارج. الضرائب؟ هي غرامة تقدَّر بما يحتاج إليه الأمير لا تستطيع تحمله الرعية، فتؤخذ غصباً من التاجر والفلاح والصانع وحتى من الموظف إذا غضب عليه ولي نعمته. الإدارة؟ هي في الأغلب أمانة، يعني أنها تطلق على أفراد يؤتمنون على مال السلطان من نقود وعروض وماشية وعقار. ما عدا هذا، فهو تحت تصرف الجماعات، القبيلة، الحرفة، الزاوية، العلماء، الشرفاء... لا يوجد ارتباط بين دولة السلطان والمصالح الجماعية. ليست التوظيفات تعويضات على خدمات، إنما هي رمز الانقياد والطاعة. منطق السياسة شيء، ومنطق المصلحة الاقتصادية شيء آخر. تعني الدولة في القاموس: القهر والتصرف الحر في بيت المال»(٥٥).

---

(٥٢) غيلنر، **مجتمع مسلم**، ص ١٥٢.

(٥٣) إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مقدمة عامة برهان غليون، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٦٥ و٦٧.

(٥٤) بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ص ١١٩؛ انظر أيضاً: Jean Leca et Schemeil, «Clientélisme et Patrimonialisme dans le Monde Arabe,» pp. 475-476.

(٥٥) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٢٩.

ثالثاً: الاستبداد الكولونيالي الوافد

كان أمام الحكم الملكي الفرنسي عند غزو مدينة الجزائر دولة ضعيفة، تراجعت قوتها، وانهارت بفعل مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية. داخلياً، لعل العامل الرئيس الذي يفسّر انهيار الحكم العثماني هو الاستبداد الذي مارسته الأقلية التركية على الساكنة المحلية، والانفصال بين الحكام وبين المحكومين. وضع يعكس حقيقة ما يُصطلح عليه بـ «خارجانية الدولة»، دولة تحت قيادة حكم أقلية مستبدة، تسلّطت على المجتمع. وكما أسلفت، لم يحاول العثمانيون ربط هذا المجتمع بحكمهم، بل كان الصراع على القيادة في مراحل مختلفة، وصولاً إلى تفاقم فساد تلك القيادة، وما تولّد عنه من توترات سياسية وأزمات اقتصادية أدت بالحكم العثماني إلى الوقوع في مأزق أتاح للقوات الفرنسية احتلال البلاد[٥٦]. لقد اتخذت هذه الأخيرة، استبداد الأتراك ذريعة لغزو الجزائر، إذ رفعت تلك القوات شعار تخليص الأهالي من قهر الداي حسين، ورفع الغبن عنهم.

أمّا الظرف الخارجي، فيكمن في تزايد الأطماع الأجنبية، حيث كان للعدوان الواضح من طرف وزارة دي فيلال (Di Filal)، الأثر الكبير في مضاعفة أزمة الجزائر العثمانية في السنوات الثلاث التي سبقت النزول بسيدي فرج. وبانهيار الأسطول الجزائري سنة ١٨٢٧، فقدت الجزائر سيادتها على البحر الأبيض المتوسط، وأصبح للحصار الملكي الفرنسي على التجارة والحياة الاقتصادية دور سيئ، فقد وهنت الدولة[٥٧]. ساهم الحصار البحري بقسط كبير في عزل الحكم، وتالياً في استقلالية الداي ونزوعه نحو السلطة المملوكية. يؤكد روزيت أن سبب تدهور الدولة الجزائرية هو الحكم القهري، الذي تأزّمت معه الأوضاع، وهنا حاولت الفئة الحاكمة البحث عن كيفية تحقيق الانسجام مع معطيات البلاد. وبسقوط دولة الداي، دخلت الجزائر عهد الطغيان الكولونيالي، الذي لم تتخلّص منه إلّا بعد مقاومة طويلة. ولمعالجة هذه الحقبة، سأبدأ دراسة مرحلة العهد الاستعماري، بإلقاء الضوء على سياسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر طوال ١٣٠ سنة، وأشكال المقاومة التي واجه بها الجزائريون المستعمر لتحرير البلاد.

---

(٥٦) أدى انعزال الحكام العثمانيين عن أغلبية السكان إلى اضطراب الأوضاع العامة، وسمح بمجيء الغزو الفرنسي. وبرأي المؤرخ سعيدوني، كانت تلك هي الأسباب الحقيقية لانهيار الدولة، وليس كما يدّعي بعضهم «أن نهاية الجزائر العثمانية تعود إلى انهزام فرق الوجاق وتفوّق الأساليب الحربية الفرنسية، لأن كل هذه عوارض وظروف طارئة، وليست مسبّبات وعللاً مؤثّرة. فنهاية الجزائر العثمانية كانت حتمية تاريخية، فرضها اختلال التوازن الخارجي وانعدام الحركية والتفاعل الداخلي، وحدوث الانسداد الكلي الذي أصبح معه نظام الحكم فاقداً القدرة على المبادرة». انظر: ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر: منطلقات وآفاق لفهم الواقع الجزائري** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠)، ص ١٧٨.

(٥٧) شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية: تونس الجزائر المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ١٨٣٠**. تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة (تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨)، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

١ ـ البداية بالنهب والإبادة

كان للغزو الاستعماري دوافع غير تلك المعلَنة من طرف قادة الحملة الفرنسية[٥٨]. لم يتورّع «مفكّرو هذا الغزو عن وصفه بأن روحه ما هي إلا روح عنصرية وتجارية لا ينخدع في ذلك إلا مغرور. إن البرجوازية الفرنسوية لم يكن همّها سكان البلاد الجزائريون كأفراد أو كشعب، ولكن همّها الوحيد هو بلاد الجزائريين وأراضيهم وخيراتهم... كانت تحلم هذه البرجوازية بأن تجعل من الجزائر إقليماً فرنسياً، تعمّرها بالفرنسيين الأقحاح... قال الدكتور بوديشون، لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمّنا قبل كل شيء، هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية... ومن البديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب»[٥٩].

سيفضح حمدان بن عثمان خوجة (أحد وُجهاء وأثرياء مدينة الجزائر في العهد العثماني) السلوك البربري لجيش أفريقيا لدى الرأي العام الفرنسي، وذلك عند نشره **المرآة** سنة ١٨٣٣، وهو كتاب يعد بمثابة البيان الأول لحالة الجزائر عشية الاحتلال، وتصويراً لأعمال النهب والمذابح المرتكبة من طرف جنود الحملة الفرنسية باسم الحضارة[٦٠]. لقد خطّطت فرنسا منذ البداية لكيفية تأسيس مستوطنة الجزائر، باقتلاع سكانها الأصليين، واستبدالهم بأجناس أوروبية. لذلك، شرعت مباشرة في تعزيز قواتها استعداداً لخوض حرب إبادة، حرب قلّ نظيرها في تاريخ البشرية. وتأكيداً لأطماع فرنسا في الاستيلاء على ثروات وأموال إيالة الجزائر، فقد قامت القوات الغازية بنهب الأموال بمجرد استسلام الداي.

بدأت العملية الاستعمارية باختلاس أموال مدينة الجزائر المتمثلة في الذهب والمعادن النفيسة، إضافة إلى سلع وبضائع متنوعة وجدت مكدّسة في الخزينة. لذا يشير المؤرخون إلى حدوث عميلة تهريب لا تكاد تصدّق، لأن جيش الاحتلال وجد ثروات ضخمة لم يتم تسجيلها عند الغزو، مما سهّل عمليات النهب وجعل أمر إثبات تلك الاختلاسات أمراً مستحيلاً. فقد قدَّرت لجنة مالية شكّلها جيش الاحتلال أن خزينة المستعمَرة تحتوي على ٨٠ مليوناً نقداً من ذهب وفضة، زيادة

---

(٥٨) هناك عدة أسباب للحملة الاستعمارية، أيديولوجية ودينية، وأخرى اقتصادية. للتفصيل، انظر: عمار حمداني، **حقيقة غزو الجزائر**، ترجمة لحسن زغدار (الجزائر: منشورات ثالة، ٢٠٠٧)، ص ١٠٣. انظر أيضاً: العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج ٣، ص ١١٨؛ وحول دور القرصنة العثمانية انظر: Jean-François Guilhaume, *Les Mythes Fondateurs de l'Algérie Française* (Paris: L'Harmattan, 1992), pp. 43 et 51.

(٥٩) فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، نقله إلى العربية أبو بكر رحال (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ٢٠٠٩)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٦٠) عبد القادر جغلول، **الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة سليم قسطون (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ١٥٤ ـ ١٥٦. يمكن العودة إلى المصدر: حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥).

على سلع قُدّرت بعشرين مليوناً، كلها ثروات استولى عليها أفراد جيش الاحتلال، ووعدوا الملك شارل العاشر بنقلها إلى خزينته[٦١].

لا يمكن سرد تفاصيل عمليات النهب التي تعرضت لها إيالة الجزائر، لكن ما ينبغي تأكيده، أن الجهة التي موّلت الحملة العسكرية، وهي مؤسسة «سيليار» (Seillière)، قد استفادت من ذلك. حيث تكفلت ببيع ما تم نهبه من احتياطيات قمح وضعها الأتراك تحسباً للأزمة، فقد اشترت تلك المؤسسة ذلك القمح بثمن زهيد (٢,٧٩ فرنك للصاع) وأعادت بيعه للحكومة الفرنسية بثمن باهظ (١٦ أو ١٧ فرنكاً للصاع). هذا مع العلم أن هذه المؤسسة قد أبرمت صفقة تمويل جيش الغزو في ظروف مريبة، ثم إنها أخذت نصيبها من الأموال المنهوبة وبشكل سري[٦٢].

اعترف دوبري (أمير البحر، قائد الأسطول الفرنسي وقتئذٍ)، أنه أمر بالتغطية على نهب مال الجزائر في القصبة، واستطاع قائد الحملة لويس دي بورمون (Louis de Bourmont) أن يستميل الجيش وأكثرية قدماء الضباط الذين اجتهدوا حقاً في مذكراتهم من أجل درء تُهم الاختلاس عن أنفسهم، بعد اتهامهم من صحف المعارضة[٦٣]. وفعلاً كان نهباً منظماً من طرف دي بورمون، حيث أرسل رجاله بين ٤ و٥ تموز/يوليو إلى القصبة، فاستولوا على سجلات الخزينة، المدوّن فيها كل حسابات الدولة العثمانية، فأحرقوها لإخفاء الحقيقة. وعليه، يذهب عمّار حمداني إلى القول إنه نتيجة لذلك، من الصعب معرفة قيمة الثروة المجودة في القصبة، التي قدّرت بـ ١٥٠ مليوناً على الأقل من الذهب والفضة، وعلى الأكثر بـ ٧٨٠ مليون فرنك في ذلك العهد[٦٤].

مقابل الازدهار الذي تحقَّق للدولة الفرنسية بعد نهب خزينة الجزائر العثمانية، ساءت أوضاع المجتمع الجزائري، بفعل الأعمال الوحشية التي شرعت قوات الاحتلال في تنفيذها باسم الحضارة والحرية. لم تكتفِ فرنسا بنهب ثروة البلاد، بل مارست سياسة إرهاب واسعة النطاق، تختلف جذرياً عن ممارسات الدول الاستعمارية الأخرى.

يمكن القول، إنها سياسة طغيانية لا تمارسها إلّا أنظمة شمولية، الهدف من ورائها تدمير الجزائر واقتلاع سكانها الأصليين، ومحو تقاليدهم. يقول فرحات عباس: «وما يزيدنا غرابة وارتباكاً، أمام المواقف الوحشية لفرنسا، أن الأفكار الثورية كانت تجري في اتجاهها الرياح حوالي ١٨٣٠. فأصبحت فرنسا تحتل شيئاً فشيئاً الصدارة في أوروبا بفضل أفكارها الجديدة، كان عهد

---

(٦١) حمداني، **حقيقة غزو الجزائر**، ص ١١٨ ـ ١١٩. انظر أيضاً: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٨٣٠ ـ ١٩٠٠** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢١ ـ ٢٥.

(٦٢) للتفصيل، انظر: حمداني، المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

(٦٣) برنيان، النوشي، لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ص ٢٣٦. يرى بيار بيان أن النهب الذي تعرضت له مدينة الجزائر عشية الاحتلال، والذي اعتبر كانحرافات غير مقبولة من طرف جنود الحملة، لم يكن المسألة المطروحة، بل إن سلطة الملك شارل العاشر المزعزعة كانت الرهان الحقيقي للغزو. فقد استخدم الملك تلك الأموال المنهوبة كرشى واشترى بها ذمم الأغلبية التي قبلت بالعودة إلى الملكية المطلقة. انظر: Pier Péan, *Main Basse sur Alger: Enquête sur un Pillage Juillet 1830* (Alger: Chihab Éditions, 2005), p. 266.

(٦٤) حمداني، المصدر نفسه، ص ٣٣٢ و٣٤٢.

نشيد الحرية والدفاع عن حقوق الإنسان، جعلت من لفظ التحرير سلاحاً أشهرته ضد أعدائها، فقد تحرّرت على يدها بلجيكا عام ١٨٣٠، وإيطاليا. أما في الجزائر وفي نفس الوقت، ضربت فرنسا عرض الحائط تلك المبادئ... فقد شنّت حرباً لغصب بلادنا ونهب ممتلكاتنا تحت فكرة إبادة شعبنا»[٦٥].

بالطبع، لا يتحقّق استعمار استيطاني من دون إبادة، فقد واكبت الحملة الاستعمارية عمليات تدمير واسعة. ففي العام ١٨٣٢، أثناء حكم الوالي العام الجنرال دو رفيغو، دارت رحى حرب على «قبيلة الأوفياء»، حيث تم الهجوم عليها وجرى ذبح أهلها وتقتيلهم بدون تمييز. لقد كانت هذه الحملة المثال الأصلي لعمليات كُرِّرت مراراً في ما بعد، فلقد تم الاعتداء على السكان ونهب أملاكهم وجرى الاعتداء على شرفهم[٦٦]. وفي دراسة عميقة لمحتوى الفعل الكولونيالي، يؤكِّد أوليفييه لوكور غرانميزون (O. Le Cour Grandmaison) «أن الحرب التي شنّها الاستعمار كانت حرباً شاملة، ميزتها العسكرة التامة للمكان والسكان، سعت للقضاء على جماعة بشرية، وعلى نمط حياة كامل، اندثرت خصوصياته، وقد تحوّل الغزو إلى حرب شاملة، خاصة بعد تعيين بيجو»[٦٧].

عملت فرنسا بتوجيهات «منظّري الغزو»، يتقدّمهم أليكسي دي توكفيل (A. de Tocqueville)، الذي كان من أشد المدافعين عن النظام العسكري الاستبدادي في الجزائر، من أجل احتلال الأرض وإخضاع السكان. لقد نصح قوات الحملة الفرنسية بضرورة طرد كل العثمانيين، بداية بالداي إلى آخر جندي، وإحراق كل الوثائق وآثار الإيالة. حيث تكون الحملة ذات معطىً جديد، وتقتلع الماضي لتجعله في الحاضر من خلال هدم الطرق والشوارع في الجزائر، وإعادة بنائها بحسب المنهجية الفرنسية[٦٨]. وفي كتابه **عمل حول الجزائر** (١٨٤١)، ركّن دي توكفيل إلى قانون الحرب... فالكلام واضح والأهداف دقيقة، يجب مضاعفة عمليات تحطيم الأسس المعيشية للقبائل الجزائرية. فالحرب على «العرب» تستدعي مهاجمة المدنيين وظروف عيشهم للتغلّب عليهم. وحينما نستعمل

---

(٦٥) عباس، **ليل الاستعمار**، ص ٧٤ ـ ٧٥. يخاطب حمدان خوجة فرنسا قائلاً: «إن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تستفيد من منافع الإيالة دون أن تنفق كنوزها وتعرض شرفها بمحاربة هذا الشعب المعارض ... تتناقض عملية الاحتلال مع مبادئ الحكومة الفرنسية التي تدعو إلى التخفيف من مصائب الشعب وإلى تحرّره. وبإسنادها تسيير شؤون البلد لعدد قليل من الناس، فإنها تعرّض السكان للاستبداد، وهو مبدأ يتنافى مع مؤسساتها التحررية». بن عثمان خوجة، **المرآة**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٦٦) برنيان، النوشي، لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ص ٢٣٩. لقد تكررت عمليات التقتيل والذبح التي قامت بها قوات الغزو الفرنسي. فهذه قبيلة «أولاد رياض»، التي تعرض شيوخها ونساؤها وأطفالها للقتل، فأبيدت القبيلة عن آخرها (ولم تسلم الماشية أيضاً). حيث تم وضعهم في مغارة وأضرمت النار فيها من طرف الجنرال بليسيي (Pélissier). انظر: M'hamed Yousfi, *Les Otages de la Liberté* (Les Presses de Serra-Graphic, 1993), p. 202.

(٦٧) أوليفيي لوكور غرانميزون، **الاستعمار والإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، ترجمة نورة بوزيدة (الجزائر: دار الرائد للكتاب، ٢٠٠٧)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٦٨) وذلك في رسالة حول الجزائر (Lettre sur l'Algérie ١٨٣٧)، انظر: Alexis de Tocqueville, *De la Colonie en Algérie,* présentation de Tzvetan Todorov (Paris: Editions Complexe, 1988), p. 39.

في الوقت نفسه، كما يقترح صاحب كتاب **الديمقراطية في أمريكا**، بُعد الحرمان والمجاعة وسيلتيْ حرب حقيقيتين تدخلان في استراتيجية تحطيم البلاد[٦٩].

٢ ـ سياسات الحكم الاستبدادي الكولونيالي

في ظل الحاكم العام بيجو ١٨٤١ ـ ١٨٤٧، تحقّق الاحتلال الشامل، وصارت الجزائر تحت حكم «توتاليتاري» يسيطر فيه الحاكم العام على كل السلطات، ويستخدم كل الوسائل لإبادة الأهالي. وفي السياق، ولفهم السياسة الاستعمارية وأبعادها، يصح الاعتماد على تحليل الفيلسوفة الأمريكية حنة أرنت (H. Arendt) الذي قدّمته في مؤلَّفها **أصول الشمولية**، حيث تصف منهجية الأنظمة الإمبريالية الاستعمارية القائمة على ركيزتين: **الأولى**، عنصرية وهي بمثابة الدعامة الأيديولوجية للسياسات الإمبريالية، بمقتضاها فُرضت سيطرة الدول الاستعمارية الغالبة على الدول المستعمَرة المغلوبة، وسيمثِّل العِرق أساساً للجسم السياسي. **والثانية**، تسلطية تقوم على البيروقراطية كمبدأ للسيطرة في الخارج، تستند إلى أجهزة عسكرية وبوليسية قمعية. ليست «بيروقراطية فيبر» التي تتحقّق فيها العقلانية، وإنما ذلك الجهاز التعسّفي الذي يُخضع أفراد المستعمرات[٧٠].

وفي تفصيلها للأساس البيروقراطي للأنظمة الإمبريالية، تشير أرنت إلى الحالة الجزائرية ضمن حالات أخرى تمييزاً لها من الحالة التي سيطر فيها الأساس العرقي وتخص بالذكر جنوب أفريقيا. من خلال الإدارة، حاول الأوروبيون حكم شعوب أجنبية لا يُنظر إليها إلّا كشعوب دونية بحاجة إلى حمايتهم الخاصة[٧١].

في حقيقة الأمر، تعرّضت الجزائر لنظام كولونيالي، جسّد كل مبادئ الإمبريالية، قام أصلاً على مبدأ التمييز العنصري والعمل على استيعاب السكان. والشاهد على ذلك، قانون الأهالي (Code de l'Indigénat)، الصادر في العام ١٨٨١ الذي ظل معمولاً به حتى الحرب العالمية الثانية، وهو قانون غير عادي ـ تمييزي (عرقياً يميّز الأوروبيين عن العرب وثقافياً يميّز بين المتحضرين والبربر)، يكرّس الوضعية الدنيا للسكان الأصليين مع كل ما تحمله هذه الكلمة من معاني الحطّ من كرامتهم، واغتصاب حقوقهم وأملاكم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، شيّد

---

(٦٩) غرانميزون، المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨. سيمثل عام ١٩٤١ رمزاً في التاريخ الاستعماري الفرنسي، لأنه في هذه السنة ستقرر الحكومة الفرنسية إلحاق الجزائر كمقاطعة فرنسية، وملحقة للتراب الفرنسي. انظر: Abdelmajid Hannoum, «Colonialism and Knowledge in Algeria: The Archives of the Arab Bureau,» *History and Anthropology*, vol. 12, no. 4 (2001), p. 344.

(٧٠) Hannah Arendt, *Les Origines du Totalitarisme*, traduction de Micheline Pouteau [et al.] (Paris: Gallimard, 2002), pp. 415 et 451.

ينتقد عبد الله زواش المحتوى العنصري للسياسات الاقتصادية الفرنسية والتي تبدو في الظاهر ووفقاً للخطاب الكولونيالي اشتراكية ومساواتية بين المستوطنين والأهالي، إلا أنها عنصرية توجّهت لخدمة المصالح الاستعمارية. انظر: Abdallah Zouache, «Socialism, Liberalism and Inequality: The Colonial Economics of the Saint- Simonians in 19th-Century Algeria,» *Review of Social Economy*, vol. 67, no. 4 (December 2009), pp. 447-452.

(٧١) Arendt, Ibid., p. 481.

الاستعمار نظاماً خاصاً، وهو نظام استثنائي فُرض على «الأهالي»، ميزته أنه إكراهي أُعطيت فيه الأولوية للجيش وأجهزة الأمن، وهو يستبعد الجزائريين كلّيةً، والغرض منه إخضاع السكان وتوفير الحماية للمعمّرين[٧٢].

سيوطّد الاستعمار هذه المنهجية مع اندلاع المقاومة وحرب التحرير، إذ سيبقي على سياسة تهميش النخب واستخدام العنف وتطبيق سياسة الأرض المحروقة. إذاً، هي حرب شاملة، قادها حكم كولونيالي شمولي «لم يستخدم القوة المادية بواسطة شرطته ودركه، وإنّما جعل من المستعمَر روح الشرّ وخلاصته، كأنه يدلّ بذلك على أن الاستعمار كلّي وشامل»[٧٣].

في ما بعد، سينظر المعمِّرون أنفسهم إلى هذا النظام، الذي أسماه أحد النواب الفرنسيين «الاستبداد العسكري»، بأن أجهزته ما هي إلّا غطاء لدكتاتورية تحقّق المصالح الشخصية للحاكم العام والجيش، ولا تخدم في شيء مصالح فرنسا[٧٤]. أما بالنسبة إلى الجزائريين، فقد برع إداريّو النظام الاستعماري في التخفّي وراءه لإرهاب السكان، من أجل ترسيخ المستعمَرة، ولكفّهم عن المقاومة.

من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، كانت سياسات الاستعمار تهدف إلى إزالة كل ما من شأنه الوقوف ضد التوسع الاستيطاني، أي تدمير بنية المجتمع الجزائري، المتمثلة في الروابط القبيلة. فقد أصدرت السلطات الاستعمارية قراراً في العام ١٨٦٣ وزَّع القبائل على تجمعات اصطناعية تسمى «الدوّار»، تفكّك بموجبه الإطار الاجتماعي، مما سهّل على المعمِّرين تملّك أراضي السكان، كما قضى القرار على التوازن الاجتماعي للمجتمع قبل الاحتلال. بتفكيك القبائل ونزع أملاكهم وتحويلها للمعمرين، تكوّنت الملكية الخاصة، وبذلك تمّ نقل المجتمع الجزائري ما قبل الرأسمالي أو اللارأسمالي، إلى القواعد الاقتصادية والحقوقية لمجتمع رأسمالي[٧٥].

---

(٧٢) انظر: غرانميزون، **الاستعمار والإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، ص ٢٩١. Jean Leca et Jean Claude Vatin, *L'Algérie Politique Institution et Régime* (Paris: Presse de la Fondation des Sciences Politique, 1975), pp. 465 et 486.

(٧٣) فرانز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (الجزائر: آنيب؛ بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤)، ص ٣٢.

(٧٤) انظر: Fanny Colonna et Christelle Taraud, «La Minorité Européenne d'Algérie (1830-1962): Inégalité entre «Nationalité» Resistance à la Francisation et Conséquences sur les Relations avec la Majorité Musulman,» papier présente à: *Pour une Histoire critique et citoyenne: Le Cas de l'Histoire Franco-Algérienne* (Colloque) (Lyon: ENS LHS, 2007).

(٧٥) عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠**، ص ٦٠ و٧٨، و Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized*, p. 30.

للاستزادة حول سياسة الاستيعاب وعملية تدمير نظام الملكية المحلي اللتين مارسهما الاستعمار وانعكاساتهما، انظر: الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٥٢ ـ ٦٥.

لقد كان لمختلف القوانين والإجـراءات التي طبّقها الاستعمار على الجزائريين مضاعفات اقتصادية واجتماعية، ونفسية أيضاً، إذ انخفض إنتاج السكان وتراجعت مواردهم، وبذلك زاد الفقر، وعمّت المجاعات، فأُجبر السكان على النزوح إلى المدن، وصاروا متسوّلين في موطنهم الأصلي. لقد كان المعمرون، بالتعاون مع اليهود، يعمدون إلى استغلال هذه المجاعات لتجريد المنكوبين مما تبقى من أملاكهم من طريق قروض بفوائد عالية تراوح بين ٤٠ و١٠٠ بالمئة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر فقط[٧٦].

لا يمكن حصر التكلفة التي دفعها الشعب الجزائري، من جرّاء الاستيطان الكولونيالي. لذلك، عندما يلفت المؤرخون وأصحاب الاختصاص النظر إلى استثنائية الخبرة الكولونيالية في الجزائر، فذلك لتأكيد المخلفات الكارثية المأسوية لمئة وثلاثين سنة من الاحتلال الاستيعابي التذويبي الذي تعرضت له البلاد.

(٧٦) انظر: قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ص ٧٨ ـ ٧٩.

الفصل الثالث

الخبرة الكولونيالية وتوطين الفساد والاستبداد

سأعالج في هذا الفصل أثر الخبرة الكولونيالية في مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة، وكيف ساهمت في خلق شروط الاستبداد والفساد. ويندرج تحت هذا العنوان رد المقاومة المسلحة والسياسية على وحشية الاستعمار، والثورة لاسترجاع حرية الجزائريين، ورواسب المرحلة الاستعمارية. إن هذا التفصيل في التاريخ ضروري لفهم مدى امتداد الماضي في الحاضر عبر ما يصطلح عليه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالمخيال التاريخي. وهو كفيل بالإجابة عن شق من الإشكالية والتساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، وبخاصة ما يتعلق ببنية الدولة المستقلة، ونمط السلطة، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنين. هذه العلاقة استمرت عمودية وانفصالية، تماماً مثلما كانت عليه في العهد الاستعماري، وطوال عهد الحركة الوطنية، حينما تطوّرت السلطوية في ظل الجناح المتشدد (حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم مع المنظمة السرية)، وترسّخت مع جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، ليبقى العنف لبّ المخيال السياسي والاجتماعي.

مثلما يجادل محمد حربي، فإن آثار الحقبة الكولونيالية تبدو متناقضة. فمن جهة، تولّد عنها تدمير العالم القديم، والإضرار بالتوازن الاجتماعي والثقافي، وبكرامة الجزائريين[1]. ومن جهة أخرى، مثّلت الكولونيالية أصل الخبرات التي أدت إلى خلق الحداثة الجزائرية. وإذْ لم تُؤتِ تلك الحداثة بكلّ ثمارها، فذلك راجع إلى أن الكفاح ضد العدو الخارجي وضد المنافس في الداخل، لم تصحبه نظرة للذات. خلافاً للوطنيين المعتدلين، لم تتفق أغلبية الوطنيين «الراديكاليين» حول خطورة الرسوخ الثقافي لد «بتريمونيالية» وعواقبها على العلاقات «السوسيو ـ سياسية».

يعتقد آخرون أن الحداثة التي جلبها المستعمر كانت حداثة من دون تحديث؛ فقد مست عملية التحديث هياكل وآليات الإدارة الكولونيالية من أجل مصلحة المستعمر. في المقابل، جرت العودة بالمجتمع وفئاته ليستقر في أوائل تاريخه ويستقر في بداوته. وعليه، لا يُستبعد أن تشيع

(١) Mohammed Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens* (Paris: Arcantère Éditions, 1992), pp. 26-27.

الـ «بتريمونيالية» لدى النخب، ويجري تحديثها، حيث ستصبح الدولة إطاراً لتشكّل وإعادة إنتاج نخب سياسية منظَّمة في عُصبٍ، تتولّى عملية استقطاب الفئات الناشئة في سياق وظروف اجتماعية ملائمة لنمو «دولة زبونية».

أولاً: المقاومة وحرب التحرير

قاوم الجزائريون الاستعمار الفرنسي منذ البداية. في مرحلة **أولى**، اندلعت مقاومة الأمير عبد القادر، لتتبعها في ما بعد مقاومات شعبية أخرى. وفي مرحلة **ثانية**، ظهرت أحزاب سياسية خاضت مقاومتها السلمية ضد المستعمر، إلى غاية وقوعها في انسداد أدى إلى اندلاع ثورة التحرير. «فبعد أكثر من سبعين سنة، تأكّد الجزائريون أن منطق المواجهة العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي الذي لجأوا إليه بعد احتلال بلادهم لم يعد مجدياً، مواجهة بين قوة دولية رأسمالية صاعدة ومجتمع مهزوم. هذه القناعة ترسّخت بعد فشل الكثير من أشكال المقاومة التي قادتها قوى ريفية قبلية بتأطير من الزوايا الدينية... لقد نجم عن العنف الكولونيالي بداية بروز فئات وسطى حديثة في الريف والمدينة. فئات وسطى بنت الحالة الاستعمارية، بكل تشوّهاتها وخصائص وظائفها وأدوارها»[٢].

قبل الخوض في نشأة وتطور المقاومة السياسية والثورية التي واجه بها الجزائريون غطرسة المحتل، ينبغي إلقاء نظرة على التجربة السياسية والحربية، أو لنقل التراث السياسي الذي تركه الأمير عبد القادر. وأهم ما يميّز تلك التجربة، هو الطريق الذي رسمه الأمير من أجل دحض العدو، من خلال سعيه إلى خلق جهاز سياسي متصل بالمجتمع. إنه ذلك التنظيم السياسي والإداري والقضائي الذي شيده الأمير، وأخذ بخصائص المجتمع المحلي، فكان تنظيماً أصيلاً. لذلك، كانت حيرة مفكري ومنظري المستعمر كبيرة.

١ ـ دولة الأمير عبد القادر: تجربة قصيرة

إذا كانت الدولة الجزائرية تمتد لعصور قديمة، فإن فضل تحديثها يعود للأمير عبد القادر، إذ يتفق الكثير من المؤرخين على أن ما يصطلح عليه بالدولة الجزائرية الحديثة، هي تلك الدولة التي شيّدها الأمير. امتدّت لمدة محدودة (١٨٣٢ ـ ١٨٤٨)، لكنها ترسّخت، وجعلت المحتل يراجع حساباته في السيطرة على كامل البلاد، إذ بعد مبايعة قبائل وسط وغرب الجزائر له، حاول الأمير عبد القادر لمّ شمل تلك القبائل في إطار حكم أراده أن يكون مخالفاً للحكم العثماني المنهار، شورياً وذا مرجعية دينية. لذا قام الأمير في زمن السلم (١٨٣٧ ـ ١٨٣٩) بتشييد أركان الأمة المتمثلة

(٢) ناصر جابي، **الجزائر الدولة والنخب: دراسات في النخب والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية** (الجزائر: منشورات الشهاب، ٢٠٠٨)، ص ٢٦.

أساساً في مبدأ الاندماج سعياً إلى إقامة دولة حديثة، استعداداً للمقاومة المسلّحة ضد العدو (١٨٣٩ ـ ١٨٤٧)[٣].

كانت هذه الخطوة بمثابة قطيعة مع تنظيم وممارسات العثمانيين، حيث أقر مبدأ المساواة وأنهى بذلك ما كان يسمى «قبائل المخزن»، ونمط الحكم السلطوي الناجم عن التفرقة بين الجزائريين، حكم ساهم المستعمر الفرنسي في تعزيزه بأساليبه «العسكريتارية». فرض الغزو الخارجي وضرورة مواجهته، تأسيس الدولة، لكن لم تكن هذه المرة «خارجانية» كتلك التي أقامها الأتراك. فدولة الأمير ذات صبغة جزائرية، عصرية في تنظيمها وإدارتها، وذات نمط هرمي، بحيث أقام إدارة مركزية تحت قيادة أمير وأخرى جهوية (خليفليك) تحت إشراف عدة خلفاء، وإلى جانب الجيش، أسّس نظاماً قضائياً وآخر جبائياً.

ما يهم في دراسة تراث الأمير عبد القادر، أن التنظيم السياسي والإداري الذي وضعه، يستجيب لمتطلبات الساكنة، فقد حرص الأمير على أن يولّي خلفاءَ مرحّباً بهم من طرف السكان. ميزته أنه كان موحَّداً ومضبوطاً، ديمقراطياً بوجود مجلس للعلماء يتشكّل من مساعدي الأمير، يستشيرهم في حالات الخطر، كما فوّض لأعضاء حكومته سلطات واسعة، ولا سيما في أوقات الشدة. ليس هذا فحسب، بل جعلهم مُحاسَبين تجنّباً للوقوع في التجاوزات[٤]. فلم يكن الأمير دكتاتوراً يحتكر الحكم، والدليل على ذلك رسالته للويس فيليب «بأنه يجعل شرفه في عدم انفراده في تسيير أمور الدولة، ولا يصح عنده شيء إلّا ما قرّره المجلس الذي يمثّل في نظره إرادة شعبه وابتغاءه اللازم»[٥].

إن السُلّم الإداري الذي وضعه الأمير عصري؛ فالموظفون يتقاضون رواتب من الدولة خلافاً لما كان عليه أسلافهم في الدولة العثمانية. وكان لهذا الإجراء فوائد عديدة؛ فزيادة على أهميته في الحد من الفساد، قطعت «الدولة الأميرية» الطريق أمام محاولة الموظفين الاستقلال أو توريث حكمهم، فصارت مراقبة الدولة أكثر فاعلية. أكثر من ذلك، تطوّر نوع فريد من المحاسبة الشعبية؛ إذ أنشأ الأمير منصب «مُنادٍ عام» (وسيط)، وتكفّل المنادون العموميون بمهمة إخبار السكان بتصريحات

(٣) انظر: محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٤**، ترجمة محمد المعراجي (الجزائر: منشورات آنيب، ٢٠٠٨)، ص ٧٣.

(٤) للتفصيل، انظر: المصدر نفسه؛ أندري برنيان، أندري النوشي، وإيف لاكوست، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣)، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٧؛ Mahfoud Bennoune, *Esquisse d'une Anthropologie de l'Algérie Politique* (Alger: Editions Marinoor, 1998), pp. 19-21, and John P. Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized* (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986), pp. 25-26.

(٥) برنيان، النوشي، لاكوست، المصدر نفسه، ص ٢٦٢. عند المقارنة بين نمط الحكم العثماني والحكم الأميري، يظهر أنه وبخلاف الحكم الأول الذي كان فيه ديوان تركي لا يمثّل إلّا الوجاق، فإن مجلس الدولة الأميرية يتكون من ممثّلي السكان إلى جانب العلماء.

الأمير التي تحثّهم على توجيه شِكايات ضد أعوان الدولة، وتسجيل المخالفات، مثل غياب نزاهة القضاة، والسلب والرشوة وكل اعتداء يمس الأفراد[٦].

ارتبطت دولة الأمير عبد القادر بالمجتمع، وظلت تسعى إلى تحقيق غاياته فيها. ومن ثم، كانت ثمرة ذلك البناء قيادة الأمير لمقاومة مسلّحة كان العثمانيون أولى بإعلانها ضد الغزو الفرنسي. وفي هذا الصدد، يرى الهرماسي «أنّ المجموعات الجزائرية كانت تتفاعل مع قادتها المحليين، في إطار الطرق الدينية، أكثر بكثير مما تتفاعل مع الأتراك. ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الفرنسيين أحد زعماء هذه الطرق في شخص الأمير عبد القادر... تراث الترك، تراث عسكري أجنبي وانتفاعي لم يكن مهماً في بناء الدولة وتوحيد المجتمع، في حين، أن تراث الأمير الذي مهما كان محدوداً في الزمن، فقد حاول إرساء نظام سياسي شرعي ومركّز مؤسّسياً»[٧].

استعدّ الأمير لمواجهة جيش فرنسي نظامي متطوّر، فأنشأ جيشاً احترافياً وقام بتعبئة واسعة للسكان، بعد أن وطد دعائم دولته المتمثلة في الشورى والمصلحة العامة ومواجهة المحتل. لفتت خصوصيات هذه الدولة انتباه توكفيل الذي زار الجزائر أثناء الحرب ووصفها بقوله «إنّ حكومة عبد القادر كانت أكثر مركزةً، وتحرّكاً وقوة، كما لم تكن عليه يوماً دولة الأتراك. وفعلاً نجح الأمير في بضع سنوات في تنظيم جيش عصري، واختراق الحساسيات القبلية، وتكوين جبهة مستقلة نسبياً. وبهذا الجيش انتزع الضرائب بصفة منتظمة، مما مكّنه من القيام بحاجيات دولته وجيشه... هو لا يعلن الحرب ضد الفرنسيين فقط بل حتى ضد الارستقراطيات في بلاده»[٨]. وعليه، يوصي توكفيل الحكومة الفرنسية «بعدم إضاعة الوقت لتحطيم دولة الأمير، فبقدر ما تكون الحكومة حديثة تكون فرص هدمها كبيرة. طريقة الأمير وقوته تثيران القلق، لذا يجب عمل أي شيء لكفّه عن إنهاء هذا العمل الخطير»[٩].

هكذا تبنّى الاستعمار مختلف أنواع الإرهاب والترهيب، بفضل جيشه المتفوّق من حيث العدّة والعدد، كان ينفّذ أوامر الجنرال بيجو الذي أراد للمواجهة أن تكون حرب إبادة. لذا ارتكبت قواته أشهر الجرائم من تقتيل ونهب بغية القضاء على ثورة الأمير عبد القادر ودفعه إلى الاستسلام، وهو ما حصل بالفعل، بعد أن تراجعت قوة الجيش وانخفضت معنويات السكان.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٦١، وقداش، المصدر نفسه، ص ٧٣، و٧٧.

(٧) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٠.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Alexis de Tocqueville, *De la Colonie en Algérie,* présentation de Tzvetan Todorov (Paris: Editions Complexe, 1988), p. 70.

٢ ـ المقاومة السياسية والثورة

بتحطيم دولة الأمير عبد القادر، توسّع الاستعمار وأقرّ إجراءات جديدة زادت من نفوذ الطبقة الإقطاعية التي شكّلت حلفاً قوياً للقوة الاستعمارية. هذه القوة التي لم تصمد في وجهها مختلف المقاومات الشعبية التي قادها كل من المقراني والشيخ الحداد (١٨٧١)، وثورة الشيخ بوعمامة (١٨٨١)، انتفاضات مسلّحة استهدفت وضع حد لسيطرة مجموعة ذات ديانة مختلفة، أكثر ممّا كان الأمر يتعلّق بجماعة ذات قومية مختلفة. وعليه، فإن فكرة «الوطناتية» لم تتبلور بعد[١٠].

نجم عن فشل المقاومات الشعبية المسلحة تشّدد الاستعمار من أجل تحقيق هدفه الأول المتمثّل في توطيد الدولة الكولونيالية، أي «فرنسة الجزائر» سياسياً واقتصادياً، والأهم من ذلك حضارياً، بحيث كرّس «الاستدمار» جهداً كبيراً لمحو هوية المجتمع الجزائري. ومن هذا المنطلق، لن أبحث أسباب نشأة وتقسيمات وتطوّر الحركة الوطنية، بل سأحاول إبراز إفرازات الحكم الاستبدادي الكولونيالي وتأثيرها في فكر ونشاط الحركة الوطنية، التي ستُكسبها خصوصيات، ستظل معلقة بها إلى غاية اندلاع حرب التحرير واستقلال البلاد.

في ظل السيطرة الاستعمارية التي فرضت التمييز العنصري، واستخدمت مختلف أساليب القمع، لم يكن أمام المجتمع المستعمَر إلّا الخضوع، ولا سيما بعد فشل كل أشكال المقاومة المسلّحة[١١]. ومثلما يرى الكثير من الباحثين، فإنه بقدر سعي الاستعمار إلى تدمير المجتمع، تعزَّز التلاحم بين الجزائريين وتغذّت روح المقاومة لديهم، والوعي بوحدة المصير. وعليه، فإن من يبحث في أصول الحركة الوطنية، سيجد أنها وُلدت في ظل القهر الذي مارسه الاستعمار بشتى أنواعه، وسيكون ردّ فعلها على سياسات التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، برفع مطالب تدين الاستبداد الكولونيالي. وهكذا، توطّد العمل السياسي الهادف إلى تحسين أوضاع الجزائريين. غير أن الاستعمار الفرنسي رفض وجود فضاء سياسي عام حر، بل كما يشير المؤرخ عمر كارليي، راقبت الإدارة المدنية والعسكرية كل أوجه النشاط، وكأننا أمام شكل آخر لِـ«بايليكٍ» جائر وناهب[١٢]. نستطيع أن نقول إنها دولة استعمارية مخزنية جديدة، لم يكن أمام الفئات الاجتماعية الناشئة إلا التكيّف مع سياساتها السلطوية ومع الظروف التي خلقتها.

لذلك، تأثّرت الحركة الوطنية بمختلف تياراتها الاندماجية والإصلاحية والاستقلالية منذ البداية بالسياسة الاستعمارية، التي سبق أن ذكرت أنها ذات ميزة عنصرية وقهرية، أحدثت انقسامات واضحة في صفوف الوطنيين. فمن جهة، كان لترسيخ لغة وثقافة المستعمر دورٌ مهمٌّ في إحداث شرخ كبير في صفوف الحركة الوطنية ومطالبها. ومن جهة أخرى، كان للتسلط الكولونيالي الأثر

(١٠) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 27.

(١١) أشدّد على أن الاستعمار قد فهم الدرس من مقاومة الأمير عبد القادر، لذا اعتمد سياسة الأرض المحروقة من خلال حجز أراضي القبائل وترحيل وتشريد السكان وهذا لصدهم عن الانتفاضة، ومنعهم من العودة إلى أراضيهم وديارهم.

(١٢) Omar Carlier, *Entre Nation et Djihad: Histoire Sociale des Radicalismes Algérien* (Paris: Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politique, 1995), p. 14.

الأكبر في «ردكلة» الحركة الوطنية، أي في تبنّيها المطلب الاستقلالي والدفاع عنه بالعمل المسلح، مطلب لم يرد الاستعمار السماح لأصحابه بالتعبير عنه. لذا سيأخذ الاتجاه الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج طابعاً معلناً في مرحلة معينة، وسرياً في مرحلة أخرى، إلى غاية الإعلان عن تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٤ وتفجير الثورة[١٣].

كان لأحداث ٨ أيار/مايو ١٩٤٥ الدامية وقع شديد؛ إذ جعلت قادة وشباب الحركة الوطنية يعيدون النظر في حساباتهم مع المستعمر، وبخاصة في ما يتعلق بالرد على القهر الممارس على الشعب الجزائري وكيفية تحقيق حريته. زد على ذلك، فقد ألهمتهم قسوة سلطات الاحتلال، بأن مواجهته لا تؤدي إلّا إلى المزيد من تقتيل الجزائريين. هذه النتيجة، دفعت بأحزاب الحركة الوطنية التي تأسّست بعد تلك الأحداث (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس عام ١٩٤٦، وتنظيم مصالي الحاج حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، إلى العمل السياسي الشرعي والمشاركة في انتخابات ١٩٤٨ الخاصة بانتخاب أعضاء الجمعية الجزائرية. تلاعبت السلطات الاستعمارية بنتائجها، وشنّت حركة اعتقال واسعة في صفوف أعضاء وشباب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ممّا دفعهم إلى الاقتناع بأن محاربة الاستعمار ينبغي أن تكون بمختلف الوسائل[١٤].

أفرزت الظروف الداخلية والخارجية تحولّات كبيرة، دفعت قادة النشاط الوطني قُدماً نحو التفكير في سبل وضع حد للمأزق الذي وقعت فيه الحركة الوطنية، المتمثل في أزمة حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. لكن ما ينبغي تأكيده، هو عمق الأزمة التي أصابت التيار الاستقلالي بقيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي مزّقت الحزب، وقسّمته إلى مصاليين ومركزيين، كل طرف يريد فرض رأيه، أو لنقل، لقد سيطر الاستبداد على فكر ونشاط قادة الحركة الوطنية، وسيكون هذا الوضع نذير شؤم لعملية تحرير البلاد من المستعمر، ومن بعد، في بناء الدولة. كل من درس تطّور الحركة الوطنية، توقّف عند الاستعصاء الذي جعل من أصحاب قضية الاستقلال يتناحرون من أجل السلطة، فراح المصاليون يحشدون كل القوى البشرية والمادية من أجل كبح معارضيهم المركزيين.

---

(١٣) مصالي الحاج هو أول من طالب بالاستقلال، لذا تعرّض لمضايقات كبيرة من طرف الاحتلال، حيث تم حل حزبه نجم شمال أفريقيا الذي أسّسه في ١٩٢٦، ثم حزب الشعب الجزائري (١٩٣٧) ليُحل هو الآخر في ١٩٣٩، ويُزجّ بالزعيم مصالي في السجن، ليعود للنشاط باسم حزب جديد عام ١٩٤٦. انظر: Lahouari Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction* (Alger: ENAL, 1990), p. 47.

(١٤) تأسّست المنظمة الخاصة في شباط/فبراير ١٩٤٧ كتنظيم شبه عسكري، قام الاستعمار بحلها رفقة حزب الشعب مطلع ١٩٥١، ليعود أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لمناقشة إعادة تأسيس التنظيم. حينها طالب مصالي الحاج بمنحه سلطات أوسع، رُفض طلبه من طرف أعضاء اللجنة المركزية. لذا سيعقد مصالي مؤتمراً في بلجيكا في ١٤ تموز/يوليو١٩٥٤، ويقرّر حل اللجنة المركزية، وسينتخبه المؤتمر رئيساً مدى الحياة. في المقابل، طَرد المركزيون مصالي ومؤيدوه من حركة انتصار الحريات الديمقراطية. للتفصيل في ما يُعرف بأزمة (PPA-MTLD) انظر: صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية: صانعو أول نوفمبر ١٩٥٤ المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى** (الجزائر: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٩)، ص ٨٣ وما بعدها؛ مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ٧٦؛ Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, pp. 84-90, et Addi, Ibid., pp. 60-61.

برأي حربي، نظَر الطرفان إلى ذلك الصراع على أنه خلاف سياسي بينهم، وتحوّل إلى صراع شخصي بعد دخول قدماء المنظمة الخاصة إلى الحلبة، وأعطوه صفة الصراع بين المركزيين والمصاليين. خلافاً لهذا الرأي، يرى صالح بلحاج أنه كان صراعاً ذا نزعة شخصية تولّد عن موقف مصالي الحاج الذي أبى أن يتنازل عن زعامته وقيادته لحزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، في ظل تطوّرات عرفها التنظيم تمثلت في التحاق فئة من المثقفين لديها طموح للقيادة ووضع نهاية للمأزق الذي يعيشه الحزب منذ ١٩٤٦[١٥].

تسارعت الأحداث، وبفعل الظروف الداخلية والدولية، ازداد يأس أغلبية الجزائريين، من رواد الحركة الوطنية، الذين أهملوا القضية الأم، وهي الاستقلال، وراحوا يتناحرون حول الزعامة. لذا، ستنشأ اللجنة الثورية للوحدة والعمل (٢٣ آذار/مارس ١٩٥٤ وتختفي في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٤)، بغية توحيد صفوف الحزب الاستقلالي لتجسيد المشروع الثوري التحرّري. لكن مرة أخرى، ستظهر بوادر الانقسامات السابقة، غير أن مجهود الثوريين كان كبيراً لصد كل مناورة خاصة من جانب المركزيين[١٦].

بعد عمل اللجنة الثورية، ونتيجة للانشقاقات التي ظهرت بين أعضائها، سينعقد ما يعرف باجتماع ٢٢، ويتقرّر فيه وضع حد للتناحر السياسي، والانتقال من القول إلى الفعل العسكري، الذي اتفق عليه المجتمعون كمخرج، ووسيلة لتحرير البلاد من الطغيان الكولونيالي. غداة ذلك الاجتماع وتنفيذاً لقراراته التي اتفق حولها المجتمعون، تشكّلت في البداية لجنة من خمسة أعضاء، ثم صارت «لجنة الستة» بعد انضمام كريم بلقاسم في شهر آب/أغسطس ١٩٥٤، قامت بوضع الترتيبات اللازمة والأخيرة في مجالي التنظيم والتسلح.

دخلت القضية الوطنية لحظة تاريخية مفصلية باندلاع الثورة، إذ بعد أن تأسست جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، مثلما نص على ذلك بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر، سيلتف الجميع حول مشروع تحرير البلاد بالقوة. ومثلما يرى كوانت «في الأصل كانت الثورة الجزائرية ضد السياسة وضد الأحزاب. هؤلاء المحاربون الأوفياء للمخيال الشعبي، الذين أرادوا تحرير البلاد اعتُبروا كأبطال، عليهم تقديم كل التضحيات من أجل الشعب. واعتُبر ممثلو الأحزاب كأشخاص يسيَّرون تبعاً لمصالحهم الذاتية وكأطراف انقسامية؛ أضعفوا الإرادة الجماعية، خدموا اللعبة الفرنسية وجسّدوا بذلك سياسة «فرّق تسُد»»[١٧]. لكن كيف تمّت التعبئة الشعبية من طرف القادة الثوريين؟ ثم لماذا اتخذت الجبهة وجيش التحرير ومؤسّسات الثورة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ) في ما بعد طابعاً استبدادياً، سترثه دولة ما بعد الاستقلال؟

---

(١٥) انظر وقارن بـ: بلحاج، المصدر نفسه، ص ٨٥، و Harbi, Ibid., pp. 85-87.

(١٦) Harbi, Ibid., p. 88.

(١٧) William B. Quandt, *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*, traduit par M'hamed Bensmmane [et al.] (Alger: Casbah Edition, 1999), p. 27.

٣ ـ تسلطية جبهة التحرير الوطني

لم يكن سهلاً على حزب ثوري ناشئ أن يتخلّص من مخلّفات المقاومة السياسية، إذ نحن أمام وضع جديد، ما بعد الحرب السياسية، أي ذلك التناحر الذي وقع في صفوف الحركة الوطنية. وللجواب عن ماهية جبهة التحرير الوطني، يؤكّد المؤرخ حربي في دراساته، أن جبهة التحرير ليست من الأحزاب ذات الصفة الشمولية[١٨]، بل كانت حركة تسلطية «أوتوريتارية»، لا يتم العمل داخلها على أساس الرضى والتفاهم بين أعضائها ومحاولة التقريب بين الاتجاهات. ويدعِّم حربي رأيه بالقول: «بوجود عاملين محدِّدين، الأول: العصبوية، وهي عسكرةٌ مؤسَّسةٌ على بناء ذي مستويين. من جهة، لدينا المؤسّسون، القادة السياسيون ـ العسكريون الذين يحتكرون سلطة تعيين واختيار النخب وقيادة الحرب. ومن جهة أخرى، هناك إطارات سياسية معبّأة تمّت تنشئة أغلبيتها ضمن أحزاب الفترة قبل ١٩٥٤، ضمنت ودافعت عن مهامها في التسيير والمشاركة والدعاية، انتظمت في شبكات سياسية موازية مرتبطة بأواصر قديمة. لم تكن هذه الشبكات مستقرة. ظلّت نواتها الصلبة مع فرحات عباس وأحمد فرنسيس بالنسبة لقدماء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بن يوسف بن خدة وسعد دحلب بالنسبة للمركزيين»[١٩].

كانت بداية عهد التسلط إثر الإعلان في بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر عن انفراد جبهة التحرير الوطني بتمثيلها للشعب والقضية الوطنية، ومن ثم مسح التعددية السياسية التي كانت من قبل، وتقرير عدم انتماء الجبهة إلى أي مشروع أو مؤسسة مستقلة. هو خيار أرادت أن تكون به الحزب الواحد[٢٠]. من جانب، ستكشف الأحداث أن الجبهة ظلّت مجالاً لتجدّد الصراع بين مختلف التيارات التي رفضت فكرة العمل المسلح في البداية، ثم ساندتها، ما عدا مصالي الحاج الذي شكّل «الحركة الوطنية الجزائرية» (MNA)، التي دخلت في حرب مع جبهة التحرير الوطني. ومن جانب آخر، ستقوم الجبهة بضرب سلطة الأعيان الذين كانوا يشكلون قناةً لنفوذ الفرنسيين، والواسطة بين سلطة الاحتلال والسكان. في هذا الصدد، يسرد حربي الكثير من الوقائع لبعض الأعيان الذين

---

(١٨) القول إن جبهة التحرير الوطني (FLN) حركة شمولية رأي دعّمه منظِّرون فرنسيون بثلاث حجج: **الأولى**، أن الدكتاتورية كل حركة لا تأخذ بمبادئ الديمقراطية اللبرالية. **والثانية**، تقوم على الغموض الحاصل في التفرقة بين الحزب الواحد من النمط السوفياتي ودوره المعروف في محاولة تجسيد الشيوعية، وتلك التجمعات الوطنية في العالم الثالث منظمة ضمن قوى سياسية واجتماعية. أما **الثالثة**، فتشير إلى أن ممارسة السلطة في هذه الحركة تقوم على الرعب والترهيب. هذه الحجج دافعت عنها النخبة العسكرية الفرنسية، ولا سيما بعد دعم موسكو والقاهرة لثورة التحرير. زاد دفاع تلك النخبة عن أطروحتها، وتيقّنت أن «الأفلان» يمارس السلطة من طريق الرعب والحرب النفسية وتوظيف الشعب كرهان بينها وبين الوطنيين. ومن ثم، لا يمكن التغلب على الجبهة بأساليب الحرب الكلاسيكية فقط. للتفصيل، يقارن حربي بين جبهة التحرير الوطني وحركات تحررية أخرى، انظر: Mohammed Harbi, «L'Hypothèse Totalitaire en Algérie: Le Cas du FLN 1954-1962,» *El Watan*, 29/3/2012.

(١٩) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 96.

(٢٠) انظر: Mohammed Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962* (Paris: Jeune Afrique, 1985), p. 302, et Abdelkader Yefsah, *La Question du Pouvoir en Algérie* (Alger: En. A. P. Éditions, 1990), pp. 40-41.

فرضت عليهم الجبهة الانتماء إلى المقاومة المسلحة تحت قيادتها، كما طالبت برجوازيي الحضر والأرياف بدفع «الاشتراك» المطلوب للثورة، كان ذلك من طريق التفاوض. كما تمّ تحت الضغط والتهديد من طرف قادة جبهة التحرير الوطني[٢١].

اتخذت التعبئة السلطوية شكلاً عنيفاً ذا طابع خاص، إذ ارتبط تصاعد العنف بين الجزائريين بتطوّر المقاومة، ونتيجة أيضاً ـ وهذا هو المهم ـ للسياسة التي اعتمدتها سلطات الاستعمار منذ ١٩٥٤ لتصفية الثورة؛ بحيث قامت على تجنيد «الأهالي المسلمين»، واستخدام مختلف أساليب التعذيب والترهيب ضد المقاومين ومن يساندهم، واللجوء إلى حرب معلومات حقيقية. لذا، كان ردّ فعل قادة الثورة هو إعلان الحرب ضد كل من يخالف توجّه جيش وجبهة التحرير، وضد كل من يتعاون مع العدو ويدعّمه (مثل فئة الحَرْكة الذين شكّلوا وحدات قتالية مكوَّنة من السكان الأصليين «الفرنسيين المسلمين»، كانت مهمتهم مساعدة جيش الاحتلال). وهنا، كانت ممارسات الجبهة وجيش التحرير عنيفة وغير إنسانية؛ بحيث سيصدر عن مؤتمر الصومام في ١٩٥٦ قرار يشجب ويمنع تلك الممارسات التي لا تمتّ بصلة لقيم الشعب الجزائري[٢٢].

إن فشل قادة الثورة في تجاوز توجهاتهم السياسية بعد انتشار الثورة، وانتماءاتهم القبلية والجهوية، ساهم في تعزيز التشقّقات التي شهدتها الحركة الوطنية، بتبني نهج تسلطي من طرف القادة، حيث تم توظيف العنف والفساد خارج جبهة التحرير الوطني، أي ضد خصومها، ولا سيما «المصاليين»، وفي داخل الجبهة بين رفقاء السلاح. في الحالة الثانية، تُثبت الكثير من الشهادات التاريخية والدراسات، عمق التمزّق الذي شهدته ثورة التحرير، صراعات ومؤامرات شهدتها النواحي، وفي الولايات، بين القادة طوال حرب التحرير، وأخرى بين الداخل والخارج[٢٣].

---

(٢١) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, pp. 102-103

انظر أيضاً تحليل المؤرخ جيلبير مينيي، وما يقدمه من وقائع في بحثه حول الحرب الجزائرية ـ الجزائرية واستئصال «المصاليين»، في: Gilbert Meynier, *Histoire Intérieure du FLN 1954-1962* (Paris: Fayard, 2002), pp. 445-446.

(٢٢) إلى جانب محاربة الخونة «الحَرْكة» ومواجهة «المصاليين»، جاء في بيان مؤتمر الصومام ضرورة وضع حد للانحرافات، والكثير من الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت بين الثوّار، وهنا يكمن وجه التناقض أو ما يمكن اعتباره الأوجه الأخرى لثورة التحرير. فقد طالبت قرارات المؤتمر ومن خلال لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) بمواجهة كل من يخالف توجُّه «الأفلان»، أو يريد الحصول على العون من فرنسا. وعليه، ستشهد حرب التحرير تصاعداً كبيراً لأعمال التقتيل، وذبح وحرق الأحياء، تعرّض لها سكان بعض المناطق بين ١٩٥٦ و١٩٥٧. للتفصيل، يسرد كل من مينيي وستورا عدداً منها. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢٢٠، و Benjamin Stora, *La Gangrène et l'Oubli: La Mémoire de la Guerre d'Algérie* (Paris: La Découverte et Syros, 1998), pp. 166-168.

(٢٣) انظر على سبيل المثال شهادة المجاهد وأحد أعضاء اللجنة الخاصة امحمد يوسفي، التي يسرد فيها وقائع وأحداث حول الحركة الوطنية الجزائرية وحادثة «الطائر الأزرق» (L'Oiseau bleu) الخاصة باختراق الجبهة ـ جيش التحرير من طرف مصالح الاستعلامات الفرنسية: M'hamed Yousfi, *Les Otages de la Liberté* (Les Presses de Serra-Graphic, 1993), chaps. II et VII.

مع مرور الزمن، كان سعي العسكريين حثيثاً إلى توظيف نفوذهم على جميع الصعد، من أجل السيطرة على الولايات كافة، وإحكام الرقابة على ساكنتها، وكأنّنا أمام إقطاعيات، أو ما أسماه مينيي «البايليك الجديد» (Néo-Beylik)، يمارس فيها القادة العسكريون حكمهم المطلق، وسيكون هذا مآل الدولة الجزائرية الناشئة، حيث إنّ الكلمة الأخيرة للبيروقراطية العسكرية[٢٤]. هو وضع أمكن وصف المسيطرين فيه بأنهم «زعماء إقطاعيون» و«قادة عصابات»، أداروا ظهرهم لتلك المبادئ التي قامت الثورة عليها من قبيل القيادة الجماعية، ثم للتنظيم المعتمد في مؤتمر الصومام. فمجالس الشعب أو لجنة الخمسة المقترحة التي أقرّها المؤتمر، لم تكن سوى حبر على ورق، حتى وإن انتخب أعضاؤها، لا تلبث أن تختفي بفعل الضغط الكولونيالي، ممّا يعطي الحجة لعسكرة العمل الثوري[٢٥].

هكذا، كانت قيادة الثورة سلطوية، هيمن فيها العسكري على السياسي وتجلّى ذلك بوضوح بعد التصدي لِـ عبّان رمضان مهندس أرضية ميثاق مؤتمر الصومام والمدافع عن أولوية السياسي على العسكري، وصعود نجم «الباءات الثلاثة» (Les 3 B): بن طوبال لخضر، بلقاسم كريم، بوصوف عبد الحفيظ. ابتداءً من منتصف سنة ١٩٥٧ إلى غاية سنة ١٩٦٠، فرض هؤلاء سيطرتهم الكاملة، وهذا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة في آب/أغسطس ١٩٥٧، الذي تبنّى فيه القادة مبدأ أولوية جيش التحرير. ازداد نفوذ الثلاثي بواسطة شبكات الولاءات والصداقات التي أحاطوا أنفسهم بها، ثم إن اغتيال عبّان[٢٦]، قد ساهم في ضمان تحالفهم.

ما يعزّز فرضية الدراسة الأساسية، وهي أنّ النظام التسلطي لا يشتغل بدون توظيف الفساد، هو أن تطوّر الأحداث في ظل ظروف الحرب وقهر الاستعمار، ساهم في تشكيل نواة الدولة الاستبدادية المعتمدة على نظام فساد، نظام تأسّس على شبكات زبونية تعتمد على الجهوية كقاعدة. ولقد

---

(٢٤) Meynier, Ibid., p. 205.

(٢٥) يطرح بلعيد عبد السلام تصوره لفكرة «المنطق الإقطاعي» الذي كانت تتصرّف به القيادة، ويعلّل ذلك بظروف الكفاح ومقتضيات السرية التي فرضت على قادة الحركة الوطنية ومن بعدها جبهة التحرير جلب المناضلين والمجاهدين عبر شبكات شخصية. انظر: Mahfoud Bennoune et Ali El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam* (Alger: ENAG Editions, 1990), tome 1, pp.136-137.

(٢٥) انظر: Meynier, Ibid., et pp. 258-260, et Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*, p. 311.

(٢٦) رسميّاً ومثلما أوردته صحيفة **المجاهد**، فقد أُعلن عن سقوط عبّان في ميدان الشّرف، لكن الوقائع أثبتت في ما بعد، أنه قتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ من طرف خصومه متَّهماً بأنه يريد أن يكون مصالي حاج جديداً، أي زعيماً للثورة لوحده. يؤيّد عبد الحميد براهيمي هذه الفرضية، ويذكر «حدّثني بن طوبال بعد إعلان وفاة عبان، عن حصول اتفاق بينه وبين كريم بلقاسم وبوصوف يقضي بتوقيف عبان وحبسه في مكان آمن في المغرب. لكن كريم وبوصوف هما من تحمّلا مسؤولية تصفيته جسدياً. وبحسب بن طوبال فإن الشيء الأساسي الذي يؤاخذ عليه عبان هو أنه كان يريد أن يكون زعيماً للثورة لوحده». انظر: عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤٢؛ Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, *Le FLN: Documents et Histoire 1954-1962* (Alger: Casbah Éditions, 2004), p. 263, et Stora, *La Gangrène et l'Oubli: La Mémoire de la Guerre d'Algérie*, p. 151.

تطوّرت هذه الشبكات مع سيطرة القادة العسكريين وعلى رأسهم «الباءات الثلاثة»، الذين سعوا جادّين إلى ضبط الحياة السياسية وشخصنتها. وعليه، سيشهد مسار الثورة الانحراف التام عن مبدأ القيادة الجماعية، وتوطيد مجموعات الزُّمر في غمرة الصراع بينها للظّفر بالسلطة وتعزيز مواقعها. من الخارج، كان يبدو «نظام جبهة التحرير الوطني» أنه يحوز على مركز قرار ويعمل وفق مركز قرار واحد، لكن في حقيقة الأمر، تأسّست الجبهة على الشخصنة، وارتبط النضال والالتحاق بصفوف الثورة بالأشخاص، وبالنواة التي ينتمون إليها، نواة شبكات ولاء معقّدة تتداخل ضمنها القبلية مع الزبونية السياسية[٢٧].

قد لا يوجد تعبير عن النهج التسلطي الذي سلكته قيادة الثورة، أبلغ من ذلك الخطاب الذي ألقاه بن طوبال في شباط/فبراير ١٩٦٠ وهو يقدّم عرضاً لمبادئ القيادة التي وضعتها واستخدمتها جبهة التحرير:

- إن القدرة الكلية للقادة هي أساس السلطة «... المسؤولون عنكم ينيرون لكم الطريق، ويدلّونكم، يتصلون بكم، يشرفون على نشاطاتكم، ويحرصون على عدم وقوعكم في الخطأ، في المقابل عليكم بطاعتهم».

- معارضة القيادة جريمة ما بعدها جريمة. «... على ثورتنا أن تعمل وبدون كللٍ على سحق أي محاولة للمعارضة، ليس لأنها تكره أبناءها، بل، لأن عليها أن تتصرّف هكذا».

- القيادة لا تخطئ أبداً، ومنشأ الصعوبات نقاط الضعف لدى المناضلين. في وجه هؤلاء، يكفل التذرّع الدائم بالتهديد الإبقاء على سلطة مستبدة. «على من لا شجاعة لديه للاعتراف بنقاط ضعفه، ويجد من المخجل الاعتراف بها، أن يحْذر كبح اندفاعاتنا... فهذا الإنسان... ستسحقه الثورة بصورة ماحِقة».

- إن الشعب الجزائري «الميّال نحو الفوضى أكثر مما هو ميّال إلى الانضباط»، يجب أن يُحكَم بيدٍ من حديد. يعتبر القادة العسكريون انعدام أمن الأفراد ضمانة لاستقرار السلطة[٢٨].

لم يأت هذا التشدّد من عدم، وإنما هو تعبير عن عمق الأزمة السياسية على مستوى الحكومة الموقّتة للجمهورية الجزائرية (التي تأسّست في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨) والمجلس الوطني للثورة (CNRA) سنة ١٩٥٩؛ ثم إن تفاقم أوضاع القوات المسلّحة المتواجدة على الحدود الشرقية وظهور حركة شبه عامة من العصيان والفوضى، دفع بالقيادة في اجتماع للمجلس الوطني للثورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ إلى تشكيل قيادة عامة للأركان (EMG)، جعلت من أولوياتها

(٢٧) انظر: Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, pp. 113-114; Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, p. 69; Bennoune et Ali El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam*, pp. 136-137, et Meynier, *Histoire Intérieure du FLN 1954-1962*, pp. 350-353.

(٢٨) نقلاً عن محمد حربي وبتعليق منه. انظر: Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*, pp. 305-306.

استعادة الانضباط قبل أي اعتبار وبأيّ ثمن. لذا، تمّ تنفيذ توجيهات بن طوبال ميدانياً وبصرامة كبيرة؛ «فالجنود الذين كانوا يفرّون من وحداتهم ثمّ يعودون، فضلاً عن المثليين جنسياً، كان يُحكم عليهم بالإعدام الذي يتم تنفيذه»[٢٩].

إذاً، تلك هي نظرية السلطة التي طبقتها قيادة جبهة التحرير الوطني، والتي وجَدت في ظروف الحرب وعدم قدرة الشعب على المواجهة وحده، وغيرها من المبرّرات، الطريق لفرض سيطرة أبوية بواسطة بيروقراطية عسكرية، ألغت الفعل السياسي وداست على حريات الأشخاص، ووظّفت الترهيب والفساد أيّما توظيف، وبخاصة في المراحل الأخيرة من الثورة، حينما اشتدّ الصراع داخل القيادة على السلطة، صراعٌ سلطوي ستدفع دولة الاستقلال بموجبه ضريبة باهظة التكلفة.

ثانياً: ترسّبات كولونيالية

سيُثقل الموروث الاستعماري كاهل الدولة الجزائرية الناشئة بعد الاستقلال، وسيكون لمخلَّفات العهد الكولونيالي تأثير شديد في كيانها السياسي وبنيتها الاقتصادية الاجتماعية، كما ستخلّف حرب التحرير إفرازات تمتد وتُلقي بظلالها على الفعل والسلوك السياسي لدى القادة والنخب. إنّ تراكمات العهد الكولونيالي والأوضاع المعقّدة التي انتهت إليها حرب التحرير، ستترك بصمات شديدة على مختلف التطورات التي ستعرفها البلاد في ما بعد. ثمّ إن الحل العسكري التسلطي الذي انتهجته القيادة السياسية منذ حكم الرئيس أحمد بن بلة وصولاً إلى حكم الرئيس الشاذلي، سيؤسِّس لنظام سياسي بريتوري، يسيطر فيه العسكر ويديرون شؤون الدولة بعيداً من أية مساءلة، مما سيفضي في النهاية إلى دولة مستبدة فاسدة. اجتمعت قبل وقف إطلاق النار في ١٩ آذار/مارس ١٩٦٢، كل عوامل الأزمة السياسية التي كادت تعصف بمشروع الاستقلال وإنهاء مآسي الشعب الجزائري، لتتكيّف مع موروث استعماري، استلهمت منه القيادة السياسية آليات الهيمنة.

حافظ الاستعمار الفرنسي على التقاليد التي بنى عليها الأتراك حكمهم من أجل تثبيت النظام الاستعماري. فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على الأعيان ورجال الدين ومشايخ الطرق، أي الأعمدة التي كان يرتكز عليها النظام القديم، وكان هذا التحالف «غير المتكافئ» يقوم على الولاءات وعلى تبادل الخدمات. ساهم التواطؤ بين الدولة الاستعمارية وعائلات الأعيان أيما مساهمة في الإبقاء على التقاليد الجزائرية، تلك التقاليد التي سوف تقدّسها الشعوذة السياسية في ما بعد تحت اسم «الأصالة»[٣٠]. المفارقة، أن النظام الاستعماري الذي زعم أنه جاء من أجل تحديث الجزائريين،

(٢٩) براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ٥٠.

(٣٠) محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلولي (الجزائر: موفم للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

اعتمد على قوى اجتماعية تقليدية لا تحظى بأي تمثيل قوي لا على المستوى السياسي (فهي لا تشكّل حزباً قومياً) ولا على المستوى الجغرافي (نفوذها لا يتجاوز حدود جهتها)[٣١].

ينبغي أن ينطلق تقييم الخبرة الكولونيالية من حقيقة مفادها أن الاستعمار الاستيعابي التذويبي[٣٢] الذي تعرّضت له الجزائر طوال مئة وثلاثين سنة، يجعل من تلك الخبرة ذات طابع خاص. فخلافاً للكثير من الدول التي عرفت الاستعمار المباشر وغير المباشر، تركت الخبرة الاستعمارية في الجزائر تأثيرات مختلفة في كيان الدولة وأبنيتها المختلفة، هي بمثابة بقايا الحقبة الاستعمارية الطويلة.

١ ـ في السياسة

زيادة على الموروث المؤسسي والقانوني الذي تركه الاستعمار، استلهمت الدولة الجزائرية المستقلة أسلوب الحكم، ونمط العلاقة بالمحكومين. فقد حافظت على الرابطة التي أقامها المستعمِر بالمستعمَر، «وهي في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته بصورة فوقية»[٣٣]. فقد «أوجدت السلطات الاستعمارية مؤسسات للهيمنة، حيث أقيمت مؤسسات من أجل إمكانية السيطرة على مساحات شاسعة فيها سكان متفاوتون، وقد ركزت على أهمية الوظيفة والقانون، لا على المشاركة والمبادلة»[٣٤]. «داخل هذه البنية المغلقة بدرجة عالية، كانت الروابط بين الحكام والمحكومين على نحو عمودي تماماً: فقد افتقر تحديد هوية الحكم إلى العنصر الشعبي. كان سبيل الوصول إلى النظام الكولونيالي مسدوداً عادة، وظل النظام بعيداً عن مراقبة الناس الذين ادّعى أنه يحكمهم»[٣٥].

ولتعليل ذلك، يستنبط بوشلاكة المقولات التي أوردتها حنة أرنت في مؤلفها **أسس التوتاليتارية**، ويحاول بيان تأثير المشروع التوسعي الإمبريالي ومضاعفاته على البلدان المستعمَرة؛ هذا المشروع الذي وضَع في صلب اهتمامه مراكمة التوسع وتعظيم الربح. لم تكن تعني الاستعمار عملية تصدير المؤسسات السياسية المدنية إلى عالم ما وراء البحار، بقدر ما كان يعنيه إخضاع السكان المحليين، وبسط اليد على الثروات العامة، فغاية الإمبريالية كما تقول أرنت، الاستيعاب والإدماج وفرض الخضوع، لا تحقيق العدل. وهذا ما يجعل منها ظاهرة استبدادية تعسفية بامتياز[٣٦].

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٢) علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٩٦.

(٣٣) رفيق عبد السلام بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً،» في: إسماعيل نوري الربيعي [وآخرون]، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٣٤) نعومي شازان، «بين الليبرالية والنزعة الدولتية: الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا،» في: لاري دايموند، معد، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلوعبيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص ٧٨.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) بوشلاكة، المصدر نفسه، ص ٨٧.

أمّا عن أبعاد تلك العملية الكولونيالية، فإن في تصدير أدوات الإكراه السلطوية دون المؤسسات المدنية، محاولة لإعطاء أولوية قصوى لاعتماد وسائل العنف وفي مقدمها الجيش والبوليس على حساب المؤسسات المدنية، والقوانين الضابطة للاجتماع السياسي[٣٧]. لقد مثّل العنف خصوصية الظاهرة الكولونيالية، وأكسب الخبرة الاستعمارية صفة «العنف العسكريتاري»[٣٨]، الذي استلهمته الدولة الفرنسية من مختلف تجاربها الاستعمارية في الكثير من البلدان، وطبّقته بشكل بشع. زادت الدولة الاستعمارية من عنفها وبطشها، انتقاماً من الجزائريين، ووضعت كل القيم والمعايير جانباً. صار العنف يغذي نزعة الانتقام تلك[٣٩].

لم يكتفِ المحتل بجلب أدواته العنيفة والبيروقراطية، بل كرّس مجهودات معتبرة لاجتثاث الساكنة المحلية، وتفكيك أواصر الترابط بين الجزائريين. نجح المستعمر في تدمير الدولة التقليدية المخزنية، وأقام بنى وهياكل حكم حديثة، سترثها النخب بعد الاستقلال، وستبدو أكثر مركزة وعنفاً[٤٠]. رحيل جيوش الاحتلال، لم يترتّب عنه قطيعة مع مخلفات الإمبريالية؛ إذ ستتواصل تلك العلاقة الانفصالية بين النخب والمجتمع، ولعل ممارسات الاستعمار ونتائج الاستراتيجية التي وضعها قبيل مغادرته البلاد، تفسّر أوضاع ما بعد الاستقلال.

ترتّبت على ترسيخ الحكم الكولونيالي نتائج خطيرة، من أهمها ما يسميه بوشلاكة «علمنة الحقل السياسي»، التي نجم عنها حالة من اغتراب الهياكل السياسية عن الشعب. علمنةٌ كان لها مفعول كبير في إدارة الشأن العام، وفي العلاقة التي أفرزتها بين النخبة وعموم الجسم الاجتماعي، وبين الدولة وعموم المجتمع[٤١]. لازمت حركة العلمنة التي فرضها الاستعمار، تفكيك جسور التواصل والتفاهم بين الحاكمين والمحكومين. هذا بفعل السياسة التوسعية للمستعمر، وبفعل الاستراتيجية التي حاول من خلالها الإبقاء على الرابطة الاستعمارية بعد الاستقلال.

ومثلما يجادل شازان، فإن النخب البيروقراطية التي كوّنتها الأنظمة الكولونيالية، تشكّلت من خلال إدخال الثقافة الغربية والمسيحية، واعتمدت لتحتل مركزها على حيازتها لامتياز حق الدخول إلى المراكز الجديدة وثرواتها. كان الموقع الاجتماعي داخل الترتيب الكولونيالي يرتبط بمدى

---

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) في الخمسينيات، طرأ تحوّل جذري في السياسة الاستعمارية الفرنسية، وهذا بفعل الذعر الذي انتاب السلطات المدنية وخطر فقدان الجزائر، والمستوحى من كون سلطات الاحتلال غير مجهَّزة كفاية لضمان الأمن. مع اندلاع الثورة جرت عسكرة الدولة، ففي مدة زمنية وجيزة، انتشرت القوات العسكرية على مساحات كبيرة من البلاد وأُعلنت حال الطوارئ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٥٥، وتم توسيع السلطة القضائية للمحاكم العسكرية، رافق ذلك، تطبيق التدابير الاستثنائية. تحوّلت السلطة العسكرية إلى سياسة لتسيير السكان والأهالي. للتفصيل انظر: مغنية الأزرق، **التعذيب وانحطاط الإمبراطورية: من مدينة الجزائر إلى بغداد**، ترجمة محمد المعراجي (الجزائر دار الحكمة، ٢٠١١)، ص ٦٠ ـ ٧١.

(٣٩) هي النتيجة التي يشدّد عليها المؤرخ محمد حربي وهو بصدد تقديم عرض مختصر للحصيلة الكولونيالية بعد مرور خمسين سنة على الاستقلال. انظر: Mohammed Harbi, «Bilan de la Colonisation,» Cinquantenaire: Une Contribution de Mohammed Harbi, *El-Watan* 8/7/2012.

(٤٠) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٢٤.

(٤١) بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً،» ص ٨٩.

التقرب من سلطة الدولة أكثر من ارتباطه بالموارد المادية[٤٢]. وباعتبار النموذج الثقافي السياسي الكولونيالي نموذجاً لسيطرة دولة أخرى، أكثر منه نموذجاً توحيدياً، مفروضاً أكثر منه اندماجياً، فإن الحكم الكولونيالي قد ترك إرثاً من الانقسام بين الإدارات العامة والمشاركة الشعبية، وبين المؤسسات الرسمية والبنى المدنية، ولم يقدّم إلّا قدراً ضئيلاً من الاقتراحات القيّمة للربط بينها[٤٣].

طوال مئة وثلاثين سنة، ساهم الجيش والإدارة والمدرسة الكولونيالية في تكوين نخب مقطوعة عن الشعب ومرتبطة بالمنظومة الاستعمارية عبر شتى أشكال الامتيازات[٤٤]. خلال حرب التحرير، وضعت فرنسا استراتيجية من أجل ضمان رقابتها للتطور الذي ستشهده البلاد بعد الاستقلال، ولهذا الغرض، شجعت بروز «قوة ثالثة» تتكون من متعاونين مدنيين وعسكريين موالين لها[٤٥]. لقد نُظّمت عملية تسلّل إلى جيش التحرير الوطني، من طريق موجات متتالية من «الفارين» من الجيش الفرنسي في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١، سيشرفون على الجيش الجزائري المستقبلي[٤٦].

ويعتقد براهيمي، أن بعضاً من «الفارين» كانوا يعملون تحت الأوامر، أرادوا ولوج الثورة من بابها الواسع، فتسمّموا بنزعة التغريب وتم استعمارهم ذهنياً، وبقوا مرتبطين ثقافياً بفرنسا، وكانوا يشكّلون مجموعة ضغط متآزرة من النموذج «المافيوي». من جهة أخرى، اتخذت تدابير من أجل تمهيد الدخول إلى الإدارة أمام مستخدمين منفذين جزائريين تكوّنوا في القالب الاستعماري، وستشكل الإدارة الفرنسية التي ورثتها الجزائر المستقلة فخاً سينهك إلى الأبد عاتق المواطنين[٤٧].

لقد خطّطت القوى الكولونيالية لإبقاء سيطرتها غير المباشرة على الدول التي استعمرتها، وقد نجحت فرنسا في ذلك، في أفريقيا عموماً، وفي الجزائر تحديداً. إنّ ما يسمّى العلاقات الفرنسية ـ

(٤٢) شازان، «بين الليبرالية والنزعة الدولتية: الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا،» ص ٧٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٤٤) براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ١١.

(٤٥) المصدر نفسه. «لقد تشكّل ما يسمى «حزب فرنسا» الذي ضمّ ضباطاً قدامى في الجيش الفرنسي وموظفين كبار ومثقفين من شتى المهن الحرة، يجمع بينهم الارتباط بفرنسا ونمط الحياة والتفكير الفرنسي الذي يعتبرونه نموذجاً يرجعون إليه. وهذه الظاهرة هي في الواقع ناتج السياسة الفرنسية التي كانت قد شجعت منذ الاحتلال، تكوين نخب جزائرية تتولى دور الوسيط بين السلطة الاستعمارية والشعب الجزائري بهدف تأطير السكان، ونقل رغبات السلطة إليهم. كان الجيش والمدرسة الفرنسيان قد ربطا تلك النخب بعمق بثقافة الأمة المسيطرة التي احتفظت لنفسها بمكانة مميزة فوق الشعب» (المصدر نفسه، ص ١٠٧).

(٤٦) للتفصيل انظر: المصدر نفسه، الفصل الأول والفصل الثاني.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢. يجب ألّا ننسى أن هذا الطرح لواحد من فاعلي حرب التحرير، ومن أشد المعارضين للنظام الحاكم منذ ١٩٩٠. لكن هناك من يرفض وضع جميع الضباط الجزائريين الفارّين من الجيش الفرنسي في سلة واحدة، كما أن إلقاء اللوم عليهم، فيه إنكار للدور الذي أداه هؤلاء في إعطاء دفع كبير لحرب التحرير وهذا بشهادة العدو الفرنسي. مثلاً، جاء في شهادة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد قوله أنه «لا يَعتبر الانتماء إلى الجيش الفرنسي إهانة. وأن لديه الكثير من الأصدقاء خدموا في هذا الجيش. ثم بعد ذلك وجّهوا السلاح ضده حين أدركوا بأن لحظة الاختيار قد دقّت. وأبلوا بلاءً حسناً في المعارك التي خاضوها ضد من كانوا قادتهم في الثكنات الفرنسية. لقد ساعدوا بما اكتسبوه من تجربة الأفواج الأولى من المجاهدين في التدريب والتكوين وتحولوا إلى قادة كبار...». **الخبر**، ٢٠٠٨/١٢/٤. لذا يطالب البعض بضرورة إخراج هذا الموضوع من دائرة التجاذبات السياسية وتصفية الحسابات الشخصية، ومعالجته علمياً.

الجزائرية بعد الاستقلال، لا يدخل في إطار العلاقات الدبلوماسية التي تنشأ بين دولة وأخرى، بل إنها تدخل في إطار نوع من التبعية، من العلاقة الزبونية والسيطرة. لقد كثّفت فرنسا جهودها من أجل تكييف نمط السيطرة الاستعمارية، بتحويله إلى نظام «زبونية دولية»، تعد فرنسا الولي، ومستعمراتها الأفريقية السابقة زبائن[٤٨].

إن هذه العلاقة الزبونية يوضحها برتراند بادي حين يعالج منطق التبعية الزبونية المسيطر في العلاقات الدولية[٤٩]. فهذه الأخيرة تخضع لمنطق التبادل واللامساواة، ولعمودية العلاقة بين الولي والزبون. فالتبعية تفرض تبادلاً للمنافع، حيث توفر الدولة ـ الولي (État-patron) خيرات لا غنى عنها كي تبقى الدولة ـ الزبون (État-client) على قيد الحياة. في المقابل توفر الدولة ـ الزبون منافع على أنواعها، سواء منافع تطال استخدام أراضيها، أو استخدام السلطة التي بحوزتها كدولة متواجدة على المسرح الدولي. إن تلك العلاقة غير متساوية تماماً؛ فالدول الأسياد يقيمون ويتموضعون داخل النظام الدولي، في المركز، يسيطرون على قواعد اللعبة الدولية، وفي الوقت نفسه، يفرضون أنفسهم أيضاً كمنتجين للمعايير المفترض أن تطال جميع الفاعلين. وتشكّل عمودية العلاقة جوهر المنطق «الزبوني الدولي»، فسلوك الزبون هو سلوك قوامه تفضيل العلاقة العمودية التي تربطه بالولي على العلاقة التي تربطه بزبائن آخرين في ظل شح الموارد. على المستوى الدولي، تتغذى التبعية من مدى قدرة العلاقات الثنائية بين الدول للاستفادة من الخيرات، وجعلها أفضل من العلاقات التشاركية (اتحاد دول أو سياسات اندماجية)، طالما أن الدولة ـ الزبون تجد في علاقتها بدولة تتمتّع بالقوة منافع كبيرة.

ما يسمّيه بادي «السيادة الزبونية»، هو منتوج تلك العلاقة الرعوية القائمة بين الدول المسيطِرة والدول المسيطَر عليها، إذ تكمن قوة التبعية الزبونية في كونها تولّد داخل المجتمعات الخاضعة، فئات حاكمة تنجح في الحصول بفضل الرعاية التي تتمتع بها في المجالات كافة على موقع نافذ. ويتعزز الموقع الزبوني لتلك الفئات من خلال ممارسة دورها في توطين المساعدة على النمو، مثلما يحاجج بادي[٥٠]. وفي السياق نفسه، يذهب بلوندو وميدارد إلى أن تلك العلاقة الزبونية بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية مصاغة على مستوى قصر الإليزيه في اتفاقيات تعاون مدني وعسكري، وفي وزارة تعاون وريثة وزارة المستعمرات، وبتواجد عسكري في أفريقيا ـ الفرنكوفونية، ومتجذرة في نسيج علاقات شخصية تجمع أعضاء النخب الحاكمة في تلك البلدان[٥١].

---

(٤٨) انظر: Transparency International, *Combattre la Corruption: Enjeux et Perspectives*, sous la direction de Djillali Hadjadj (Paris: Éditions Karthala, 2002), p. 29.

(٤٩) انظر: برتراند بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ترجمة شوقي الدويهي (بيروت: دار الفارابي؛ الجزائر: منشورات آنيب، ٢٠٠٦)، ص ٤٦ ـ ٦٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٥١) Transparency International, Ibid., p. 29.

إن واحدة من آليات الفساد بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية السابقة، تضمنها ما يسمى «المساعدة العمومية من أجل التنمية» (Aide publique au développement) التي لم يكن الهدف منها، مثلما يبرز من عنوانها، تشجيع الصادرات، بل دعم النمو الاقتصادي في فرنسا، وهذه المهمة تم تحريفها؛ بحيث تعتبر فرنسا من متصدّري قائمة الدول التي قنّنت الرشوة، وأجازت التعامل بمبالغ مالية ضخمة بين شركاتها الاقتصادية وحكومات البلدان الأفريقية(٥٢). تحت عناوين مختلفة مثل «أعباء تجارية استثنائية»، تم الترخيص من طرف الدولة الفرنسية للمصدّرين وكبريات شركات الصناعة الفرنسية في القطاع العسكري والمدني، لتقديم عمولات للزبائن الأفريقيين(٥٣).

إن آثار «المساعدة على التنمية» مثلما يلخصها فرانسوا كزافييه فارشاف (F. X. Verschave)، تعني أخذ أموال فقراء البلدان الغنية من أجل إعطائها لأغنياء البلدان الفقيرة. مع تأكيد أن هؤلاء الأغنياء من البلدان الفقيرة يمنحون نصيباً مهماً لأثرياء البلدان الغنية الذين ينظمون تلك العملية(٥٤). وبحسب مؤلف كتاب **فرنسا ـ أفريقيا** (França-frique)، فإنه حتى بالنسبة إلى مبيعات الأسلحة وعتاد قوات الأمن الوطنية الجزائرية، وبخاصة بين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، حين كان شارل باسكوا (C. Pasqua) مسؤولاً عن وزارة المالية الداخلية، حينما كان التعامل يجري من طريق «حساب المساعدة والتعاون» الذي يضم أموالاً تحسب ضمن «المساعدة العمومية على التنمية». ومنه، يمكن معرفة في أيّ دائرة تم شراء وتوزيع تلك المنتجات المعروضة في ظل مناخ أمني خاص(٥٥).

٢ ـ في الاقتصاد والمجتمع

واضح أثر التجربة الكولونيالية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، وهي بمثابة ترسّبات السياسة الفرنسية المنتهجة خلال الحقبة الاستعمارية. يستنتج عبد اللطيف بن أشنهو ثلاثة مخلّفات اقتصادية للاستعمار الفرنسي(٥٦). **أوّلها**، أدت سمات التنمية الرأسمالية إلى خلق اقتصاد

---

(٥٢) Djillali Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie* (Paris: La Dispute, 2001), p. 207.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩. يسرد بيار بيان أسماء كبرى الشركات الفرنسية التي تدفع العمولات، ويذكر أنها بقيت دوماً تحت غطاء الحكومة. في القطاع المدني يتم الفساد في الصفقات الخاصة بالمعدات والتجهيزات، والصناعات الغذائية. ما يقارب ١٠٠ مليار فرنك في السنة هي نسبة تلك العمولات. ويشرح الكاتب معلومات وردت في تقارير وتحقيقات فضحت تلك الممارسات، وكشفت بعض صور النهب الذي تمتهنه الشركات الكبرى. في مجال التسلح، يذكر الكاتب كيف تمارس الشركة الخاصة «تومسون» (Thomson) الفساد بشكل كبير مع حكومات البلدان الشرق الأوسطية، والأفريقية. ويجد في هذا الشأن، أن الحكومة الفرنسية وقعت في مصيدة المركب العسكري ـ الصناعي (Complexe militaro-industriel)، الذي ضرب مصلحة بلاده، ومصلحة البلدان المتخلفة. للاستزادة، انظر: Pierre Péan, *L'Argent Noir: Corruption et Sous- Développement* (Paris: Fayard, 1988), chaps. II, V et VI.

(٥٤) Hadjadj, Ibid., pp. 210-211.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٥٦) عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوّن التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**، ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحيى ربيع (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩)، ص ٢٩٥. عاشت هذا الوضع جل البلدان التي خضعت للاستعمار الإمبريالي، حيث أدت ظروف الاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية في المرحلة الكولونيالية إلى تفكيك أواصر عمليات التصنيع المحلي =

ذي إنتاجية خارجية من جهة، ومن جهة أخرى، فرضت مستوى منخفضاً جداً لإنتاجية العمل الاجتماعي الداخلي. وهذا راجع إلى طبيعة التوجه العام للإنتاج الزراعي والصناعي والمنجمي طوال مرحلة الاحتلال، نحو قطاع التصدير الذي صار في خدمة الرأسمالية العالمية. كانت جل المنتجات موضوع مضاربات استعمارية خارجية، وذلك بهدف زيادة إنتاجية النظام الرأسمالي العالمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وبسبب هذه الإنتاجية يتلقّى الاقتصاد الجزائري قوته المحركة من الخارج، فهو محطّ رأسمالية خاضعة تجارياً ومالياً وتقنياً.

وثانيها، تشمل تلك الاتجاهات العميقة التي اكتسبها التراكم الرأسمالي في جزائر ما بعد الاستقلال، نموذج الاستهلاك الذي استوطن مع حلول المعمرين الأوروبيين، وهو ذو طابع غربي، اكتسبه الفرد الجزائري الذي يعيش في المدينة، وانتشار ظاهرة الهجرة من المدينة إلى الريف. إن الاتجاه الأبرز الذي ورثته الجزائر هو تنمية قطاع الهيدروكربونات، الذي ستخضع له كل القطاعات الاقتصادية، وسيظهر كقطاع مهيمن يؤدي لاحقاً إلى إخضاع الاقتصاد الجزائري بكليته للاقتصاد العالمي[٥٧]. وأخيراً، ورثت الجزائر جهازاً إدارياً ضخماً أقامته فرنسا وتم توسيعه خلال ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ بفضل خطة قسنطينة[٥٨]، هذا ما أفرز مركزية بيروقراطية شديدة في المدن، مع ترك الأرياف تعيش حالة نقص كبير.

لم تبرز عملية التحديث المشوه في التفاوت بين المدينة والريف في مجال الإدارة فقط، بل إن الحقبة الكولونيالية ساهمت في إحداث شرخ كبير بين مناطق التراب الجزائري، بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، بين الهضاب العليا والجنوب. ولهذا، لم تمسّ العصرنة وبناء الهياكل والمشروعات الخدمية عموم البلاد، بل تركّزت في المناطق الساحلية، وتم تهميش الهضاب العليا والجنوب. موروث سيستمر، لأن هذا الوضع لا نزال نعيشه بعد مرور نصف قرن على تقرير المصير! أفضى هذا التباين إلى تكريس المركزية، وسينجم عنها تطوير سوق وطني غير متكامل، وتنمية سياسية غير متساوية[٥٩].

= واتجاه مسارات النشاط الرأسمالي إلى مجالات الاستيراد والتصدير والنقل والمواصلات، وغيرها من الخدمات المعاونة. انظر: محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٨٥ـ١٩٤٥**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٠. انظر أيضاً: نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فاتح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٢٠١ وما بعدها.

(٥٧) بن أشنهو، المصدر نفسه، ص ٤٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩. يذهب بعض الباحثين إلى القول إن النموذج التنموي الدولاتي الذي انتهجه النظام السياسي بعد الاستقلال هو «إرث كولونيالي». فقد جرى التفكير سنة ١٩٦٠ في استراتيجية تنموية تقودها الدولة للخروج من التخلف، هذا ما سيدفع النظام في ما بعد، إلى تطبيق استراتيجية تنموية عمادها المؤسسة العمومية. للتفصيل في السياسة الاقتصادية ومختلف المشاريع التنموية الاستعمارية، وأثرها في الاختيارات التنموية بعد الاستقلال، انظر:
Abdallah Zouache, «État, héritage coloniale et stratégie de développement en Algérie,» papier présente á: Colloque International, Algérie: Cinquante ans d'Expériences de développement; État-Économie-Société, <http://jaga.afrique gouvernance.net/docs/zouache.pdf>.

(٥٩) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, pp. 99-100.

في شرحه تطور ظاهرة التمدن، يبرز عالم الاجتماع الجزائري الراحل امحمد بوخبزة الفرق بين التركة العثمانية والتركة الكولونيالية في مجال التمدن، حيث يذكر أنه عشية الاحتلال، تميّزت الجزائر بطابع ريفي خالص، ما نسبته ٤ إلى ٦ بالمئة فقط من السكان كانت تعيش في المناطق الحضرية[٦٠]. إذا كانت «السلطة البيلكية» التي عبّرت عن وجودها الفعلي من أجل استنزاف المجموعة الريفية مرة أو مرتين في السنة، ووجدت نفسها تالياً، مجبرة على التحالف مع بعض القبائل (المخزن) لإثبات سلطاتها المصاحبة؛ فإنه مع الاستعمار، سيحدث انقلاب جذري، مباغت أكثر منه منتظماً. هذا الانقلاب كما عرفناه، لم يحدث بدون ألم. على نطاق واسع، سيتم نزع حيازة الفلاحين والرعاة، وطردهم إلى أراضٍ قاحلة، وإيواؤهم حتى تسهل إدارتهم، وإفقارهم، وفي النهاية تفكيك القوة القبلية واستبدالها بسلطة جديدة مستقرة في المدينة[٦١].

لذا، يجد بوخبزة، أنه بالموازاة مع مسار تأطير وإفقار وإخضاع سكان الأرياف، لم يخلق النظام الكولونيالي أدنى الشروط من أجل تطور قوى منتجة غير تلك التي تم توظيفها في الأراضي الفلاحية. وعلى النقيض من ذلك، في غياب عملية تصنيع بمعنى الكلمة، تم وضع مسار لإلغاء الرسلمة بشكل منتظم للمجموعة[٦٢]. لقد نجم عن مركزة الملكية الفلاحية ـ الرعوية، تشكُّل إقطاع جديد، ترتب عنه تطور منتظم للأمية، حالت دون انعتاق وتحرر العالم القروي[٦٣]. وعليه، ستجني الدولة الجديدة مخلفات تلك السياسات التدميرية، وبخاصة الهجرة الداخلية، وظاهرة ترييف المدن[٦٤].

ويذهب بعض من الدارسين إلى ربط العنف الذي عرفته البلاد في تسعينيات القرن الماضي بمخلَّفات المرحلة الكولونيالية، حيث يعتبر التفكيك الدرامي الذي وقع للبنى والهياكل الاجتماعية الأهلية عاملاً تفسيرياً لانتشار العنف في تلك المرحلة. فقد كان بالإمكان أن تؤدي البنى الاجتماعية التقليدية دوراً في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وامتصاص مخلّفات الأزمات نفسياً واجتماعياً. إنّ ردود الفعل تتم خارج البناء التقليدي (القرابي القبلي)، وهكذا يتم الآن تفريغ شحنات انفجار الهوية الاجتماعية في الهوية الثقافية الدينية[٦٥]. لقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي، واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري. إن

(٦٠) M'hammed Boukhobza, *Ruptures et Transformations Sociales en Algérie* (Alger: OPU, 1989), vol. 1, p. 211.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) للتفصيل، والتعرف إلى تطور الظاهرة بالأرقام والإحصائيات منذ الاستقلال، انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢٣٠.

(٦٥) محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٠٢.

إجراءات «التدمير من أجل البناء» لم تفضِ إلّا إلى تهميش المزارعين الريفيين وخلق فئات جديدة؛ «فلاحون دون أرض» و«بروليتاريا المدن»[٦٦].

كان للترسانة القانونية ومختلف الإجراءات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية، الأثر الفوري في النسيج الاجتماعي، وفي نظام القيم. وإذا كان الاستعمار الفرنسي قد باشر عملية اقتلاع للسكان ودمّر القبيلة الجزائرية من أجل توطين مجتمع غريب، وعلى الرغم من أنه جلب وسائل وروافد الحداثة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، فإن الحداثة التي جلبها كانت مشوّهة وزائفة؛ تحديث فرضته القوة الكولونيالية فكان تحديثاً مقلِّداً تابعاً وليس أصيلاً.

عليه، يتحدّث هشام شرابي في مؤلفه **النظام الأبـوي**، عن ولادة نظام أبـوي مستحدث (Neopatriarchy)، فرضه الاحتكاك بالحداثة الأوروبية، «هو نظام أبوي تقليدي اصطدم بالحضارة الغربية الحديثة، إلّا أن ذلك لم يؤدِّ إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد، بل فقط إلى تحديث القديم من دون تغييره جذرياً، فانبثق عنه النظام الأبوي المستحدث وحضارته المخضرمة التي نعيش في ظلها»[٦٧]. هذا يشخّصه المفكر الفلسطيني فيُقر «يدّعي هذا النظام الفريد من نوعه التراث والحداثة معاً، في حين أنه يبعد من الحداثة الصحيحة بعده من التراث الحقيقي... تتميّز أنواع الأبوية المستحدثة كافة، بغياب التقليدية الأصيلة، وبالمقدار نفسه، غياب الحداثة الحقّة. ففي المجتمعات «المحدّثة» يصعب الوقوع على فرد أو مؤسسة حديثين حقاً أو تقليدين حقاً»[٦٨].

إن هذه النظرة تتفق مع الاتجاه الذي يرى أن الاستعمار لم يكتفِ بوقف مسيرة الشعب المغلوب، بل أرغمه على العودة إلى أوائل تاريخه ليستقر في بداوته[٦٩]. إنها بَنْيَنة كولونيالية[٧٠] للمجتمع المستعمَر، تمّ بموجبها دعم البنى الاجتماعية التقليدية في إطار الدينامية الاستعمارية. لقد تم

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٦٧) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٥. تشير الأبوية كمقولة اجتماعية/اقتصادية، إلى مجتمع تقليدي وسابق على الحداثة. يوجز خصائصها في جدول يقارن فيه بين الأبوية والحداثة، حيث يقابل مقولة المعرفة القائمة على الفكر/العقل في الحداثة، بالأسطورة/المعتقد في الأبوية. الحقيقة، علمية/نقدية تقابلها حقيقة دينية/مجازية. اللغة تحليلية تقابلها لغة بيانية في الأبوية. السلطة ديمقراطية/اشتراكية تقابلها سلطنة أبوية مستحدثة. في الحداثة، تكون العلاقات الاجتماعية أفقية بينما تكون عمودية في الأبوية. وأخيراً، تتصف الحداثة بأن التشريح الاجتماعي يقوم على الطبقة، بينما يقوم على العائلة/العشيرة/الطائفة في الأبوية (ص ٣٦). لكن، يبدو أن هذا التبسيط لتطور المجتمعات مصطنع، مثلما يعلن ذلك إيليا حريق منتقداً طرح شرابي أعلاه. لا يصلح لفهم الواقع، كما أنه لم يعد له رواج في الدراسات التنموية. فالمغالطة الأكثر وضوحاً في الجدول تكمن في الصفاوة الخادعة لكل من النمطين الأساسيين. ما لا شك فيه أن هناك مجتمعات يشتد فيها الاتجاه العلمي وأخرى سكانها أكثر تديّناً، إنما من غير المتصور أن يغيب في الحالة الأولى التدين أو أن تغيب في الحالة الثانية العلوم. إن مثل هذه الأنماط الفيبرية قد عفّى عليها الزمن. انظر: إيليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٦٨) شرابي، المصدر نفسه، ص ٤١.

(٦٩) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، ج ٣، ص ٢٢٣.

(٧٠) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠)، الفصل الرابع، ص ١٣٩.

توطيد ثقافة كولونيالية ظهرت ممارستها كعملية «إثنوسيدية» مدمّرة، ذلك أن الرابطة الكولونيالية أقصت كل ما هو جزائري عربي أو بربري إلى خارج اللعبة، وأنكرت هويته[٧١].

كانت نتائج التثقيف الاستعماري تمويهاً ثقافياً، أنتج محواً ثقافياً ولاثقافة، ذلك أن النزعة التحضيرية والتمدينية لفرنسا الجمهورية قطعت الثقافة الجزائرية على كل نسغ حيوي، وأبقتها خارج حركة التاريخ[٧٢]. ويحدّد مصطفى الأشرف التكلفة التي دفعها المجتمع الجزائري خلال العهد الاستعماري، في عمليات تفكّك البنى الثقافية المرتبطة بالمجتمع الزراعي، التي لم يستطع تعويضها ببنى حديثة. كما أن الإسلام والقيم الروحية تكلّست في شظايا إيمان ديني وأصبح ضمنياً ومرابطياً، وتشتّت ثقافة انقطعت عن رحم سياقاتها السوسيو ـ تاريخية، وأصبحت طفيلية[٧٣].

ثالثاً: امتداد الماضي في الحاضر

تحت عنوان «أعراض الأزمة: امتداد الماضي في الحاضر»، ينبّهنا المفكر العربي محمد جابر الأنصاري إلى أن الأزمة السياسية العربية الراهنة، لا تمثّل سوى فصل من فصول الأزمة العربية القديمة متصلة الحلقات، وأحد فصولها الأخيرة والمستحدثة[٧٤]. لذلك، فإن من يريد فهم التأزم السياسي العربي المزمن، عليه أن يقرأ التاريخ العربي القديم، ليكتشف أن «المشهد الحالي يشبه مشاهد عديدة سابقة متماثلة يربط بينها منطق متماثل، لعل أقرب وصف له بأنه منطق الأزمة، حيث كانت الحالة السياسية للعرب تدار غالباً بمنطق إدارة الأزمة أكثر مما تدار بمنطق الحالة الطبيعية»[٧٥]. وبحسب الأنصاري، فإن أهم ضعف في حضارة وتاريخ العرب، هو الجانب السياسي، ويكفي الباحث أن يرجع إلى شهادات وأحكام قدّمها رجال فكر ودين بارزون ومؤثرون في الفكر الإسلامي عن الحالة المأسوية التي طبعت الحياة السياسية للعرب المسلمين منذ القدم. يبدو أن تنبيه الأنصاري في محله، ففهمُ الحاضر يستدعي العودة إلى الماضي، حيث يؤثر الماضي دوماً في الأحداث الجارية. إن الكثير من المهتمين بالحالة الجزائرية يعتقدون أن الوضع القائم، ما هو إلا فصل من فصول أزمة السياسة التي برزت أثناء حرب التحرير (بين مؤيدي ورافضي أولوية السياسي على العسكري)، والتسلط الذي ساد آنذاك، وللصراع الدموي الذي نشب عشية الاستقلال بين «الإخوة الأعداء».

أتصور أن ثقل الماضي وفعل الحقبة الكولونيالية وامتدادهما في الحاضر، يبرزان عبر المخيال الاجتماعي، الذي يشكّل، إن صح القول، المرجعية العامة «للعقل السياسي» الجزائري (اقتباساً

---

(٧١) عمار بلحسن، «المشروعية والتوترات الثقافية: حول الدولة والثقافة في الجزائر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، ص ٦١.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٧٤) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

لمقولة المفكر محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**). أجل، إنه المخيال، الشعور الوطني الذي تراكم مع الأحداث ومجرياتها، وكل البطولات، والفتن، والمحن التي شهدتها الأمة الجزائرية طوال الحقب الزمنية الطويلة، ولا سيما إبان الحقبة الكولونالية الفرنسية. يتداول على لسان النخب والأفراد كثيراً لفظ الذاكرة الوطنية، الذاكرة الجماعية، بما هي معبّأة؟ وأيٌّ من الحقب الزمنية التي أثّرت فيها، فصقلتها بأحداثها وفاعليها؟ من يوظف تلك الذاكرة؟ وكيف تم استثمارها لتشييد الدولة الاستبدادية؟ أسئلة كثيرة، يطرحها المؤرخ والباحث في السياسة، علماً أن طبيعة العلاقة بين الذاكرة والتاريخ معقدة، مثلما يؤكّد المؤرخون. كما أن استخدام لفظ ذاكرة جماعية، محفوف بالمخاطر(٧٦).

سأحاول في هذا المبحث بحث فرضية المخيال التاريخي التي تتمحور حول دور التاريخ بأحداثه وفواعله في تشكيل ذاكرة وطنية يصفها بعضهم عند معالجة الأوضاع التي عاشتها البلاد، نهاية القرن الماضي، بأنها ذاكرة مأسوية، ذاكرة حرب التحرير، سيصطف الجميع خلفها، في السلطة وخارجها، من أجل السيطرة أو لرفضها. لكن في البداية، من الضروري تناول مفهوم المخيال الاجتماعي ومعرفة معناه.

١ ـ المخيال الاجتماعي

ينطلق بيير أنصار في تعريف المخيال الاجتماعي من تعريف ماكس فيبر للعقل الاجتماعي، كونه نشاطاً يحمل معنى يشد إليه الفاعلين الاجتماعيين فينظِّمون سلوكهم، بعضهم إزاء بعض، على أساسه(٧٧). فيقول: «ليست هناك أية ممارسة اجتماعية يمكن إرجاعها فقط إلى عناصرها الفيزيقية والمادية، ذلك لأنه لَممّا يشكّل جوهر الممارسة الاجتماعية أنها تسارع إلى التحقق في شبكة من الدلالات يتم فيها استيعاب وتجاوز الطابع الجزئي للتصرفات والأفراد واللحظات. ومن هنا، فإن كل مجتمع يُنشئ لنفسه مجموعة منظمة من التصورات والتمثلات، أي مخيالاً، من خلاله يعيد المجتمع إنتاج نفسه، مخيالاً يقوم، بالخصوص، بجعل الجماعة تتعرف بواسطته على نفسها، ويوزع الهويات والأدوار ويعبر عن الحاجات الجماعية والأهداف المنشودة»(٧٨).

وفي محاولة من الجابري لتعريف المخيال الاجتماعي عند تناوله العقل السياسي العربي، الذي يقر في البداية بأنه لم يجد مقابلاً مألوف الاستعمال لكلمة (Imaginaire) في اللغة العربية(٧٩)؛ فإن

---

(٧٦) Thomas DeGeorges, «The Shifting Sands of Revolutionary Legitimacy: The Role of Former Mūjāhidīn in the Shaping of Algeria's Collective Memory,» *The Journal of North African Studies*, vol. 14, no. 2 (June 2009), pp. 274-275.

(٧٧) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٥؛ نقلاً عن: Pierre Ansart, *Idéologies Conflits et Pouvoirs* (Paris: Presses Universitaires de France, 1977), p. 21.

(٧٩) يقول الجابري، لم أعثر على كلمة «مخيال» وهي كما هو معلوم صيغة للمبالغة (كمقدام) ولاسم الآلة (كمفتاح) وقد فضلتها على غيرها لأن مصطلح «Imaginaire social» فيه شيء من معنى الآلة والوسيلة والأداة وشيء من معنى المبالغة =

المخيال الاجتماعي العربي هو الصرح الخيالي المليء برأس مالنا من المآثر والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي، شخصيات وزعماء، إضافة إلى رموز الحاضر، والغد العربي المنشود. وإضافة إلى هذا المخيال العربي الإسلامي المشترك، تقوم مخاييل متفرعة عنه، ومن بينها المخيال العشائري والطائفي والحزبي[٨٠].

إذاً، يجد العقل السياسي مرجعيته في المخيال الاجتماعي كمنظومة من البداهات والمعايير والقيم والرموز التي تعطي للأيديولوجيا السياسية، في مرحلة تاريخية ما، ولدى جماعة اجتماعية منظمة بنيتها اللاشعورية[٨١]. إذا كان المخيال الاجتماعي يمثل المرجعية العامة للعقل السياسي، فإنه يتولّى تأطير «اللاشعور السياسي» ويشكّل نوعاً من «الموطن» داخل «النفس» الجماعية. «اللاشعور السياسي» كما يراه ريجيس دوبري (R. Debray) «عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطاً لا يقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية العشائرية والعلاقات الطائفية والعلاقات المذهبية والحزبية الضيقة التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم، بفعل تلك العلاقات نفسها، من نعرة وتناصر أو فرقة وتنافر. وبالرغم من التطور الذي يصيب الدولة والمجتمع وبغض النظر عن نمط النظام السياسي والاقتصادي السائد، إلا أن بنية العلاقات الاجتماعية تلك، تظل نشطة أو كامنة في كيان الجماعات وليس نفوس الأفراد فقط»[٨٢].

خدمة لأغراض الدراسة، سأنطلق من هذه المقاربة وأوظّف مفهوم المخيال التاريخي من أجل إثبات فرضية امتداد الماضي في الحاضر، وأن الدولة الاستبدادية التي تستقر وتستمر بالفساد، يتحكّم فيها، ويوجّه نخبها مخيال تاريخي، تشكّل عبر الحقبات الزمنية التي مرّت بها الأمة قبل تأسيس الدولة الجزائرية المعاصرة، بسلمها وحربها، بقوتها وضعفها، بكل القيادات التي تعاقبت على الحكم، وكل خصائص ومميزات المجتمع الجزائري.

لا يخرج وصف المخيال الاجتماعي الجزائري عن وصف المخيال العربي ـ الإسلامي الذي يسيطر في البلدان العربية، لكن الاختلاف يكمن في الزمن التاريخي الذي يُكسب ذلك المخيال خصوصيات معينة. وعليه، لفهم وقع التاريخ في المخيال الاجتماعي، يلزم ربط فاعلية تلك البنى بالحقب التاريخية التي مر بها كلٌّ من الدولة والمجتمع.

= (السلطة). ذلك لأن المخيال الاجتماعي هو عبارة عن شبكة من الرموز والمعايير، يتم فيها وبها تأويل الأشياء والظواهر، فهو كال «منظار» نرى من خلاله «حقيقة الأشياء» أي نعطيها معنى. انظر: الجابري، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٨٢) هذا لتأكيد أن «اللاشعور السياسي» لا شعور جماعي، إذ يتعلق الأمر بعلاقات سياسية اجتماعية بين الأفراد، وليس بسلوك الفرد. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣.

٢ ـ مخيال تاريخي: ذاكرة جماعية

انقرضت الدولة المخزنية التقليدية بفعل اجتثاثها من طرف الاستعمار، غير أن تقاليد تلك الدولة تواصلت، حيث يرى الهرماسي أن المخزن كذهنية استمر، سواء في أثناء ثورة التحرير أو بعد الاستقلال، وهذا يعني أن المخزن يمثل نمطاً موازياً للحكومة القائمة، يراقب أو يعطّل، بل ويحل محل المؤسسات الرسمية[٨٣]. لذا، وكما سيأتي بيانه في الفصل الموالي عند دراسة نظام الحكم في الجزائر، يجري التمييز بين السلطة الظاهرة والسلطة الفعلية، إذ يظهر أن صنع القرار لا يتم أبداً في الأجهزة والدوائر الرسمية، بل من وراء تلك الأجهزة. لقد تعزّز هذا التقليد مع طول الممارسة في ظل الحركة الوطنية وفي أثناء حرب التحرير، ليُنجز مخيالاً سياسياً بيروقراطياً قوامه الإدارة بالإخفاء والسرية.

نجم عن الدولة المُسقطة من الخارج، التي سادت طوال الحقبة العثمانية، عدم تجذّرها وانقطاعها عن المجتمع. ومثلما أوضحت سابقاً، ظلت العلاقة بين الدولة التركية والمجتمع الأهلي والداخلي طفيلية، في ظل نظام «بايلكي» قام بإخضاع الأهالي، وتعزيز سلطة الداي. استمرت ذهنية البايلك وترسّخت في «اللاشعور السياسي» لدى القادة أثناء حرب التحرير، وبعد الاستقلال. فقد أشار بعض المؤرخين إلى أن شكل تقسيم الولايات الست وطريقة تعامل القادة تمّ «بأسلوب بايلكي». كما أن تصرف العسكريين بعد وقف إطلاق النار مع معارضيهم، ولجوءهم إلى فرض سياسة الأمر الواقع، وتهديد وقتل من لا يقف في صفهم، يوحي بوجود أسلوب السطو على السلطة بالقوة الفعلية الذي ساد لدى الانكشاريين.

يحتل إرث الحركة الوطنية وثورة التحرير قلب المخيال الاجتماعي، بإيجابياته وسلبياته. وفي هذا السياق، تقوم فرضية لويس مارتيناز في أطروحته: الحرب الأهلية في الجزائر[٨٤]، على أن وضع الجزائر في التسعينيات، يمكن الإحاطة به من خلال وجود مخيال للحرب يتكون من صور تاريخية، عرفت بفضل استخدام العنف تزايداً لمواردها الرمزية والمادية. ويستشهد بقول جون فرانسوا بايار (J. F. Bayart) بأن المخيال «يجب أن يكون إجرائياً إذا أردنا بقاءه واستمراره، وأن يبعث على الطمأنينة وأن يستهوي الناس، وهذه الميزة تتوقف وإن جزئياً على صلتها بمادية بعينها»[٨٥]. لقد حاول مارتيناز إثبات فرضية وجود مخيال للحرب مشترك بين الأطراف، الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة، وأنه يساهم في جعل العنف طريقاً لتكديس الثروات والصيت أو الجاه، ولهذا تتعرض الحرب دوماً للتحيين من قبل الفواعل المحليين[٨٦].

ويذهب مارتيناز بعيداً في تحليله دور الحرب في تحصيل الجاه والموارد، وذلك من خلال مقارنته بين القراصنة في العهد العثماني و«القياد» (القايد موظف أهلي عينته الإدارة الاستعمارية)؛

(٨٣) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٣٤.
(٨٤) لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: منشورات مرسى، [د. ت.]).
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٧.

والعقداء في جيش التحرير الوطني، والأمراء (قادة الجماعات الإسلامية المسلحة)، حيث يخلص إلى القول إن الحرب كانت دوماً أداة للترقية الاجتماعية، فأثناء الوجود العثماني، استندت وظائف «حكم الباليك» إلى القراصنة القدامى. جلّ «الباليلربايات» والخلفاء هم رياس ورجال حرب، ويعود الفضل في ترقيتهم وتعيينهم لشجاعتهم ومعاركهم. فالقراصنة أمكنهم جمع الأموال الضرورية للحصول على وظيفة الحاكم في سباقاتهم عبر البحر الأبيض المتوسط. أما العقداء في حرب التحرير، فقد عرفوا مسار ترقية اجتماعية أفضت بهم إلى وظائف المسؤول السياسي(٨٧).

إن هذه الأسر وإن انتقدها الوطنيون خلال الثورة، فقد شكّلت بدورها نماذج لجنود جيش التحرير(٨٨)، ويستشهد مارتيناز بمحاجّة محمد حربي الذي يرى أنه «بالرغم من صراع غير متساوٍ والكثير من الحيرة والتردّد، بلغت هذه الحركة هدفها، أي استقلال الجزائر. وإذا تجاوزنا صخب المصالح والأهواء الفردية لدى قادة جبهة التحرير الوطني، ومناوراتهم وتآمراتهم، إلّا أن الكلّ شارك في حرب الاستقلال، وكانت لهم وطنيتهم. لكن هل ينبغي أن يحول ذلك دون أن نرى، في آن معاً، أنه يهجع في ضحايا الاستعمار هؤلاء، والمتمردين عليه، سادةً ليس نموذجهم الموظف أو المعمِّر، بل القايد والوجيه الريفي (Notable)، رمزا سلطة تمتدّ جذورها في التراث الوطني، والتي تشجع ظهور ملاك سياسي، تُذكِّر ممارساته بممارسة البلاط والسرايا، أكثر ممّا تذكِّر بالروح النضالية»(٨٩).

لقد شكّلت حقبة الاستعمار تجربة حرب ضروس، وفي الوقت نفسه، مثّلت مرحلة برزت فيها نخب جديدة أضعفت سلطان وصيت «الارستقراطية الحربية». وعليه، لا يتردّد مصطفى الأشرف في وصف هذه الأسر الكبرى الجديدة بأنها «إقطاعيات مرتزقة وسلالية»(٩٠). عشية الاستقلال، عمّت حالة من الفوضى، مكّنت فئة من الأغنياء من اغتنام الفرصة والقيام بالسطو على الأملاك الشاغرة التي تركها المعمّرون(٩١)، ونهب وسلب تلك الأملاك، التي كان من المفروض أن تصبح من

---

(٨٧) المصدر نفسه. النقد الذي يُوجّه لمارتيناز يأتي من كونه وضع النماذج الثلاثة في سلة واحدة (القرصان، والقايد، والعقيد، والأمير ـ الإرهابي)، واعتبرهم وجوهاً لقطّاع الطرق السياسيين. وانطلق من فرضية أساسية وهي أن ضباط جيش التحرير كانوا كقطّاع طرق، اعتُبر الجبل عندهم مصدراً للسلطة أثناء الحرب، وهو بمثابة اكتشاف جديد تعرّف إليه قادة جبهة وجيش التحرير (FLN-ALN) في ١٩٥٤. إلّا أن هذا الطرح غير صحيح البتّة، فالجبل واحد من مكونات التقاليد الجزائرية، تم إحياؤها، وسيشكل قلب المعركة مع العدو. ثم إنه من غير المعقول أن نساوي بين قناعات ضباط جيش التحرير مع قناعات «الأمير». فالأول انطلق من الحدث التاريخي (ثورة أول نوفمبر)، بكل ما يحمله ذلك التاريخ من معنى، لقلب أوضاع الاحتلال وتحقيق الاستقلال مثل أي ثورة قامت من أجل مناهضة الطغيان، كما أن الجبل لا يمثل رمزاً مشتركاً بين أمير الجماعة الإسلامية المسلحة وضابط جيش التحرير، وهذا ما سكت عنه الكاتب ولم يعطه حقّه من التمحيص. انظر: Hugh Roberts, «Review Article, Algeria's Veiled Drama,» *International Affairs*, vol. 75, no. 2 (1999), pp. 388- 389.

(٨٨) مارتيناز، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٨٩) Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*, pp. 7-8.

(٩٠) مارتيناز، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٩١) عشية الاستقلال، مثلما تذكر بعض المصادر، شملت متروكات المعمرين ٢٠٠٠ منشأة صناعية وتجارية، و٢٠ ألف مسكن، ومكاتب تقدر مساحتها بـ ٢٠ ألف متر مربع وغيرها. تم الاستعانة بهذه الثروة من قبل النظام لكسب ولاء المقاومين ولتعزيز إمكانات البرجوازية الصغيرة. وبين ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ صارت الأملاك الشاغرة تحت إدارة وزارة الشؤون =

حق الأمة بأسرها، بل أصبحوا لا يتورّعون عن التعاون مع العناصر المشبوهة، مما أدى إلى تعطيل نشاط الثلة الباقية من رجال المقاومة الذين غمرتهم موجة الانتقام والطموح، التي شملت الأفراد والعصب[٩٢].

لتبيان دور العنف في تكوين الدولة الجزائرية المعاصرة، يأخذ مارتيناز بفكرة شارل تيللي القائلة بنصيب العنف والحرب في تكوين الدولة[٩٣]. ويؤيّد الفكرة التي دافع عنها عمر كارلي في مؤلفه **بين أمة وجهاد**، وقوله «إن التاريخ ههنا، إنما هو تاريخ عنف ويندرج في الديمومة»[٩٤]. ومع ذلك، فإن كل الحروب التي شهدتها الجزائر على مر الأزمنة، قدمت خبرات، يُنظر إليها بأشكال مختلفة من طرف الأفراد: «إن الذاكرة الجماعية لهذا التاريخ المعاصر للعنف لا يحتفظ بآثارها وأحداثها البارزة فقط»[٩٥].

لهذا، يقول عبد الرحمن موساوي بـ «تراجيدية الذاكرة الوطنية»، إذ إنه على الرغم من المآسي التي تكبّدها الشعب الجزائري، والتي تظل ذكريات محفورة لدى كل جزائري، وبالتضاد مع المعطيات التاريخية الموضوعية، هناك حالياً، أساطير شبه نهائية مثبّتة في ذاكرة مُقتسَمة بشكل واسع[٩٦]، بحيث أصبحت حرب التحرير المصدر الأول للشرعية، الكلّ، في السلطة، أو في المعارضة، لجأ إلى المصدر ذاته، واستخدمه في الصراع السياسي وللحصول على السلطة التي توزع الريع؛ حتى إن قادة الحركة الإسلامية استعانوا برمزية ثورة التحرير، أو انتمائهم إلى الأسرة الثورية كمجاهدين أو أبناء شهداء، لمطالبة السلطة بالتنازل عن الحكم[٩٧].

تظل حرب التحرير حاضرة في الخطاب والممارسة السياسية، لأن مكانها في العقل السياسي. لذا يجد بعض الباحثين أن واحداً من عوامل تأخر انتقال البلد إلى الديمقراطية هو بقاء جيل الثورة ممسكاً بزمام السلطة؛ بحيث يجادل جيل الثورة بأن المحافظة على الاستقلال والوحدة الوطنية تتطلب مواصلة مسيرة التحرير بواسطة ذلك الجيل فقط، لأنه متشبع بالروح الوطنية، ولا يقبل بتسليم المشعل لجيل لم يعشْ أحداث ثورة التحرير. وهذا جانب آخر من تراجيدية الذاكرة الوطنية، التي يبدو أن الجزائريين صاروا في سجنها، وهي ذاكرة تتطلب تصفيتها من الأساطير.

= الدينية والأوقاف، إلى غاية تأميم الأراضي والمحروقات والتي استخدمها بومدين لتشييد الدولة الريعية. انظر: Luis Martinez, «Guerre Civile et Œuvres Pies en Algérie,» *Critique internationale*, vol. 4, no. 4 (1999), p. 129.

(٩٢) انظر: مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى (الجزائر: دار القصبة، ٢٠٠٧)، ص ١١.

(٩٣) مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ص ٢١.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩٦) Abderrahmane Moussaoui, *De la Violence en Algérie: Les Lois des chaos* (Alger: Éditions Barzakh, 2006), p.118.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

الفصل الرابع

تكوين الدولة الفاسدة وبنيتها

ما كادت الحرب تضع أوزارها، حتى دخلت البلاد حرباً جديدة، إنها حرب انتقال السلطة؛ فما إن ظن الجميع أن ثمرة الاستقلال هي التحرر من الاستبداد الكولونيالي، والقطيعة مع الظلم والفساد، حتى ظهر استبداد جديد، إنه تسلطية حزب جبهة التحرير الوطني؛ فالسلطوية التي كان من المرجح أن تنقرض بانقراض أسبابها، أي حالة الحرب، تجذّرت، وصار علنياً أنّ الاستبداد المسكوت عنه أثناء الثورة، بات حقيقياً بعد طرد المحتل. وكان من بين إفرازاته أن ألغى كل المبادئ التي قامت عليها تلك الثورة، وحطّم كل الأماني التي علقها الشعب على قادتها، مثلما أظهرته الأيام في ما بعد.

ثمة قول إنكليزي مأثور: «من أحسن البداية كان في منتصف الطريق». إن الانطلاقة المتعثرة لمشروع بناء دولة وطنية حديثة غداة الاستقلال، سترهن كل الحظوظ لتشييد دولة عصرية تستجيب لمتطلّبات الفرد الجزائري، في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيظل الرهان قائماً، ويبقى البحث مستمراً من طرف أمة عن دولة تحقّق لها شروط النهضة، وتقطع دابر الاستبداد والتخلف. لقد فرض واقع ما بعد الحرب ضرورات ملحة لتجاوز حالة الدمار المادي والنفسي التي تركها الاستعمار، لكن هل استجابت القيادة لذلك؟ هل فكّر المتنافسون على السلطة في مشروع مجتمعي تحديثي؟ هل وُضعت منطلقات فكرية يستند إليها مشروعا بناء الدولة ـ الأمة والتحديث؟ قطعاً، لا. إنّ الصراع الدموي على السلطة، عشية الاستقلال، واستخدام القوة في انتقال السلطة، سيُفشل كل مساعي بناء مركز سياسي شرعي، وسيُتّخذ العنف أداة للتداول على الحكم، والنتيجة، ستُبنى الدولة وتُهمل الأمة. إنّ ذلك الصراع يثبت حقيقة مفادها أنّ النزعة السلطوية لدى المتسابقين على السلطة، لم تكن تهدف إلى بناء دولة ـ أمة، بل أرادت أن توطّد دولة الاستبداد.

شرع نظام الحكم في دولنة السياسة والاقتصاد والمجتمع، مستنداً إلى خطاب دعائي شعبوي قديم، ومتمسّكاً بتقاليد قديمة، أحياها الاستعمار، وأعاد النظام تجديدها. وهنا تكمن المفارقة، ويجد سؤال ثنائية الفساد والاستبداد جواباً عنه. تغلّبت قوة الدولة على الصرح الوطني، والنتيجة أن الحداثة التي كانت طموحاً ومشروعاً وطنياً، استُخدمت لترسيخ دولة استبدادية تعرقل تطور الأمة، بل تجعل من مشروع بناء دولة وطنية حديثة ونزيهة ضرباً من الخيال. وهكذا، ضاعت فرصة البناء الوطني، وبقيت دولة القوة لا الدولة القوية، تعيش مأزقاً حقيقياً بعد أن تمكّن الفساد منها.

إن الدولة الفاسدة عنوان الدولة التي قامت على أنقاض الدولة الكولونيالية الاستبدادية التي استخدم فيها المستعمر كل الطرائق والوسائل لإخضاع الجزائريين، وإبقائهم تحت السيطرة، بغية استغلالهم وتسخيرهم لخدمة مصالحه. ألغى وجودهم الإنساني، سلبهم حريتهم وسعادتهم، وبثّ فيهم روح الرعب. تحقَّق الاستقلال، لكن هل يعني رحيل المستعمر الخلاص من الدولة الاستبدادية؟ هل قامت دولة الحرية؟ ما الفائدة من الدولة إن لم تحقق السعادة والكرامة للبشر؟ بمَ توصف لاإنسانية الدولة؟

يقول عبد الله العروي: «إن الدولة ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي. تولّدت حسب قانون طبيعي، حُكمها إذن مندرج تحت حكم المجتمع العام: إذا بقيت خاضعةً لقانون تولّدها وظهورها كانت طبيعية، أي معقولة. ولذا، لا ينشأ تناقض بينها وبين المجتمع أو بينها وبين الفرد. إذا حصل تناقض فلسبب غير طبيعي، ناتج عن خطأ إنساني متعمّد، وفي تلك الحال تنشأ الدولة الاستبدادية الظالمة. الدولة إما طبيعية وهي صالحة، وإما فاسدة لأنها غير طبيعية». ويفصّل في كنه الدولة الصالحة والدولة الفاسدة فيقول: «إن الدولة الطبيعية تخدم المجتمع بقدر ما يخدم المجتمع الفرد العاقل: تنظّم التعاون، تمهّد طرق السعي، تشجّع الكسب وطلب العلم. المطلوب منها بالأساس الحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج، أي ردع العنف اللامعقول، ما دام له أثر على البشر. بقدر ما تتقدم الإنسانية في سبيل العلم والرفاهية والسعادة، بقدر ما تخف ضرورة اللجوء إلى الدولة بشأن المحافظة على السلم، فتتلاشى وسائل الدولة الزجرية والقمعية، داخلياً على الأقل في المرحلة الأولى. أما الدولة الفاسدة، المناقضة للمجتمع، المبنية على العنف واستبعاد الناس، فليست سوى مؤامرة ضد الإنسانية. لقد أنتجتها تاريخياً عملية سطو قام بها النبلاء (وليسوا في الأصل سوى قطّاع الطرق) والكهان (وليسوا سوى مغترّين مزوّرين). اختلقوا خرافة الإنسان الشرير... اختلقتها أقلية شريرة لتثبيت حكمها والدفاع عن امتيازاتها»[1].

أليس في هذه المقولة ما يصح لوصف المنحى الذي اعتمدته القيادة بعد الاستقلال، والمسار الذي اتخذته الدولة الحديثة. لقد تولّد عن النزعة السلطوية انحراف عن العقلانية التي تُبنى بها الدولة العصرية، بحيث قاد استخدام منهج القوة إلى إقصاء مبدأ المشاركة وتعطيل بناء دولة المؤسسات،

(١) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٨ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦)، ص ١٤ ـ ١٥.

والاحتكام إلى القنوات غير الرسمية والعلاقات الشخصية والقبلية. انتظم الفساد واستوطن، فأوقع الدولة في انسداد، ولم يؤدِ الفساد إلّا إلى استعصاء الإصلاح، وتوطيد الدولة الاستبدادية.

أولاً: نظام سياسي بريتوري

إذا أمعنّا النظر في أسلوب الحكم، فإننا نجده يمارَس منذ الاستقلال بعيداً من القواعد الدستورية التي تحدّد المؤسسات وآليات الحكم وممارسة السلطة. ومن ثمّ، يبدو النظام السياسي فقيراً من حيث درجة المأسسة فيه، وإذا كان الحكم على أيّ نظام سياسي بحداثته أو تقليديته يستند إلى المؤسسات التي تمثل قواعد اللعبة المنصوص عليها دستورياً، فإن النظام السياسي الجزائري يشتغل منذ تأسيسه خارج الأطر المؤسسية، وأساساً في تداول السلطة وأسلوب الحكم. إن الانقلاب العسكري على الحكومة الموقتة في ١٩٦٢ من طرف قيادة الأركان، سيكون مرحلة مفصلية مؤسِّسة لعصر هيمنة العسكر، وإعطاء الحكم صبغة عسكريتارية.

يُصطلح على الدول التي يسيطر فيها الجيش بـ «الدولة البريتورية»[٢]، خلافاً للدولة المدنية التي تزيد فيها درجة المأسسة وترتفع فيها نسبة المشاركة السياسية. وأخذاً بالتبريرات التي يفسّر بها علماء السياسة ظاهرة الفساد، فإن الأنظمة التي تفتقد المؤسسات وتتميز بضعف المشاركة هي أنظمة يستوطن فيها الفساد، دول فاسدة بالمعنى «المكيافيلي»، تهيمن عليها شتى أنواع الانحراف والعنف. وهذه هي حال الدول «البريتورية» التي تحكمها أنظمة تستولي على الحكم بالقوة، وتوظف العنف لخدمة مصلحة الفئة الحاكمة، فتلغي مبدأ الإجماع، وتُعلي مبدأ الإكراه.

في ظل هذه الأنظمة لا مجال للحديث عن العلنية والشفافية، فالمبدأ قبل الانقلاب المسلّح هو سرية العمل، وللمحافظة على السلطة، لا بد من الإدارة بالسرية، والظّاهر وما يبدو من مؤسسات وأحزاب تعتبر واجهة لسلطة خفية. أما الثروة، فتتداخل مع السلطة، ومن ثم فالسوق هو الآخر خفي تديره وتتحكم به السلطة الخفية. والمجتمع أيضاً، تمّت دولنته بقالب تقليدي، من أجل دعم الوضع

(٢) تمّ تطوير نظرية الدولة «البريتورية» على يد آموس برلموتر (Amos Perlmutter). ومصطلح «بريتورية» مشتق من ممارسات الحرس الإمبراطوري في الدولة الرومانية، عندما أصبح ينصّب ويعزل الأباطرة بحسب مشيئته. أما «البريتورية» (Praetorianism) فهي نزعة الجيش للتدخل وفرض نفسه من أجل السيطرة على النظام السياسي. في الدولة «البريتورية» يؤدي العسكر دوراً مهيمناً على المؤسسات الحكومية وفي عمليات صنع السياسة، إنها الوضعية التي تسعى فيها الطبقة العسكرية إلى ممارسة السلطة باستقلالية، من طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. بمعنى آخر، إنها الدول التي لها خبرة في الانقلابات العسكرية. للتفصيل في النظرية والانتقادات الموجهة إليها، والاطلاع على بعض النماذج التطبيقية، انظر: Amos Perlmutter, *Egypt the Pretorian State* (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1974), pp. 4-20; İlhan Uzgel, «Between Praetorianism and Democracy: The Role of the Military in Turkish Foreign Policy,» *The Turkish Year Book*, vol. 34 (2003), pp. 177-211; Elliot Hen-Tov, Nathan Gonzalez, «The Militarization of Post Khomeini Iran: Praetorianism 2.0,» *The Washington Quarterly*, vol. 34, no. 1 (Winter 2011), pp. 45-59; Woo Jongseok, «Security Threats and the Military's Domestic Political Role: A Comparative Study of South Korea, Taiwan, the Philippines, and Indonesia,» (Thesis, submitted to the University of Texas at Austin in partial fulfillment of the requirements of the degree of Doctor of Philosophy, University of Texas at Austin, USA, August 2007), p. 15.

القائم الذي فرضه العسكر. هذه هي الفرضية والصورة التي يبدو أنها تسمح بتقديم تفسير لمأزق الدولة الفاسدة.

يجد أغلب الدارسين صعوبة كبيرة في فهم النظام السياسي الجزائري، فمقارنة بأنظمة عربية أخرى مثلاً، يبدو أن طبيعته أكثر تعقيداً. ويرجع ذلك إلى عدم استقرار النظام السياسي على شكل واحد؛ فالقيادة في أحيان عسكرية، وأحيان أخرى مدنية، جماعية في أوقات، ومشخصنة في أوقات أخرى. هذا ما يجعل أسلوب الحكم هو الآخر عصيّاً على نماذج التحليل المطروحة، ويبقى بمثابة لغز يصعب حلّه[٣]. يرى بعضهم أن للنظام الجزائري آليات خاصة به، تحوّلت إلى تقاليد، استخدمتها أنظمة الحكم المتعاقبة. فمن خصائص النظام الحاكم عدم قبوله أي منافسة أو تهديد، كما أنه استطاع في كثير من الأحيان أن يتخلّص من معارضيه سلمياً، أو بشكل عنيف[٤]. إذاً، ما هي صفة هذا النوع من الأنظمة؟ وما هو منطقها في إدارة الصراع حول السلطة والحكم؟

قبل التعرض لمسار تشكل النظام الجزائري، لا بأس بالتعرف أولاً إلى ماهية النظام «البريتوري».

١ ـ حول مفهوم البريتورية والنظام البريتوري

ربطاً بما سبق من تحليل، أدت الخبرة التاريخية دوراً مؤثّراً في كيان الدول الحديثة، وبخاصة في جعل الجيش مصدر السلطة والقوة المهيمنة منذ الاستقلال. ولعل هذا ما يضفي صفة «البريتورية» على النظام السياسي[٥]، بحيث تشير هذه الصفة إلى الوضع الذي يستولي فيه العسكر على الحكم، بعد أن يُزيحوا بالقوة الموجودين في السلطة، والهدف الأول المعلن لمعظم الانقلابات العسكرية هو تحقيق الأمن والاستقرار. يقول هنتنغتون: «الفساد في معناه المحدود، يشير إلى تدخل الثروة

(٣) Mohammed Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» *ESPRIT* (juin 2011), p. 112.

(٤) علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، «الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر،» في: سليمان الرياشي [وآخرون]، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٩)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٥) إن تصنيف النظام السياسي الجزائري ضمن الأنظمة «البريتورية» طرحٌ حديثٌ، اعتمده أولاً كليمنت مور هنري مع روبرت سبرينغبورغ، وتبنّاه محمد حشماوي ورشيد تلمساني، لتأكيد هيمنة العسكر على العملية السياسية ومخلّفات ذلك على البناء الوطني وعملية الانتقال الديمقراطي. وهو الأمر الذي لم تعطه الدراسات السابقة الاهتمام الكبير، على الرغم من تأييد أصحابها فكرة سيطرة الجيش. الأطروحات السابقة مثل أطروحة لوكا وفاتان الأنظمة السلطانية الشعبية (Sultanisme populaire)، وأطروحة لهواري عدي «النيوبتريمونيالية» مهمّة، لكنها ليست كافية لفهم آليات تجدد النظام الاستبدادي. حول تلك الأطروحات، انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢٢١؛ وحول الآراء التي تستخدم أطروحة النظام البريتوري: Clement Moore Henry and Robert Springborg, *Globalization and the Politics in the Middle East* (Cambridge UK: Cambridge University Press, 2001), p. 20 and p. 134; Hachemaoui, Ibid., p. 113, and Rachid Tlemçani, «Émergence du Pouvoir Prétorien: Présidence de la République et Force de la Sécurité,» *El-Watan*, 3/11/2013.

في المجال السياسي. والبريتورية، في معناها المحدود تشير إلى تدخل القوى المسلحة في السياسة»[٦].

يرى إريك نوردلينغر (E. Nordlinger) أن الضباط العسكريين يتحوّلون إلى جنود «بريتوريين» حينما يستخدمون القوة للاستيلاء على المجال السياسي. توجد مجموعة من العوامل الخاصة بالنظام السياسي تجعله يتخذ مواصفات «البريتورية» تشمل لافعالية الحكومة المدنية، وافتقاد الأنظمة المدنية للشرعية، وتحلّل النظام السياسي. وتتحقق نزعة الجيش للتدخل في العملية السياسية تحديداً، عندما تكون الحكومة في وضع منهار أو غير مستقر[٧].

ويحاجج هنتنغتون حينما ينظر إلى التدخل العسكري في السياسة كجزء من العصرنة السياسية في الكثير من البلدان المتخلفة، رافضاً تفسير ذلك بمبررات عسكرية[٨]، مؤكداً خصائص المجتمع «البريتوري» الذي يتميز بالتسييس الشامل للقوى والمؤسسات الاجتماعية، حيث إن أنماط القوى والفئات الاجتماعية كافة، تصبح متورطة بشكل مباشر في النشاط السياسي العام. ويعود هذا الأمر إلى بنية المجتمع، وخصوصاً، غياب أو ضعف المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع؛ تلك المؤسسات الفاعلة والقادرة على التوسط في النشاط السياسي للجماعة وتنقيته وتهدئته. لا توجد مؤسسات سياسية ولا يوجد وسطاء شرعيون، كما يغيب اتفاق بين الجماعات حول الوسائل الشرعية والموثوقة من أجل تسوية النزاعات. كذلك، تنعدم الضوابط المؤسسية التي ينبغي اتباعها لتسوية الخلافات السياسية، وكل ما يتعلق بالوصول إلى السلطة وتداولها. إن ما يميّز المجتمعات «البريتورية»، أنه في ظل غياب إجراءات متّفق عليها وأمام تنوع الفاعلين، يستخدم كل طرف أسلوبه الخاص الذي يعكس طبيعته وقدراته الخصوصية. الأثرياء يرشون؛ الطلاب يشاغبون، العمال يضربون، والعامة يتظاهرون، والعسكر يُعدّون الانقلابات، ويبقى التدخل العسكري أكثر درامية وفاعلية، مقارنة بأشكال الفعل المباشر القائمة في المسرح السياسي[٩].

يعتبر «البريتوريون» أنفسهم، مسؤولين وضباطاً وطنيين يقع على عاتقهم التدخل في الشؤون المدنية، من أجل حماية الدستور والأمة من النخب الفاسدة قليلة الكفاءة. وتُبرر القوات المسلحة بأن لها مسؤولية كبيرة، ومهمة حاسمة تسمو على كل التزاماتها لإقرار النظام؛ أو إنها

(٦) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيّرة**، ترجمة سمية فلو عبيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ١٩٤.

(٧) Uzgel, «Between Praetorianism and Democracy: The Role of the Military in Turkish Foreign Policy,» p. 180.

(٨) يتعلق الأمر بدور الدعم الذي تتلقاه القوات المسلحة في الدول النامية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يؤدي إلى زيادة ميل الجيوش للتدخل في السياسة، وأثر البنية الداخلية للقوات المسلحة والخلفية الاجتماعية للضباط الذين ينفّذون عملية التدخل، أي خصائص المؤسسة العسكرية مثل روحية الخدمة العامة وبنية المهارة لدى الضباط. أما من ناحية الخلفية الاجتماعية، فيجري عادة التركيز على أصولهم الاجتماعية المنتمية إلى الطبقة الوسطى والأدنى منها. للتفصيل في تلك الآراء والانتقادات الموجهة لها، انظر: هنتغنتون، المصدر نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

البديل الوحيد لمواجهة الفوضى. يؤكد «البريتوريون» أن غايتهم إعادة بناء البلد ليكون أكثر صحة سياسياً واقتصادياً. إنهم يدّعون ذلك، لأن الضباط بنظرهم، أكثر مواطنة، ويستقلون عن مصالح الطبقات والجماعات، ويتجرّدون عن الساسة الفاشلين[١٠]. وفي هذا الصدد، يخطط الجيش ويُنفّذ الانقلابات، من دون أو مع قليل من التأييد من الحركات والتنظيمات السياسية، ومن ثم فالعلاقة بين الطبقة الاجتماعية والسياسية قليلة الفائدة (أو تنعدم) في تفسير نوع السلطة أو نظام الحكم والأيديولوجيا التي سيتبنّاها العسكر في الحكم[١١].

قد يكون الدافع في عدم توضيح العسكر انتماءاتهم في البداية، هو تقديم أنفسهم كمنفذين لإرادة الشعب، ولمطالبه المنادية بتدخل الجيش، مثلما يجادل النقيب. ينادي الانقلابيون العسكر بالاستقرار والقضاء على عوامل الفتنة، ووضع حد لفساد السلطة القائمة، وهذه كلها تكتيكات الغرض منها الاستيلاء على الحكم لا غير. وتالياً، لكي تستمر هيمنتهم، يباشرون عملية تصفية المؤسسات الدستورية الديمقراطية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. إنّ المقصود بتحقيق الأمن والاستقرار «هو تحقيق وضع قائم (Status quo) ناجزٌ جديدٌ يستمد شرعيته في المقام الأول من القوة السافرة والعنف المسلح والإرهاب المنظم»[١٢]. هذا ما شهدته الجزائر، وسأبيّن ذلك بعد بحث نشأة وتطور النظام البريتوري، ومعرفة آليات إدارة الحكم.

٢ ـ تشكُّل النظام البريتوري وتطوره

لا تؤرَّخ عسكرة الدولة والقبضة الحديدية للجيش على السلطة بالانقلاب الذي قاده العسكر في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بل بمرحلة حرب التحرير، أثناء الشدّ والجذب الذي وقع بين قادتها حول أولوية السياسي أو العسكري، وتحديداً، في أواخر الخمسينيات مع بروز جيش الحدود (في غار ديماو على الحدود التونسية، وفي وجدة على الحدود المغربية) كبيروقراطية منظمة هرمياً[١٣]،

---

(١٠) Paul Ernest Lenze, Jr., «Civil-Military Relations in «Islamic Democracies»: Military Intervention and Withdrawal in Algeria, Pakistan, and Turkey,» (A Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Washington State University Department of Political Science, May 2011), pp. 9-10.

(١١) هذه واحدة من ثلاث نتائج توصّل إليها آموس برلموتر في دراسة شملت معلومات حول واحد وأربعين انقلاباً عسكرياً ناجحاً وفاشلاً بين ١٩٦٣ و١٩٦٩. وبرأي خلدون حسن النقيب، فإن الاستنتاج المذكور أعلاه غير ممكن قبوله، فالجيش لا يستطيع أن يعمل مستقلاً عن الطبقات ولا أن يحافظ على حياده الأيديولوجي طويلاً، بل سيتحالف مع طبقة مهيمنة أو يخلق طبقة مهيمنة جديدة، وهو ما حدث في دول المشرق العربي (مصر والعراق وسورية). انظر: خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١٣) بلغ تعداد جيش الحدود سنة ١٩٦٢، ٢٤٠٠٠ رجل، واكتسب بعض الاحترافية غداة التحاق الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بالقوات المسلحة الموجودة في الخارج. وتالياً، كانت تملك قيادة الأركان العامة المتصارعة مع الحكومة الموقتة منذ ١٩٦٠، جيشاً مدرَّباً تدريباً جيداً وشديد الانضباط. انظر: عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٨٣.

«كانت لها ميزة على كل أجهزة الثورة الأخرى، بما فيها الحكومة المؤقتة، التي كانت تسيطر عليها المصالح الخاصة. وبالتالي استطاع جيش الحدود تخطي النزعات الجهوية ويتخذ شكل أداة سياسية ممركزة في فترة كانت فيها قوى الثورة الوطنية مهدّدة بالتشتّت. رسم في الفراغ وقبل الأوان شكل الدولة وساهم في انتصارها، لكن في الوقت ذاته، أصبحت هذه الدولة التي تشكّلت على صورته، الحائل دون إرساء إطار سياسي، حيث يكون في وسع التيارات الاجتماعية أن تعبِّر عن نفسها مباشرة لا «باتباع الطريق الهيراركي»»[١٤].

إذاً، لقد أسس الجيش الدولة وليس العكس، وصار يمثل أساس النظام السياسي، شقّ طريقه بسرعة نحو الحكم في عز أزمة صائفة ١٩٦٢، التي عكست تلك الانقسامات المتفاقمة قبل ذلك التاريخ، حيث استمر نهج قيادة الأركان العامة في رفض الاعتراف بالمؤسسات (المجلس الوطني للثورة والحكومة الموقتة)، وتالياً مقاومة كل من يأبى هيمنة العسكر. في المقابل، تصرفت الحكومة الموقتة وفق استراتيجية كانت تسعى إلى نقل السلطة بعد الاستقلال لجبهة التحرير الوطني تدريجياً، ووضع حد لطموح قيادة الأركان. وفي خضم التطورات المتلاحقة[١٥]، تعزّز النظام «البريتوري»، لأنه في النهاية، انتصرت قيادة الأركان على الحكومة الموقتة التي بالغت في تقدير حساباتها وقوّتها.

يمكن حصر ثلاثة أزمنة تُبرز تطور النظام[١٦]. البداية مع الانقلاب المسلح الذي خططت له قيادة الأركان من قبل، وبشكل جيد لإزاحة الحكومة الموقتة (ممثل الدولة الجزائرية دولياً، والمعترف به كمفاوض رسمي مع الطرف الفرنسي في مفاوضات إيفيان)، منذ الأيام الأولى لاستقلال البلاد؛

---

(١٤) Mohammed Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962* (Paris: Jeune Afrique, 1985), p. 366.

(١٥) أهم تلك الأحداث، تمثل في تصاعد التوتر بين الحكومة الموقتة وهيئة الأركان العامة منذ القيام بالتعديل الوزاري الذي أصبح بموجبه يوسف بن خدة رئيساً للحكومة الموقتة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وغيرها من التعديلات التي أدت إلى القطيعة بين الحكومة وهيئة الأركان؛ حيث تكوّنت تحالفات حول الطرفين ستقود حرب الخلافة من بعد. وبفشل اجتماع المجلس الوطني للثورة (٢٥ أيار/مايو ـ ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٢) زادت الأزمة تعقيداً، والتي انفجرت بعد إقدام الحكومة المؤقتة على حل هيئة الأركان في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦٢، ليدخل الطرفان في حرب حقيقية، إذ بعد الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي من طرف أحمد بن بلة وحلفائه، تفكّكت الحكومة، حيث اعتبر كريم بلقاسم ومحمد بوضياف أن الإقدام على تلك الخطوة من طرف واحد نوع من الإكراه المبني على التفوق العسكري. وهكذا صار الانقسام علنياً، حيث وقفت الولاية الثانية (قسنطينة) بحزم ضد قرارات التحالف «البنبلي»، ممّا جرّ عليها هجوماً مسلحاً أدى إلى احتلالها من قبل قيادة الأركان، ليتعزز موقف هيئة الأركان والمكتب السياسي، اللذين وجدا في طريقهما الولاية الرابعة (الجزائر ومحيطها المباشر) التي اعترضت على المكتب السياسي، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية في أواخر شهر آب/أغسطس بين الولاية الرابعة وقادة التحالف «البنبلي» العسكريين بمعية الولايات الأولى (الأوراس) والثالثة (القبائل) والخامسة (وهران) والسادسة (الصحراء) وعناصر قوات هيئة الأركان، الذين قرروا اقتحام العاصمة عسكرياً. مواجهة دموية استمرت قرابة شهرين، سقط في إثرها عسكر ومدنيون، ودفعت السكان إلى النزول إلى الشارع هاتفين بشعار «سبع سنين بركات». بدخول جنود هيئة الأركان العاصمة في ٥ أيلول/سبتمبر١٩٦٢، انتهت الأزمة التي حصدت آلاف القتلى. للتفصيل انظر: المصدر نفسه، الفصول ٢٠، ٢١ و٢٢. أيضاً: براهيمي، المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٩٠؛ و Ali Haroun, *L'Algérie 1962: La Grande Dérive* (Paris: L'Harmattan, 2005), chap. VII.

(١٦) Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» p. 122.

وغداة زحف جيش الحدود على العاصمة التي احتلها في ٤ آب/أغسطس ١٩٦٢ بعد معركة دامية، قام باستقطاب رئيس، ووضع حكومة تحت نفوذه؛ ليسيطر العسكر كلية على الدولة بعد انقلاب ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ الذي قاده وزير الدفاع العقيد هواري بومدين، قائد جيش الحدود من قبل[١٧].

إن تتبّع مسار وصول رؤساء الجمهورية إلى الحكم يُفضي إلى نتيجة، مفادها أن «مجموعة البريتوريين» التي تبدو في بعض الأحيان غير رسمية وأحياناً أخرى تتخذ شكلاً تنظيمياً يتماهى مع هيئة الأركان العامة، أصبحت المؤسسة التي تتولى مقاليد الحكم في الجزائر[١٨]. «قوة بريتورية»، ستقضي على الحكومة الموقتة وتصطفي (الاصطفاء السياسي المقصود) أحمد بن بلة للرئاسة بعد انتهاء أزمة صائفة ١٩٦٢، حيث حسمت دبابات جيش الحدود الذي تغطى بواجهة سياسية رمزية وحزبية (بن بلة والأفلان) الصراع لصالحه.

لكن تلك الواجهة الشخصية «الرسمية» لم تعمّر طويلاً، وهذه الواجهة المؤسسية غُلبت على أمرها أمام طموحات السلطة «الفعلية»، التي انقلبت على بن بلة ثلاث سنوات من بعد[١٩]. لتصطفي العقيد الشاذلي بن جديد خليفة الرئيس الراحل هواري بومدين بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٧٩؛ ثم تضطره إلى الاستقالة بواسطة تنفيذ انقلاب عسكري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وهي، منتهكة الدستور، ابتدعت مجلساً أعلى للدولة (ضم أعضاء استقدموا من منفاهم السياسي الإرادي أو القسري)، واختارت علي كافي رئيساً لتلك الهيئة غير الدستورية، عقب اغتيال محمد بوضياف في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٢. ومن بعد، سيتم تعيين اللواء ليامين زروال في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، ليخلفه بعد استقالته عبد العزيز بوتفليقة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، المدني المنتخب، عقب تفاوضه مع جهاز مديرية الاستعلامات الأمنية (DRS)[٢٠]. قرّر هذا الجهاز إفساح المجال

---

(١٧) يشدّد عبد الحميد براهيمي على الدور الذي قام به الضباط الفارّون من الجيش الفرنسي، دورهم في امتطاء مركبة هيئة الأركان العامة، وانضوائهم تحت الطرف القوي هواري بومدين الذي سيستفيد منهم للانقلاب على بن بلة؛ حيث إن مُهندسَيه، هما كلٌ من الرائدين عبد القادر شابو وسليمان هوفمان (ملازمين أوّلين بالجيش الفرنسي التحقا بالثورة في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧). فقد تمكّن الضباط الفارّون منذ الوهلة الأولى وبسرعة فائقة من الولوج إلى عملية صنع القرار، وهو ما اعتُبر مؤشّراً على وجود نزعة لديهم للهيمنة على الجيش الشعبي الوطني الناشئ. فقد أظهروا ولاءً شديداً لبومدين، منحهم في المقابل عند قيامه بعملية تنظيم وزارة الدفاع عام ١٩٦٢ مناصب أساسية. ويؤاخذ الوزير الأول الأسبق على بومدين ذلك، حيث يرى أنه استخدم فئة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لبلوغ غايته، مع إدراكه بأن ليس لهم أيّ ثقل سياسي خاص وأنهم لا يشكّلون أي خطر عليه وعلى البلاد. انظر: براهيمي، المصدر نفسه، ص ٣٣، ١٠٤ و٩٠ ـ ٩٢.

(١٨) Hachemaoui, Ibid., p. 122.

(١٩) انظر: إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مقدمة عامة برهان غليون، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٩٥؛ Abdelkader Yefsah, *La Question du Pouvoir en Algérie* (Alger: En. A. P. Éditions, 1990), pp. 95-112, et Madjid Ben Chikh, *Algérie: Un Système Politique Militarisé* (Paris: L'Harmathan, 2003), pp. 55 et 59-62.

(٢٠) تعود نشأة الأمن العسكري إلى مؤسسها عبد الحفيظ بوصوف الذي كان يشرف على وزارة التسليح والعلاقات العامة (MALG) في الحكومة الموقتة. خلال حكم الرئيس الشاذلي حدثت تغييرات سنة ١٩٨٧، أعاد بموجبها تنظيم الأمن العسكري إلى مديريتين، مديرية أمن الجيش، والنيابة العامة للوقاية والأمن (DGPS) تضم هذه الأخيرة مكاتب الاستعلام الخارجي ومكافحة الجوسسة، وضعت تحت تصرف رئاسة الجمهورية. وفي ١٩٩٠، صارت مختلف الفروع =

لانتخاب بوتفليقة، وفي المقابل تعزيز قسم الأمن والاستعلامات تحت قيادة الفريق محمد مدين المدعو «توفيق» طوال ٢٥ سنة (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)[٢١].

لقد وضع أحمد بن بلة الرئيس الأول للجزائر المستقلة، حجر أساس النظام التسلطي، وسيقوم خليفته العقيد بومدين بتطويره وتعزيزه. طوال السنوات الثلاث من حكمه، عمل على ضرب عصبة بأخرى من أجل الاحتفاظ بالسلطة، وتالياً، ظلت تنقصه قاعدة مؤسسية لحماية حكمه. وُضع أول موعد انتخابي من أجل انتخاب جمعية وطنية، تسمح لمختلف تيارات المجتمع بالتعبير عن آرائها، غمرتها الوعود ولكن تلك التجربة التعددية المقيَّدة تم توقيفها بعد سنة. أقام بن بلة نظام الحزب الواحد، وبسَط أيديولوجيته الشعبوية والاشتراكية. وفي الوقت نفسه، صار العسكريون ومصالح الأمن أصحاب السلطة الحقيقيين خلف الرئيس[٢٢].

ألغى الرئيس الراحل هواري بومدين دستور ١٩٦٣ واستبدله بمجلس للثورة، مهمته ممارسة السلطات في انتظار إقرار مؤسسات جديدة. في الواقع، إن العقيد بومدين هو من كان يمثّل أعلى الهرم في البنى الجديدة للسلطة. منهجياً، قام بتغيير طبيعة النظام السياسي بدون أن ينتج صيغة جديدة للمشروعية. ومن ثمّ، فإن النظام التسلطي الذي وضعه، ووطده بواسطة الأجهزة الأمنية والبيروقراطية، تعامل بمنطق معيّن مضمونه صفقة مضمرة مع الشعب. صارت الدولة توفّر الشغل والتعليم مقابل سلبية المواطنين[٢٣].

هكذا، تكوّنت صفقة استبدادية[٢٤] بين المواطنين والنخبة الحاكمة منذ ذلك الحين، وسيتم المحافظة عليها بواسطة نظام فساد، وستخضع حركيتها للظروف ومختلف العوامل المؤثِّرة. صار

= والأقسام ممركزة في تنظيم وحيد (DRS) وعندها ستفقد رئاسة الجمهورية رقابتها على كل الفروع المدنية لهذا الجهاز. انظر: Ben Chikh, Ibid., pp. 65-70, et Hugh Roberts, «Demilitarizing Algeria,» (Carnegie Papers; no. 86, Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program, Washington DC; Beirut, May 2007), p. 12.

(٢١) تولّى الفريق «توفيق» رئاسة مديرية شؤون الدفاع والأمن برئاسة الجمهورية في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ في مرحلة إدارة العربي بلخير أمانة الرئاسة، وفي ١٩٨٩ تمّ تعيينه على رأس المديرية المركزية لأمن الجيش، ومنذ ١٩٩٠ أصبح رئيس جهاز الأمن العسكري بعد هيكلة مصالح الأمن العسكري (مثلما ذكرت أعلاه)، إلى غاية إحالته على التقاعد من طرف الرئيس بوتفليقة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(٢٢) William B. Quandt, *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*, traduit par M'hamed Bensmmane [et al.] (Alger: Casbah Edition, 1999), pp. 32-33.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٢٤) وهي نظرية قدمت في العلوم السياسية في سياق توجه أكاديمي عالمي يبحث في عوامل استقرار وتجدد الأنظمة التسلطية. ومن ثم تطورت هذه النظرية التي يشير مضمونها إلى أن الأنظمة التسلطية ترى أن حياتها لا تتوقف على استخدام القمع لوحده فقط، بل تستند إلى دعامة متينة، وهي بمثابة مساومة بين الحكومة الدكتاتورية والمواطنين الذين يساوَمون بين التخلي عن حقوقهم السياسية وتوفير الأمن الاقتصادي لهم. للتفصيل: Raj M. Desai, Anders Olofsgård and Tarik M. Yousef, «The Logic of Authoritarian Bargains: A Test of a Structural Model,» The Brookings Institution, Global Economy and Development, Working Paper, no. 3 (January 2007).

استخدم بلقاسم العباس وعمار بوحوش هذه النظرية من أجل تقديم تفسير لاستمرار السلطوية في الجزائر، ومدى مساهمة الصفقة الاستبدادية في منع التحول الديمقراطي. وينطلق تحليلهما من القول إن الريع النفطي والصراع يكمن في =

واضحاً إبان حكم الرئيس بوتفليقة كيف تصمد تلك الصفقة، على الرغم من انهيارها في بعض الدكتاتوريات العربية التي اندلعت فيها ثورات التغيير عام ٢٠١١، وواضح أيضاً أن النظام يملك ميكانيزمات متجذرة تعزز الاستبداد وتطيل أمد التسلط.

٣ ـ آليّات الحكم

طوال خمسين سنة، فرض العسكر سياسة الأمر الواقع، وصار ما هو غير رسمي حقيقياً، بحيث تظهر الآليات التي اعتمدها النظام منذ الاستقلال، وجود تدابير فعليّة، جسّدت رفض العسكر أي خيار أو فرصة، قد يفقد بموجبهما سيطرته على المجتمع. ويحدّد حشماوي ثلاثة ترتيبات للسيطرة «البريتورية» تميّز النظام الجزائري، وهي[٢٥]: تحقّق استقلالية الجيش، وتوسع مجال الأمن العسكري، واستخدام «القذارة» في السياسة، كقوة لمنع التغيير والاستمرار في الوضع السلطوي القائم.

أ ـ استقلالية المؤسسة العسكرية

ترتّب عن أزمة صائفة ١٩٦٢ استقلالية ذاتية للجيش، تعززت بعد انقلاب ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥؛ حيث إن الانقلاب الذي قاده نائب الرئيس، وزير الدفاع، لم يكن يعبّر إلّا عن إرادة لدى «مجموعة البريتوريين» من أجل كبح طموحات الرئيس الراحل أحمد بن بلة الذي أصبح دكتاتوراً في نظرها. لذا وجب التقليص من السلطة التي تمادى في استخدامها، وبخاصة قيامه بتعيين العقيد الطاهر زبيري قائداً للأركان، وإحداث ميليشيات شعبية مسلحة بدون استشارة «الجماعة»[٢٦].

سمحت محاولة الانقلاب الفاشلة التي نفذها قائد الأركان العقيد زبيري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، والأخرى التي قام بها الرائد علي ملّاح في نيسان/أبريل ١٩٦٨، سمحت بتقوية

= قلب الصفقة الاستبدادية بين النخبة والشعب. انظر: بلقاسم العباس وعمار بوحوش، «الجزائر: الديمقراطية والتنمية ومنطق الصفقة الاستبدادية،» في: إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، محرران، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ترجمة حسن عبد الله بدر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٩٤.

(٢٥) Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» pp. 122-126.

(٢٦) بالنسبة إلى تعيين قائد الأركان، يقول العقيد زبيري، «بومدين اقترحني وبن بلة نصّبني». فبومدين كان يرفض تولي أحد ألدّ خصومه، العقيد محمد شعباني قيادة الأركان، الهيئة الجديدة التي كان يريد بن بلة من خلالها تقليل سيطرة بومدين على الجيش. لذا، انزعج هذا الأخير عندما أُعلن عن قرار تعيين زبيري، بدون حضور صاحب الاقتراح، حيث كان بومدين خارج البلد. هذا القرار وقرارات أخرى اتخذها الرئيس بن بلة، أفاضت الكأس، أزّمت الموقف بينه وبين عصبة بومدين «جماعة وجدة»، وبخاصة قراره عزل وزراء موالين لبومدين. للتفصيل، انظر: العقيد الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**، تحرير مصطفى دالع (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ٢٠١١)، ص ٣٥ ـ ٣٨؛ رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة** (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، ١٩٩٩)، ص ١٧، وLahouari Addi, «Army, State and Nation in Algeria,» in: Kees Kooning and Dirk Kruijt, *Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy* (New York: Zed Books, 2001), p. 182.

الاستقلالية المؤسسية للجيش، وإعطاء فرصة سانحة لمواصلة غلق النظام كلية[٢٧]، إذ وظّف العقيد بومدين كل الوسائل من أجل تعزيز سلطته الشخصية وتكريس هيمنته وكبح كل محاولة قد تُفضي إلى تقاسم السلطة. ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذها فور إحباط محاولة التمرد الفاشلة، تقوية جهاز الأمن العسكري والشرطة العسكرية، حيث قام بربطهما بمكتبه مباشرة، من أجل فرض رقابة مشددة على الجيش. ألغى منصب رئيس الأركان سعياً إلى تحقيق مركزية القوات المسلحة ووضعها تحت يده حصرياً، فهو رئيس الدولة ووزير الدفاع ورئيس القوات المسلحة وقيادة الأركان[٢٨].

اللافت للنظر أن ميزانية وزارة الدفاع الوطني، غداة الاستقلال مباشرة بلغت ١٠ بالمئة من الناتج الوطني الخام سنة ١٩٦٣، هذا في ظل أوضاع اجتماعية مأزومة، واقتصاد منهار[٢٩]. لكن، سيغيّر الرئيس بومدين رأيه بعد عملية الانقلاب الفاشلة، ويقرر تخصيص ميزانية متواضعة للجيش، للحؤول دون عصرنته ودفع كل تهديد قد يطال حكم الرئيس. وفي السياق ذاته، ولبسط نفوذه وتفادي أيّ تمرّد، تعامل بومدين مع العسكر بطريقتين: قام بالتسريح السريع والمكثّف لضباط جيش التحرير المقاومين بشتى الأساليب ومن ضمنها، الفساد في شكل إغراءات مادية (مساعدات مالية والاستفادة من محلات شاغرة تركها المستوطنون)[٣٠]. في المقابل، جرى استيعاب ضباط قدامى في الجيش الفرنسي، وبعضهم كان لا يزال ينتمي إلى هذا الأخير، ولم يلتحق بالجيش الوطني الشعبي إلّا في سنة ١٩٦٩، حيث تمت ترقية هؤلاء والاحتفاظ بأقدميتهم[٣١]. إلى جانب الاحتفاظ

---

(٢٧) يرى لهواري عدي أن المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين دفعتا بومدين إلى إعادة النظر في حساباته، فلا يكفي الاعتماد على القوة فقط للبقاء على رأس الدولة، لأن التمرد قد يجد في تلك القوة مصدراً له. لذلك، سيشرع بومدين في مطلع السبعينيات في وضع حلول للتناقضات التي صار يعانيها النظام، بداية بتأميم المحروقات وإطلاق مشروع الصناعات المصنعة والثورة الزراعية، مشاريع صاحبتها تعبئة شعبوية كبيرة. انظر: Lahouari Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction* (Alger: ENAL, 1990), p. 119.

(٢٨) حافظ الرئيس الراحل بومدين على منصب رئيس الدولة ووزير الدفاع وقائد الأركان العامة ورئيس القوات المسلحة، خليفته الشاذلي بن جديد، إلى غاية إدخال إصلاحات جديدة في ١٩٨٩ بموجبها، أسند منصب قائد الأركان إلى اللواء خالد نزار الذي أصبح وزيراً للدفاع سنة ١٩٩٠. وإبان حكم الرئيس الأسبق ليامين زروال وخليفته بوتفليقة، صار رئيس الجمهورية وزير الدفاع. لقد أدخل الرئيس بوتفليقة تغييرات جديدة على وزارة الدفاع، حيث أنشأ في ٢٠٠٥ منصب وزير منتدب لدى وزارة الدفاع الوطني، ليلغيه عقب تغيرات تنظيمية أدخلها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على قطاع الدفاع، حيث أحدث منصب نائب وزير الدفاع، أوكله لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح. انظر: Ben Chikh, *Algérie: Un Système Politique Militarisé*, p. 65, et Tlemçani, «Émergence du Pouvoir Prétorien: Présidence de la République et Force de la Sécurité».

(٢٩) Tlemçan, Ibid.

(٣٠) براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ١١٥. يقول لخضر بورقعة «أعتقد مخلصاً أن الانحراف الخطير بدأ في ثورتنا لمّا استولى على السلطة بن بلة وبومدين عام ١٩٦٢، وتعمّق بعد الانقلاب العسكري في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥، بحيث غرّر بومدين المجاهدين، ولا سيما أصحاب الرتب العليا وأربابهم بقروض وأعطاهم محلات تجارية وبذلك أخرجهم من شرف الجهاد ليجعل منهم أُجراء ومرتزقة تسلّموا ثمن قتالهم بعض الملايين من السنتيمات وحانات ومطاعم فخمة... وبذلك أفرغهم من محتواهم... وصادَر على ألسنتهم كي لا تنطق بكلمة حتى بعد أن اشترى منهم ضمائرهم، وهكذا سقط الرمز وبقي التاجر والأجير... وتساوى في ذلك العار». انظر: لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة**، ط ٢ [مزيدة ومنقحة] (الجزائر: دار الحكمة، ٢٠٠٠)، ص ١٨٨.

(٣١) براهيمي، المصدر نفسه.

بالقادة العسكريين الموالين لبومدين والإبقاء عليهم، تم منح تعويض لقادة النواحي العسكرية ولبعض أعضاء التحديث «البريتوري» في شكل إقطاعيات ورؤوس أموال[٣٢].

في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ توفّى الرئيس بومدين، وترك مؤسسة حكم وحيدة وهي الجيش، وصفها في أحد خطبه بأنها مؤسسة مستقلة، وفي خدمة الشعب، وتساهم في مشروع التنمية الاشتراكية[٣٣]. وخلافاً لبومدين الذي كان قائداً للمؤسسة العسكرية، سيكون العقيد الشاذلي بن جديد مرشَّحها[٣٤]، وتالياً، لم يكن لحزب جبهة التحرير أيّ دور سوى الموافقة على خيار العسكر، وذلك في شباط/فبراير ١٩٧٩ في أول مؤتمر للحزب لم ينعقد منذ ١٩٦٤[٣٥]. سيدخل الجيش مرحلة جديدة، وباسم التحديث والفاعلية التقنية، تتوق الأجيال الجديدة من كبار الضباط إلى الاضطلاع بدور حاسم، وتطالب بمزيد من الاستقلالية على صعيد مراقبة الأجهزة الأمنية، التي يراقبها الرئيس كلها من جهة، ومجمّع الضباط القدامى من جهة ثانية[٣٦]. ثلاث خطوات تعكس التطور الذي حصل في المؤسسة العسكرية: الأولى، كانت بإعادة إنشاء قيادة الأركان العامة عام ١٩٨٤ ترأسها اللواء الركن مصطفى بلوصيف (الرفيق المخلص للرئيس)؛ فخلال حكم الشاذلي رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، سيجري إذاً تقوية الجيش مؤسسياً. بعد تدخل العسكر في أحداث ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ستفرض المؤسسة العسكرية نفسها، ويتعزز مركزها غداة تولي خالد نزار وزارة الدفاع، ومسارعته إلى إعلان حالة الحصار في حزيران/يونيو ١٩٩١، ثم إقالة الرئيس ستة أشهر من بعد. كل هذا يُعبّر عن اكتمال استقلالية الجيش مؤسسياً.

بعد انقلاب ١٩٩٢، صار الوضع مشابهاً لما كان عليه في ١٩٦٥، إذ أصبح العسكر يسيطرون كلية على الدولة. لكن بدلاً من إناطة الأمر بوزير الدفاع كما حدث في الماضي، سعى الجيش إلى انفتاح مدني من خلال جلب محمد بوضياف من منفاه بالمغرب، وكأحد أهم القادة التاريخيين، أراد

(٣٢) Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» p. 123.

(٣٣) Isabelle Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995* (London; New York: Routledge, 2007), p. 34.

(٣٤) لم يكن الشاذلي بن جديد معروفاً لدى عامة الناس قبل توليه الرئاسة، والمعروف عنه أنه من المجاهدين الذين قادوا الثورة في القاعدة الشرقية. بعد الاستقلال ترأس الناحية العسكرية الثانية، وهران، أحد الأعضاء الـ ٢٦ لمجلس الثورة. جرى اعتماده أميناً عاماً لحزب جبهة التحرير من طرف المؤتمر، ثم رئيساً للجمهورية بواسطة انتخابات بدون خيار، مساندوه ومنافسوه والمقاومون القدامى، سيرون فيه رجل الانتقال. في البداية، حاول المحافظة على التوازنات بين الكتل المتصارعة، لكن في ما بعد سيُقصي الرئيس الجديد رفاق بومدين، ويوظف ذلك الصراع للاستحواذ على مؤسسات السيطرة البومدينية. انظر: بوعناقة وعبد العالي، «الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر،» ص ٢١٠ ـ ٢١١؛ Mohammed Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens* (Paris: Arcantère Éditions, 1992), pp. 196-197, et Quandt, *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*, pp. 48-49.

(٣٥) يقول حربي «باعتبار جبهة التحرير الوطني حركة، فهي مجرّد واجهة تختفي خلفها سلطة الدولة، فما من مشكلة في البلد، وما من نزاع بين القادة، جرى حسمه في إطار الحزب... نتج عن تخفيض دور «الأفلان» إلى مجرّد كفالة رمزية، بفعل لعبة الإكراهات المفروضة، وفي الوقت ذاته من الخوف من رؤية الطبقات الشعبية تنتظم». انظر: Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*, p. 374.

(٣٦) غازي حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص ٥١.

العسكر استغلال رمزية بوضياف للانقضاض على المعارضة متمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والقضاء عليها بالقوة[٣٧]. لقد كان لديه خيار وحيد وهو تخليص النظام من ضوابطه القضائية والمؤسسية الشرعية، لأن البلد دخل مرحلة تحرير الاقتصاد، وينبغي إزالة كل ما من شأنه تهديد مصالح العصبة الحاكمة، والامتيازات التي ستوفرها مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد.

ب ـ دولة الاستخبارات

تجاوزت «السلطة البريتورية» وبشكل كبير حدود المجال العسكري. منذ ١٩٦٥، صارت تمسك بكل خيوط الحركة، وفي كل أوجه النشاط المختلفة، في مقدمها الشؤون السياسية والاقتصادية. لقد تغلغل الجهاز في مسام الجسم الدولاتي، يصطفي رؤساء الدولة وأعضاء الحكومة، كما يدير مجمل العمليات المالية الخارجية الكبيرة. ومن أجل ضمان السيطرة والرقابة على القرارات المهمة، سيطرت أجهزة الأمن المرتبطة بمكتب الرئيس على المراكز الاستراتيجية في الدولة، حيث أناط لها مهمة تعيين الوزراء والأمناء العامين، والمدراء المركزيين في الوزارات المهمة، ومسيري الموارد المالية، ورؤساء كبرى الشركات الوطنية، والسفراء والملحقين العسكريين، وكذا الوسطاء الماليين والتجاريين في الخارج[٣٨].

تحدّث بلعيد عبد السلام عن الأمن العسكري، ولاحظ أنه كان يمثّل بالنسبة إلى الرئيس بومدين نظاماً سياسياً موازياً، بواسطة أعوانه صار تنظيماً متواجداً في كل مكان. إن الأمن العسكري ليس مجرّد ضباط يقومون بالاستعلام كما هو الشأن في إطار الدفاع الوطني الكلاسيكي؛ ولكن لديه بنيات تعمل كتنظيم مؤطِّر لكل مجالات النشاط في البلاد. إنه نظام يتلقى المعلومات ويقوم بنشرها، بعض القلاقل والإشاعات التي تصدر بطريقة منتظمة، لم تكن صدفة بنظر بعضهم[٣٩].

لقد تمكّن جهاز الاستخبارات من الدولة وأصبح يشكل بالفعل، دولة في صلب دولة، ولا سيما بعد دخول البلاد أزمة عنف سياسي مسلح وانفراد المؤسسة العسكرية بإقرار الحل الأمني. تغوّلت مديرية الاستخبارات الأمنية، وتستمر في ممارسة عملها كنظام سياسي موازٍ، تقوم بتعيين إطارات

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣. بالنسبة لوليام زرتمان سمح اعتلاء ليامين زروال الرئاسة في ١٩٩٤ بتقوية شوكة ضباط الجيش الفرنسي (دفعة ١٩٥٨) وعلى رأسها اللواء خالد نزار واللواء محمد لعماري. في نهاية الثمانينيات، سيتمكّن الأمن العسكري من التموقع من جديد. وفي نظره، فإن هذا الجهاز، «ليس طبقة وسطى، بل طبقة عليا من أصحاب الامتيازات البريتورية، مماليك الحداثة الذين سيجنون الأرباح من خلال سلب الطبقة الوسطى حقوقها». انظر: William Zartman, «Algeria at Forty: A Midlife Crisis,» *The Journal of North African Studies*, vol. 9, no. 2 (Summer 2004), p. 217.

(٣٨) انظر: حيدوسي، المصدر نفسه، ص ٢٥، وHachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» p. 124.

(٣٩) Mahfoud Bennoune et Ali El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam* (Alger: ENAG Editions, 1990), tome 2, pp. 273-274.

يجادل عبد الحميد براهيمي في هذه المسألة ويرى أن أجهزة الأمن تستحوذ على أجهزة دعاية حقيقية لتسيير الإشاعة بهدف جعل أخبار كاذبة قابلة للتصديق. للتفصيل، انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ١٢٥ ـ ١٢٧.

الدولة، وتراقب الشخصيات السياسية والفكرية، وتتحكّم في الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام العمومية والخاصة. فهي لا تزال برأي سعيد سعدي، في صلب السلطة، من دون الخضوع لأحكام الدستور، متمتّعة بموارد لا حدود لها[٤٠].

ج ـ «القذارة» كقوة لمنع التغيير

أي العودة إلى مخزون الممارسات القذرة التي سادت أثناء ثورة التحرير، وترسّخت خلال حرب الخلافة بعد الاستقلال[٤١]، حيث ستُستثمر المؤامرات، والاغتيالات السياسية، والتلاعب والبلطجة وغيرها من السلوكيات من طرف «السلطة البريتورية»، وتصبح من تخصصات أجهزة الأمن. ذكرت في الفصل السابق، أن تلك الممارسة السياسية تجد مرجعيتها في العقل السياسي الجزائري، أي المخيال التاريخي المعبأ بالبطولات، وكذلك بالمحن والدسائس والمؤامرات التي طبعت الثورة. هذا المخيال يظل مفعوله قوياً، وبخاصة في مراحل الاحتقان والتأزم، ولعل في التسعينيات من القرن الماضي، الكثير من الأحداث التي تؤكد صحة ذلك[٤٢].

---

(٤٠) رشيد تلمساني، «الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،» **أوراق كارنيغي** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، ص ١٧. انظر أيضاً: Mohamed Sifaoui, *Histoire Secrète de l'Algérie Indépendante: État-DRS* (Paris: Nouveau Monde Éditions, 2012), et Mohammed Hachemaoui: «Le Service de Renseignement Détient tous les Leviers du Pouvoir en Algérie,» *La Croix*, 1/10/2013.

للاستزادة حول تركيبة وتنظيم أجهزة الأمن والاستعلامات، انظر: Sifaoui, Ibid., chap. V: «Le DRS ou l'État-DRS 1990-2011?,» et Jeanne Kervyn et François Gèze, «L'Organisation des Forces de Répression,» Comité Justice pour l'Algérie, *Dossier*, no. 16 (2004), pp.17-24.

(٤١) سيطر التكتّم على الممارسات القذرة التي سادت في مرحلة المقاومة السياسية والعسكرية أثناء الاستعمار، ولم يتسنَّ الكشف عنها إلّا بعد صدور الدراسات النقدية التي أبانت الوجه الآخر لتلك المرحلة. ولعل أبرزها تلك الحرب التي اندلعت في الوسط الثوري بين «المصاليين» و«الجبهويين»، وحادثة اغتيال عبان رمضان، وغيرها من المؤامرات التي أخذ كل منها تسمية معينة، لطّخت إلى حد كبير صفاء الثورة. بسبب التسلط استُخدمت «الممارسات القذرة» في لعبة الصراع على الزعامة والسلطة. من بين المؤرخين الذين عالجوا هذه المسألة محمد حربي وجيلبير مينيي. يضع حربي جدولاً بأسماء قادة كانوا ضحية مؤامرات داخلية إبان الثورة في الملحق الخامس في: Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*, pp. 98-99.

ويسرد مينيي الكثير من الوقائع، تؤيد بنظره فكرة أن القوة كانت على الدوام أساس الصراع السياسي بين قادة الثورة قبل وبعد الاستقلال. فقد تعرّض جل الساسة والمجاهدين، المعارضين لمسعى قيادة الأركان، للتهميش أو النفي أو التصفية الجسدية، وهنا يذكر ما وقع لفرحات عباس، إذ تم عزله بعد أقل من سنة على انتخابه لرئاسة المجلس الوطني وإيقافه ووضعه تحت الرقابة المحروسة عام ١٩٦٤؛ أحمد قايد الذي غادر الحياة بطريقة غامضة؛ محمد خيضر الذي اغتيل في ١٩٦٧؛ وبلقاسم كريم الذي قتل في ألمانيا في ١٩٧٠. وغيرها من ممارسات الإقصاء والنفي التي يعتبرها علي هارون «أساليب تعيدنا إلى عهد الدايات وغيرهم من الانكشاريين». انظر: Gilbert Meynier, *Histoire Intérieure du FLN 1954-1962* (Paris: Fayard, 2002), pp. 672-673, et Haroun, *L'Algérie 1962: La Grande Dérive*, p. 314.

(٤٢) انظر: Lounis Aggoun et Jean-Baptiste Rivoire, *Françalgérie: Crimes et Mensonges d'États* (Paris: La Découverte, 2004), 2ème partie.

يرى حشماوي أن نهاية مرحلة الحزب الواحد لم يصاحبها تفكيك «البوليس السياسي» المؤسسة التي تستخدم القذارة السياسية كقوة للحؤول دون تطور مجتمع سياسي الذي يعتبر إحدى قلاع الدمقرطة[٤٣]. يكاد يتفق جل الدارسين للنظام السياسي الجزائري على أن العجز الديمقراطي الذي أصاب البلاد بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ مردّه تغوّل جهاز الاستعلامات منذ ذلك الحين، حيث يعتبر لهواري عدي في الكثير من دراساته أن «امتيازات هذا الجهاز، وطبيعة أنشطته، ومهامه لإدارة المجتمع سياسياً، وكذا تواجده في وسائل الإعلام... أمكنه من أن يصير الحزب السياسي الحقيقي الأوحد بوسائل، وأهداف، واستراتيجية متماسكة»[٤٤].

يتبين من متابعة الأحداث التي أعقبت انقلاب ١٩٩٢ أن هذه الاستراتيجية ترمي إلى نزع الثقة من الحياة السياسية التي تتشكل من النقاش والتناوب؛ حيث إن الأمر يتعلّق بتحريض فريق ضد آخر للقول إن الديمقراطية خطر على السلم المدني، ومن ثم تخترق الأجهزة الاستخباراتية التيارات كافة، من أجل خلق حالة حرب عامة تدفع إلى المطالبة بتدخل الجيش كمنقذ، أو كحكم لا بد منه. إن التلاعب بوسائل الإعلام، وممارسة التضليل، ومختلف التهديدات والضغوط التي يتعرض لها الصحافيون، أو تأسيس نواة داخل الأحزاب في شكل خلايا موالية، وافتعال أزمات داخل هذه الأحزاب من أجل فرض خط سياسي معين على قادتها، وتشويه صورة قادة سياسيين أعلنوا صراحة استقلاليتهم، وغيرها من الأساليب، يستخدمها «البوليس السياسي» بهدف وأد التطلعات السياسية للمجتمع المدني. لذا، هناك مبدأ تقوم عليه هذه السياسة وهو أن كل جمعية غير مراقَبة من داخلها، من المحتمل جداً أن تكون خطراً على مصالح النظام[٤٥].

لكن ما هو مبرّر استخدام السياسة القذرة لتعزيز عسكرة المجتمع؟ لماذا ترفض «القوة البريتورية» قيام دولة مدنية؟ يجيب بعضهم بأن الجيش يظل متمسكاً باعتقاده القديم: بوجود مجتمع مدني مستقل ستزول الأمة الجزائرية. كيف ذلك؟ باعتقاد عدي، يصوّر الجيش نفسه، أنه بمثابة روح الأمة وضمير الدولة، فقد جاء الجيش ليجسد الإرث التاريخي لجبهة التحرير الوطني، ويساهم في المحافظة على هذا الإرث وعلى الذاكرة الجماعية، بسبب ما تمثله جبهة التحرير في ذلك[٤٦].

غداة الاستقلال، جرى تجميد الحراك السياسي القائم، ووسط شعبوية جامحة تعزّزت مع حكم الرئيس الراحل بومدين، فتمّ رفض التعددية، ومُنعت كل الأحزاب باستثناء «الأفلان». هذه الأخيرة سيتم تدجينها واستيعابها في أيديولوجية شعبوية أبقت وحافظت على الحزب في شكله الرمزي

(٤٣) Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» p. 125.

(٤٤) Lahouari Addi, *Algérie: Chroniques d'une Expérience Postcoloniale de Modernisation* (Alger: Éditions Barzakh, 2012), p. 111.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٢. يرى هيو روبرتس بأنه غداة دخول البلاد عهد التعدية، أطلق الجيش عقال القادة العسكر من كل القيود المؤسَّسية. تمكّن النظام من شل الرأي العام بواسطة تقنين الأحزاب على أسس مرتبطة بالهوية وبمعايير أخرى، وترتيبها حتى يسهل استقطاب بعضها واستبعاد بعضها الآخر. انظر: Roberts, «Demilitarizing Algeria,» p. 3.

(٤٦) Addi, *Algérie: Chroniques d'une Expérience Postcoloniale de Modernisation*, p.112.

فقط[٤٧]. تم النظر إلى التعددية كأداة لتشتيت المصلحة الوطنية ـ وهذا واحد من إفرازات المخيال التاريخي. الكلّ مولعٌ بتذكير الكلّ بأن الأحزاب السياسية زمن الحركة الوطنية لم تستطع إسقاط النظام الاستعماري، بل خلقت انقسامات داخل صفوة المجتمع. وهكذا تأبى المؤسسة العسكرية إضفاء الصفة الشرعية على الأحزاب السياسية، ويظل الجيش يقدم نفسه على أنه بطل الأمة بأسرها، مكلّف بالدفاع عنها ضد الأعداء في الداخل والخارج![٤٨].

يعكس هذا التصوّر، رُسوخ قناعة لدى العسكر، تتمثّل في أن الإنجاز الثوري الذي حقّقه جيش التحرير مبرّر كافٍ لكي تستمر المشروعية الثورية، ويتواصل رفض التسليم بمشروعية أخرى، رغم تعاقب الأجيال بعد خمسين سنة من استقلال البلاد. وتالياً، هل يمكن الحديث عن شرعية تصنع للنظام مقبولية لدى الشعب في ظل استمرار الشرعية التاريخية، شرعية القوة التي استولى بها الجيش على السلطة؟ طبعاً، «ليس في وسع القوة أن تصنع الشرعية لنظام سياسي أو تفرضها فرضاً، إذ ليس في شرعيات السياسة والسلطة في العالم المعاصر ما يمكن حسبانُه شرعيةَ القوة»[٤٩].

لقد ترتّب عن شرعية القوة هذه استفراد العسكر بمصادر السلطة والقوة الاجتماعية، حيث إنّ من أهم سمات أنظمة الحكم العسكريتارية هو «الاحتكار الفعّال لمواضع القوة في المجتمع»[٥٠]. ففي ظل هذا الحكم، لا يكتفي العسكر بالاستيلاء على الحكم فحسب، بل يجري البحث عن كيفية اختراق المجتمع والسيطرة على مصادر القوة العددية كنقابة العمال، ومد سيطرة الدولة على الاقتصاد عبر سياسة التأميم وفرض نظام اشتراكي بغية التحكّم في الثروة، ومنع كل ما من شأنه خلق سوق تنافسية. كل هذا وغيره، يدخل في سياق دولنة الاقتصاد والمجتمع.

ثانياً: سلطة خفية سوق خفية

أفضى استيلاء جيش الحدود على السلطة، عشية الاستقلال، إلى ولادة تناقض رئيسي في الحكم يظل مستمراً إلى غاية اليوم، حيث «تظهر السلطة كسلطة ذات ثنائية قطبية وعلى أساسها تتشكل عصب متعارضة كل منها يسعى للسيطرة على الحكم في الدولة»[٥١]. يرى عدي أنه «في الخطاب الرسمي، من الصعب إدراك الاستقطاب الثنائي الحاصل، لأن السلطة الشرعية للجيش

(٤٧) انظر: Mohamed Harbi, «Sur les Processus de Relégitimation du Pouvoir en Algérie,» *Annuaire d'Afrique du Nord*, tome 27 (1989), p. 132.

(٤٨) انظر: Addi, «Army, State and Nation in Algeria,» p. 182.

(٤٩) عبد الإله بلقزيز، «أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي،» ورقة قُدّمت إلى: الحلقة النقاشية التي عقدت بمركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ قدّم للحلقة وأدار الحوار السيد يسين، ونشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٨ (آب/أغسطس ٢٠١٠)، ص ٧٨.

(٥٠) انظر في هذا: النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ص ١٣٩، وجين شارب، **المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف** (بيروت: توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، الدراسة الثالثة: «دور القوة في الكفاح اللاعنيف»، ص ١٣ ـ ١٥.

(٥١) Addi, «Army, State and Nation in Algeria,» p. 180.

ليست مؤسسية، ولا دستورية. وبالتالي هناك فجوة بين الخطاب والواقع. في الخطاب الرسمي ومؤسسات الدولة، وبين تأثير الشبكات غير الرسمية في عملية صنع القرار في مختلف المستويات البيروقراطية للدولة»[٥٢]. وفي موضع آخر، يستنتج الكاتب «أن الدولة موجودة في بعدين: **الأول**، مرئي ورسمي تُحترم فيه القوانين. و**الثاني**، غامض، خفي عن الرأي العام، وموجَّه بواسطة التغيّر في ميزان القوى التي يكون باستطاعتها الظهور فقط»[٥٣].

تدفع طبيعة السلطة المزدوجة وآليات الحكم في الجزائر إلى التساؤل حول منطق النظام وكيف يتعامل مع محيطه، والطريقة التي يدير بها الثروة. سيجري البحث عن ذلك من خلال الكشف عن عوامل مهمة واكبت تكوين الدولة، وهي النزعة «البتريمونيالية» التي اكتسبتها القيادة السياسية في سياق هيمنتها على المجال السياسي، وترسيخ تلك الهيمنة بواسطة البقرطة والريع النفطي. وهي عوامل بمثابة مفاعيل، أدت إلى منع تطور مجال عمومي، والحؤول دون قيام سوق سياسي ـ اقتصادي تنافسي.

١ ـ مفعول «البتريمونيالية الجديدة»

يُدرَك منطق النظام السياسي الجزائري انطلاقاً من أن النظام الذي تأسّس غداة الاستقلال ذو نزعة «نيو ـ بتريمونيالية»[٥٤]، يعد العسكر فيه المالك والمصدر الوحيد للشرعية. في الأنظمة الديمقراطية تستمد السلطة مشروعيتها «بواسطة تلك العلاقات بين الحكام وتمنحه المشروعية الوحيدة لحد الآن، وهي المشروعية الديمقراطية»[٥٥]، لأن أيّ سلطة مشروعة «يجب أن تقوم على الحق، بمعنى ارتباط السلطة الشرعية بالحق القائم في الجماعة، وهذا يعني أنّ الذي يمكنه أن يستفيد من هذه الصفة، وحده يكون ملتصقاً بفكرة الحق المسيطرة في المجموعة. وهذا يعني كذلك أنها ليست من نتاج الصفات

---

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) انظر: Lahouari Addi, «Algeria's Tragic Contradictions,» *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3 (1996), p. 96.

(٥٤) «النيوبتريمونيالية» (الإرثية أو الرعوية الجديدة) تحديث لمفهوم «البتريمونيالية» الذي قدّمه ماكس فيبر. وهي حالة السلطة المطلقة التي يمثّلها السلطان باعتباره امتداد للأب وسلطته الأبوية، من خلال التداخل ما بين العام والخاص في إطار من الشرعية التقليدية. في «النيوبتريمونيالية» يبدو من حيث الشكل تمايز للدولة عن شخص السلطان، في حين أنه فعلياً يتم الدمج بينهما في شخص الحاكم. انظر: Jean-François Medard, «L'État Patrimonialisé,» *Politique Africaine*, no. 39 (1990), pp. 29-30.

للتفصيل في مفهومي «البتريمونيالية» و«النيوبتريمونيالية»، انظر عرضاً شاملاً ونقدياً، في: Gero Erdmann and Ulf Engel, «Neopatrimonialism Revisited-Beyond a Catch-All Concept,» German Institute of Global and Area Studies GIGA, Hamburg, GIGA Working Papers, no. 16 (February 2006), pp. 7-17, and Christianvon Soest, «What Neopatrimonialism Is: Six Questions to the Concept,» in: «Neopatrimonialism in Various World Regions,» papers presented at: The Workshop, German Institute of Global and Area Studies GIGA, Hamburg, 23 August 2010, pp. 3-5.

(٥٥) برتراند بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة عز الدين الخطابي؛ مراجعة نادر سراج (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٢٢٢.

الشخصية للحكّام»[٥٦]. لذا، «تنحدر شرعية السلطة من المبادئ أو من المعتقدات المقبولة من الجماعة، والبحث عن الشرعية يؤدي بالضرورة إلى فصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها»[٥٧].

أمّا في الأنظمة السلطوية مثلما هي حال النظام الجزائري، من الأجدر الحديث عن الهيمنة بدلاً من الشرعية، حيث «إن الهيمنة ليست وثيقة الصلة بآليات المشاركة السياسية والمأسسة، كما تبدو صلة الشرعية»[٥٨]. الهيمنة، يمارسها الرئيس بمعية محيطه من خلال تعبئة الناس وليس بإشراكهم في الحكم. فالدولة التي تكون واجهتها مدنية، ويحتكر فيها العسكر سلطة القرار، يُلغَى فيها مبدأ التمثيل ويعوّض منه بمبدأ الخضوع للأمر الواقع الذي تفرضه «دولة ـ الرّايس»، بواسطة صفة الكاريزمية (الزعيم)، ومن خلال صفة أيديولوجية/سياسية (الحزب) وفي جزء آخر تنظيمية (البيروقراطية، الجيش)[٥٩].

بعد الاستقلال، تغلّب منطق الاحتكار على منطق المشاركة، حيث حكم العقيد بومدين البلاد بمقتضى حق شخصي مطلق، فأصبح المجال السياسي إرثاً له، وأصبح الكل أتباعاً وزُبناً له، وصارت سلطة اتخاذ القرار تخضع له بشكل تام[٦٠]. وتفادياً لنزع السلطة منه، عزّز بومدين عصبته بواسطة الجيش المتمسّك بمهمته المتمثلة في المحافظة على وحدة المجموعة الوطنية، ومبدئه في أنّ «أيّ تنافس على السلطة، لا يمكن أن يحصل خارج المشروعية الثورية التي يستحيل أن يتحصل عليها جناح سياسي آخر»[٦١]. وهكذا جرى تملّك الدولة[٦٢]، وفي إطارها قام العقيد

---

(٥٦) جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٤٣.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٥٨) يحاجج نزيه الأيوبي قائلاً إن مفهوم الهيمنة يتضمن مصطلح الشرعية بل ويتجاوزه، وإن جميع تعاريف الشرعية قائمة على أساس المعتقد، ويجب قياس هذا قياساً كمياً من خلال تقنية أدوات معينة (مسوح المواقف، استطلاعات الرأي... إلخ) التي لا يُسمح بتطبيقها بحرية في البلدان العربية. انظر: نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤١١ ـ ٤١٢. يضع ميشال كامو الجزائر ولبنان كاستثناء عند تطرقه إلى ظاهرة الزعامة في البلدان العربية. ويعتبر أن الزعامة اختفت في الجزائر بالانتفاضة على مصالي الحاج الذي لقّب بزعيم الحركة الوطنية و«Le chef historique». الرئيس بن بلة وخليفته بومدين لم يحصلا على هذا اللقب، فكلاهما لم يزعما أنهما يجسدان سلطة الدولة. انظر: Michel Camau, «La Disgrâce du chef: Mobilisations populaires arabes et crise du leadership,» *Mouvements*, no. 66 (été 2011), p. 25.

(٦٠) بادي وهرمت، **السياسة المقارنة**، ص ٣٦٣. أعطت «كاريزمية» بومدين النظام طابعاً مشخصناً، وهذه واحدة من أهم خصائص الأنظمة «النيوبتريمونيالية» التي «يتجه فيها الزعيم إلى اختيار أفراد حاشيته تبعاً لمعيار الولاء لا الكفاءة، وفي إطار تحكمه العلاقات الشخصية باعتبار الزعيم قائداً أو أباً لا تحكم ممارساته السياسية مؤسسات، بل إنها ممارسات رهينَ اقتناعاته الشخصية على خلفية أنه فرد قادر على التحكم في الصراعات الجارية داخل الحقول المختلفة، وبخاصة أنه يجد في وفاء العسكر خير سند له ولسلطته». انظر: حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٦١) Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, p. 229.

(٦٢) Medard, «L'État Patrimonialisé,» p. 25.

بومدين والعصبة المحيطة به، «بوضع استراتيجية متمركزة ذاتياً، تهدف إلى امتلاك المشهد السياسي كاملاً، وإلى المراقبة المنظَّمة لعملية منح الموارد، وإلى امتداد الهيمنة السياسية لتشمل اكتساب الأدوار والسلطات داخل مختلف الفضاءات الاجتماعية، وخصوصاً داخل الحياة الاقتصادية»[٦٣].

من هذا المنطلق، نستطيع فهم عوامل استمرار واستقرار النظام السياسي، طوال حكم الرئيس بومدين وخليفته الشاذلي بن جديد، وفهم الوضع الحالي للنظام منذ اعتلاء الرئيس بوتفليقة سدة الحكم؛ إذ إنّ مكونات تلك الاستراتيجية المتمركزة ذاتياً، مُدرَكة وموجَّهة بطريقة تمكّن من إعادة إنتاج المجموعة المتحكمة بالسلطة، والمتّسمة بالفاعلية، بحيث لا يستطيع أي منطق (مثل الانتخاب التنافسي) أن يشكّل قوة وازنةً أمام منطقها[٦٤]. بالفعل، ومثلما أوضحت سابقاً، للقوة «البريتورية» التي تحتكر السلطة منذ الاستقلال، منطقٌ تُواصلُ بموجبه السيطرة على الحكم، وهو منطق «نيوبتريمونيالي» قوامه الشخصنة والشكلانية[٦٥].

إن نجاح الزعيم في البقاء متوقفٌ على متانة السلطة الفردية التي يبنيها حول شخصه، فور اعتلائه كرسي الرئاسة، فيلعب بسلطته في التعيين مثل سلطة الولي[٦٦]، فيوزِّع بالتناوب الحظوة والإبعاد والرضى والسخط[٦٧]، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الشخصنة تقود إلى نوع من استزلام المجتمع، حيث يكون الولاء لشخص الحاكم ثمن لتدفّق الموارد، والاستقرار في المناصب لأطول مدة. فيقع خضوعُ وتبعيةُ مختلف القوى المجتمعية للدولة ـ الولي، ويستحيل إذاً، ظهور فضاء عمومي مستقل، تتنافس فيه الكفاءات أمام حكم محايد[٦٨].

إن تلك التبعية ما هي إلّا تحصيل حاصل لتمتلّك المشهد السياسي، وبمقتضاه «تعبّر النزعة «النيوبتريمونيالية» عن نفسها من خلال التشخيص البارز للحكومة، والخلط بين الدور السياسي والإداري والشخص الذي يقوم به، وأخيراً عبر الزبونية القائمة بين الأمير والأفراد الذين يشكّلون النخبة السياسية والإدارية. وتعتبر مراقبة عمليات منح الموارد بمثابة نمط لإقصاء الفاعلين في

---

(٦٣) بادي وهرمت، **السياسة المقارنة**، ص ٣٦٦.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) André Bank and Thomas Richter, «Neopatrimonialism in the Middle East and North Africa: Overview, Critique and Alternative Conceptualization,» «Neopatrimonialism in Various World Regions,» paper presented at: The Workshop, German Institute of Global and Area Studies GIGA, Hamburg, 23 August 2010, p. 1.

(٦٦) الولي أو المعزِّب أو السّادن مترادفات تُدرَس في إطار بحث مسألة (Patronage) التي يختار لها، الباحث التونسي عبد الرحيم مرادف التعزيب؛ حيث إن المُعزِّب (كما ورد في لسان العرب المحيط) من يقوم بتعزيب غيره ليقوم هذا الأخير بأمور الأول. وبرأي الباحث فإن التعزيب هو تابعة من توابع الاستزلام (الزبونية Clientélisme) وهو نمط العلاقات التبعية الشخصية التي تربط الزليم (Client) بالمعزِّب (Patron) باعتباره سادناً يُسبغ النعمة على من يشاء. انظر: عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، ص ٢٦١.

(٦٧) مثلما يحاجج بلوندو وميدارد. انظر: Transparency International, *Combattre la Corruption: Enjeux et Perspectives*, sous la direction de Djillali Hadjadj (Paris: Éditions Karthala, 2002), p. 11.

(٦٨) عبد الرحيم، المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

المحيط والمبعدين عن مركز النظام السياسي كوسيلة تسمح للأمير بتمويل الفئات الداعمة له ولشبكات زُبنه بشكل انتقائي» مثلما يحاجج غونتر روث (Gunter Roth)[٦٩].

أظهرت أبحاث شابال ودلوز (Chabal and Daloz) وبراتون وفان ديويل (Bratton and Van de Walle) وغيرهم، أنه في الدول «النيوبتريمونيالية» ذات الأنظمة الهجينة، تكون السلطة الحقيقية وعملية صنع القرار الفعلية خارج المؤسسات الرسمية[٧٠]. بدلاً من ذلك، يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الموارد من طرف «الرجل الكبير» (Big Man) وأتباعه، تربطهم شبكات غير رسمية (خاصة وشخصية، محسوبية، وزبونية) موجودة خارج بنية الدولة، كما أن منطقهم المصلحة الشخصية عوضاً من المصلحة الوطنية[٧١]. وفي مثل هذه الحالات، يتطور نمط من نظام الانتفاع السياسي، يتنافس فيه الفاعلون السياسيون للحصول على مواقع سلطوية لاستخدامها لمصلحتهم الذاتية، أو لفائدة المجموعات الداعمة لها[٧٢].

وعليه، تجسّدت استراتيجية الجماعة الممسكة بالسلطة غداة الانقلاب على الحكومة المؤقتة في تنظيم الدولة بالشكل الذي يسمح لقائد الجماعة بالانفراد بالسلطة، إذ اعتُبر الاقتصاد في مجمله مورداً سياسياً، لا يمكن بأي حال لقوة أخرى أن تحتل مكاناً فيه. وبسبب الاستراتيجية التنموية المطبّقة، ترسّخت مميزات النزعة «البتريمونيالية» السائدة؛ حيث إن ما بُذل من جهد في عملية التصنيع، وفّر للدولة الموارد التي تمكّنها من تحقيق وصايتها «البتريمونيالية» بصورة فعالة[٧٣]. ومنذ الفورة النفطية التي حصلت في السبعينيات، سيصبح الريع النفطي الدعامة الرئيسة لنظام لوصاية الدولة على المجتمع.

ضمن تلك الاستراتيجية، وخوفاً من تشكّل نخبة منافسة أو قيام مجتمع مدني مستقل، بادرت الجماعة الممسكة بالسلطة إلى تفضيل التضخم البيروقراطي، واستيعاب الخريجين الجدد، وتشجيع منافسين محتملين على الاندماج داخل الجهاز الإداري القائم، وجعلهم متضامنين مع

---

(٦٩) بادي وهرمت، المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٧٠) انظر: Diana Cammack, «The Logic of African Neopatrimonialism: What Role for Donors?,» *Develop-ment Policy Review*, vol. 25, no. 5 (2007), p. 600; Michael Bratton and Nicolas van de Walle, «Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa,» *World Politics*, vol. 46, no. 4 (July 1994), p. 558; Médard, «L'État Patrimonialisé,» pp. 29-30; Christian von Soest, «Persistence and Change of Neopatrimonialism in Africa, Latin America, Southeast Asia,» in: «Neopatrimonialism in Various World Regions,» paper presented at: The Workshop, German Institute of Global and Area Studies GIGA, Hamburg, 23 August 2010, pp. 2-3, and Leah Gilbert and Mohseni Payam, «Beyond Authoritarianism: The Conceptualization of Hybrid Regimes,» *Studies in Comparative International Development*, vol. 46, no. 3 (September 2011), pp. 272-275 and 281.

(٧١) Cammack, Ibid.; Erdmann and Engel, «Neopatrimonialism Revisited-Beyond a Catch All Concept,» p. 20, and Medard, Ibid., pp. 31-32.

(٧٢) بادي وهرمت، المصدر نفسه. انظر أيضاً: Ukana B. Ikpe, «Patrimonialism and Military Regimes in Nigeria,» *African Journal of Political Sciences*, vol. 5, no. 1 (2000), p. 148.

(٧٣) انظر: برتراند بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ترجمة شوقي الدويهي (بيروت: دار الفارابي؛ الجزائر: منشورات آنيب، ٢٠٠٦)، ص ٤٥، و Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, p. 230.

مصالح المجموعة الحاكمة، وهذه خاصية من خصائص الأنظمة ذات النزعة «النيوبتريمونيالية» تعكس منطق تموضع البيروقراطية في قلب عملية منح الموارد[٧٤]. فباعتبار الحاكم مانحاً للتعويضات، يُفوِّض جزءاً مهماً من عملية توزيعها لهذه البيروقراطية، التي تسمح لاحقاً بتطويق واختراق المجالات الاجتماعية. إن فاعلية استخدام البيروقراطية تعني إذاً المحافظة على حياة النظام، لأن من شأن البقرطة أن تخفي التناقضات الموجودة. هذا ما سيتم الخوض فيه في المبحث الموالي.

٢ ـ مفعول البقرطة

شكّلت السياسة الاقتصادية «سوفياتية الطابع» والبقرطة[٧٥] اللتان أقرّتهما السلطة منذ عام ١٩٦٢ عاملاً رئيساً تجاه تكريس الدولاتية، سعياً إلى غلق الباب أمام فئات مجتمعية مدنية قادرة على قلب معادلة الحكم. سأبيّن كيف تحكّمت الاعتبارات السياسية في قرار تدخل الدولة في الاقتصاد، اعتبارات فرضها المنطق الأبوي للسلطة، الذي سيؤدي في كل الأحوال إلى توطيد دعائم الدولة الاستبدادية. وفي المقابل، سيتم البحث في عواقب البقرطة، وكيف قادت إلى فشل الدولة في إنجاز وعودها التنموية، وكيف ساهمت في منع نشأة قطاع خاص مستقل، وكيف أسهمت في ازدهار سوق غير رسمي، يظل العائق الأكبر أمام تطبيق إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى دفع عجلة التنمية المستقلة. سأعالج هذه المسائل في ثلاثة عناصر: البقرطة ورأسمالية الدولة، القطاع الخاص والقطاع العام، وتجدّر السوق الموازي.

أ ـ البقرطة ورأسمالية الدولة

أدّت الدولة في بلدان ما بعد الاستقلال دوراً حاكماً في مجال تشكيل الأوضاع والعلاقات الطبقية في مجتمعاتها. «فعندما تسيِّر الدولة وتقود عملية تحقيق التراكم، كما هي الحال في الجزائر،

(٧٤) انظر: بادي، المصدر نفسه، ص ٣٧، وبادي وهرمت، المصدر نفسه، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٧٥) يعني مصطلح البقرطة (Bureaucratization) لدى نزيه الأيوبي شيئين: النمو البيروقراطي، أي التوسع في الهيئات العامة، وفي عدد الوحدات الإدارية والأفراد، إضافة إلى ازدياد الإنفاق العام، بما في ذلك على وجه الخصوص الأجور، والتوجه الذي يهيمن فيه العنصران الإداري والفني على العنصر الاجتماعي. فهي الميل الذي ينحو بقوة في اتجاه المركزية والتراتبية والسيطرة. انظر: الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٥٨٦. سأستعمل مصطلح البقرطة كأداة استخدمها العسكر إلى جانب الحزب الواحد، لفرض هيمنته على الاقتصاد والمجتمع، فهناك من الباحثين من وصف النظام الجزائري بالنمط البيروقراطي العسكري. والمقصود بسياسات سوفياتية الطابع، عبارة مقتبسة من أفكار منصور أولسون عند حديثه عن نظرية أوتوقراطيات ومجتمعات سوفياتية الطابع لوصف الدول التي انتهجت نهج الاتحاد السوفياتي، زمن جوزيف ستالين الذي أحكم سيطرته على النظام السياسي بواسطة نظام اقتصادي بملكية شاملة للدولة، تحدد الأسعار والأجور في ظل اقتصاد مخطط مركزياً. انظر: منصور أولسون، **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**، ترجمة ماجدة بركة؛ مراجعة وتقديم محمود عبد الفضيل، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣)، الفصل السابع.

فإنها تصبح عاملاً لإرساء علاقات سيطرة وعلاقات طبقية جديدة»[٧٦]. أرادت النخب الحاكمة في هذه الدول القول إن مشروعها التنموي أصيل، ويرمي إلى مواصلة مسيرة الكفاح من أجل بناء الفرد والمجتمع، ومقاومة الاستغلال الإمبريالي. والسبيل إلى ذلك هو «القبول بالمقترح القائل إن البقرطة هي بمنزلة التنمية»[٧٧]. وهكذا، قامت الدولة الجزائرية، مثل بقية الدول العربية، بإصلاح زراعي، وبتأميمات لرأس المال الأجنبي المسيطر، وبتصنيع حكومي، وهي إجراءات كوّنت القاعدة التي أقيم على أساسها هيكل اجتماعي جديد، ألا وهو نمط رأسمالية الدولة[٧٨].

تعكس القرارات المتخذة بعد إعلان الاستقلال مباشرة، ومختلف القوانين والإجراءات المعتمدة في ما بعد، ميول الدولة التسلطية للتدخل الواسع في الاقتصاد والمجتمع. ثلاثة قرارات سياسية مهمة اتخذتها القيادتان الأولى والثانية: التسيير الذاتي الزراعي والصناعي، وتأميم الأملاك الأجنبية، والتصنيع والإصلاح الزراعي. ترى مغنية الأزرق أن مراسيم آذار/مارس ١٩٦٣ المتعلقة بالتسيير الذاتي كانت موجّهة تحديداً ضد تعزيز البرجوازية التجارية والزراعية التي كانت قد بدأت في تملُّك مشاريع فلاحية؛ وبالمعنى نفسه تبنّت هذه المراسيم إدارة العمال لوسائل الإنتاج. وهكذا، استهدفت السياسة الجديدة تجميع الفلاحين والعمال حول الحكم، وتالياً، عزل البرجوازية[٧٩]. لكن تلك المراسيم، مثلما يذهب إليه محمد حربي، «التي كانت تهدف إلى إعادة كسب الجماهير، كبحت مؤقتاً سيرورة البقرطة، لكنها زادت التماسك على صعيد الموظفين المتضامنين في ما بينهم، بفعل وظائفهم، ومفهومهم للسلطة وقناعتهم بشأن عجز الشعب عن أن يسيِّر نفسه بنفسه»[٨٠].

---

(٧٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٧٦. انظر أيضاً: محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١١١، ومغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ترجمة سمير كرم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، الفصل الثامن.

(٧٧) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٥٧٤.

(٧٨) سمير أمين، «الأمة والدولة والطبقات في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، ص ١٦٢ ـ ١٦٣. رأسمالية الدولة (State Capitalist) كما يعتقد النقيب أوسع من فكرة القطاع العام، حيث تشير إلى نمط اجتماعي ـ اقتصادي يشمل المجتمع كله، بينما يشير القطاع العام إلى الملكية العامة للمشروعات والتنمية الاقتصادية. انظر: النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ص ١٩٩. ويُعرِّفها موريس دوب (M. Dobb) كنظام، ومجموعة من العلاقات القائمة بين الدولة ورأس المال التي تسمح للدولة بتوجيه العمليات الاقتصادية وتنسيقها وتخطيطها. ويتحدّد نموّها بنظر عبد الفضيل بمجريات التطور السياسي ـ الاجتماعي الداخلي. انظر: عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٧٩) الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ١٠٧.

(٨٠) Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962,* p. 378.

استمرت البنية البيروقراطية التي تركها الاستعمار في العمل، وقد ضمّت في صفوفها أعضاء من البرجوازية الصغيرة المستخدمين من قبل البيروقراطية الاستعمارية، وجماعة «دعم لاكوست» المكونة من آلاف الموظفين الجزائريين، يضاف إليهما موظفون فرنسيون. سيتعزز عدد الموظفين المدنيين بالتحاق أعداد منهم تلقوا تكويناً في فرنسا، ليرتفع العدد عام ١٩٦٩ إلى أكثر من ٢٠ ألف موظف في الوظيف العمومي فقط. انظر: الأزرق، المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

مع تضاعف صعوبات التسيير الذاتي، سيتقرر خلق تعاونيات اشتراكية وطنية لتحل محلّه. تمثّل سنة ١٩٦٦ بداية تعزيز الدولتية، حيثما ستُظهر البيروقراطية نفسها كحلٍّ لمشكلات الإقلاع الاقتصادي وعصرنة البلد، وسيظهر تطابق بين الإجراءات المتخذة والاستراتيجية الاقتصادية المعلنة، مع حاجة الطبقة الحاكمة إلى أن تركِّز المزيد من السلطة، وتعيد صياغة الحياة الوطنية لصالحها(٨١). لقد أصبح جهاز التسيير الاقتصادي الممركز، موضوعاً كلياً تحت الرقابة المباشرة لرئيس الدولة الذي اعتمد كلية على خبرة التكنوقراطيين الذين يديرون القطاع العام(٨٢). وعلى امتداد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، سيؤدي خلق الشركات الوطنية، وعملية التأميم، والتخطيط المركزي، وتنفيذ برنامج الصناعات المصنَّعة، واحتكار الدولة للنظام المالي والمصرفي والتجارة الخارجية(٨٣)، إلى إحكام سيطرة التكنوقراطيين على الاقتصاد. سيشكّلون طبقة دولتية (State class)(٨٤)، تُمركز بين أيديها إدارة المجالات الاستراتيجية، كالمحروقات والتجارة والاستثمارات الكبرى، وتؤمِّن عبر التشابكات الإدارية توزيع الأسواق والتنظيم التجاري وتحديد الأسعار والتوظيف، وغيرها من الأدوار(٨٥).

يرى الهرماسي أن سلطة الدولة في الجزائر «لا تبدو وكأنها عامل جماعي وموحَّد متّجه نحو التغيير، وذلك خلافاً للانطباع الذي تحاول أن تعطيه. إن النظام السياسي يبدو وكأنه مجال تحرُّك قوى متعددة، ومسرح للصراعات بين مجموعات وأفراد ذوي مصالح متباينة، يحاول كل منها توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح. فالتكنوبيروقراطية هنا، تمثِّل شريحة منقسمة، يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه في التأثير على شكل توزيع الفائض»(٨٦). وبما أن الجيش هو الحكم النهائي، فإن الصراع بين التكنوقراطيين/برجوازية الدولة، وبين البرجوازية الخاصة الصغيرة، يخضع للجيش،

---

(٨١) Harbi, Ibid., p. 379.

ومثلما يجادل الأيوبي، فإن إطلاق صفة الدولتية (Étatisme) على ممارسات نخب ما بعد الاستقلال هو الأصح بدل صفة الاشتراكية، التي اتخذتها الأنظمة الراديكالية العربية شعاراً لسياستها الهادفة إلى التعبئة الجماهيرية، وإلى إحكام السيطرة السياسية لصالح النخب التي استولت على السلطة من طريق الانقلاب بنيّة تطبيق الاشتراكية؛ أو لتصحيح مسارها وإزالة العراقيل التي تمنع تطبيق آلياتها، مثلما جاء في شعار «التصحيح الثوري» بقيادة العقيد هواري بومدين، اتّهم سلفه الرئيس بن بلة بتبني اشتراكية عشوائية ودعائية، وأن «فشل التسيير الذاتي سببه أن المسؤولين عن تنظيم القطاع الاشتراكي يعملون مؤخراً على عرقلة تطبيقه، حتى يُبقوا على الفوضى والإهمال والتبذيرات والسرقات الأخرى». انظر: الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٢، والأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ١١٥.

(٨٢) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٢٣.

(٨٣) لقراءة شاملة ونقدية لنظرية وبرامج وسياسات التنمية المطبّقة، وللتفصيل في تطور بنية الاقتصاد الوطني، انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ١٣٩ ـ ١٥٤؛ Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, chap. III; Smail Goumeziane, *Le Mal Algérien: Économie Politique d'une Transition Inachevée 1962-1994* (Paris: Fayard, 1994), chap. I; Ahmed Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997* (Paris: L'Harmattan, 1991), pp. 11-23, et John P. Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized* (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986), chap. V, «The Political Economy of Development».

(٨٤) Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995*, p. 39.

(٨٥) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٨٦) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ٧٧.

الذي لا يؤدي دوره كوسيط، وإنما كمنافس للطبقات الأخرى التي تتوق إلى الاستيلاء على السلطة[٨٧]. في كل الأحوال، جرى «تضاعف طابع المركزة العسكري منذ سنة ١٩٦٧، بنزوع إطارات في الجيش والشرطة نحو الوزارات وشركات الدولة. وقد تم تكاثر الشرائح البيروقراطية، الاقتصادية والعسكرية والبوليسية، على خلفية يسيطر عليها حراك اجتماعي كبير وترييف المدن، وهما ظاهرتان ملائمتان للتلاعب بتطلّعات الشعب ولسلطة الدولة المالكة غير الخاضعة للرقابة»[٨٨].

في الجزائر، كما في مصر والعراق وسورية، اعتُبر نمط الإنتاج في ظل رأسمالية الدولة كنظام لعلاقات إنتاج رأسمالية متمركزة حول ملكية الدولة برأي النقيب[٨٩]. ويستنتج آخرون أن خصائص رأسمالية الدولة في الجزائر تكمن في عدة أمور: **أوّلها**، لقد جاءت برجوازية الدولة لتسيطر على الإدارة بدلاً عن البرجوازية الصغيرة، لتعكس أيديولوجيتها. **ثانيها**، وضعت برجوازية الدولة برنامج تصنيع توسّع تدريجياً وسمح للدولة بالسيطرة على الموارد الاقتصادية الرئيسية. و**ثالثها**، راكمت برجوازية الدولة الأرباح ووضعت الأساس لنمط الإنتاج الرأسمالي، على الرغم من أنها لا تملك رسمياً وسائل الإنتاج[٩٠]. في النهاية، تمكّنت بورجوازية الدولة من تملّك القطاع العام، وحوّلت في النهاية ملكية الدولة إلى سيطرة خاصة، حيث عمل البيروقراطيون ذوو المراكز العليا على تحقيق تراكم رأسمالي لمصلحتهم الخاصة، سيسمح بقيام قطاع أعمال خاص من صلب القطاع العام.

ب ـ القطاع الخاص والقطاع العام

لم تُقصِ النصوص الرسمية المؤسِّسة للدولة المستقلة والمواثيق اللاحقة فكرة الملكية الخاصة. في برنامج طرابلس ١٩٦٢، تم الحديث عن تشجيع المبادرة الخاصة وتوجيهها في إطار التصنيع وفي حدود اقتصاد مخطط، لكن، ينبغي للدولة ألا تسهم في خلق قاعدة اقتصادية تحقّق ربحاً للطبقة البرجوازية التي يجب الحد من تطوّرها. أعاد ميثاق ١٩٧٦ تأكيد ضرورة احترام الملكية الخاصة غير الاستغلالية التي يجب تفعيلها من أجل الوقوف ضد الملكية الخاصة الاستغلالية في الريف وفي المدينة على السواء؛ وبدل هذه الثنائية سيتحدّث ميثاق ١٩٨٦ عن خطر قطاع

(٨٧) انظر: الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ٢١٧ ـ ٢١٨. هناك مجموعة من العوامل تجعل دحماني يفضل إطلاق «جماعات المصالح» على الطبقة المستفيدة من الاقتصاد الدولاتي بدلاً من استخدام مصطلح «الطبقة الاجتماعية». بحسب رأيه، لا يوجد برنامج يدور حوله إجماع بين النخب، ولا يوجد هناك استقرار على مستوى الحكم. فالأمر يتعلق باستراتيجيات فردية أو لجماعة مدعمة بواسطة فئة من العسكر. تعزّزت فئة التكنوقراطيين مع مسيرة بناء الاقتصاد الموجه، لكنها ظلت كجماعات مصالح غير متجانسة بحكم تكوين أعضائها، اشتركت في هدف واحد، وهو كيفية التفاوض أو تقاسم الموارد في القطاع العام الذي تعتبره إقطاعياً. انظر:
Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 21-23.

(٨٨) Harbi, *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*, p. 379.

(٨٩) النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ص ٢٠٤.

(٩٠) انظر: Bradford L. Dillman, *State and Private Sector in Algeria: The Politics of Rent-seeking and Failed Development* (Boulder, CO: Westview Press, 2000), p. 40.

خاص طفيلي مضاربيّ مرتبط بشركات «نيوكولونيالية» وبالهيمنة، وبرأس المال الأجنبي، تحول دون تحقيق التنمية المستقلة[٩١].

عشية الاستقلال، عزّزت البرجوازية المحلية التي ضمّت ما يقارب خمسين ألف شخص مكانتها الاقتصادية، وضاعفت من ثروتها بفضل قيامها بشراء سكنات ومحلات وشركات المعمرين الذين غادروا البلاد عنوة آنذاك[٩٢]. وقبل ذلك، قامت بزرع أبنائها في المجمّعات الاقتصادية الكولونيالية أثناء الحرب، ثم في مؤسسات الدولة الجديدة، كما أنها لم تفوّت أيّ فرصة لبناء تحالفات مع البيروقراطية والجيش.

يعتقد بعضهم، أن البرجوازية الصغيرة لم ترَ فائدة في توسيع القاعدة السياسية، واختارت أن تعمل، لا أن تحكم أو تقود، بل قدمت الذرائع الأيديولوجية والعملية لغياب الديمقراطية، في مقابل ضبطها الحصري للأجهزة الدنيا في الدولة[٩٣]. ويصف حيدوسي وضع البرجوازية التي باركت انقلاب ١٩٦٥ قائلاً: «فالسلطة الجديدة أزالت من طريقها المناضلين المتمركسين وقادة الحرب المزعجين، ورجالات الثقافة التقليدية، وصار في إمكان البرجوازية الصغيرة أن تشغل، بلا تواطؤ وبلا أوهام، مختلف المناصب في أجهزة الدولة، باسم التنمية»[٩٤].

هكذا، ستكون العلاقات الشخصية ومختلف التحالفات التي نشأت خلال حكم الرئيس بن بلة، بين الكثير من الأعيان وضباط جيش الحدود، حاضرة في السبعينيات، وبفضلها سيتمكّن الأعيان السابقون والضباط من رئاسة كبرى المؤسسات الصناعية الخاصة[٩٥]. في عهد الرئيس بومدين، سيشهد القطاع الخاص إذاً، قفزة نوعية، وبخاصة مع تراكم ثروات المقاومين والساسة المزعجين الذين فضّل الحكم إغراقهم بمساعدات مالية وبالكثير من الحوافز، للاستثمار بعيداً من السياسة. صاروا من بعد رجالَ أعمال، واستفادوا من الدولاتية من طريق استغلالهم العلاقات التي يملكونها مع البيروقراطية. «إن هذه البرجوازية المسوّد عليها سياسياً وثقافياً تتمتع ببعض أواصر الزيجات مع كبار موظفي الدولة، وهي إلى ذلك تؤدي وظائف اقتصادية لفئة صغيرة من الزبائن، ولكنها فئة كثيرة المتطلبات»[٩٦].

---

(٩١) انظر: الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**، ص ١٤٢ و١٤٤، و ddi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, pp. 154-155.

(٩٢) Rachid Tlemçani, *État, Bazard et Globalisation* (Alger: Les Éditions El-Hikma,1999), p. 37.

(٩٣) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ١٠. انظر وجهة نظر أخرى: الأزرق، المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٩.

(٩٤) حيدوسي، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٩٥) للتفصيل، انظر: Tlemçani, Ibid., p. 38, et Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 13-14.

(٩٦) جان ليكا، «البنية الاجتماعية والاستقرار السياسي: أدلة مقارنة من الجزائر وسوريا والعراق،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٧٣٢.

باحثون كُثر، درسوا تطور القطاع الخاص في الجزائر وتطرّقوا إلى علاقة الدولاتية بالقطاع الخاص[٩٧]. عالم الاجتماع الراحل جيلالي ليابس، من القلائل الذين استطاعوا وبفطنة تحليل، مسار تطور القطاع الخاص وتمفصله مع القطاع الدولاتي[٩٨]: «بوصفه لتلك العلاقات في أواخر الحكم البومديني، أوضح ليابس أنه يمكن تفسير الاستثمار في الصناعة وفي قطاع التعمير والأشغال العمومية كعملية لرسكلة رؤوس أموالٍ ذات منشأٍ مشكوك فيه. بناءً على ذلك، وفي المقابل، لا يمكننا استحضار هذه العملية بدون أن نفترض وجود تضارب المصالح بين الاحتكارات الخاصة وأعوان القطاع العام وبين الإدارة المحلية أو المركزية. وجود رأس المال من العلاقات ضروري، ما دام الاحتكار الخاص، أو رأس المال المضارب، لا يمكنه العمل بدون شبكات زبونية، وبدون ممارسة الرشوة، والاختلاس أو الاحتيال»[٩٩].

يرتبط القطاع الخاص بالدولة، على الرغم من أنه يدعو إلى اللبرلة الاقتصادية، لكنه يرغب في الاستمرار في استخدام رعاية الدولة ويطالب بدعم الدولة وحمايتها له، مثلما يرى الأيوبي[١٠٠]، لكن هل هذا الأمر بمحض إرادته؟ نحن أمام اقتصاد مختلط «يُخفي التمايزات الطبقية، وبذلك يكبح تكوين الحركات السياسية ذات الأساس القوي، وتالياً، إدامة قاعدة التسلط التي تتصدّر تطورها»[١٠١]. يؤكد وجود السوق المختلط مفعول النزعة «النيوبتريمونيالية»، كما أن عدم الفصل بين الفضاءين العام والخاص وتوحده مع ما يسميه ليابس «المخيال الشعبوي»، صار لديه ارتباط بالقطاع الخاص ذي الصلة بعملية الخصخصة[١٠٢].

يبقى القطاع الخاص إذاً تحت وصاية الدولة درءاً لتبلور إرادة سياسية حرة في المجتمع. كيف؟ «إن القطاع الخاص الذي ينهض بظل الدولة (بفضل القطاع العام) بالتأكيد له مصلحة في الفوز بحرية التصرف، ونفوذ أكبر لتسهيلات الإقراض والتمويل وحرية المرور عبر الحدود، ولكن لماذا ينبغي على الدولة أن تقوم بمعركة سياسية مفتوحة، حين يكون بمقدورها الحصول على ذلك بكلفة

---

(٩٧) انظر: Dahmani, Ibid, pp. 12-16; Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, pp. 154-163; Dillman, *State and Private Sector in Algeria: The Politics of Rent-seeking and Failed Development*, pp. 26-28, and Azzedine Layachi, «The Private Sector in the Algerian Economy: Obstacles and Potentials for a Productive Role,» *Mediterranean Politics*, vol. 6, no. 2 (Summer 2001), pp. 31-32.

(٩٨) 98 Tlemçani, *État, Bazard et Globalisation*, p. 42.

(٩٩) انظر: Djillali Liabes, «Naissance et développement d'un secteur privé industriel en Algérie 1962-1980: Propositions pour l'analyse de couches bourgeoises en formation,» (Thèse de Doctorat de troisième cycle: Sociologie, Aix-Marseille, 1982). الدراسة هي أطروحة دكتوراه ناقشها ليابس في فرنسا سنة ١٩٨٢.

Tlemçani, Ibid., p. 43.

(١٠٠) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٧٩٩.

(١٠١) ليكا، «البنية الاجتماعية والاستقرار السياسي: أدلة مقارنة من الجزائر وسوريا والعراق،» ص ٧٥٦.

(١٠٢) Isabelle Werenfels, «Obstacles to Privatization of State-Owned Industries in Algeria: The Political Economy of Distributive Conflict,» *Journal of North African Studies*, vol. 7, no. 1 (Spring 2002), pp. 15-16.

أقل، بالبقاء متمرّسة بالبيروقراطية، أو بسياسات القصر حيث الشبكة العامية (اللارسمية) للتضامن العائلي والإقليمي والطائفي في مركز اللعبة؟» يستفسر جان ليكا[١٠٣].

أفرزت متلازمة القطاع الدولاتي والقطاع الخاص ما يعتبره جون ووتربوري (J. Waterbury) نوعاً من الحلف «أعاق التقدم نحو الديمقراطية، تفاهمٌ ضمني يقضي بأن تتخلى البرجوازية عن أي دور سياسي علني فتقوم باتّباع توجيهات الدولة الاقتصادية العامة، وذلك لقاء السماح لها بجني أرباح كبيرة. وتقوم الدولة من جانبها بتطويع العمال من خلال المزج بين منافع الرعاية الاجتماعية والقهر السياسي»[١٠٤]. لم يسمح هذا الحلف بتأجيل الموعد مع دمقرطة النظام في الجزائر فحسب، بل إنه يُبقي على الخلط بين العام والخاص، ولا يسمح البتّة بقيام سوق اقتصادي منظم وتنافسي.

ج ـ تجذر السوق الموازية

اتّسع حجم السوق غير الرسمية[١٠٥] طوال السبعينيات، وازدهرت بشكل كبير في الثمانينيات، حيث قفزت المداخيل الموزّعة في هذه السوق من ١٢ مليار دينار سنة ١٩٦٧ إلى ٥٣ في ١٩٧٨ لتصل إلى ١١٦ في سنة ١٩٨٣وتتجاوز ١٨٠ مليار دينار سنة ١٩٨٨[١٠٦]. ويعتقد الباحثون والخبراء أن هناك عوامل كثيرة سمحت بذلك. فطبيعة التنظيم الاقتصادي وآليات إدارة الاقتصاد كانت غير صحيحة، كما أن فشل الدولة في فرض ميكانيزمات من شأنها خلق سوق واحدة، أدى إلى اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي. وجود هذا الأخير مرده طبيعة نظام توزيع المداخيل أو الثروة بعامة، وهذا ما يحيل إلى طبيعة السلطة السياسية التي تدير الاقتصاد. إن السوق السوداء تنشط بمعرفة الدولة ورضاها، فهي لا تشكل تهديداً مباشراً للنظام، بل على العكس من ذلك، تسهّل نهب الثروة من طريق دخول النخبة الحاكمة كطرف مستفيد مع القطاع الخاص، ولا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف سيطرة الدولة على الاقتصاد وبقرطته[١٠٧].

---

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) جون ووتربوري «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٨٣.

(١٠٥) أو السوق السوداء كما يشرحه أحمد هني، يعني قيام سوق مزدوجة: سوق منظمة إدارياً، وأخرى في الظل، وفي هذه السوق المزدوجة يجري تداول قوة العمل والسلع والخدمات والنقود. ويَفترِض وجود نظامين لخلق وتوزيع المداخيل، نظامين للائتمان، وطريقتين لتبادل السلع. وتالياً، في السوق الرسمية تكونَ الأثمان والعوائد وحركة البضائع منظمة بواسطة الحكومة، عكس السوق السوداء الذي تكون فيها السلع والمداخيل موازية غير مصرح بها. وهناك نوعان من السوق الموازية: الأول، يمس الإنتاج، خفي، وهو نشاط أسود لا يحترم تشريعات العمل، ويزيد في القيمة المضافة. والثاني، يحصل في التوزيع، موازٍ، إنه تهريب يقع بين سوقين في الاقتصاد نفسه، لا يزيد في القيمة المضافة، بل إنه يضعف الاقتصاد. ويمكن أن يتواجد النوعان في اقتصاد الدولة الواحد. انظر: Ahmed Henni, *Essai sur l'Économie Parallèle: Cas de l'Algérie* (Alger: ENAG Éditions, 1991), p. 15.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٩٠؛ حول تطور السوق الموازي، انظر: Goumeziane, *Le Mal Algérien: Économie Politique d'une Transition Inachevée 1962-1994*, pp. 99-103.

(١٠٧) انظر: النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ص ٢٩٢، و Henni, Ibid., pp. 17 and 22.

في معظم الدول التي انتهجت الاقتصاد الموجَّه، «وُجدت قطاعات غير رسمية عريضة يحيا في ظلها عدد كبير من السكان خارج نظام القانون، صارت الأسواق عفوية ويتعذّر كبحها، وغالباً ما تجري التجارة في غياب ثقافة مشتركة أو مؤسسات لتسهيلها»[١٠٨]. في الجزائر، نتيجة لهلامية الاقتصاد الموجَّه، صارت السوق الحقيقية هي السوق الموازية، طبيعية، لأنها الوحيدة التي تعيد توزيع القيمة بدون تدخل سياسي، وعلى قاعدة النقود والنقود لوحدها فقط. كان التوزيع الدولاتي للمواد الاستهلاكية بأسعار مدعمة موجّه لدعم الفئات ذات القدرة الشرائية المتدنية، لكن جميع الفئات الاجتماعية استفادت من ذلك، وأصبح دعم الدولة للمواد الأساسية سبيلاً لجمع الثروة، سواء في التجارة أو في القطاع الصناعي الخاص، أي أن التجار والصناعيين الخواص استفادوا من الأثمان العمومية لدعم أنشطتهم وزيادة ثروتهم[١٠٩].

أدى برنامج مكافحة الندرة المعتمد في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، والتدابير الرامية إلى فتح السوق الوطني أمام الاستيراد، إلى تعاظم عمليات التهريب، والمضاربة، ممّا سمح بزيادة انتشار السوق السوداء أو ما صار يعرف بلغة الجزائريين «الطراباندو»، وقد منحت الفئة الاجتماعية التي تنشط فيه، دينامية لاقتصاد السوق الجزائري. اليوم، أصبحت الممارسات التي اعتبرت في وقت ما خفية وغير مصرح بها، هي الممارسات الاجتماعية الحقيقية[١١٠].

أدت التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة منذ أواخر السبعينيات، دوراً كبيراً في تجذّر «الطراباندو». فقد نجم عن تراجع أداء الشركات الوطنية وخفض الواردات في منتصف الثمانينيات، نقص هائل في السلع والخدمات، مما اضطر الحكومة آنذاك، إلى وضع آليات إدارية للتسويق (حصص، بطاقات شراء...) محل آليات السوق، كما واجهت ندرة العملة الصعبة قبولها بالتبادل السري للعملة (تصريحات استيراد بدون دفع). علنياً، ظلت الدولة متمسكة بدولاتية الاقتصاد من خلال تقديم المساعدة الحكومية للقطاع العام، واستبعاد القطاع الخاص من الاقتصاد الرسمي، كما أنشأت تعاونيات استهلاكية مدعومة وهي بمثابة سوق ثانية للسلع والخدمات، استبعد منها أُجراء القطاع الخاص وأغلبية الموظفين والبطالين. تغوّل السوق الموازي إذاً، فرجال الأعمال رفضوا إقصاءهم من السوق، وانتظموا إذاً في سوق خفية، ضمن شبكات وساطة للحصول على الحصص (إعادة بيع، تجار جملة غير مصرح بهم، منتوجات غير مرخص بها...) بتواطؤ الحكومة وأجهزة الرقابة الأمنية[١١١].

---

(١٠٨) أولسون، **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**، ص ١٥٤ و٢٣٨.

(١٠٩) انظر: Addi, *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*, pp. 160-161, et Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 191.

(١١٠) Tlemçani, *État, Bazard et Globalisation*, pp. 118-119.

(١١١) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٩١.

إن مختلف السياسات والتدابير الاقتصادية التي طبّقتها السلطة حالت دون تطور قطاع خاص رسمي شرعي، الذي بإمكانه المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال النشاط في المجالات التي تميزت بضعف فاعلية القطاع العام فيها، أو تلك التي فشل فيها. وبدلاً من ذلك، شجعت تلك الأنظمة والمؤسسات والممارسات ولادة وتطور سلوك مفترس، يميل إلى استخراج الفوائد من النظام الرسمي القائم على الريع[١١٢].

ومثلما يرى برادفورد ديلمان، فقد أحلّت الدولة الجزائرية الريعية إحدى الأسواق محل سوق أخرى. اعتماداً على ما إذا كانت هناك «طفرة» أو دورة «عجز»، حاولت الدولة، إما بناء السوق الوطنية من دون القطاع الخاص، وإما إبدال الاقتصاد الريعي بآخر ليبرالي. وهذا هو جوهر مشكلة التنمية في الجزائر. في النهاية، أقامت الدولة سوقاً شعبية مدعومة؛ وسوقاً خاصة شرعية، ومقيدة؛ وسوق سوداء كبيرة يموّنها الاثنان الآخران. إن النتائج العكسية لديناميات هذه الأسواق المتفاعلة تحدد إلى حد كبير مسار التنمية الاقتصادية الجزائرية طوال المرحلة الممتدة بين (١٩٧٠ ـ ١٩٩٨)[١١٣].

٣ ـ مفعول الريعية

هناك دراسات لا حصر لها تناولت دور الريع في أنظمة الحكم المختلفة، وبخاصة الأنظمة الاستبدادية. نالت الأنظمة العربية والإسلامية حصة الأسد من تلك الدراسات، ولا سيما البلدان النفطية، مثل دول الخليج العربي، وليبيا والجزائر، حيث حاول الدارسون فهم العلاقة بين النفط والاستبداد، ودور الريع البترولي في كبح التحرك نحو الديمقراطية. لقد تحقَّق ما يمكن اعتباره اتفاقاً على البعد السياسي للريع النفطي، حيث إنه يقوّي السمات السلطوية في أنظمة الحكم التي تتحكم بالثروة النفطية. هذا ما اهتمت به نظرية الريعية، التي تبلورت بفضل الجهد العلمي الذي أراد به أنصارها إثبات العلاقة الإيجابية بين وجود الريع وغياب الديمقراطية، أي محاولة لتقديم إجابة عن إشكالية لا تزال مطروحة اليوم: هل يعوق الريع (وبخاصة النفط) الديمقراطية؟ وما هو مبرر بقاء الدولة الريعية خارج عملية الدمقرطة؟ هل يعتبر النفط مبرر بقاء الأنظمة الاستبدادية؟

الدولة الريعية، مصطلحٌ توصف به الدول التي تستمد مداخيلها من ريوع خارجية، ابتكره حسن مهداوي في ١٩٧٠، للإشارة إلى الدولة التي تتلقى ريوعاً ضخمة من أفراد أجانب أو حكومات أجنبية[١١٤]. تطوّر هذا المصطلح على يد حازم ببلاوي، وذلك حين اعتبر أن المصدر الخارجي يعد أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي، والدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد

(١١٢) Layachi, «The Private Sector in the Algerian Economy: Obstacles and Potentials for a Productive Role,» p. 47.

(١١٣) Dillman, *State and Private Sector in Algeria: The Politics of Rent-seeking and Failed Development*, p. 11.

(١١٤) Hussein Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State: The Case of Iran,» in: Michael A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East* (London: Oxford University Press, 1970), p. 428.

الريعي، يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع الثروة الريعية على الأغلبية من السكان. تطرح هذه الفكرة ضرورة التفرقة من ناحية، بين الأقلية والأغلبية، وبين خلق الثروة وتوزيعها أو استخدامها من ناحية أخرى. هناك فئة محدودة من المجتمع تحصل بصورة مباشرة على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الأغلبية من السكان على استخدامات هذه الثروة(١١٥).

لقد تم تطبيق هذه النظرية على عدد من البلدان، واستنتج مهداوي وتشودري وغيرهما من المدافعين على نظرية الدولة الريعية، بأن الريع يجعل المسؤولين في الدولة مفرطين في التفاؤل، هيّابين من المجازفات، وحين تتلقى الحكومات موارد هائلة فإن تفاؤلها يتجاوز حدود العقلانية بصدد الموارد في المستقبل. لذلك، فإنها تكرس القسط الأعظم من مواردها للحفاظ على الوضع القائم بحرص كبير، بدلاً من تعزيز التنمية. وتذهب تشودري إلى القول إن الدولة الريعية لا تطوِّر مؤسسات استخراجية سليمة، فتفتقر تالياً، إلى المعلومات اللازمة لصياغة استراتيجيات تنمية سليمة(١١٦). وتمضي ليزا أندرسون (L. Anderson) في السياق نفسه، قائلة إن الدول الريعية تتبنى سياسات تهاب من المجازفة على نحو استثنائي مفضلة الاستهلاك المساواتي الراهن على سياسات التنمية التي تعزز التحول الاجتماعي والاقتصادي من جانب، لكنها تجازف بإذكاء صراع اجتماعي(١١٧).

لا تخلو هذه المحاجات من الصحة، فدولة ريعية مثل الجزائر يظل الريع النفطي منذ تأميم المحروقات، والفورة النفطية في السبعينيات، «علّة» (مرض) الاقتصاد الوطني بنظر المراقبين الذين يرون أن اعتماد البلد على صادرات بترولية بنسبة ٩٨ بالمئة، جعل الدولة في تبعية مطلقة «للبترودولار». أبعد من ذلك، ومثلما تجادل تيري لين كارل (Terry L. Karl) بحنكة في كتابها **مفارقة الوفرة: الفورات النفطية ودول البترول** (١٩٩٧)، فإن «التبعية لإيرادات النفط تُنتج نمطاً محدَّداً من الإطار المؤسسي، هو الدولة النفطية، التي تشجِّع التوزيع السياسي للريوع. وتتميّز مثل هذه الدولة بالاعتماد المالي على البترودولار، الذي يوسّع صلاحيات وواجبات الدولة، ويضعف

---

(١١٥) حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج ١، ص ٢٨٠ ـ ٣٨٣. يتفق مع هذا الرأي تحليل لوشياني (Luciani)، الذي يقترح تصنيفاً للدولة الريعية يأخذ بمنشأ دخل الدولة، هل هو داخلي أم خارجي. فإذا كان النفط يُصدَّر أغلبه، ودخل الدولة يرتبط بهذا التصدير، فإن الدولة تتحرر من قاعدتها الاقتصادية الداخلية، وتصبح دولة خارجية الموارد. لحظتئذ، فإن الوظيفة الغالبة لهذه الدولة هي القيام برصد التخصيصات، مقابل الإنتاج وإعادة الرصد وهي وظيفة الدولة داخلية الموارد. للاستزادة، انظر: جياكومو لوشياني، «دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج ١، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٧.

(١١٦) مايكل روس، «الاقتصاد السياسي للعنة الموارد: نقد وتحليل الأدبيات النفطية،» في: إدوارد موريس [وآخرون]، **النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٩١ ـ ٩٢. للاستزادة، انظر المصادر: Mahdavy, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State: The Case of Iran,» pp. 443-444, and Kiren Aziz Chaudhry, *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East* (Ithaca NY: Cornell University Press, 1997).

(١١٧) روس، المصدر نفسه، ص ٩٢.

سلطتها نظراً إلى تضاؤل القدرات الاستخراجية الأخرى. ونتيجة لذلك، حين تواجه الدولة ضغوطاً منافسة، فإن المسؤولين في الدولة يكونون قد اعتادوا على استبدال المهارة السياسية في فن إدارة الدولة بالإنفاق العام على الجمهور، مما يضعف تالياً، قدرة الدولة»[١١٨].

في إطار دراستها للسياسات النفطية في خمسة بلدان من بينها الجزائر، تبدي كارل ملاحظة في غاية الدقة: «حين تتلقّى الحكومات عوائد ضخمة، تتجه صوب تحقيق أكبر قدر من الإنجازات في أسرع وقت ممكن، وهذا ما يضعها في مأزق، بحيث تتحمّل أعباء إدارية أكبر من طاقتها، كما تصبح هدفاً وفريسة للباحثين عن الريع. وحين تفرض العوائد الضخمة ضرورة التخطيط الحصيف بعيد الأمد، فإنّ هذين العاملين يُضعفان الدولة»[١١٩]. وهذا ما توضحه الباحثة جيداً أثناء معالجتها حالة فينزويلا.

يدعّم هذا الرأي فكرة كارل التي تشرحها بتفصيل وبأدلة تجريبية في مؤلَّفها المذكور، التي تفيد بأن النظم السياسية واقتصاديات البلدان البترولية تتشكل بفعل تدفّق الدولارات النفطية، على نحو يُفردها ويميِّزها من بقية البلدان. فالثروة النفطية قادرة على صب المؤسسات في قوالب معينة صباً مُحكماً، وينطبق ذلك بخاصة على الدول التي يقترن فيها استغلال النفط بمرحلة بناء الدولة الحديثة. ويؤدي هذا الاقتران إلى جنوح الدولة النفطية جنوحاً يشوّه مؤسساتها، ويضعف قدرة هذه المؤسسات. هناك دوماً صفقة تعقد بين شركات النفط الحريصة على ضمان مصادر جديدة من النفط الخام، وبين الحكام المحليين التوّاقين إلى ترسيخ القواعد المؤيدة لهم. تولّد هذه الصفقة الكثير من الآثار، تُفضي حتماً إلى ولوج حلقة مفرغة من نتائج التنمية السلبية. سياسياً، فهي تخلّف إرثاً مريراً من المركزة الشديدة للسلطة السياسية، وشبكات التواطؤ بين موظفي القطاع العام ورجال الأعمال. اقتصادياً، ثمة اختلال التنمية باعتمادها الأحادي على المعادن، واعتماد التنمية على دعم الأسعار المصطنع بفضل ريوع النفط، وإلغاء الإيرادات الحكومية المستمدة من الضرائب مثلاً، واستبدالها بالدولارات النفطية[١٢٠].

إذاً، ينظر أنصار نظرية الدولة الريعية إلى أن العلاقة بين صادرات النفط والدولة الاستبدادية تفسّر بتلاحم ثلاث آليات. **الأولى**، هي مفعول الريعية، حيث إن الحكومات تستخدم الثروة النفطية لتخفيف الضغوط الاجتماعية، والمطالب المنادية بالمحاسبة. وهذا ما يطرح فكرة الأساس الاقتصادي للدولة، فالدولة ذات العوائد النفطية ليست بحاجة إلى فرض ضرائب أو الاعتماد عليها بصورة أساسية في تمويل الموازنة العامة، ومن ثمّ، لا أحد بإمكانه مساءلة الحكومة عن المال العام.

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١١٩) تيري لين كارل، «مخاطر الدولة النفطية: تأمّلات في مفارقة الوفرة،» في: موريس [وآخرون]، **النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، ص ١١٧.

(١٢٠) المصدر نفسه.

الآلية **الثانية**، هي طريقة توزيع الثروة، أي تأثير الإنفاق، والمقاصد من وراء توزيع الريع. وهنا تركز نظرية الريعية على العقد الريعي الذي بمقتضاه ترفع الحكومة حجم الإنفاق العام على الأفراد مقابل حصولها على ولائهم، وسكوتهم، أو التقليص من حجم المناوئين لها. بمعنى آخر، إنها تشتري السِّلم والإجماع بواسطة الريع النفطي. أما الآلية **الثالثة**، فهي تشكيل الفئات الاجتماعية، حيث تكفي الإيرادات النفطية لكي تمنع الحكومة تشكُّل فئات اجتماعية مستقلة عن الدولة، أي، منع قيام مجتمع مدني مستقل، ونزع التوجهات السياسية للسكان[١٢١].

بالنسبة إلى حالة الجزائر، هناك من الباحثين من يؤيّد حجج القائلين بدور النفط وأثره في بقاء النظام التسلطي، وهناك من يستبعد اليوم، فرضية الريعية وحجج منظري الدولة الريعية. هناك دارسون كُثر لتجربة بناء الدولة في الجزائر، يضعون أصبعهم على دور النفط في توطيد دعائم الحكم السلطوي الذي شيّده الرئيس بومدين، حيث يخلُص العباس وبوحوش إلى القول إن النخبة الحاكمة أبرمت صفقة استبدادية، جرى فيها تبادل المنافع الاقتصادية، مقابل الحريات السياسية والاقتصادية[١٢٢].

يُعتقد أن الريوع النفطية والصراعات الداخلية هي الدوافع الرئيسة للصفقة. كما أن الريوع التي ينبغي توزيعها ضئيلة جداً قياساً بحجم السكان، وتالياً، فإن الصفقة غير ثابتة بشكل متأصّل، لأنها مرتبطة بصعود أو هبوط أسعار النفط، التي تنعكس على الوضع الداخلي. فانهيار الإيرادات البترولية يرفع درجة التوتر والصراع داخلياً تماماً، مثلما وقع منتصف الثمانينيات، حين قادت أزمة الريع إلى لجوء النظام إلى إعادة ترتيب صفقة الاستبداد. وأمام الفورة النفطية التي تعيشها البلاد منذ سنوات، اجتهدت النخبة في كيفية تعزيز الصفقة من خلال المشاريع الاجتماعية، والإنفاق بشكل لم يسبق له مثيل[١٢٣]. لكن، كيف تفسّر موجة الاحتجاجات الاجتماعية في عز ارتفاع درجة الإنفاق الحكومي؟ لماذا لم تُبطل الصفقة الريعية الحراك الاجتماعي المُطالب بالتغيير في البلدان النفطية؟

تعتبر هذه المسألة أحد أوجه الضعف في نظرية الريعية، ولا سيما لدى القائلين بفشلها في تفسير التحولات التي طرأت على البلدان النفطية، وفهم الأحداث الجارية حالياً (الربيع العربي).

---

(١٢١) روس، «الاقتصاد السياسي للعنة الموارد: نقد وتحليل الأدبيات النفطية،» ص ١٥٨ ـ ١٦٥. انظر أيضاً: جياكومو لوشياني، «الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية،» ورقة قدمت إلى: ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، ص ١٨٠ ـ ١٨٤؛ جوردون جونسون، «لعنة النفط: الاقتصاد السياسي للاستبداد،» في: موريس [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠؛ بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ص ٥٨ ـ ٥٩؛ Camilla Sandbakken, «The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya,» *Democratization*, vol. 13, no. 1 (February 2006), pp. 135-132; Craig J. Jenkins [et al.], «International Rentierism in the Middle East and North Africa, 1971-2008,» *International Area Studies Review*, vol. 14, no. 3 (September 2011), pp. 11-12, and Gregory White and Scott Taylor, «Well-Oiled Regimes: Oil and Uncertain Transitions in Algeria and Nigeria,» *Review of African Political Economy*, vol. 28, no. 89 (September 2001), pp. 334-336.

(١٢٢) العباس وبوحوش، «الجزائر: الديمقراطية والتنمية ومنطق الصفقة الاستبدادية،» في: البدوي والمقدسي، محرران، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، ص ٣٢٤.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

لهذا، ينادي بعضهم بتعديل فرضية الدولة الريعية ووضعها ضمن سياق تاريخي محدّد خاص بكل بلد، وفهم الظروف التي تسمح للريع النفطي لكي تصبح مكوّناً بارزاً في المعادلة السياسية، مثلما يجادل مهتمون بالوضع العراقي[١٢٤]، إذ يرى البدوي والمقدسي بأن «تأثير الثروة النفطية في تحقيق المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية على أهميتها، لا يمكن تناوله بمعزل عن التاريخ الاجتماعي ـ السياسي للبلد المعني، إذ ينبغي وضع نظرية الدولة الريعية ضمن سياق اجتماعي ـ سياسي ـ تاريخي، ومن ثم تقييم تأثيرها في الحكم والتنمية»[١٢٥].

أمّا كليمنت مور هنري، فإنه لا يرى من ضرورة للأخذ بفرضيات تلك النظرية لفهم التطورات الحاصلة في الجزائر منذ الاستقلال، ويقترح استخدام أطروحة «الدولة المُتخندقة» (Bunker state) كبديل من نظرية الدولة الريعية[١٢٦]. فهو يتفق مع الرافضين لحجة القائلين بصحة تطبيق مبدأ «لا ضريبة إلّا بتمثيل» في البلدان النفطية، أي أن عدم وجود مؤسسات لمحاسبة المسؤولين، يُعزى إلى ضعف المجهود الضريبي[١٢٧]. إن الجزائر التي عرفت فرض ضرائب ورسوم عالية في الستينيات والسبعينيات، عرفت في المقابل سيطرة الشرعية الثورية في تلك المرحلة، التي حالت دون تشييد مؤسسات حقيقية. إن الدولة بعيدة من أن تعكس الشرعية التي يقوم عليها أيُّ نظام سياسي، كانت بناءً فرنسياً أجنبياً؛ كما أن الحزب الحاكم، جبهة التحرير، صار أسطورة سياسية، لأنه في الواقع، لم يكن سوى جماعة تقوم باصطفاء النخب، واستمر تهميشه على الرغم من رفع شعار إعادة هيكلته أثناء وبعد حكم الرئيس بومدين، وعلى الرغم من تدفق عائدات النفط أيضاً. إن مؤسسات الدولة وُلدت ضعيفة، وهذا قبل الشروع في الاستغلال التجاري «لبترول حاسي مسعود». وعليه، من الخطأ القول بلعنة النفط، ودوره في تقويض القدرة الاستخراجية لتلك المؤسسات[١٢٨].

ثالثاً: منطق قبلي

يضاف مفعول القبيلة إلى جانب عناصر الفهم الرئيسة السابقة، كمتغيّر رئيس لتفسير وفهم إشكالية بناء الدولة في مجتمعات ما بعد الكولونيالية. وهذا انطلاقاً من أن فهم مسار بناء الدولة من فوق غير كافٍ على الإطلاق، أي أن ذلك التحليل، الذي يتناول آليات الحكم ونمط إدارة السلطة والثروة، لا يفي بغرض فهم بنية الدولة الجزائرية الحديثة وطبيعتها. لقد كشفت الأحداث المختلفة في المنطقة العربية، منذ بداية الألفية الجديدة، ومع الحراك العربي الراهن، ثقل البنى التقليدية

---

(١٢٤) بسام يوسف وإريك ديفيز، «تفسير الحكم الأوتوقراطي في العراق: النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي ـ سياسي،» في: البدوي والمقدسي، محرران، المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(١٢٥) إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة، العدد ٣٨٤ (شباط/فبراير ٢٠١١)، ص ٨٧.

(١٢٦) انظر: Clement Moore Henry, «Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State,» *The Journal of North African Studies*, vol. 9, no. 2 (Summer 2004), pp. 68-81.

(١٢٧) انظر: ووتربوري «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط،» ص ٨٥ ـ ٨٧.

(١٢٨) Henry, Ibid., p. 75.

وحضورها بشكل غير مسبوق في الساحة، مما دفع المراقبين إلى القول إن العالم العربي يشهد صحوة قبليّة. في الجزائر، عادت البنى الاجتماعية التقليدية بقوة، وراحت تلقي بثقلها من جديد، وبخاصة مع الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل في عام ٢٠٠١، ولجوء السلطة إلى إعادة الاعتبار للبنى القبلية وتوظيفها أكثر من ذي قبل.

سأحاول في هذا المبحث تناول مفعول القبيلة، وكيف استطاع المنطق القبلي أن يفرض نفسه أمام فشل مسار البناء المؤسسي، وكيف تحولت القبلية إلى فعل مهيمن في الخطاب والممارسة. لكن قبل ذلك، سأتناول باختصار مفهومي القبيلة والقبلية، وأبيّن الإشكال واللبس الذي يكتنف المفهوم الأول.

١ ـ حول مفهومي القبيلة والقبلية

بداية، يُلفت ذوو الاختصاص النظر إلى أن الاهتمام الذي حظيت به الظاهرة القبلية في العلوم الاجتماعية، لم يفضِ إلى تحديد معنى القبيلة بعد؛ فهناك خلطٌ بين مفهوم القبيلة (Tribu) والإثنية (Ethnie) والقبليّة (Tribalisme)، وهذا بفعل تشعّب سياقات تناول الموضوع، وتباين الأطر النظرية التي عالجته[١٢٩]. وتالياً، صارت استعمالات هذا المفهوم مثيرة للجدل، ولا سيما في الآونة الأخيرة، في دول عربية تعيش على وقع الصراعات والحروب الأهلية، أين تحوّل معنى القبيلة إلى خطاب تفسيري لحالة التفكّك الحاصلة في بلدان مأزومة، مثل العراق وسورية وليبيا واليمن.

يعتقد الأيوبي أن الخلاف حول تعريف مفهوم القبيلة، يدور في الأساس حول ما إذا كان المعيار التعريفي الرئيس هو معيار تنظيمي ـ سياسي، أم ثقافي ـ لغوي. وعليه، يفضّل «أن تُفهم القبيلة على أنها نمط من التنظيم الاجتماعي مبنيّ على أساس فكرة مفترضة، عن النسب المشترك. ويُرمز إلى العلاقات المميزة الرئيسة من خلال النسب أو المصاهرة بصفتها دماً ولحماً»[١٣٠]. غير أن الطرح الخلدوني ينفي هذا المعنى؛ فالقبيلة عند ابن خلدون لا تتحدّد بكونها متفرّعة عن جدّ أوّل، ولا تتحدّد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، كما حدّد ذلك الأنثروبولوجيون الكلاسيكيون. يشكّل النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، الإطار الحقيقي للقبيلة[١٣١].

---

(١٢٩) انظر: محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٥٥؛ عبد الله الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩)، ص ٢٥ ـ ٤٢، و Pierre Bonte et Yazid Ben Hounet, «Introduction,» *Études Rurales*, vol. 184, no. 2 (juillet-décembre 2009), pp. 13-14.

(١٣٠) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ١٢٦.

(١٣١) بوطالب، المصدر نفسه، ص ٥٨. يرتبط بـ الحسَب، أي ما للقبيلة من قوة مادية ومعنوية، يتشكّل منها مخيالها الاجتماعي، تؤسَّس عليه قيمة الأمة ومسمّاها وشرط وحدتها ومكانتها في الوجود والذاكرة. «إن النسب/الحسب قانون ثقافي مشترك كوني يؤسّس وحدة ذهنية تتكامل مع الوحدة الجغرافية والاقتصادية السياسية». انظر: الغذامي، المصدر نفسه، ص ٣٣. ويقول الكاتب: «ليست مقولة الحسب والنسب إلّا عبارة من العبارات الرمزية، وحينما تسود مقولة أهل الحسب =

تعني القبيلة، الدور الذي يجب أن يُعزى لما يعبّر عنه الأنثروبولوجيون الغربيون بالقرابة عند دراستهم للمجتمعات البدائية، وهي ما عبّر عنه ابن خلدون بـ «العصبية». وليس المقصود بالقرابة قرابة الدم وحدها، كما أنها ليست مجرّد علاقات نسب خطي (فلان ابن فلان)، بل إنها في حقيقتها تستند إلى عملية التمثيل الجمعي لمكانة مجموعة ما[١٣٢]. في إطار الأنثروبولوجيا الاجتماعية، يميّز العلماء والباحثون بين القرابة البيولوجية والقرابة الاجتماعية؛ وفي ما إذا كان الأمر يتعلّق بقبائل أم بتنظيمات اجتماعية أخرى تستند على القرابة. هذا ما دفع بعضهم إلى القول، إن القرابة قد تكون متخيَّلة بيولوجياً، لكنها حقيقية اجتماعياً. في هذا الصدد، يتحدث جاك بيرك عن القبيلة كرمز (أنوماستيك Onomastique)، في حين، يرفض بيار بورديو (P. Bourdieu) التفسير القائم على الأنساب، ويؤكد أهمية اللقب كمرجع هوياتي. وهنا نعود مجدداً إلى ابن خلدون الذي لفت الانتباه إلى صورية الأنساب، وإلى الدور الأساسي لصلة الأرحام في الالتحام القبلي[١٣٣].

مدافعاً عن القبيلة، يحاجج الغذامي بأنها قيمة اجتماعية وثقافية نشأت لضرورة معاشية وبيئية، فهي تعبير محايد. بينما يعتبر مصطلح القبائلية غير محايد، وهو مفهوم انحيازي وعرقي يقوم على الإقصاء والتمييز. لمّا يتحول الانتماء العقدي والديني والاجتماعي من خيار معرفي وتوارث اجتماعي، من قيمة إلى أداة للتمييز، تصبح القبيلة عندئذٍ، مادة لفرض التمايز مثلها مثل العرقيات والهويات[١٣٤]. يبدو أن ما يعنيه هذا الكاتب السعودي بالقبائلية، هو تبلور وطغيان النزعة القبلية لدى الأفراد، وسيطرتها على سلوكهم المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة والهوية القبليتين. وتظل هذه النزعة محلّ رفض من لدن دعاة الدولة الحديثة والمجتمع المدني.

يتفق الكثير من الباحثين حول الحضور الدائم للقرابة في الدول العربية، وتوحدها مع التعبيرات السياسية. وعليه، تمحورت دراساتهم حول مفعول القبلية، والكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال

= والنسب، فإنها تحمل في طياتها شحنة ثقافية عالية الكثافة. النسب يكون بانتساب المرء إلى والديه وتسمية هذه النسبة بأعلامها المرصودة في الذاكرة أولاً ثم في التدوين بعد ذلك، وكل مخلوق بشري هو ابن أو بنت لأبوين من نفس النوع والتكوين، لا فرق بين ذات وأخرى. بينما كلمة حَسَب، تشير إلى معاني المجد المنتقى، وما يحسبه المرء من مفاخر آبائه وأجداده». «ورغم تعدد دلالات هذه الثنائية اللفظية نسب/حسب، إلا أن النسب يبقى مرتبطاً عضوياً مع الحسب، وهذا الأخير يأتي بوصفه مخترَعاً ثقافياً يتضافر مع النسب لتشكيل حزمة نسقية تصنيفية وإقصائية» (المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٩).

(١٣٢) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣، ط ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٤٨، وعبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٥. عند دراسة حالة مثل اليمن، ينبه الدارسون إلى ضرورة تخطي مفهوم القبيلة الذي يعتبر النسب هو الرابطة الأساس في المجتمع القبلي. فهناك عوامل سياسية واقتصادية ساهمت في تشكيل وإعادة تشكيل الاتحادات القبلية، اختيارياً من طريق نظام المؤاخاة، أو إجبارياً من طريق الضم والإلحاق. انظر: عادل مجاهد الشرجبي، محرر، **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن** (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٣٣) Yazid Ben Hounet, «Le Concept de Tribu en Anthropologie,» *Revue Africaine des Livres*, vol. 5, no. 1 (March 2009).

(١٣٤) الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، ص ٢٥ ـ ٢٦ و٣٦.

التضامن القرابي، وتتحول إلى ميادينٍ للعمل السياسي ومجالاتٍ للتنافس على السلطة[١٣٥]. ويعتقد بوطالب أن مردّ تصاعد موجة القبلية هو ضعف القبيلة كبنية اجتماعية، وبخاصة عندما تصبح محاصَرة، ويصبح وجودها غير مرغوب فيه، فتبرز النّعرات القبلية كتعبيرات عن الهويات المحاصَرة. وأمام عدم قدرة الهياكل البديلة استيعاب الأفراد وتعبئتهم، تستمر القبلية في حشدهم، وتظهر استمراريتها أيضاً في النزعات الجهوية[١٣٦]. ويستنتج باحث تونسي آخر، أن نظام القرابة العربي قام أساساً على مفهوم القبيلة، وهو أقرب إلى ما يسمى «العشائرية» للحديث عن طريقة في الحكم أو سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد على ذوي القربى «الأقارب منهم والأباعد» بدلاً من الاعتماد على الكفاءة[١٣٧].

يرى ريتشارد تابر (R. Tapper) أحد الأنثروبولوجيين الذين بحثوا في موضوع القبيلة، أن هذه الأخيرة تواصل تأدية دور مهم في الدولة الوطنية الحديثة، مثلما هو الشأن في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الجديد هو تلك الرهانات الآخذة في الظهور. إذا استمر وجود توظيف سياسي معيّن للقبيلة في الدولة، فإنه سيأتي في شكل قبليّة، التي ينظر إليها عموماً، كعقبة في طريق الحداثة. كما يشير الباحث إلى الاستعمالات الجديدة للقبيلة في كل من العراق مثلاً، حيث صارت واحداً من مكوّنات المجتمع المدني. في إيران، بعد الثورة الإسلامية، تمظهرت ككيان ثقافي، مستمَدّ من التراث، وحتى من الفلكلور[١٣٨]. في المغرب، تتبلور الأيديولوجيا القبلية اليوم داخل الصراع أو التقرّب من السلطة، ويصل تجنيد الطاقة القبلية أوْجه، وقت الانتخابات؛ ففي الأوساط الحزبية، هناك دعوة إلى العودة إلى القبلية وإلى العلاقات القبلية باسم الأصالة، والرجوع إلى التراث كهوية مهددة لمواجهة مخاطر الصراع السياسي والحضاري، مثلما تستنتج رحمة بورقية[١٣٩]. لذلك، ومثلما ترى إليزابيث بيكار، في العالم العربي، طوال عقود من المراقبة بواسطة بيروقراطية تسلطية، وبإعادة توزيع تنموي أو ريعي، وبخطاب معبِّئ، تمّ خلق صلة بين المجتمع والدولة. وهنا تطرح الكاتبة السؤال حول مكانة القبلية في هذا الرابط؟[١٤٠]. في سياق الاهتمام بتجربة البناء الوطني في الجزائر، حاول بعض الباحثين الإجابة عن هذا السؤال، وتقديم قراءة لعلاقة القبيلة بالدولة بعد الاستقلال.

---

(١٣٥) انظر: بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ص ٦٤ ـ ٦٥، وÉlizabeth Picard, «Les Liens Primordiaux, Vecteurs de Dynamiques politique,» dans: Élizabeth Picard, dir., *La Politique dans le Monde Arabe* (Paris: Armand Colin, 2006), pp. 74-77.

(١٣٦) بوطالب، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٣٧) عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، ص ٣٧٥.

(١٣٨) Bonte et Ben Hounet, «Introduction,» p. 14.

(١٣٩) رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١)، ص ١٦٣ ـ ١٦٥.

(١٤٠) Picard, «Les Liens primordiaux, vecteurs de dynamiques politique,» pp. 71-74.

٢ ـ القبيلة وبناء الدولة

ما هو مآل البنى الاجتماعية التقليدية بعد الاستقلال؟ هل اختفت أم تمفصلت مع الدولة؟ كيف تعاملت الدولة الجديدة مع القبيلة؟ هل جرى إنكارها، أم تمّ الاعتراف بها ومن ثَمّ إيقاظ البنى التقليدية وإقحامها في عملية بناء الدولة؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحها بجدّ باحثون في الأنثروبولوجيا السياسية، ويعد يزيد بن هوني من أبرز المتخصصين في الموضوع، حيث عالج العلاقة بين القبيلة والدولة، من خلال دراسة ميدانية لبعض القبائل الواقعة أعالي جنوب غرب الجزائر(١٤١).

يثير استعمال هذا المفهوم حساسية كبيرة، وبخاصة في الجزائر. في هذه الحال، يفضّل بن هوني استخدام معنى القبيلة «ككيان اجتماعي مؤلّف من قيمتين: تلك المتعلقة بـ الأسلاف (والتي تسمح بتمييز وترتيب الجماعات والأفراد انطلاقاً من نسبهم المفترَض)، وتلك المتعلقة بالتضامن (والتي تربط بين أشخاص ينتمون إلى أصل مشترك). وعليه، تتمثّل القبيلة كمجموعة من الأقرباء تربطهم علاقات نسب من خط أحادي (نسب للأب أو للأم) والتي يمكن أن تتصرّف كشخص جماعي يمكن تعبئته لأهداف مختلفة»(١٤٢). فالعلاقات داخل القبيلة في شتى مستوياتها، تقوم على الترابط وشدّ الأزر الذي يمثّل أحد أشكال التضامن بين من تربطهم علاقات تقارب دموي ونسب أبوي أو نسبومي(١٤٣).

في البداية، يؤكد بن هوني أن تشييد الدولة الجزائرية تمّ على أنقاض القبيلة، خلافاً لما كان عليه الأمر في بلدان عربية أخرى حيث تأسّست الدولة فيها بواسطة العصبية القبلية. ويعتقد أن الدولة والوطنية الجزائرية لا تفسّر من خلال المنطق القبلي، وإذا وُجدت علاقات تضامن في جهاز الدولة، فإنه ينبغي البحث عنها داخل عُصب جبهة وجيش التحرير الوطني(١٤٤). إذا كانت المساهمة في الحركة الوطنية من جانب القبائل الواقعة في الهضاب العليا وفي جنوب البلاد محدودة، فإن دورها في حرب التحرير كان قوياً وراديكالياً. لقد تطورت الحركة السياسية في الشمال، في الحضر، وخارج البلاد في المهجر، فقد عرفت البنى القبلية في المناطق الشمالية عملية تحطيم واسعة من طرف الاستعمار ـ هذا لا يعني القضاء عليها، ومن ثم غياب المعطى القبلي في الكفاح السياسي مصحوباً

---

(١٤١) درس الباحث القبائل المتواجدة في منطقة عين الصفراء (تبعد بـ ٧٠٠ كلم عن الجزائر العاصمة، حالياً هي دائرة تابعة لولاية النعامة)، التي تضم اتحادات قبلية كبيرة تتوزع على تراب المنطقة، مثل «لعْمور» و«أولاد سيد أحمد المجذوب» و«أهل القصور». وكل اتحاد قبلي يضم مجموعة من القبائل، وكل قبيلة تنقسم إلى عروش أو فروع. ويعتبر أهالي «قبيلة المْجاذبة» (أولاد سيد أحمد المجذوب بدائرة عسلة) من الأشراف والمرابطين، يتحدّرون من أصل شريف أي من نسب الرسول صلى الله عليه وسلم، أو من وليٍّ صالح، تماماً مثل قبيلة «أولاد بوثْخيل» ساكنة «لقْصَر» بمدينة عين الصفراء. للتفصيل، انظر شرحاً وافياً يقدّمه الكاتب في مؤلّفه، وهو تتويج لأطروحتين جامعيتين في الأنثروبولوجيا ناقشهما في معهد العلوم الاجتماعية بباريس. انظر: Yazid Ben Hounet, *L'Algérie des Tribus: Le Fait Tribal dans le Haut Sud-ouest Contemporain* (Paris: L'Harmattan, 2009).

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٤٣) انظر: عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، ص ٣٦٨.

(١٤٤) Yazid Ben Hounet, «Gérer la Tribu?: Le Traitement du Fait Tribal dans l'Algérie Indépendante (1962-1989),» *Cahiers d'Études Africaines*, no. 191, (mars 2008), p. 488.

بسياسات كولونيالية عنصرية، أدّى إلى تطوّر معارضة وطنية، جل مناضليها من المدينة. وعليه، يجادل بن هوني بأن انعدام مشاركة المجموعات القبلية في الحركة الوطنية، انعكس على دورها في مسار تأسيس الأمة والدولة الجزائرية الحديثة. لكن يظل للدولة الجديدة بعد الاستقلال تأثير ونفوذ أكبر من نفوذ القبائل في الدولة، وإذا كان هناك نفوذ للقبائل في الدولة، فإنه مضبوط للغاية[١٤٥].

إن البحث في العلاقة المتبادلة بين الدولة والقبيلة بعد الاستقلال، يدفع إلى معالجة سياسات الدولة تجاه المناطق المسماة «قبلية»، أو بحث تأثير التضامنات القبلية في البناء الوطني[١٤٦]. منذ الاستقلال، وحتى التسعينيات، اعتُبر المعطى القبلي تقليداً اجتماعياً مضرّاً، حيث افترضت السياسة الاشتراكية للدولة والحزب الواحد، ضرورة الوقوف ضد هذا التقليد الذي يمثّل خطراً على وحدة الأمة. لقد توافرت للدولة الجديدة إرادة قوية لإعطاء الجزائر والجزائريين صورة لدولة ولشعب متحدين في كل زمن. هذه الأيديولوجية سوف يتم استيعابها بشكل سيئ للقبول بفكرة أن الجزائر تشكّلت من قبائل «لا توجد صلة بينها»[١٤٧]. لكن في المقابل، لم يُستبعد هذا «التقليد القبلي المضرّ» ولم يحارَب أبداً، حيث لم تتردّد السلطة في توظيف التنظيم القبلي، وتقديمه كنظام اجتماعي تضامني مبني على المساواة، يجعل من القبيلة معطىً يتلاءم مع قيم الاشتراكية الكلاسيكية على الأقل. لهذا ستستحضر الأيديولوجيا الاشتراكية المعطى القبلي بمناسبة الثورة الزراعية، ولا سيما غداة تنفيذ الإصلاحات الزراعية الخاصة بالمناطق الرعوية في السهوب وفي الصحراء، حيثما سيجري تثمين بعض ملامح التنظيم القبلي[١٤٨].

على الرغم من أن موضوع القبيلة ظل من المحرّمات، كمعطى مزعج، يشوش على الصورة التي تقدّمها الأيديولوجيا الاشتراكية عن البلد، إلّا أن ذلك لم يمنع السلطة من استخدام المسألة القبلية في بعض الأحيان وتفعيلها؛ إمّا لاستبعاد مطالب الحركات الاحتجاجية، مثلما حدث إبان الربيع الأمازيغي سنة ١٩٨٠، وإما لمدح بعض قيم القبيلة والزاوية، مثلما حدث مع في السبعينيات، عشية الإعلان عن الثورة الزراعية، أو مثلما حدث في بداية التسعينيات لوقف زحف الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وتالياً، يظهر أن السلطة تستخدم مخيال القبيلة للحؤول دون تطور حركات سياسية أو اجتماعية، أو على عكس ذلك، لتشجيع حركات أخرى[١٤٩].

كيف أثّرت السياسات المحلية ومختلف القرارات الإدارية في التنظيم القبلي؟ وما هو مفعول القبيلة في تلك القرارات؟ شرعت الدولة في تطبيق إصلاحات تخص تنظيم القطر الوطني، وتنفيذ سياسات اقتصادية وتنموية تستجيب لمتطلبات المواطنين في الحاضرة، كما في البادية.

---

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠.

(١٤٦) انظر: Yazid Ben Hounet, «Que Faire de la Tribu? À Propos du Phénomène Tribal en Algérie et dans le Monde Musulman,» *Journal des anthropologues*, nos. 116-117 (2009), pp. 2-3.

(١٤٧) Ben Hounet, «Gérer la Tribu?: Le Traitement du Fait Tribal dans l'Algérie Indépendante (1962-1989),» pp. 490-491.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٩١.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٩٢.

بعد الاستقلال، حافظت الدولة على التقسيم الإداري الذي وضعته السلطات الاستعمارية، ولم تكن التعديلات التي أجرتها الدولة أساسية، كما أنها أخذت بعين الاعتبار في جزء منها التباينات القبلية المشيّئة في المرحلة الكولونيالية، حيث ستساهم تلك التنظيمات الإدارية في المحافظة على التقسيمات القبلية[١٥٠]. وهكذا أبقت الإصلاحات المطبقة منذ ١٩٦٧ إلى غاية ١٩٩٢ على الإرث الكولونيالي، في ما يخص التقسيم الإداري، حيثما سيبدو جلياً ثقل البنى القبلية ودورها في التأثير في القرارات الخاصة بإحداث الولايات والدوائر والبلديات، وبخاصة في الهضاب العليا والجنوب[١٥١].

بموجب التنظيم الإداري الجديد سنة ١٩٦٧، سيتم إحداث تغيير جدري في مناطق البدو الرّحل، وستحل البلدية محل القبائل المكوَّنة من مجموعة بدوية، وسيحل المجلس البلدي محل «الجماعة»، وسيحل رئيس المجلس الشعبي البلدي محل «القايد». كان هذا التنظيم الجديد يرنو إلى استبدال آليات اختيار المسؤولين، من طريق إقرار الانتخاب كآلية عصرية. في الواقع، لم تتجسّد هذه الآلية بالضرورة، ولم تأخذ على عاتقها خصوصيات المجتمع البدوي، وبخاصة تلك المتعلقة بظروف وجوده، وعلى غرار السكان المستقرّين، مثّل البدو الرّحّل رهاناً انتخابياً بالنسبة إلى القائمين على إدارتهم[١٥٢]. وبنظر بوخبزة، فقد ركّزت الدولة جلّ جهودها من أجل تقوية الاندماج الاجتماعي للناس كافة، وتعد مشاركة البدو الرّحّل في الانتخابات المحلية أو الوطنية مثالاً على ذلك[١٥٣].

أراد النظام السياسي الحاكم في الجزائر من خلال سياساته التنموية، التعبير عن وطنية الدولة، وأن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ولا يوجد من سبب يفرقهم بعضهم عن

---

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٩٣.

(١٥١) مثلاً، عند الاطّلاع على التقسيم الإداري الذي أُحدثت بموجبه ولاية النعامة، يظهر فعلاً حضور المعطى القبلي في ذلك التقسيم. **أولاً**، يذكر بن هوني أن القرار الحكومي باستبدال ولاية عين الصفراء بولاية النعامة في ١٩٨٤، جاء في إثر معارضة اتحاد «لحْمَيَّان» القبلي المسيطر في دائرة المشرية، معارضتهم للقرار الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٨٤، والذي يقسم ولاية سعيدة إلى ثلاث ولايات هي: سعيدة والبيض وعين الصفراء. عبّر سكان دائرة المشرية عن امتعاضهم من القرار، وفوراً، عبّأ اتحاد «لحْميَّان» القبلي أفراده لرفضه، وهكذا نشب صراع بين أهالي المشرية وأهالي عين الصفراء. وفي النهاية، تمّ ترسيم النعامة ولاية، ربما كحل وسط، يوازن بين «لحْمَيَّان»، و«لعْمور» أكبر اتحاد قبلي في دائرة عين الصفراء. لكن هناك من يذهب إلى القول إن منح النعامة (في ١٩٨٤ لم يتجاوز عدد مساكنها ٤٢ مسكناً) مركز الولاية، كان تحت تأثير العلاقات بين الشبكات القبلية والسلطة المركزية. حيث تذكر بعض الإشاعات (لم يتأكد منها الباحث) أن «لحْمَيَّان» سارعوا إلى جمع تبرعات مالية قدموها لزوجة الرئيس الشاذلي بن جديد، «حليمة»، بوساطة زاوية تقع في مدينة مازونة (ولاية مستغانم)، حيث سيكون في ما بعد أول والٍ لولاية النعامة من مازونة، وفي الوقت نفسه، هو ابن عم زوجة الرئيس. وعليه، ربح اتحاد «لحْمَيَّان» القبلي المعركة، فالمشرية (التي تبعد ٣٠ كلم عن النعامة) هي الولاية الحقيقية، كما أنها استفادت من معظم المشاريع التنموية، بينما تعرّضت عين الصفراء للتهميش منذ ذلك التاريخ. انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥. **ثانياً**، كانت تضم هذه الولاية الجديدة في قسمها الجنوبي منذ ١٩٨٤ إلى غاية ١٩٩٢ دائرة واحدة (عين الصفراء) وست بلديات (عين الصفراء، تيوت، صفيصيفة، مُغرار، جنيّن بورزق، وعسلة). بحلول سنة ١٩٩٢، صارت (صفيصيفة ومغرار وعسلة) دوائر جديدة إضافة إلى عين الصفراء. يُفسَّر إقرار هذه الدوائر بالنفوذ المتنامي لـ «أولاد سليم» ولـ «أولاد بوبكر» (المتواجدين في أراضي دائرتي صفيصيفة ومغرار). وهكذا، يُلاحظ أنّ خلق الدوائر، تمّ على أساس قبليٍّ محض (ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥).

(١٥٢) M'hammed Boukhobza, «Société Nomade et état en Algérie,» *Politique africaine*, no. 34 (1989) p. 11.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

بعض، كالعامل القبلي. كان هذا في خطاب الحزب الواحد. لكن، في الممارسة، ظل العامل القبلي ـ الجهوي ذا مفعول قوي جداً. استطاعت الدولة إدارة القبيلة والتضامنيات الجماعية، وفي بعض الأحيان، توظيفها ومراقبتها. ومنذ ولوج البلاد مرحلة التعددية، سيعرف المعطى القبلي منحىً آخر، هو مرحلة القبلية السياسية.

٣ ـ قبليّة سياسية

يفرض منطق السلطة الخفية والسوق الخفية، الذي عالجته سابقاً، التعامل بمنطق قبليّ. نظرياً، تظهر الدولة الجزائرية كجهاز عصري، ذات مؤسسات وآليات تنظم شؤون الأفراد، وتدير الشؤون العامة في إطار قواعد حكم عقلانية. في الواقع، لا تختلف حال الدولة الجزائرية عن باقي الدول السلطوية في أفريقيا وفي العالم العربي؛ حيث يظل التعبير السياسي منذ الاستقلال مراقَب، يخضع لمنطق السرية، تحتل فيه البنى التقليدية دوراً رئيساً، أشبه بما يمكن اعتباره سوقاً موازية. ففي ظل الحكم الاستبدادي، تُلغى قواعد التمثيل السياسي، وقنوات المشاركة السياسية، والمواطنة، لتحل محلّها القبيلة، بهياكلها وثقافتها. تتمفصل القبيلة مع الدولة، وتتحول العلاقة بينهما من علاقة تناقض وتنافر إلى علاقة تكامل، فتسود قبلية سياسية هي بمثابة المحرّك للأنظمة «النيوبتريمونيالية».

أجاد خلدون حسن النقيب في تعريف ووصف القبليّة السياسية التي يعتبرها كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يختلف عن القبيلة العادية، في أنه يتحول إلى حكم للعناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة السياسية. وبحسب الكاتب، تنطوي القبلية السياسية على ثلاثة معانٍ على الأقل:

(١) أنها توفّر أساس العصبية.

(٢) أنها تعمل كمبدأ منظم، يخصِّص موارد الجماعة ويحدّد مواثيق الإدخال والاستبعاد المطلق من الجماعة.

(٥) أنها تمثل عقلية عامة (شعبية)، تحكم كل أشكال العلاقة السياسية، إنه اتحاد الغايات الذي يوحّد العناصر المكوِّنة المختلفة الأعضاء التي تتنافس على موارد الجماعة[١٥٤].

ويرى النقيب أن القبلية السياسية أبعد ما تكون من مجرد تنظيم اجتماعي، إنها عقلية مهمة (Ethos)، تخصّب الذاكرة الجماعية للمجموعة، وهي لا تنحصر في مرحلة تاريخية معينة، أو في شكل من أشكال المجتمع، كالبداوة مثلاً. كما يرتبط مفهوم القبلية السياسية ارتباطاً عضوياً وثيقاً جداً بالدين، الذي يمنحه مصدراً آخر من الشرعية، ويبدو ذلك جلياً في العالمين العربي والإسلامي[١٥٥]. ومثلما حاجج برتراند بادي أثناء مقارنته للدولة في الغرب وعند المسلمين، فإن المدينة المغاربية والشرق الأوسطية لم تقطع الصلة مع محيطها الريفي أو القبلي. لقد تم تثبيت الولاءات العتيقة، وبدلاً من نشر ممارسات الجمعية وتشجيع تضامنات أفقية جديدة، ظلت تُقدِم

(١٥٤) خلدون حسن النقيب، **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ١٩.
(١٥٥) المصدر نفسه.

كل العناصر القابلة، من خلال النخب الدينية ومن خلال إعادة تشكيل العصبيات في الحي، على تثبيت الاحتجاج داخل الصورة الكلاسيكية التي تميز «بوبولينو هوبسباوم» (P. Hobsbawm)[١٥٦].

في الجزائر، يبدو أن اجتثاث القبيلة في شمال البلاد أثناء الحقبة الكولونيالية لم يمنع من إعادة بناء البنى التقليدية، فالمعروف أن التقاليد تُبتكر دائماً في مرحلة معينة، غير موغلة في القدم بالضرورة، مثلما جادل هوبسباوم[١٥٧]. وعليه، يؤكد بعض الباحثين تأثير القبيلة على السياسة والانتخابات منذ الاستقلال، وبقي هذا التأثير فاعلاً، وصار قوياً مع الإعلان عن التعددية الحزبية. وعليه، يدور الحديث والتساؤل عن مدى تواجد القبائل في صناديق الاقتراع[١٥٨]. توصّل بعض المتخصصين في الموضوع إلى أن القبلية السياسية تظل المنطق الذي يتحكّم في العملية السياسية من بدايتها إلى نهايتها.

أوضح بن هوني حضور القبيلة القوي في عهد الحزب الواحد. من خلال معرفة الأصل العائلي لرؤساء البلديات المنتخبين في دائرة عين الصفراء بين ١٩٦٧ و١٩٨٩، تظهر حقيقة أن للوزن القبلي تأثيراً لا يمكن إنكاره[١٥٩]. يكفي إلقاء نظرة على الانتماء القبلي لرؤساء البلديات في تلك المرحلة للتحقّق من مدى سيطرة أكبر اتحاد قبلي على رئاسة المجالس المحلية، هذا على الرغم من نفوذ جبهة التحرير الوطني وعامل الانتماء إلى الأسرة الثورية. وداخل الاتحاد القبلي أو العصبية الكبيرة، يظهر صراع عصبيات صغرى، وفي نهاية المطاف استطاع الاتحاد القبلي الأكبر(لعمور) صاحب الأكثرية الساحقة في المنطقة، الظَّفر برئاسة البلدية في كل مرة منذ عام ١٩٦٧.

بدوره، حاول محمد حشماوي البحث في بعض مؤشرات القبلية في الجزائر من خلال بحثه في موضوع الزبونية، حيث توصل في واحدة من دراساته إلى أن متابعة وفهم الانتخابات التشريعية التي جرت منذ عام ١٩٩٧، فهمها ليس كعملية سياسية فقط، وإنما كعملية اجتماعية أيضاً، «يشكل علامة بالغة الأهمية على ما يُعتمَل في أحشاء المجتمع، من حيث العلاقات التي يقيمها هذا الأخير بالدولة»[١٦٠]. أي أنه حين تُجرى الانتخابات، يمكن للمرء أن يدرك ما يقع داخل المجتمع، وأن يطّلع على مختلف صيغ أشكال التضامن القديمة أو الجديدة، ومنطلقات الانتماء، وغيرها من الصيغ المتعلقة بالتفويض بشأن خدمة المصالح وجلب النفوذ[١٦١]. يُفترض أن جل الأحزاب

(١٥٦) برتراند بادي، **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة نخلة فريفر (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦)، ص ٢٢٩.

(١٥٧) بادي وهرمت، **السياسة المقارنة**، ص ٣٧٦.

(١٥٨) Mohammed Hachemaoui, «Y a-t il des Tribus dans l'Urne?: Sociologie d'une Énigme Électoral (Algérie),» *Cahier d'Études Africaines*, no. 205 (mars 2012).

(١٥٩) للتفصيل، انظر: Hounet, «Gérer la Tribu?: Le Traitement du Fait Tribal dans l'Algérie Indépendante (1962-1989),» pp. 498-501.

(١٦٠) محمد حشماوي، «التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقات الزبونية والنهب ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢،» **نقد**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (خريف ـ شتاء ٢٠٠٤)، ص ٧١.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

السياسية المشاركة في الانتخابات تقوم بحشد كل الموارد المتاحة، وعند اختيارها لمرشحيها تضع في الحسبان خصوصيات معينة، ولا سيما المعطى السوسيولوجي، بل الأنثروبولوجي المميز.

ومثلما يُطلعنا الباحث، فإن علاقة النسب القبلي لا يمكن إنكارها عند التعرف إلى المرشحين الذين وُضعوا في أعلى قائمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بولاية الجلفة في تشريعيات حزيران/يونيو ١٩٩٧. فبوصف المرشح ابن القبيلة الفلانية يستطيع أن يستغل صلة القربى محركاً آلة النسب كوسيلة لإعادة بناء العصبية بعد انقراضها. ويتخذ هذا المرشح، مقابل الوعد بإفادة أشقائه وأقاربه في القبيلة، وضع الوسيط الزبوني الجدير لدى أجهزة الدولة[١٦٢]. أمّا في ولاية غرداية (منطقة وادي المزاب)، فإن العصبية القبلية ظاهرة للعيان، وهذا بفعل التركيبة السكانية لهذه الولاية، التي تضم أمازيغ يتبعون المذهب الإباضي، وعرباً سُنّةً على المذهب المالكي. بالنسبة إلى الفئة الأولى التي تجمعها روابط الدم والدين، فإنهم أفراد يحافظون بشكل صارم على الروح العصبية لديهم، ليس بالمعنى العرقي، وإنما بالمعنى الذي قدمه ابن خلدون للعصبية التي تولّد قوة التماسك والتضامن الاجتماعي الفاعل، للدفاع عن نفسها ومقوماتها الحضارية[١٦٣].

يظهر التحام «بني ميزاب» العصبي بقوة، بالرغم من التحولات التي طرأت على المنطقة، وتعكس الاستراتيجية التي يتبعها «المزابيّون» في كل موعد انتخابي منذ عام ١٩٩١، ذلك الأمر. فعوضاً من أن يضع الإباضيون مرشحيهم ضمن قوائم انتخابية حزبية، فإنهم يفضلون تقديم قوائم مستقلة خاصة بهم، يتم تزكية المرشحين فيها من طرف «مجلس القرطي» المتكون من خمسة أعيان من كل مدينة من مدن غرداية[١٦٤]. وما يعبّر أيضاً عن قوة العصبية «المزابية»، هو توجه النواب بعد انتخابهم إلى تلبية مطالب الطائفة الإباضية ككل؛ فالنائب لم يترشح بمحض إرادته، بل اختاره مجلس الأعيان، وأوفده إلى البرلمان لتمثيل تلك الطائفة ولإيصال مطالبها.

ينبغي أن تُفهم القبلية في سياق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، حيث إن إعادة بناء البنى التقليدية (القبيلة، العروش، الزوايا)، ظروف صاحبت عملية تشييد الدولة، وأخرى رافقت الإصلاحات بعد ١٩٨٩. في كل الأحوال، إن طغيان ثقافة قبلية ـ بدوية لدى النخب كما لدى الأفراد، يعكس أزمة الدولة والمجتمع في الجزائر. فقر مؤسسي، وتفقير للمجتمع ولّدا نوعاً من الاغتراب لدى الكل. في ظل هذا الواقع، لا يمكن إطلاقاً الحديث عن قيام دولة حديثة، في ظل التمسك بالانتماءات والتضامنات القبلية. إن واحدة من علامات ضعف الدولة هي ارتكاز جهاز الدولة على العصبيات القبلية.

---

(١٦٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٩.

(١٦٣) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٤٩.

(١٦٤) حشماوي، المصدر نفسه، ص ٥٠.

إذا أخذنا بعين الاعتبار تنويه العروي بأن الدولة لا تنحل كلية في الجهاز، فقد يكون الجهاز قوياً ومتطوراً، وعلى الرغم من ذلك، تكون الدولة ضعيفة ومتخلفة. وعليه، «لا دولة حقيقية بدون أُدلوجةٍ دولوية، وهي ما يستوعبه المواطن ويُترجمه إلى ولاء، فيعطي بذلك ركيزة معنوية قوية للدولة»[١٦٥]. إنّ هذا يقودنا إلى القول إن الاستثمار في القبيلة والبنى التقليدية الأخرى، يُبقي الدولة (كجهاز) هجينة، وأسيرة تلك التضامنات والولاءات القبلية. إذا لم يمنح المواطن ولاءه للدولة، فلا مجال للحديث عن قوة الدولة، بل حتى عن وجود حقيقي لها. بدون انتقال النخب والأفراد، وتخلّصهم من تلك الثقافة والشعور البدوي ـ القبلي، لا يمكن بناء دولة ـ أمة.

سأعالج في الفصل الآتي، رهانات القبلية السياسية، وهذا عند تناول العنصر الخاص بتجدّد الاستبداد. وسيتضح أن الدولة التسلطية الجديدة توظّف البنى القبيلة، هذه المرة، لمواصلة إبطال مفعول العملية السياسية، والوقوف ضد أي محاولة لنهوض مجتمع مدني مستقل، وسوق منظمة، كشرطين أساسيين لإقامة حكم صالح.

(١٦٥) انظر: العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

الفصل الخامس

من الدولة الفاسدة إلى الدولة المُفسدة

لا شك في أن العوامل المذكورة في الفصل السابق، كافية للإجابة عن الشقّ **الأول** من إشكالية الدراسة. سياسياً واقتصادياً، فإن التداخل الحاصل في بين السياسة والاقتصاد أي بين الثروة والسلطة، خلق البيئة التي يتغذى منها الفساد، نظام سياسي مغلق يعتمد منطق السرية والإخفاء؛ واقتصاد خفي، تديره سلطة خفية. واجتماعياً، فإن المنطق القبلي الذي تتعامل به السلطة، ساهم في تغييب المنطق العقلاني في الممارسة، ودفعها إلى الالتفاف على أشكال التنظيم البدائية، لتغرس ثقافة قبلية جهوية عوضاً من ثقافة سياسية مدنية. أمّا الشق **الثاني**، من السؤال، فإنه يدفع في اتجاه بحث تطوّر ظاهرة الفساد، أي في التعرّف إلى دورات الفساد، والظروف التي ساهمت في خلقها.

بديهي أن الفساد ظاهرة حركية يتطوّر من ظاهرة عرضية إلى ظاهرة نسقية، أي ما يصطلح عليه بـ «دورات فساد»[1]، حيث ينمو في ظل ظروف تشجع على استمراره، وصولاً إلى الوضع الذي يسيطر فيه الفساد عبر آليات مختلفة، فالفساد يعيد إنتاج الفساد. والسؤال المطروح: إذا توطّن الفساد وصار نسقياً، فما هي القوى التي تسمح بتجذره والإبقاء على آلياته؟ كيف يستشري في مختلف جوانب النشاط في الدولة والمجتمع، ويصبح معمّماً؟ سأحاول الإجابة عن هذه الإشكالية، وإثبات فرضية أن حالة الجزائر لا تختلف عن سائر الأنظمة الاستبدادية التي تستخدم الفساد للبقاء.

يكتسب الفساد الذي عرفته كل مرحلة من مراحل الحكم، صفة كل مرحلة من مراحل نشأة وتكوين الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، كما يتخذ سمة الظروف المحلية والدولية التي يعمل فيها النظام السياسي، كما يتسم بنمط الآليات التي يسيّر بها الحكم. ينتج من الفساد بيئة تتداخل فيها

(١) انظر: Cristina Bicchieri and John Duffy, «Corruption Cycles,» in: Paul Heywood, ed., «Political Corruption,» *Political Studies* [Special Issue], vol. 45, no. 3 (1997), p. 477.

عوامل سياسية واقتصادية وثقافية تشجع انتشاره في شكل دورات تعكس الوضع السائد وطبيعة العلاقات السياسية القائمة. ولعلّ أول مراحل هذه الدورة، يمكن نعتها بمرحلة الفساد الذي تطوّر في ظل الصراع بين العصب المتنافسة على الحكم بعد الاستقلال (١٩٦٢ ـ ١٩٨٨) إلى غاية دخول البلاد مرحلة انتقالية، تليها مرحلة الفساد الذي تم توظيفه في الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، ثم مرحلة الفساد والعنف المسلح (١٩٩٢ ـ ١٩٩٩). وأخيراً، مرحلة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٦، وهي مرحلة جرى فيها تبادل المنافع بين العصبة الحاكمة وأتباعها، ولا سيما أصحاب المال الجدد، حينما صاروا يشكّلون عصابات ساكنة تتمادى في نهب المال العام، وتريد الإبقاء على الوضع القائم، مهما كلّف ذلك البلد من أثمان.

أولاً: الفساد في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٨: فساد عصبوي ـ رعوي

يرى الكثير من الباحثين في شؤون البلدان ذات الأنظمة السلطوية أن مفتاح فهم عملية الخلافة الرئاسية وحشد النخبة السياسية بعامة، يتوقف على فهم البنية الزبونية والرعوية المكوِّنة لأنظمة الحكم هذه. يحاجج روبرتس بأن واحدة من المشكلات التي تظل مصاحبة للحكم في الجزائر، مشكلة العصبوية[٢]. والأسئلة المطروحة في هذا المبحث هي: كيف تمفصل الفساد مع العصبوية في ظل الصراع على السلطة عشية الاستقلال؟ وكيف وظّف الرئيس هواري بومدين الفساد لتثبيت حكمه؟ وكيف تمظهرت متلازمة العصبوية ـ الفساد في ظل حكم الرئيس الشاذلي بن جديد؟

١ ـ حكم الرئيس أحمد بن بلة

في ظل الظروف السوسيو ـ اقتصادية الخاصة بالجزائر، وبما أن علاقات التزليم هي أساس للحزب الواحد، فقد تلوّن المجتمع السياسي بتلك العلاقات من عدّة أوجهٍ، مثلما يجادل محمد حربي[٣]. غداة الخروج من مرحلة الاضطراب والعنف، كان ذنب منافسةٍ مفتوحةٍ ومعترف بها، استيلاء العُصب على المجال السياسي؛ إذ في مقابل العصبتين المتنافرتين اللتين قادهما بن بلة وبومدين، هناك عصب أخرى لم تهدأ قط. إن الحل النهائي لأجهزة الولايات التاريخية لم يحدث إلّا بعد تنحية العقيد الطاهر زبيري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، وكل منها أبقى على امتداداته في الجيش وفي الشرطة وفي الإدارة، وفي حزب جبهة التحرير[٤]، حيثما تكاثرت بسرعة مصالح الاستعلامات، وألوية خاصة، وسادت أجواء الرقابة البوليسية والريبة، التي لم يفلت منها أحد.

(٢) Hugh Roberts, «Demilitarizing Algeria,» (Carnegie Papers; no. 86, Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program, Washington DC; Beirut, May 2007), p. 6.

(٣) 3Mohammed Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens* (Paris: Arcantère Éditions, 1992), p. 173.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

لا يمكن وصف الأجواء المكهربة التي تمّ في ظلّها تقاسم السلطة بين بن بلة والأطراف المناوئة له. لقد وجد أول رئيس للجزائر نفسه وسط زخم من التيارات المتضاربة؛ فالنخب التي أيّدت الحكومة الموقتة، أثناء أزمة صائفة ١٩٦٢ تبحث عن موقع جديد. ثمة ثلاثة عناصر مشتركة تجمعها: الارتباط بجبهة التحرير التي خاضت الحرب ومن بعد الحزب الواحد، ومعاداة خجلة للرأسمالية، وتعاطفاً مع التطوعية (Volontarisme)(٥). وإذا أخذنا في الحسبان الروابط الإنسانية التي انصهرت طوال مرحلة الحرب بين «الإخوة الأعداء»، والحضور المكثّف للمعارضين في أجهزة الدولة، فإننا سنقتنع بأن بن بلة أصبح يقود بلداً يعتبر فيه النظام والسلطة ضرباً من الخيال(٦).

جرى توظيف حالة الفوضى والصراع في تبديد معالم الدولة المدنية وتزليم الفئات المختلفة والتلاعب بها. عند تولي بن بلة الحكم، توطّدت الشعبوية التي سادت أثناء حرب التحرير، حيث دافع عن خيار الحزب الواحد، وأغلق المجال السياسي بعد منع حزبي حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف من النشاط(٧). قُمع الكوادر السياسيون وتم تحييدهم، وفي الآن نفسه، تم استدراج مقاومين سابقين عبر السماح لهم بجمع «المغانم» ومتروكات المعمّرين، والمناصب والمواقع الإدارية الشاغرة، آنذاك. وضعت العصبة المسيطرة أزلامها ورفاقها في محيطها، وبخاصة في المراكز الاستراتيجية للإدارة والمؤسسات الدولتية، وهذا ما مكّنها من المراقبة الفعلية للآلة السياسية والاقتصادية. في ظل هذه الظروف، تأسست الدولة، وصارت إعادة تنظيم وبَنْيَنة المجتمع تجري من الأعلى وليس من الأسفل، بواسطة الدولة وليس بواسطة القوى الاجتماعية التي كانت لا تزال جنينية بعد(٨).

يعتقد براهيمي أن المجموعة التي أمسكت بالسلطة سهّلت ترقية الانتهازيين، وعملت كل ما في وسعها لكي تعزّز مواقعها من طريق تشديد التحكّم في الأجهزة وتضخيمها بعناصر تعتبرهم مطيعين وأكفاء، غير خطرين سياسياً لسهولة تزليمهم. كما أن الحماية التي تمنحهم إياها السلطة تضمن لهم الاستقرار والامتيازات، وتعزّز سلطتهم وتخوّلهم الشرعية(٩). أما بالنسبة إلى الإطارات الأخرى وبقية

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الأول أسّس جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، والثاني أسس حزب الثورة الاشتراكية (PRS). انظر: Gilbert Meynier, *Histoire Intérieure du FLN 1954-1962* (Paris: Fayard, 2002), p. 673.

(٨) انظر: Ahmed Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997* (Paris: L'Harmattan, 1991), p. 18.

(٩) عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٠٢. بعد الاستقلال مباشرة، أي أثناء أزمة صائفة ١٩٦٢ عمّت موجة من النهب، قابلتها القيادة بلا مبالاة، وبتواطؤ منها، لأنها وجدت في الفساد واللاعقاب وسيلتين لكسب وإرضاء المؤيّدين. وهذا هو موقف قيادة الأركان في تعاملهما مع عمليات السرقة التي جرت في الشمال القسنطيني، مثلما تذكر المصادر. يسرد عبد الحميد براهيمي شهادته عن بعض تلك الحوادث، قام فيها الكثير من المقاومين بعمليات سرقة لموجودات المعمرين من طريق الاعتداء على أصحابها، أو باحتلال الشقق والمحلات الشاغرة. لقد تم القبض على نقيب في جيش التحرير برفقة جنديين يسرقون صندوق أحد المحلات ليلاً من طرف الشرطة العسكرية، وتمّ سجنهم، كما تمّ إيقاف قائد فيلق وقائد كتيبة وجنديين بحوزتهم مجوهرات ومبالغ مالية =

المناضلين، سواء الذين كانوا في الوطن أو العائدين من الخارج، فقد تكيّفوا مع أجواء متقلبة من التحالفات وتصفية الحسابات، وظلوا تحت الرقابة التي مارستها الشرطة الموازية التابعة لـ «بن بلة» أو لـ «بومدين»[١٠].

يتشكّل الائتلاف الذي أوصل بن بلة إلى الحكم من عدة زمر متباينة[١١]. برز الصراع بشكل صريح وجدّي، حين عبّر بن بلة عن نواياه، أي تخويل حزب جبهة التحرير السلطة العليا في البلاد، وجعل الجيش والإدارة كجهازين للحزب. إن هذا الأمر صار يعني تنكّر الرئيس لداعميه الرئيسيين من العسكر(وبخاصة مجموعة تلمسان)، ونهاية ائتلافه الداعم يعني ترك القيادة لـ «محمد خيضر»، وراءها يتجمّع زبائن، تمّ إغراؤهم بتقاسم الأملاك المتروكة من قبل المعمرين[١٢].

يرى جيلبر مينيي أنه خلافاً لما كانت تقوم به الدعاية الفرنسية في الخارج، فإنّ واقع الكوادر الجزائريين المعيشي لم يبلغ مستوى مرتفعاً، حتى وإن تم الإخلال بالوظيفة، وأحياناً القيام باختلاسات[١٣]. وعلى العكس من الطبقة الجزائرية البيروقراطية الحاكمة التي استقرّت في نهاية القرن العشرين، فإن الفساد لم يكن على وجه العموم جزءاً من ممارسات «الأفلان»، على الأقل، كوسيلة للثراء الشخصي. إن الامتيازات المادية التي حصل عليها بعض الموظّفين السامين في إطار وظيفتهم، سكنات، سيارات... لا تزيد عن تلك التي تعتبر شيئاً عادياً في أي إدارة. حينذاك، تظهر

= مسروقة من إحدى العائلات الفرنسية. ورغم إلحاح النقيب براهيمي، باعتباره هو من شكّل عناصر الشرطة العسكرية التي تولّت عملية ملاحقة الناهبين، إلحاحه على ضرورة تطبيق العدالة بسجنهم، إلّا أن الرائد العربي برجم المتحالف مع العقيد هواري بومدين رئيس هيئة الأركان العامة ونائبه الرائد علي منجلي، استطاع إطلاق سراحهم. اشتط براهيمي من تصرف برجم، واتجه إلى بومدين مشتكياً ومبلّغاً عن التجاوزات، واستياء الضباط بعد علمهم بإطلاق سراح اللصوص من طرف الرائد برجم، فردّ عليه قائد الأركان ونائبه قائلاً إنّهما «بحاجة إلى العربي برجم في هذه الفترة الحاسمة». هذا ما أذهل النقيب براهيمي، وفوراً استقال من الجيش (ص ٨٨).

(١٠) انظر: غازي حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ترجمة خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص ١٥.

(١١) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 181.

(١٢) المصدر نفسه. معلوم أن بن بلة انضم إلى التحالف الذي يقوده محمد خيضر بعد مساومات جرت في الرباط (المغرب) بتاريخ ١٩٦٢/٧/٩، حينما وضع بن بلة وحلفاؤه (قيادة الأركان) خطة لخوض المعركة ضد الحكومة الموقتة. استمر هذا الائتلاف بعد انتصار «التحالف البنبلي» عليها، إلى غاية شعور بن بلة بالخوف من أن ينقلب عليه خيضر (أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني)، فقام بتنحيته في ١٩٦٣/٤/١٦ مدعياً أنه كان ينوي إنشاء حزب جماهيري ويريد تكوين لجنة بطريقته الخاصة لتحضير مؤتمر «الأفلان»، وإعادة الجيش إلى الثكنات، وعدم إشراك قوات الأمن في القرار، الأمر الذي عارضه بن بلة، مع رفض تشكيل لجنة لتحضير المؤتمر من أعضاء موالين لخيضر. في المقابل، أيّد بن بلة دور الجيش في الحياة السياسية، لكن مع ضرورة بقائه تحت سلطة الحزب. من جهة، حصل على دعم ورضى هيئة الأركان، ومن جهة أخرى، فضح نواياه بالتخلص آجلاً من داعميه. انظر: العقيد الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**، تحرير مصطفى دالع (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ٢٠١١)، ص ٣٤ ـ ٣٥؛ عمار بوحوش، «التطورات السياسية بالجزائر في عهد احمد بن بلة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥،» **دراسات إنسانية**، العدد ١ (٢٠٠١)، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣، و Abdelkader Yefsah, *La Question du Pouvoir en Algérie* (Alger: En. A. P. Éditions, 1990), pp.136-137 et 149-150.

(١٣) Meynier, *Histoire Intérieure du FLN 1954-1962*, p. 692.

حالات اختلاس علنية من طرف هيئة الأركان بالصدفة ـ إن الغاية من ذلك هي تعزيز الجماعة الحاكمة المتمثلة في هيئة الأركان العامة، وليس لإرضاء نزوات فردية[١٤].

٢ ـ حكم الرئيس هواري بومدين

عزّز «التصحيح الثوري» الذي قام به العقيد هواري بومدين في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥ العصبة المحيطة به، أي «مجموعة وجدة» المكوَّنة من ائتلاف شباب ضم عبد العزيز بوتفليقة وأحمد مدغري وشريف بلقاسم. وهم بمثابة مجموعة من «الضروريين» إلى جانب مجموعات أخرى أحاطت بالرئيس. كان لبن بلة دور في ترقية هذه المجموعة، وهذا من أجل إبعاد كل من علي منجلي وأحمد قايد عن مراكز السلطة، وهما من نُظراء العقيد بومدين في هيئة الأركان، الأكثر تزمتاً حيال طريقة عمله وتحالفاته كليّة[١٥]. كانت هذه العصبة بحاجة إلى دعم العقيد الطاهر زبيري، الذي يَنتظِم خلفه وبطريقة رخوة وذات بنية ضعيفة، ضباط من «منطقة الشاوية»[١٦]. شكّلت «مجموعة وجدة» و«مجموعة الشرق» هيكل مجلس الثورة، مركز القرار الجديد[١٧].

كانت محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الرئيس بومدين في ١٩٦٧ فرصة للتخلّص من «مجموعة الشرق» وبداية مرحلة جديدة، سيعمل فيها على تعزيز سلطته الشخصية، وتقليص حجم «الضروريين»، إذ سيُبعد مع مرور الزمن قياديين مربكين، ومنافسين محتملين، إلى غاية تفكّك «مجموعة وجدة» بعد دخولها في أزمة طويلة[١٨]، وسيحيط نفسه بداعمين جدد في ظل احتكاره الكلي للسلطة. إن بومدين على الرغم من ذكائه وسلطويته، سيطر على الحكم بمعونة ائتلاف من

---

(١٤) المصدر نفسه. هذا الاستنتاج صحيح في شقّه الأخير، لكن ينبغي القول إن ممارسات القيادة مشكوك في نزاهتها. ذلك أن القداسة التي أحيط بها العمل السياسي والثوري، حجبت الرؤية عن الثراء غير المشروع لمسؤولين في جيش وجبهة التحرير والحكومة الموقتة. هذا ما تبيّن لاحقاً بعد فتح ملف خزينة «الأفلان» من طرف الصحافة الوطنية. انظر في هذا: محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩، و Djillali Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie* (Paris: La Dispute, 2001), pp. 19-25.

(١٥) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens,* p. 184.

(١٦) وهم: سعيد عبيد، محمد صالح يحياوي، صالح سوفي (بن ديدي)، عمار ملاح. هؤلاء وآخرون، ينتمون إلى منطقة الأوراس التي تقع في الشرق الجزائري، وهي الولاية الأولى أثناء حرب التحرير. انظر: المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه. هذا لأن السلطة الفعلية كانت بيد الرئيس ومجموعة «الضروريين» أي أعضاء «مجموعة وجدة»، الذين احتلوا مواقع سياسية مهمة في حكومة ما بعد الانقلاب. في حين مثّل قادة الولايات التاريخية، وقادة النواحي العسكرية الخمسة والشرطة والدرك، والأعضاء السابقين في المكتب السياسي لـ «الأفلان»، وأعضاء سابقين في وزارة التسليح والعلاقات العامة (MALG)، كلهم صاروا أتباعاً للعقيد بومدين، رئيس مجلس الثورة ووزير الدفاع.

(١٨) بدأت الأزمة مطلع السبعينيات، بعد معارضة أهم أعضاء تلك المجموعة توجهات الرئيس، بداية مع أحمد قايد المسؤول عن جهاز الحزب الذي اختار المنفى بالمغرب، حيث سيتوفى هناك، و«انتحار» وزير الداخلية أحمد مدغري، وانتهت مع إبعاد وزير المالية شريف بلقاسم الذي اختار التقاعد مبكراً. وفي العلن، لم يبقَ بصحبة الرئيس إلّا عبد العزيز بوتفليقة في الدبلوماسية، وقاصدي مرباح في الأمن العسكري. انظر: حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٢٦ و٤٤ ـ ٤٥، و Mahfoud Bennoune et Ali El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam* (Alger: ENAG Editions, 1990), tome 2, pp. 13-34.

المؤيّدين، وفّروا له الدعم اللّازم لاستدامة حكمه. مع مرور الزمن، توصّل إلى أن الحفاظ على السلطة لن يكون إلّا بالاعتماد على عدد قليل من الموالين[١٩].

استعان العقيد بومدين بمصالح الأمن والشرطة العسكرية، التي امتد نشاطها في الحزب وفي الإدارة، وتالياً، فُرض نوع من التحكّم البوليسي بواسطة شبكات خاصة، وفّر لها الرئيس الرعاية الكافية. لقد تم المزج بين أسلوب القمع والتخويف من جهة، والإفساد من جهة أخرى[٢٠]، كل ذلك في إطار الاستراتيجية «البتريمونيالية» التي سبق أن ذكرت أنها متمركزة ذاتياً، تُفشل كل مسعى تنافسي من شانه أن يهدّد احتفاظ الزعيم بالسلطة. بالنسبة إلى عملية الإفساد، واضحٌ أن تحييد قدامى المقاومين والمعارضين الأقوياء كان بفضل سياسة الدولة التي شجعت نوعاً من الزبونية، في ظل ميل الكثير من الفاعلين إلى ترك مجال السياسة، وولوج عالم الأعمال[٢١]. أرادت القيادة غلق المجال السياسي مع فتح المجال للملكية الخاصة أمام من كان يفترض أنهم مناوئون لتوجّهاتها، في تناقض صارخ مع الخطاب والتوجه الاشتراكي المعلن.

خلال المرحلة الممتدة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ كان جهاز التسيير الممركز موضوعاً كلياً تحت الرقابة المباشرة للعقيد بومدين، في حين لم تمارس الدوائر الوزارية ومديري الشركات الكبرى والولاة سوى رقابة مظهرية. في ما بعد، رسمت السلطة تقسيماً للعمل الاجتماعي والسياسي مطابقاً للتحالفات الفئوية وللمصالح التي تدعّمها[٢٢]. مع تعاظم الاستثمارات الحكومية التي أطلقتها الحكومة، ومع اكتمال التأميمات الوطنية، ولا سيما تأميم آبار النفط، انتظمت شبكات زبونية. اشتد التسيير الممركز للاقتصاد والتجارة، وفي ظل انعدام تام لمساءلة أجهزة التسيير حول إدارتها للموارد، انتشر الفساد وعمّ التبذير، فالأولوية هي إرضاء الفرقاء، وحشد الدعم الشعبي، حيث إن توزيع «المغانم» من طرف الجهاز البيروقراطي كأداة مضبوطة ومحترمة[٢٣]، بلغ مستويات كبيرة في ظل ارتفاع عائدات النفط، في سرية تامة «حتى لا ينفضح الخطاب الرسمي المساواتي، الاشتراكي أكثر فأكثر... وسوف يتولّاها رجال موثوقون من الرئاسة والمالية، مزوّدون لهذه الغاية بسلطات تقريرية خفية على الجهاز الإداري والاقتصادي»[٢٤].

---

(١٩) جميع الحكام بحاجة إلى داعمين لسلطتهم، حتى ولو كان حكمهم شخصياً مطلقاً، وهذه بديهية لا تحتاج إلى إثبات. لم يستأثر هواري بومدين، وقبله بن بلة، بالحكم وحده، بل إن المجموعة المحيطة بالرئيس ظلّت بمثابة نواة الحكم الصلبة. أؤكد هذا، لنفي أي قول يحاجج بأن بومدين لم يكن بحاجة لأحد لأنه زعيم، له قدسية لدى الجميع، أمكنته من البقاء في الحكم إلى غاية وفاته.

(٢٠) Tayeb Said-Amer, *L'Algérie Face à Son Avenir* (Alger: Edition El-Hikma, 2000), p. 17.

(٢١) انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ١٢٢.

(٢٢) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٢٣.

(٢٣) نزيه ن. الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فاتح عبد الجبار (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٦١٦.

(٢٤) حيدوسي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

من بين الرجال المقرَّبين من الرئيس، مسعود زغار، رجل الخفاء الذي حصل على حماية من بومدين بعد أن وافق هذا الأخير على تعليمة أصدرها وزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام عام ١٩٧٦، تقضي بإقصاء جميع الوسطاء الجزائريين الذين يتعاملون في مجال التجارة الخارجية باستثناء زغار[٢٥]، والذي أصبح الوسيط المالي الأقوى، ورجل الرئيس المعتمد عليه في مجال الدبلوماسية السرية والتجسس في مختلف أنحاء العالم. تطلّبت هذه المهمة وجود شبكات صداقة واستعلام عالمية، تمكّن زغار من استغلالها، وجمع ثروة طائلة تفوق المليارَي دولار أمريكي في نهاية السبعينيات[٢٦]. يعتقد إريك لورون (E. Laurent) أن زغار «لم يكن سراً لا بالنسبة للفرنسيين أو بالنسبة للأمريكيين، رشى ضخمة تحصّل عليها بواسطة عقود التوريد الكبرى، التي كان يوزعها لاحقاً على مختلف بارونات النظام: عسكريين، ومسؤولي الأجهزة الخاصة وأعضاء في الحزب»[٢٧].

لم يهتم هواري بومدين بثرائه الشخصي، إذ لا أحد يشكّك في نزاهته[٢٨]، لكنه مثل أي قائد يريد البقاء، غضّ الطرف عن الفاسدين والمفسدين، وبخاصة تغوّل رجال الأعمال؛ فقد حازوا على النفوذ بواسطة إقامتهم علاقات عضوية ومادية بين عالم الأعمال، ومسؤولين في أجهزة الدولة[٢٩]. وعليه، تنامت ظواهر الرشوة والمحاباة والتجاوزات من كل نوع. شجّع هذا النهج تغلغل الفساد في مسام الإدارة والجيش وفي الشركات الوطنية. يعتقد حيدوسي أن الصمود الجيد للاقتصاد العالمي كان يحول دون وعي حجم الفساد[٣٠]. في مطلع السبعينيات، شعر الرئيس بومدين بالقلق من وجود بعض التوترات الشعبية، «وفي الواقع، كان مصدرها مسؤولون تمكّنوا من إقامة شبكة هائلة من العلاقات الاجتماعية، تضم أحياناً بعض المتصلين بالصداقة أو المصاهرات مع سفارات أجنبية

---

(٢٥) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 193, et Bennoune et El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam*, tome 2, pp. 211-212.

تكوّنت شبكات من الوسطاء التجاريين تعمل مع الموردين الأجانب، ويسيطر عليها مسؤولون كبار، تتعامل بالفساد وتراقب جميع الصفقات (وبخاصة في مواد التموين الأساسية والتجهيز والبناء) أهمّها شركة الخدمات لمسعود زغار. يذكر عبد السلام بلعيد أن شركة أمريكية كبرى تتعامل مع بعض الشركات الوطنية، أخبرته بتقديمها عمولة لشركة الخدمات التي يملكها أحد الوسطاء، تحت تهديدات هذا الأخير بعدم الكشف عن أسماء الأشخاص الذين طلبوا الحصول على عمولات. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٢٦) للاستزادة، انظر: Lounis Aggoun et Jean-Baptiste Rivoire, *Françalgérie: Crimes et Mensonges d'États* (Paris: La Découverte, 2004), pp. 65-78, et Mohamed Sifaoui, *Histoire Secrète de l'Algérie Indépendante: État-DRS* (Paris: Nouveau Monde Éditions, 2012), pp. 104-106.

(٢٧) Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*, pp. 33-34.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢٩) حول نفوذ رجال الأعمال وسطوتهم، انظر: Bennoune et El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam*, pp. 109-112.

(٣٠) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٤٤. في حين تحاجج فتيحة طلحيت أن الأيديولوجية الاشتراكية أدت دوراً كبيراً في إخفاء النهب الذي طال الأملاك الشاغرة والموارد العمومية عشية الاستقلال، وساهمت في استدامته طوال المراحل اللاحقة. انظر: Fatiha Talahite, «Économie Administrée Corruption et Engrenage de la Violence en Algérie,» *Revue Tiers Monde*, vol. 41, no. 161 (janvier-mars 2000), pp. 57-60.

معينة، ولم يكن ذلك يخفى على الرئيس... وكان ممّا يُزعج الرئيس، أن مصادر الإشاعات، كانت غالباً تجمعات تتمحور حول أفراد، وفّر لهم إمكانيات الرعاية الإدارية والسياسية، وتغاضى عن عثرات بعضهم وعن تقاعس البعض الآخر»[٣١].

في النصف الثاني من السبعينيات، ونظراً إلى اهتمام الرئيس بومدين بصورة نظامه أمام الشعب، وضمن البحث عن الشرعية الشعبية، بادر إلى وضع دستور جديد و«مؤسسات تمثيلية منتخبة»، وإلى وضع آليات للوقاية من فساد المسؤولين[٣٢]. لكن، يبدو أن الأمر بالنسبة إلى الرئيس بومدين، كان تركيز السلطة بيده بشكل أقوى من ذي قبل، أي التخلص تماماً من أصحاب الرأي، والنزاعات التي كان يتولى التحكيم فيها وحده.

٣ ـ حكم الرئيس الشاذلي بن جديد

لم تفكّر العصب المتصارعة ملياً في مشروع للتحديث، أي استئصال التخلّف وعصرنة الدولة والمجتمع لتحقيق غايات الاستقلال الوطني، بل كان تفكيرها الأحادي والوحيد ينحصر في كيفية الإمساك بالسلطة والبقاء فيها. لقد حجبت التعبئة الشعبوية التي سادت طوال الحكم البومديني الرؤية عن الآثار السلبية التي أفرزتها تلك المرحلة[٣٣]، وبخاصة تفشّي الفساد. يبدو أيضاً أنه، وكبقية الأنظمة «العسكريتارية» الأفريقية، فإن الثقافة الدولتية للقيادة السياسية، تصوّرت أن قوة الدولة تكون بالإذعان والحؤول دون النقد البنّاء، ومنع المشاركة الفاعلة. كان سوء استخدام المنصب يُعتبر غالباً أنه «شرٌّ لا بد منه»، كما كان يُتغاضى عن الفساد البيروقراطي[٣٤].

بعد رحيل الرئيس بومدين، خوفاً من العودة إلى التصادم المسلّح حول السلطة، ومخافة أي تدخل شعبي قد يحصل، كان اتحاد قادة «الدولة ـ الأفلان» أمراً محتوماً؛ فالتحضير لخليفة الزعيم لم يتمَّ بعد. انقسم هؤلاء إلى أربع مجموعات: قيادة الجيش التي عيّنت العقيد الشاذلي بن جديد كمنسق، حزب جبهة التحرير ممثلاً بمحمد صالح يحياوي، التصنيعيين مع عبد السلام بلعيد،

---

(٣١) محي الدين عميمور، **أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى**، ط ٢ (الجزائر: موفم للنشر، ١٩٩٥)، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

(٣٢) انظر في هذا: Bennoune et El-Kenz, *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam*, pp. 202-203.

(٣٣) انظر: علي الكنز، **حول الأزمة: ٥ دراسات حول الجزائر والعالم العربي** (الجزائر: دار بوشان للنشر، ١٩٩٠)، ص ٧٥، و ahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, chap. II.

(٣٤) نعومي شازان، «بين الليبرالية والنزعة الدولتية: الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا،» في: لاري دايموند، معد، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلوعبيد (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص ٩١. يعتقد كليمنت هنري أن الفساد الصغير ظل حاجزاً أمام تطور الإدارة الحكومية الجزائرية بعد الاستقلال، لكنه في المقابل قدّم خدمة مهمة لنظام الحكم. في المستوى المحلي، يمكن اعتبار الفساد البيروقراطي أداة لكسر العراقيل الإدارية التي كان يواجهها الأفراد منذ عهد الإدارة الكولونيالية، في حين ظل الفساد الكبير، أي في المستويات العليا، وسيلة للحصول على منافع سياسية. انظر: Clement M. Henry, *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia* (Boston: Little Brown and Company, 1970), p.215.

وأخيراً، الإدارة العليا ممثلة بعبد العزيز بوتفليقة، المتبقّي الوحيد من «مجموعة وجدة»[٣٥]. وضع مؤيّدو الرئيس بن جديد عملية التخلص من داعمي الرئيس الراحل السابقين نصب أعينهم، وهذا شيء طبيعي في الأنظمة الاستبدادية. فمن أجل تشكيل ائتلاف جديد من الداعمين، وضع العقيد الشاذلي وبتأييد من الشرطة العسكرية، ومن خلال توظيف المكتب السياسي للحزب، وضع حدّ لطموحات رؤساء العصب الثلاث الأخرى، بواسطة تكتيكات محكمة بدقة، استطاعت من خلالها مجموعته ضرب عصبة بأخرى[٣٦].

لكن، أين تكمن الغرابة في اختيار الشاذلي بن جديد لرئاسة البلاد؟ فهذا العسكري، متواضع، ليس له طموح أو ميول سلطوية، كان بعيداً من الدسائس السياسية، بل إنه عبّر في الكثير من المناسبات عن رفضه السلطة. طبعاً، هناك تجارب كثيرة لأنظمة استبدادية وصل فيها الحاكم إلى السلطة بدون أن تتوافر لديه أدنى فكرة عن حكم البلد، كل ما يعرفه هو الاستيلاء على السلطة والتشبّث بها، من خلال تشكيل ائتلاف صغير ودفع أموال لأعضائه، بما يكفي للمحافظة على ولائهم[٣٧]. والذي حصل بعد سنوات من تولي الرئيس الجديد الحكم، يعكس أن العصبة التي دعّمته فرضت عليه اتخاذ جملة من القرارات والتعيينات، بهدف إزالة أولئك الذين يريدون الحفاظ، باسم مواصلة العهد البومديني، على جانب كبير جداً من رقابة السلطة في مستوى الجهاز المركزي للدولة[٣٨].

استخدم الرئيس الشاذلي بن جديد كل الوسائل لتعزيز سلطته مع الغياب المطلق للشفافية، حيث اقتضى المنطق «النيوبتريمونيالي» للسلطة، رفض أيّ انفتاح قد تنجرّ عنه خسارة «الضروريين» من العسكر[٣٩]. طوال ثلاث سنوات من التعديلات والمواجهات الخفية، نجم عنها تغيّرات مهمة في المجموعات التي تحيط بالرئيس، فهذا الأخير أراد إبعاد خصومه من جانب، وتعويض أو تجديد الداعمين الذين أوصلوه إلى الحكم من جانب آخر، حيث تحالفت عصبة بن الشاذلي جديد مع

(٣٥) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 196.

(٣٦) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٧؛ John P. Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized* (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986), p. 165; William B. Quandt, *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*, traduit par M'hamed Bensmmane [et al.] (Alger: Casbah Edition, 1999), p. 49, et Yefsah, *La Question du Pouvoir en Algérie*, pp. 314-327.

(٣٧) بروس بيونو دو مسقيتا وألستير سميث، **دليل الاستبداد والمستبدين: الفساد سبيلاً للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها**، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٤)، ص ٤٨.

(٣٨) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٥٢. لم يجرِ استبعاد المنافسين للرئيس الشاذلي أنصار بومدين السابقين فحسب، بل شمل الاستبعاد أيضاً إطارات عليا شغلت مناصب مهمة خلال السبعينيات. كان ذلك بموجب مادة جديدة تضمنها القانون الجنائي تعاقب مسؤولي الشركات الوطنية في حال إدانتهم بارتكاب أخطاء في التسيير. هذا ما سمح للسلطة الجديدة بإقصاء المناوئين، ومنح المناصب المهمة لمسؤولين موالين ضمن الائتلاف الجديد. انظر: Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, p. 73.

(٣٩) كان هؤلاء بمثابة الداعمين الأساسيين للشاذلي طوال مرحلة الشد والجدب، عشية رحيل بومدين، وتذكر الكثير من المصادر أن الداعم الرئيس لاختيار بن جديد هو قاصدي مرباح مدير الاستخبارات، بمساندة من العقيد عبد الله بلهوشات وقادة آخرين، مثل يزيد نور الدين زرهوني وفرحات زرهوني وعلي تونسي.

يحياوي للتخلص من التصنيعيين، والاستناد على قادة النواحي العسكرية من أجل تحييد قاصدي مرباح، وإقصاء يحياوي لتثبيت محمد شريف مساعدية، مع الإبقاء على عبد الله بلهوشات الذي ينتمي هو الآخر إلى «القاعدة الشرقية»، والتخلص من بوتفليقة قبل توقيف وسجن الممول الكبير مسعود زغار[٤٠].

أتاح ارتفاع العائدات النفطية (١٣ و١٤ ملياراً سنوياً بين ١٩٧٩ و١٩٨٢) تعزيز حكم بن جديد، حيث مضى في نهجه التغييري، محاولاً القيام بتصحيحات لنمط التنمية السابق. وسعياً منه إلى إيجاد نوع من الإجماع حول النظام، رفع شعار «من أجل حياة أفضل»، ونال بواسطته رضى الجميع[٤١]. في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، جرى «انتخاب» الشاذلي، وكانت هذه ثمرة عملية «إلغاء البومدينية» التي يبدو أنها تمّت بنجاح، مما يعني أن الرئيس وسياساته صارا في الموضع المناسب[٤٢]، حيث سيعتمد على داعمين جدد، مثل اللواء الركن مصطفى بلوصيف والهادي خذيري من «مجموعة الشرق»، وبشكل كبير على العربي بلخير، العقل المدبّر على مستوى الرئاسة[٤٣]. برضى من أصحاب السلطة الفعلية، واصل فريق الرئيس بن جديد تطبيق سياسات تصحيحية انفتاحية، هدفها تعزيز مكانة الرئيس وداعميه. وبتعيين مسؤولين جدد في أجهزة الدولة، وبفضل إعادة هيكلة مصالح الأمن التي كانت إلى غاية تلك اللحظة تراقب قنوات وآليات التجارة الخارجية، جرى تعديل نظام الفساد[٤٤].

حتى سنة ١٩٨٩ استمرّ التداخل بين الاقتصادي والسياسي، إذ إنّ التحولات التي نجمت عن إعادة الهيكلة التي تبنّتها القيادة، جرت في سياق ذلك التداخل، الذي أدى إلى تقوية شبكات الرعاية والزبونية. وإذا اعتبرنا هذه الأخيرة متلازمات لأنماط إنتاج متمفصلة ومصاحبات سلوكية لمرحلة من التحول[٤٥]، فإن منافعها قد ظهرت على النخبة الحاكمة بشكل جلي.

---

(٤٠) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 198.

تذكر بعض المصادر أن مسعود زغار أراد التقرب من الشاذلي، وقام بعرض خدماته عليه، لكن الجماعة الداعمة للرئيس رفضت ذلك، وفضلت الاستعانة بالعربي بلخير، الذي سرعان ما حرّك جهاز الاستخبارات في الخارج، حيث سيُلقي بالقبض على زغار بعد عودته إلى الجزائر من أميركا في فخ نصب له بإحكام في ١٩٨٣/١/٨، وتُصادر ثروته من بعد (٢ مليار دولار). انظر: Aggoun et Rivoire, *Françalgérie: Crimes et Mensonges d'États*, pp. 78-79.

(٤١) الكنز، **حول الأزمة: ٥ دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، ص ٧٧.

(٤٢) Entelis, *Algeria: The Revolution Institutionalized*, pp. 65 and 166.

(٤٣) يعتقد براهيمي أن الخطأ الأول الذي وقع فيه الشاذلي هو تعيينه للرائد العربي بلخير كمنسق للأمن برئاسة الجمهورية في ١٩٧٩ ثم مديراً عاماً لديوان الرئاسة في ١٩٨٠، حيث نال ثقة الرئيس وصار يستخدم صلاحياته، مما دفع بعضهم إلى القول إن مهام الشاذلي بروتوكولية فقط، في حين أن صاحب القرار الحقيقي هو العربي بلخير. ويكمن الخطر بحسب براهيمي، في أن بلخير استخدم ذلك المنصب الاستراتيجي لتقوية عصبته من طريق ترقية قدامى ضباط الجيش الفرنسي في مناصب عليا، ولا سيما في الجيش، والتخطيط للاستيلاء على السلطة مستقبلاً. للاستزادة، انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ١٦٩ ـ ١٧١.

(٤٤) Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, p. 75.

(٤٥) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٣٤٦.

تحاجج فتيحة طلحيت، بأن تفكيك الشركات الوطنية الكبرى، في بداية الثمانينيات، نجم عنه تداخل الفساد بعلاقات القوة والزبونية في النظام، وأصبح الفساد نموذجاً موازياً لتوزيع المداخيل: في إطار توزيع رسمي بالدينار يبحث عن تحقيق المساواة نسبياً، في ظل وجود فارق في الأجور المنخفضة بشكل خاص. وتوزيع آخر، كبير وخفي، بالعملة الصعبة، يركّز مداخيل باهظة بين يديْ «النومنكلاتورا»[٤٦]. ونتيجة التحول من الاستثمار إلى الاستيراد (برنامج مكافحة الندرة)، سيطرأ تغيير على نظام الرشوة، حيث ستعرف العمولات انخفاضاً في القيمة، لكن الأرباح سيجري تحقيقها بسرعة (بين ٣ إلى ٦ أشهر عوضاً من ٣ إلى ٥ سنوات في حالة المشاريع)، وهكذا اتسعت شبكات الفساد وتعقّدت. هي في خدمة الشركات الأجنبية طالما أن الشرط الوحيد للحصول على رشى هو التعامل الحصري مع تلك الشركات، وهكذا تمّ التوقيع على بياض في الاقتصاد من خلال المغالاة في الاستيراد، وتحقيق الأرباح على حساب الإنتاج الوطني[٤٧].

التفّت الشبكات الزبونية حول أجهزة الدولة، وحول الشركات الاقتصادية الوطنية كافة، وحصلت على الرعاية التي تقدمها السلطة لرجال الأعمال والمضاربين في إطار مسلسل من التواطؤ الخفي. تبدأ نشأته مثلما يخبرنا أولسون، على الأرجح بين كبار المسؤولين الحزبيين «النومنكلاتورا»، وغيرهم من كبار الموظفين، وبعد مرور مدة زمنية طويلة من التواطؤ الخفي، تكسّبت هذه الفئة، والكثير من المجموعات الأخرى، ولا سيما المجموعات الصغيرة من رجال الإدارة، المزيد من النفوذ الداخلي وتنتظم بشكل سري إلى الحد الذي يجعل من الشركات واتحادات الصناعة، أن تصبح جماعات ضغط داخلية تخدم مصالح المديرين والأعضاء، أكثر من خدمتها مجموع المجتمع[٤٨]. لذلك، لوحظ أنه مع انعدام مساءلة كبار الموظفين ومدراء الشركات الوطنية (لأنهم كانوا تحت وصاية الرئاسة والأمن العسكري)، عمّت السرقة، وصار «المجال متسعاً لتواطؤٍ يحقق المنفعة المتبادلة»[٤٩] بين السلطة وزبائنها. وفي ظل الإفلات من العقاب، لم يعد من حاجز يُذكر أمام السوق الموازية، والاختلاسات والمضاربة من كل نوع، فحدث تحول من الاتجارية المراقَبة، إلى الاتجارية الجامحة[٥٠].

في النهاية، أفرز التداخل بين السلطة والثروة، انتظام النهب، بواسطة الشبكات الزبونية والرعاية، من طرف عائلة الرئيس وحاشيته في السلطة، في ظل التوجه الاستهلاكي، وما صاحبه من

(٤٦) Fatiha Talahite, «La Corruption: Le Prix de la Contreréforme,» *Libre Algérie*, no. 5 (9-22 Novembre 1998), <http://www.algeriawatch.org>.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) منصور أولسون، **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**، ترجمة ماجدة بركة؛ مراجعة وتقديم محمود عبد الفضيل، سلسلة علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣)، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٥٠) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 200.

استثمارات بالغة التكاليف في مشاريع تزيينية، ومراكز ترفيهية باذخة[٥١]. تسبّب انهيار أسعار النفط، منتصف الثمانينيات، في الحدّ من ميكانيزمات إعادة التوزيع الزبوني التي ضمنت استقرار النظام التسلطي[٥٢]. كما أن المديونية الخارجية صارت مفرطة (من ١٩,٣٦ إلى ٢٤,٤١ مليار دولار بين ١٩٨٠ و١٩٨٧)، ومن ثَمّة، لم تعد المبادلات التجارية مضمونة. أمام أزمة مركبة، لم يجد العسكر من مخرج سوى طلب الحلول من التكنوقراطيين[٥٣].

ثانياً: الفساد في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١: فساد انتقالي ـ انتقامي

نتيجة تراجع الريع النفطي، تأزّمت أوضاع البلاد في العهدة الثانية من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، وأضحت الدولة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها في ظل «الصفقة الاستبدادية» التي أبرمتها مع رعاياها. صار التململ يسود الجميع، والهوة تزداد اتساعاً في أعلى هرم السلطة بين الرئيس وداعميه، ورئيس الحكومة والوزراء التكنوقراطيين. أي أن الرئيس خلق بنفسه تناقضات جديدة، علماً بأن الصعوبات الحقيقية ظلّت لصيقة بالنظام السياسي، وبالتسيير «المخصخص» للسلطة المركزية، وبحسب ما كان يظهر من الاستراتيجيات المتناقضة للإصلاحيين مع عبد الحميد براهيمي في الأول، ثم مع غازي حيدوسي لاحقاً، وتلك المتعلقة بأوصيائهم في الرئاسة[٥٤]. دخلت الدولة التسلطية أزمة خانقة، أزمة لم تعرفها أبداً من قبل، كما أن النظام يعيش معركة حقيقية بين العصب.

١ ـ ثلاث مجموعات متصارعة

خلال السنوات الأربع (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) كان الصراع مستتراً ومحتدماً بين ثلاث مجموعات[٥٥]. **الأولى**، متمثلة في جهاز حزب جبهة التحرير الوطني، أو من كانوا يُنعتون بالمحافظين تحت قيادة

(٥١) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ٥٩. تميّزت مرحلة الشاذلي بن جديد بالدور الذي منحه لأفراد عائلته في الحكم (زوجته الثانية، إخوته، أبناء عمومته...) منهم من شغل مناصب ولاة في مناطق استفادت من ميزانيات معتبرة، ومديري مؤسسات اقتصادية وخدماتية. ويذكر حجاج أن والديّ الرئيس استفادا هما أيضاً من نعم السلطة. وبالنسبة إلى موضوع المشاريع الترفيهية، يعتبر ديوان رياض الفتح واحداً من مشاريع الفساد التي استفاد منها ائتلاف الرئيس. للتفصيل، انظر: Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*, pp. 41-47, et Aggoun et Rivoire, *Françalgérie: Crimes et Mensonges d'États*, p. 83.

(٥٢) Luis Martinez, *Violence de la Rente Pétrolière: Algérie, Iraq, Libye* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2010), p. 133.

(٥٣) Abderrahmane Hadj-Nacer, *La Martingale Algérienne: Réflexions sur une Crise* (Alger: Éditions Barzakh, 2011), p. 61.

(٥٤) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 201.

(٥٥) ظهر الانقسام داخل النظام بين المحافظين والإصلاحيين من خلال الخطب والمقالات التي كانت تنشر في الجرائد الوطنية. في عام ١٩٨٥ مثلاً، حدث تطور كبير في الخطاب الرسمي، وذلك عندما أعلن الرئيس رفضه إقحام الأيديولوجيا في تسيير الاقتصاد، وتفضيله التسيير التقني الذي يأخذ بالمعايير العالمية، وتالياً استبعاد كل المعايير المعتمدة منذ الاستقلال، وبخاصة الاشتراكية، وهنا كانت دعوته لإثراء ميثاق ١٩٧٦ الوطني. للاستزادة، انظر: Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 86-90.

محمد شريف مساعدية، الرجل الذي استطاع إحياء «الأفلان» في مطلع الثمانينيات، حيث نظّم الحزب بطريقة أبعدت اليساريين وحسّنت موقع الداعمين على المستوى الوطني والمحلي، مما جعل الحزب جهازاً قوياً، وسيكون المعارض الرئيس والوحيد أثناء النقاش حول الميثاق الوطني في عام ١٩٨٥، ثم غداة الإعلان عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨[٥٦].

المجموعة **الثانية**، ذات نزعة سرية، بقيادة رجل الظل اللواء العربي بلخير، مدير الديوان بالرئاسة، وضع شبكة من المؤيدين، وبنية سياسية ومؤسسية موازية تجمع الكثير من السلطات، وتحتل ثلاثة مجالات مهمة: الأمن والإعلام والدفاع[٥٧]، وتراقب التجارة الخارجية ومختلف مؤسسات الدولة كالمصارف، والشركات الوطنية خاصة «سوناطراك». إذا كان أنصار المجموعة الأولى يطالبون بمواصلة مسيرة الاشتراكية، وبقطع الطريق أمام محاولات تغيير النظام، فإن المجموعة الثانية فضلت السعي نحو نوع من السلطوية «الملبرلة»[٥٨]، وتقوم أجندتها على التخلّص من جهاز الحزب، واصطفاء مجتمع مدني على المقاس، وتنفيذ عملية يتم بموجبها تحويل أصول عمومية ذات مردودية نحو الخواص، والدخول في شراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في البلد[٥٩].

المجموعة **الثالثة**، متمثلة في عصبة مولود حمروش، الأمين العام للرئاسة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)، التي دخلت في صراع مع عصبة بلخير، تتكون من فريق يضم إطارات عليا في أجهزة الدولة مثل غازي حيدوسي المستشار الاقتصادي للرئيس الشاذلي. هذا الأخير سيقود المجموعة، وستعدّ في الخفاء خطة الإصلاحات، بعيداً من التنظيم الرسمي[٦٠]. يقود العصبتين رجلا ثقة الرئيس بن جديد، وكلاهما لديه طموحات سلطوية، لكن لكلٍّ طريقته، ولكلٍّ ائتلافه الداعم. لقد كان المؤتمر السادس

---

(٥٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٣، و Abed Charef, *Octobre* (Alger: Laphomic, 1989), pp. 12-13.

(٥٧) Dahmani, Ibid., pp. 92-93.

(٥٨) مصطلح التسلطية الملبرلة (Liberalized Authoritarianism) قدمه أودونيل وشميتر لوصف حالة البلدان التي عرفت تحرراً ليبرالياً بدون دمقرطة حقيقية للنظام. تُفتح بعض المساحات لنشاط الأفراد والمجموعات وستخفَّف بعض الضغوط عليهم من خلال منحهم بعض الحقوق والحريات، لكن بدون ضمانات. تظل بنية الحكم على حالها، من دون أن تتعرض السلطة للمساءلة. ستكون المطالبة بالديمقراطية الحقيقية مجازفة قد تقود إلى نوع من الديمقراطية المحدودة (Limited Democracy). انظر: Guillermo A. O'Donnell and Philippe C. Schmitter, eds., *Transitions from Author-itarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD; London: The Johns Hopkins University Press, 1986), p. 9.

(٥٩) Mohammed Hachemaoui, «Permanences du Jeu Politique en Algérie,» *Politique étrangère*, no. 2 (été 2009), pp. 313-314.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣١٤؛ براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٠٦، و Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 86-90.

لحزب جبهة التحرير في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أي بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر[٦١]، الموعد الذي سيتعزّز فيه موقع العصبتن. لقد نتج من استبعاد «بارونات» الحزب القدامى، وبخاصة إقصاء مساعدية، دور كبير في دعم جهود الإصلاحيين بقيادة حمروش، الذي ظهر لديه طموح جامح لاعتلاء كرسي رئاسة الجمهورية.

على امتداد السنوات الثلاث (١٩٨٨ ـ ١٩٩١) أرادت كل عصبة الانتقام من الأخرى من أجل كسب معركة السلطة. استطاع حمروش إزاحة الوزير الأول قاصدي مرباح (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ـ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)، وفور تعيينه على رأس الحكومة، طالبت مجموعة الإصلاحيين بأن يحدّد تفويضهم الحكومي علناً بوضوح[٦٢]. وهكذا شرعت الحكومة الجديدة في تطبيق إصلاحات اقتصادية، تهدف إلى تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني، وإعادة تأهيل الإدارة الاقتصادية. لكن ظهر لبعضهم أن حمروش ذا الطموح السلطوي، يوظّف المشروع الإصلاحي لتخويف معارضيه من حزب جبهة التحرير، مستخدماً سياسة «تعالوا تحت معطفي أو يأتيكم البعبع»[٦٣]. ومن ثمّ، كثر المعارضون لتلك الإصلاحات، وبخاصة أولئك الذي اكتسبوا سلطاناً وامتيازات وأرباحاً من الاقتصاد الموجَّه، ,أصبحوا ينظرون بعين الغضب إلى «لبرلة» الاقتصاد[٦٤].

٢ ـ الفساد لوقف التغيير

استخدمت المجموعة المناوئة لأصحاب الانفتاح السياسي والاقتصادي، كل السبل لوقف مسيرة الإصلاحات، في الوقت الذي دخلت فيه البلاد عهداً جديداً، يتّسم بتعددية حزبية وإعلامية ملفتة للنظر، بواسطة تشريعات جديدة ألغت القيود على حرية التعبير والتجمهر والتظاهر. كما تمّ الشروع في تطبيق تدابير اقتصادية بهدف إنهاء الاحتكار الدولتي للاقتصاد، وبواسطة تشريعات

---

(٦١) للاستزادة حول ظروف انعقاد المؤتمر ونتائجه، انظر: Charef, *Octobre*, pp. 179-184.

يحاجج محمد حربي بأن التخلص من مساعديه، ووضع عبد الحميد مهري على رأس «الأفلان»، أعاد الحزب نهائياً إلى حضن الدولة. وباعتباره مركزاً لعصبة له وزن في حد ذاته، فإن «الأفلان» لم يتواجد على الإطلاق، وسيتخذ الدور الذي رسمه له بومدين. انظر: Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 206.

(٦٢) حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ١٠٩. تحالفت مجموعة الإصلاحيين أو ما يصطلح عليهم ديلمان بـ «الترويكا» (مولود حمروش، إسماعيل قومزيان وزير التجارة، وغازي حيدوسي وزير الاقتصاد) مع مختلف الليبراليين في الحكومة وفي الهيئات الرسمية والمصرفية. انظر: Bradford Dillman, «Transition to Democracy in Algeria,» in: John P. Entelis and Philip C. Naylor, *State and Society in Algeria* (Boulder, CO: Westview Press, 1992), pp. 41-42.

(٦٣) احميدة عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص** (الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص ٢٣.

(٦٤) حيدوسي، المصدر نفسه، ص ١١٠. يرى عدي أن فشل الإصلاحات، التي كان لحكومة حمروش الدور الكبير في تسريعها، لا يعود أساساً إلى رفض الجيش مساندة أصحابها، باعتبار أنها ستضر بمصالح بعض العسكريين ممن لديهم احتكارات في التجارة الخارجية، ولكن نظراً إلى طبيعة تكوين وثقافة العسكر، التي جعلتهم يعتقدون أن الإصلاحات ما هي إلّا تعبير عن أزمة انتقالية يعيشها النظام. وتالياً، لا مندوحة أن يستدعي الجيش، بعد مرور قرابة سنة من رحيل حمروش، بلعيد عبد السلام أحد أعمدة الاقتصاد الموجه في العهد البومديني. أي أن الجيش لا يزال مرتبطاً بالاقتصاد الموجه. انظر: Lahouari Addi, *L'Algérie et la Démocratie: Pouvoir et Crise du Politique dans l'Algérie Contemporaine* (Paris: Édition la Découverte, 1994), pp. 89-90.

أعادت النظر في الملكية العامة، ألغت القيود على حركة الأموال والبضائع وأجازت الملكية الخاصة[٦٥]. أراد فريق الإصلاحات مواجهة توسّع السوق الموازية والمضاربة المنتشرة في أوساط رجال الأعمال، وذلك بوضع تدابير ترمي إلى استعادة الريع الذي صادره المضاربون والمهربون، وتخصيصه للأهداف الإنتاجية، وإصلاح النظام الضريبي، بما يسمح بزيادة الضريبة على المداخيل المرتفعة والعقارات والرساميل المجمدة[٦٦].

من هذا المنطلق، يرى فريق الإصلاحات أن الإعلان عن تعديلات بنيوية واسعة النطاق، أزعج الدوائر الرسمية التي كانت تخفي حقيقة الأوضاع القائمة. وتالياً، بمَ واجه الحرس القديم الإصلاحات والإصلاحيين؟ وكيف تم توظيف الفساد في تلك المواجهة؟ عند عرضه للظروف والمواقف التي واكبت تطبيق الإصلاحات، يشرح حيدوسي دواعي نشأة ما يسميه تحالفاً ميدانياً معادياً للإصلاحيين، ضم جلّ الناقمين على محاولات التغيير الجذري للآلة السياسية والاقتصادية، المريدين لـ «إصلاح للنظام بلا ألم»[٦٧]. وتالياً، جميع المتخوفين على مصالحهم، يفتّشون عن الفرصة المواتية لإجهاض مسار التغيير، ومن ثمّ، مساندة الحرس القديم الذي صار «يتحسّر» على أيام الرئيس هواري بومدين، ويحذّر من تهوّر المغامرين.

في ظل الأجواء الانتخابية المشحونة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ومع تزايد التذمّر الشعبي بعد تفجير الكثير من فضائح الفساد، وفي مقدّمها فضيحة ٢٦ مليار دولار[٦٨]، واتهام الإصلاحيين علانية بممارسة الفساد من خلال تقديم رشى في قطاع التجارة الخارجية ومنح مساهمات خفية لجبهة التحرير، وتشجيع منشآت خاصة على حساب منشآت أخرى[٦٩]، انسحبت الحكومة في ٤ حزيران/

(٦٥) المشكلة في دستور ١٩٨٩ والتشريعات اللاحقة له، تكمن في أن المجموعة التي صاغته كانت محدودة (الترويكا)، وهو السبب الذي قاد الإصلاحات من بعد، إلى مأزق حقيقي أدخل البلاد في أزمة دراماتيكية. كانت عبارة عن إملاءات، ولم تكن تلك النصوص القانونية مواثيق أنجبتها مفاوضات حقيقية ومفاهمات وتنازلات بين كل القوى، ما أنقص من قيمتها كأداة لبناء الإجماع والمقبولية. انظر: Quandt, *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*, p. 165.

(٦٦) حيدوسي، المصدر نفسه، ص ١١٧. للاستزادة حول برنامج الإصلاح الاقتصادي، انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، و Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 103-107 et 124.

(٦٧) حيدوسي، المصدر نفسه، ص ١٢٨. يحاجج بعضهم بأن الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ولدت فيها الإصلاحات، سمحت بتنامي المعارضة ضدها. وهكذا تموقعت حكومة حمروش، كحزب في مواجهة أحزاب أخرى، ترفض خيارات الإصلاحيين. تشكّلت إذاً جبهة ضد الإصلاحات مؤلّفة من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين: نقابات (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) وأرباب عمل ومزارعين خواص، طلبة وعاطلين من العمل وإطارات إدارية... إضافة إلى أطراف في السلطة (عصبة بلخير) وفي الجيش. لقد تصاعدت موجة الرفض لأن الكل لم يستطع هضم ضرورة الإقلاع عن الممارسات الاحتكارية، وإرث العهد السابق. انظر: Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 148-149.

(٦٨) انظر: ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**، الفصل الثالث، و Abed Charef, *L'Algérie: Le Grand Dérapage* (Sant-Armand-Montrond: Édition de l'Aube, 1994), pp. 74-86.

(٦٩) للاستزادة: حيدوسي، المصدر نفسه، ص ١٧٣. وُجّهت اتهامات أخرى للحكومة كانحيازها لحركة حماس التي استفادت من مساعدة مالية قدّرت بمليار سنتم، وانحيازها للزوايا من خلال مساعدتها على عقد مؤتمرها التأسيسي =

يونيو ١٩٩١، وهكذا تحقّق الانتصار لمجموعة العربي بلخير من العسكريين وذوي النفوذ، المنزعجين من تجربة الانتقال[٧٠]. وفور مغادرة حمروش، شرعت الحكومات المعيّنة تباعاً (حكومة سيد أحمد غزالي، ثم بلعيد عبد السلام، ثم رضا مالك) في البحث عن قضايا فساد، فتحرّك القضاء ولجان التحقيق والإعلام، وأثير الكثير من الفضائح[٧١].

بالنسبة إلى الإصلاحيين، فإن الهدف من إخراج الملفات هو الضغط على الحكومة ودفع الرئيس بن جديد إلى القبول بالتخلي عن الإصلاحيين[٧٢]. أما بالنسبة إلى الحرس القديم، فإن مرحلة حكم الشاذلي تميّزت بـ «ازدهار الفساد»، مما أدى إلى إضعاف الدولة وتنامي سخط شعبي، سمح بصعود «الخطر الإسلامي». وعليه، لا مناص من عودة الدولة القوية. يعتقد الكثير من المراقبين، أن الائتلاف الرافض للإصلاحات قد سخّر موضوع الفساد بعد انقلاب كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، سلاحاً ضد الرافضين سياسة الأمر الواقع، وللانتقام من المتشبّثين بخيار الانتقال الديمقراطي.

= بنادي الصنوبر بالعاصمة. كل هذا كان في إطار الصراع الذي دعمته حكومة حمروش بهدف لجم الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) من الداخل، أي من داخل الحركة الإسلامية. انظر: عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، ص ٩٣. حول تعامل الحكومة مع الإسلاميين، انظر: John P. Entelis, «The Political Islam in Algeria: Nonviolent Dimension,» *Current History*, vol. 94, no. 588 (January 1995), p. 15.

(٧٠) في حوار أجراه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد يقول: «إن جماعات النفوذ والمصالح تضايقوا من التجربة الديمقراطية مباشرة بعد تأكدهم من أنها تتعارض مع مصالحهم التي اكتسبوها بطرائق غير مشروعة». انظر: **الخبر**، ٢٠٠١/١/١٤.

(٧١) انظر: Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*, 3ème partie, chap. 2.

(٧٢) هذا ما حصل بالفعل، حيث «سيعلن الشاذلي حياداً يشبه الغياب. في الكواليس تجده يشجّع البعض، ويُطمئن البعض الآخر. لكنه يتأفّف من هيمنة الإصلاحات». إلى أن انقطعت الجسور بين الرئيس والحكومة، وبخاصة بعد التغييرات التي مسّت الإدارات والقطاع العام، وعملية استرداد الأراضي التي طالت مسؤولين كبار وعائلاتهم من ضمنها عائلة الشاذلي. فالتعديل الذي مسّ الأملاك العمومية والقوانين التي كانت الحكومة بصدد إقرارها في هذا المجال، شكّلت مصدر قلق على أملاك الكثير من المسؤولين، وأصحاب الامتيازات الذين باتوا مقتنعين بأنهم مستهدفون شخصياً. لقد كان لهذه الدوافع وغيرها، كتلك الخاصة بالخصومات الشخصية بين الرئيس وحمروش، دور في انسحاب حكومة هذا الأخير. انظر: حيدوسي، **الجزائر: التحرير الناقص**، ص ١٥٢ و١٥٤. في تصريح أدلى به حمروش، وسط حمى الاستقالات التي أصابت قيادات في «الأفلان» نهاية التسعينيات مثل استقالة رئيس المجلس الشعبي الوطني رابح بيطاط، وعبد الحميد براهيمي من اللجنة المركزية للحزب، وقاصدي مرباح، وغيرهم من الرافضين توجّهات الحكومة، متسائلاً عن الدوافع الحقيقية لتلك الاستقالات واتخاذ موقف معارض للإصلاحات، مؤكداً سير حكومته قُدماً نحو التطهير وبكل صرامة، بدون التسامح مع أي تجاوز أو محسوبية، في ما يخص موضوع الأراضي الفلاحية. «وإذا اضطررنا يوماً، سننشر ونعلّق أسماء كل الذين استفادوا وبغير حق من الأراضي الفلاحية وهذا هو الشيء الجديد في الإصلاحات... الشق الثاني بالنسبة للجديد في الإصلاحات هو إعادة الاعتبار لتجارة الجملة والوكلاء التجاريين، وهذه العملية أثارت حساسية أولئك الذين سيفقدون امتيازات مخفية وغير مشروعة». وفي رد عنيف على استقالة بيطاط، قال: «هذا الإجراء لم يُرض بيطاط وتيّاره، وهو الشيء الجديد أي إجراء الشفافية. قلنا إنّ كل من يريد ممارسة التجارة أن يعلن صراحة عن اسمه... اتُّهمت الحكومة بأنها ستسمح للتجار بتبييض أموالهم لكنهم اكتشفوا أنهم أمام خيارين، إمّا أن يعلنوا عن أسمائهم وتصبح لهم عناوين، وبالتالي ستسقط مجموعة من كبيرة من الأقنعة، وسيُفاجأ الرأي العام ببعض الأسماء الكبيرة التي تملك تلك الأموال، وهذا يرفضونه. وإمّا الإحجام نهائياً عن ممارسة التجارة غير المشروعة، وهذا سيسدّ لهم الأبواب أمام الكسب غير المشروع»، في: عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، ص ٨٤ ـ ٨٥.

ثالثاً: الفساد بين ١٩٩٢ و١٩٩٩: فساد عنفي ـ لصوصي

يتّفق الكثير من الدارسين لتجربة الانتقال في الجزائر، على أن حكومة حمروش توافرت لديها إرادة حقيقية للإصلاح، لكن التطبيق كان في غير محله، نظراً إلى جملة من العوامل[٧٣]. ويحاجج آخرون بأن الإصلاحات الساعية إلى التحرر من السلطوية والتوجه نحو الديمقراطية، قادها رجال الأمس أنفسهم، الذين يريدون، في ظل الاضطرابات، التكيّف بدون الخضوع للمؤسسات والتحولات السياسية، وبدون جعل إرادتهم للتغيير قابلة للتصديق. ولهذا، يكون الاعتقاد بأن «اللبرلة» تمّت بهدف استنساخ مصالح السلطة القابعة في مكانها، من خلال إعادة ترتيب العلاقات بين المُنتفعين من النظام في المركز وفي المحيط، اعتقاد صحيح[٧٤].

إن فشل الانتقال من السلطوية، مردّه رسوخ فكرة خاطئة لدى القيادة، مفادها أن الاستبداد والتسلط ناجم عن احتكار سياسي ظل يمارسه حزب جبهة التحرير الوطني، وأن الإصلاح يجب أن يبدأ بكسر ذلك الاحتكار، أي بإطلاق تعددية سياسية، كطريق نحو الديمقراطية وحكم القانون. لكن هذا التقييم، تجاهل أن «الأفلان» لم يكن مصدر السلطة في الدولة الجزائرية، وأن مشكلة السلطوية ليست ناجمة عن ممارسة جبهة التحرير الاحتكار الرسمي، وإنّما من رجحان السلطة التنفيذية على بقية السُّلطات الأخرى، وحقيقة أن السلطة التنفيذية تخضع كلياً لهيمنة الجيش[٧٥].

أخفقت الإصلاحات لأنها كانت سابقة لأوانها؛ فتهيئة المناخ الذي تتطلّبه عملية الدمقرطة لم تحدث، وهو ما أفرز عواقب خطيرة على الدولة، وعلى المجتمع برمته. أي أن أصحاب السلطة الفعلية استعجلوا إطلاق تعددية حزبية، استثمر فاعلوها في الهوية والدين والتاريخ...، بدون الحرص على تمدين العمل السياسي. وبوجه عام، لا الدولة ولا الإسلاميون ولا غيرهم كانوا مستعدين للتعاطي المباشر مع السياسة، باعتبارها المقصد الرئيس للفضاء العام: سابقاً، كانت الدولة تؤكد الاقتصاد، ويؤكد الإسلاميون من بعدُ، الأخلاق، في حين أن المجال المدني السياسي الواضح بقي في حالة إفقار مدقع[٧٦].

من هذا المنطلق، حاول باحثون كُثر فهم الحراك الذي عرفته البلاد مطلع التسعينيات، فقدموا تفاسير مختلفة لغلبة منطق التشدّد لدى النظام ولدى الإسلاميين، وكيف أفضى هذا المنطق في النهاية إلى دخول البلد في الفوضى والبلبلة. بعضهم اهتم بالرهانات التي جعلت كل طرف يلجأ إلى التشدّد، ويحتكر العنف، في ظل ذلك الحراك، وفي خضم التحولات التي شهدها المجتمع

---

(٧٣) انظر: Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, pp. 158-161.

(٧٤) Harbi, *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*, p. 121.

(٧٥) Roberts, «Demilitarizing Algeria,» p. 3.

انظر تعليقاً مشابهاً وأكثر عمقاً، قدّمه لهواري عدي، عشية فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بانتخابات ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩١ المحلية، في: عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، ص ٤٦ ـ ٤٧. انظر أيضاً: Addi, *L'Algérie et la Démocratie: Pouvoir et Crise du Politique dans l'Algérie Contemporaine*, pp. 116-119.

(٧٦) الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ص ٨٦٧ ـ ٨٦٨.

طوال ثلاثة عقود بعد الاستقلال. لكن السؤال المطروح بإلحاح: في ظل الفوضى العارمة، كيف تفاعل العنف والفساد؟ وما دور هذه المتلازمة في توطيد «النهبو ـ قراطية»؟ سأحاول بحث هذه المسألة في ما يلي.

١ ـ دوّامة العنف/الإرهاب والتسلط

منذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، تميّز المشهد السياسي بحضور العنف، ولا سيما بعد الإعلان عن تنظيم أول انتخابات تشريعية تعددية في البلاد. جادل بعضهم بأن الانتقال الديمقراطي المنشود غاب عنه «الأمن المتبادل» بين جميع الأطراف، فإلغاء الدور الأول لتلك الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ «الفيس»، يجد مبرّراً له في عدم تقديم هذا الأخير ضمانات كافية لسيّاسيي «دولة ـ الأفلان»، ولضباط الجيش[٧٧]. لقد أصابهم الذعر بعد فوز الإسلاميين، وحتى من يمكن نعتهم بالديمقراطيين انتابهم الخوف من إمكانية «قيام الديمقراطية بقتل الديمقراطية»[٧٨]، وهذا يشير إلى أن الخوف تسلّل إلى الفضاء السياسي، وصار من أدبيات السياسة[٧٩].

في ظل «الخوف المتبادل» أُلغيت اللعبة الديمقراطية، واستخدم العنف لاستتباب النظام السلطوي. وتالياً، لجأ كل طرف إلى الإرهاب، كصيغة للعمل، و«بوصفه توريطاً مباشراً وعنيفاً للدولة أو لأشكال الهيمنة التي تستخدم كبدائل من طرفها بطريقة مذهلة على أكثر العناصر حساسية داخل النمط التنظيمي للدولة»[٨٠]. كافح الموجودون في السلطة بشراسة، واستعملوا كل الموارد من أجل البقاء، للدفاع عن أنفسهم وعن أهليهم. هنا، لا يتعلّق الأمر بوجود رباط مباشر بين الإرهاب والدولة، أي بين العنف خارج الدولة وهذه الأخيرة التي تحتكر العنف المادي المشروع[٨١]، بل إن الأمر يتعلق بوجود «وضع قائم»، تحتكر فيه «القوة البريتورية» ذلك الإكراه. أي ليست الدولة التي تحتكر العنف، بل العسكر.

---

(٧٧) Addi, Ibid., p. 174.

انظر أيضاً: جون ووتربوري «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الإنفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٩٢، وDaniel Brumberg, «Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 4 (October 2002), p. 59.

(٧٨) جان ليكا، «التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية. محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظّمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي»**، ص ٤٣.

(٧٩) Addi, Ibid.

(٨٠) برتراند بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة عز الدين الخطابي؛ مراجعة نادر سراج (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣)، ص ٥٤٣.

(٨١) المصدر نفسه.

ما من شكٍّ في أن إيقاف المسار الانتخابي والقمع الاستبدادي من بعد، أفرزا آثاراً وخيمةً، جعلت من مهمة التوصّل إلى ميثاق يجمع الأطراف من جديد، ويضع حداً للمخاوف والتهديدات، أمراً مستحيلاً. تصاعدت موجة العنف من جانب النظام ومن طرف أنصار «الفيس» الذين انضووا تحت راية جماعات مسلحة، أعلنت الحرب على النظام. على المستوى الرسمي، شهدت المرحلة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ تشدّداً سلطوياً(٨٢)، عرف ذروته مع ارتفاع صوت الاستئصاليين المطالبين بالتعامل الزجري من طرف السلطة في مواجهة «الإسلاميين»، في حين خفُت صوت أنصار الحوار المتمسّكين بالدعوة إلى السِّلم، هذا في الوقت الذي أراد فيه النظام شرعنة واستدامة نهجه الاستئصالي(٨٣).

بسرعة، تطوّرت الأحداث في ظل ظروف سياسية واقتصادية وطنية عصيبة، وفي ظل محيط جيو ـ سياسي دولي حاول فاعلوه التأثير، تارة باسم المناداة باحترام حقوق الإنسان والانفتاح على وسائل الإعلام والمنظمات الأجنبية، وتارة أخرى باسم المصالح الجيو ـ سياسية أو الاقتصادية، فحدث نوع من الإدانة، ونوع من التأييد لمواصلة دكّ «العدو»، أي تبرير استخدام العنف(٨٤). كل هذا وغيره، كان كافياً لدخول البلد في حرب طاحنة، ومجازر بشعة راح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل(٨٥).

جرى توطيد تلك الحرب بواسطة استراتيجيات عادة ما تستخدم في النزاعات الداخلية، لكن فواعل ودوافع النزاع العنيف والوحشي الذي حصل، جعلت الحالة الجزائرية حالة منفردة. صار الحديث عن خصخصة العنف، حينما استفردت به جماعات وميليشيات وعصابات مسلحة، ودخلت في حرب مع الدولة وضدها، في المجتمع وضده(٨٦). لقد كان الوضع معقّد جداً، وفظيعاً للغاية.

---

(٨٢) Isabelle Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995* (London: Routledge, 2007), p. 45.

(٨٣) انظر: Abderrahmane Moussaoui, *De la Violence en Algérie: Les Lois des chaos* (Alger: Éditions Barzakh, 2006), p. 31; Hugh Roberts, «Algeria between Eradicators and Conciliators,» *Middle East Report*, no. 189 (July-August 1994), pp. 24-27, and Mohand Salah Tahi, «Algeria's Democratization Process: A Frustrated Hope,» *Third World Quarterly*, vol. 16, no. 2 (1995), pp. 205-211.

(٨٤) Moussaoui, Ibid., pp. 31-32.

(٨٥) ظلّت حصيلة تلك المجازر موضوع جدل كبير. الرئيس بوتفليقة كان أول رجل سياسي يقدم رقم ١٠٠ ألف قتيل خلافاً للجهات الرسمية التي كانت تتحدّث عن ٢٦٠٠٠ ضحية، في حين قدمت أطراف أخرى، مثل الأمن العسكري حصيلة ٤٨٠٠٠، لكن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان تقول إن الرقم يفوق المئتي ألف. انظر: Salima Mellah, «Les Massacres en Algérie 1992-2004,» *Comité Justice pour l'Algérie*, no. 2 (mai 2004), p. 6.

(٨٦) انظر: نصر الله يوس بالتعاون مع سليمة ملاح، **من قتل في بن طلحة؟ الجزائر: وقائع مجزرة معلنة**، ترجمة ميشيل خوري؛ مراجعة رشا الصباغ (دمشق: ورد للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)؛ Moussaoui, Ibid., p. 195; Yousef Bedjaoui, Abbas Aroua and Méziane Aït-Larbi, eds., *An Inquiry into the Algerian Massacres* (Genève: Hoggar, 1999); Salah-Eddine Sidhoum et Algeria-Watch, «Les Milices dans la Nouvelle Guerre d'Algérie,» *Comité Justice pour l'Algérie*, no. 17 (décembre 2003); Stathis N. Kalyvas, «Wanton and Senseless? The Logic of Massacres in Algeria,» *Rationality and Society*, vol. 11, no. 3 (1999), pp. 247-252; Omar Carlier, «D'une Guerre à l'Autre: le Redéploiement de la Violence Entre Soi,» *Confluences Méditerranée* (printemps 1998), pp. 137-144, and Andrew J. Pierre and William B. Quandt, «Algeria's War on It Self,» *Foreign Policy*, no. 99 (Summer, 1995), pp.136-138.

٢ ـ سطوة العصابات وقطّاع الطرق

يجادل بعضهم قائلين، إنّ شعور الإسلاميين بالظلم من جرّاء القمع الذي تعرّضوا له، أدى إلى تعميم العنف. وبدوره، قاد هذا الأخير إلى قلب الأدوار، بحيث إنّ المناضلين الذين تظلّموا من إيقاف المسار الانتخابي، تراجعوا في النهاية لصالح المراهقين المجاهدين المنضوين في عصابات مسلحة في نهاية عام ١٩٩٢[٨٧]. وشيئاً فشيئاً، اشتد عود الجماعات المسلحة وتوسّع نشاطها، إلى أن أضحى الدفاع عن «قضية الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، التي اعتبرت متعاطفيها المنتمين إلى تلك الجماعات خير مدافع عن قضيتها، أضحى من الماضي. ومع تطور العنف، طرأ تحول كبير، فصار ينتمي إلى تلك الجماعات أفراد لا صلة لهم بـ «القضية».

في هذا الصدد، يُلاحظ أنه وسط الفوضى التي عمت البلاد، وفي ظل الأوضاع الاجتماعية الصعبة، استفحلت اللصوصية؛ لكن بروز «الحركة الإسلامية المسلحة» (MIA) قد ساهم في تراجع عصابات الإجرام، ووَضعَ حداً للممارسات الجانحة[٨٨]، فمنطق العصابات المسلحة يأبى وجود عصابات أخرى منافسة في منطقة نفوذها. يقول أولسون: «إن الاحتكار الآمن للجريمة، عادة ما يؤدي إلى الحماية من ارتكاب جرائم أخرى. وعادة ما تكون دلالة تفاقم الجريمة والعنف في البيئات والمجتمعات التي تقودها المافيا دليلاً على أنّ العصابة المسيطرة بدأت تفقد احتكارها»[٨٩]. في ضواحي العاصمة مثلاً، شنّت الجماعات التي يقودها «أمير» الحرب على الجانحين، ممّا حقّق رضى السكان المحليين، وبخاصة التجار الصغار، ووضعَ الجانحين بين خيارين، إمّا مغادرة المنطقة، وإما التعامل مع الجماعات. إزاء هذه المعضلة، اختاروا الانضمام إلى الحركة الإسلامية[٩٠].

كثُرت فواعل الحرب، واختلفت انتماءات أعضاء الميليشيات والعصابات والجماعات المسلحة[٩١]، لكن يبدو أن الجشع صار محركاً لأنشطة الجميع. فإذا كان الجور والثأر منطلقين

---

(٨٧) انظر: لويس مارتيناز، **الحرب الأهلية في الجزائر**، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: منشورات مرسى، [د. ت.])، ص ١٢٠.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١١٩. يذكر مارتيناز، في الجزائر العاصمة ازداد خوف السكان بفعل توسع نشاط عصابات الإجرام منذ ١٩٩٢ في إثر إطلاق سراح الكثير من مساجين القانون العام. ويذهب الكاتب إلى القول، إنه كان من شأن هذه الخطوة إشاعة الإحساس باللاأمن لدى السكان، ومن ثم عليهم دعم قوات الأمن. تصرّف الجانحون ك «جيش حرب» ينشطون على هواهم. منذ ١٩٩٣ انتشر هوس بين السكان، في أن سلب المنازل وابتزاز التجار لا يمس إلّا الأسر المشتبه في مجاملتها للإسلاميين. وتالياً، فإن طلب حضور أجهزة الأمن يعني طلب محاصرة الإسلاميين ومراقبتهم (ص ١١٨ ـ ١١٩).

(٨٩) أولسون، **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**، ص ٥٤.

(٩٠) مارتيناز، المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٩١) بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ تأسست الميليشيات المسلحة، أي زمن رئاسة رضا مالك الحكومة، وقبل ذلك، جرى طرح فكرة إقحام المجتمع المدني في مواجهة الإرهاب من طرف اللواء محمد تواتي، وذلك بتأسيس ميليشيات مسلحة مؤطرة بواسطة قدماء المجاهدين، أو عسكريين سابقين. وعليه تم تأسيس «الحرس البلدي» الذي يخضع لسلطة رئيس البلدية، وقوات «الدفاع الذاتي» التي أعطيت لها مهمة حماية ساكنة القرى والمداشر، وتحولت في بعض الأماكن إلى جيش صغير. تم تسليح المواطنين بداية من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ولا سيما في منطقة القبائل. حيث قام حزب =

تفسيرين لاندلاع الحرب، فإنه مع مرور الوقت، أصبحت المكاسب المباشرة من جرّاء الإفراط في استخدام العنف المبرِّر للنشاطات الوحشية لأمراء الحرب وأزلامهم(٩٢).

مثلما يحاجج أنصار التعارض بين الجشع والمظلومية في الحروب الأهلية، هناك حوافز اقتصادية تحرك النزاع العنيف، حيث أتبث بول كولير (P. Collierer) وآخرون أهمية المتغيرات ذات العلاقة بـ «الجشع» على المتغيرات ذات الصلة بـ «الجور». حيث يفترض كولير أن البلدان التي لها نسبة عالية من صادرات المواد الأولية، ونسبة عالية من الشباب ومستوى متدنٍ من التعليم، تكون مكشوفة للنزاعات بدرجة كبيرة. ويرى أن الانقسامات الإثنية ـ الدينية الصارخة، واللامساواة ونقص الحريات السياسية، وغيرها من العوامل ذات الصلة بوجود «مظالم» لا تفسر اشتعال النزاعات، بل تعمل على تمويه الأجندات الاقتصادية لمن يسمّون «مقاولي» العنف. في هذه الحال، تتفاقم اللصوصية والانتهازية، ويحتدم الصراع في السعي وراء الريع. ونتيجة لذلك، تسنح الفرص أمام أصحاب السلطة والميليشيات المسلحة على السواء(٩٣).

٣ ـ الصراع على «المغانم» والدولة المنهوبة

هل يمكن القول إن الأجندات الاقتصادية لأمراء الحرب والنخبة الحاكمة والشركات المتعددة الجنسيات والوسطاء وأطراف أخرى، قد عزّزوا دينامية العنف المسلح، وتالياً، أحبطوا كل محاولة لتحقيق السلم منذ بداية الأزمة؟

تفيد الدراسات التي تناولت النزاعات الداخلية، أنه في معظم الحالات تتنافس الأطراف المتصارعة، سواء كانت جيوشاً حكومية أم قوات متمردة من أجل السيطرة على الموارد وامتلاكها. وتُبيّن دراسة بعض التجارب، أن الأطراف المتقاتلة تنخرط في نوع من سباق التسلح

= التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، أهم المطالبين باستئصال الإسلاميين، قام بتنظيم السكان في «ميليشيات دفاع ذاتي» بدعم من الحكومة، في الوقت الذي أغمضت فيه هذه الأخيرة عينها عن المناطق التي حاصرها الإرهاب، والتي كان ينظر إليها كمعاقل لـ «الفيس». في زمن وجيز، تم تشكيل قوة من ٨٠ ألف رجل، دخلت تلك الميليشيات في حرب مع العصابات المسلحة التي حاربها النظام بواسطة هيئة عسكرية متخصصة في محاربة الإرهاب أسسها اللواء محمد العماري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تدعى «مركز قيادة مكافحة التخريب» (CCLAS)، ضمّ خمس وحدات من النخب العسكرية الأمنية (٦٥٠٠ رجل، ٣٥٠٠ من القوات الخاصة وحدها) لاحقاً، تم نشرها في ولاية الجزائر لخوض الحرب ضد «المخرّبين». انظر: حبيب سوايدية، **الحرب القذرة: شهادة ضابط في القوات الخاصة بالجيش الجزائري ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠**، ترجمة روز مخلوف (دمشق: ورد للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٧٦ ـ ٧٧؛ Sidhoum et Algeria-Watch, «Les Milices dans la Nouvelle Guerre d'Algérie,» pp. 5-6, et Moussaoui, *De la Violence en Algérie: Les Lois des chaos*, pp. 196-203.

(٩٢) بي اس. دوما، **الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: تحليل مقارن لحالات أنغولا وكولومبيا وسيراليون وسري لانكا**، ترجمة عبد الإله النعيمي (بغداد؛ بيروت؛ أربيل: دراسات عراقية، ٢٠٠٨)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٠. للاستزادة حول حجج كولير وبعض المدافعين عن دور الجشع في توطيد الحروب الأهلية، انظر: Paul Collier and Anke Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil War,» *Oxford Economic Papers*, no. 56 (2004), and Mats Berdal and David M. Malone, eds., *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000).

الذي يؤدي إلى مزيد من التزاحم على الموارد المحلية، كما تقتات الشبكات والوسطاء عموماً من فرص الربح التي يقدمها الأطراف المنخرطون في الصراع الداخلي[٩٤]. تصبح فواعل الحرب مهتمة بإطالة أمد الفوضى والحؤول دون تحقيق السلام في الحالة التي يزيد فيها الجشع، بحيث تظل الحرب أداة لتكديس الثروات. لكن يجب أن لا ننسى أن الفساد والنهب لا تمارسهما الأطراف المحلية فقط، بل إن ضبابية الحرب قد تحجب الرؤية عن إدراك أطراف خارجية تمارس النهب بواسطة شركات متعددة الجنسيات أو عبر وسطاء، بدعم من حكومات بلدان أجنبية[٩٥].

على الصعيد الخارجي، استمر «نظام العمولات» في ظل ازدهار قطاع الاستيراد، أمام ضعف آلة الإنتاج الوطني بسبب الحرب، بواسطة آليات متعددة، ومع نسبة للعمولة تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمئة في التعاملات التجارية مع الخارج، مع دور قوي للشركات الفرنسية[٩٦]. لقد سمح اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية الذي أبرمته الحكومة الجزائرية مع الدول المانحة (نيسان/ أبريل ٩٤ ـ آذار/مارس ١٩٩٥)، في مقابل التزامها بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي وضعه صندوق النقد الدولي، بحصول الدولة على ٨٠ بالمئة من عائداتها النفطية (بين ٦ و٧ مليارات دولار). في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥ ارتفعت نسبة الواردات ٢ مليار دولار، شكّلت الواردات من المواد الاستهلاكية ٢٦ بالمئة، تقابلها ٣٠ بالمئة للمنتجات نصف المصنعة[٩٧].

أفسح تحرير التجارة الخارجية في ١٩٩٤ المجال أمام القطاع الخاص، ومنذ أن أصبح الدينار قابلاً للتحويل في المعاملات التجارية. في عام ١٩٩٧، تم إحصاء أكثر من ٥٥٠٠ شركة استيراد ـ تصدير خاصة (أو ما اصطُلح عليه شعبياً بـ «شركات استيراد ـ استيراد» Sociétés Import-Import)

---

(٩٤) انظر: دوما، المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٥٩.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٩٦) انظر: François Gèze, «Françalgérie: Sang, Intox et Corruption,» *Mouvements*: nos. 21-22 (mai-août 2002), p. 72.

(٩٧) Dahmani, *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*, p. 189.

دار نقاش كبير حول إبرام اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية، وبسبب انعدام الشفافية في معالجة موضوع المديونية، لاحظ الكثير من المحللين أن فرنسا قدمت الاتفاق كهدية للعسكر الذي أوقف المسار الديمقراطي، ممّا ساعد الانقلابيين على المضي قُدماً في تنفيذ سياستهم الأمنية ـ الاستئصالية، ولولا الرعاية الفرنسية لما تم إبرام الاتفاق والاستفادة من قروض مالية. يذهب برادفورد دلمان إلى القول إن اللوبي الفرنسي قد مارس تأثيراً قوياً في المانحين والمؤسسات المالية الدولية لمساعدة الجزائر مالياً بعد التوصل إلى الاتفاق. في حين، اعتبر بعضهم الآخر أن تلك المزاعم تعبّر عن عدم الإلمام بآليات وطريقة سير تلك المؤسسات، وتنمّ عن إرادة أصحابها للتحول إلى أبواق للدبلوماسية الفرنسية مثلما يحاجج مصباح. حول الموضوع، انظر: محمد شفيق مصباح، **الجزائر بين ركود ونهوض**، ترجمة محمد هناد (الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٧٨ وما بعدها، و Bradford L. Dillman, «International Markets and Partial Economic Reforms in North Africa: What Impact on Democratization?,» *Democratization*, vol. 9, no. 1 (Spring 2002), p. 73.

صارت تراقب التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، في سنة ١٩٩٦ وحدها، استورد الخواص ما قيمته ٩ مليار دولار[٩٨]، وفرنسا أول المصدرين[٩٩].

إذاً، جرى استبدال الاحتكار الدولاتي للتجارة الخارجية بآخر خاص، يرتبط أصحابه بدوائر في السلطة. لقد تكاثرت شركات «استيراد ـ استيراد»، وتمكّنت من استنزاف الموارد المالية التي استفادت منها الجزائر بموجب برنامج التصحيح الهيكلي (بين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ تم ضخ ٢٢ مليار دولار)[١٠٠]، تم نهبها وتحويلها إلى الخارج. كانت التجارة الخارجية منفذاً لتهريب العملة الصعبة؛ إذ إنه في تلك المرحلة، ارتفعت الواردات بشكل مذهل، في الوقت الذي شُلّ فيه الإنتاج الوطني وغاب الاستثمار المحلي والأجنبي، باستثناء مواصلة الشركات متعددة الجنسيات العمل في قطاعي البترول والغاز الطبيعي، بعد ولوج شركات نفطية فرنسية وأمريكية وبريطانية، وغيرها من الشركات السوق الجزائرية منذ مطلع التسعينيات، وفي نهاية عام ١٩٩٦ بلغ عددها ١٨ شركة نفطية أجنبية[١٠١].

لقد دعمت بلدان هذه الشركات سياسة «الكل أمني» التي انتهجها النظام التسلطي، وهذا مقابل فوزها بصفقات ضخمة في مجال البحث والتنقيب عن النفط[١٠٢]، ومستقبلاً، ستعود تلك الاكتشافات النفطية الجديدة بالفائدة على النظام، حيث سيزيد إنتاج وتصدير النفط، وستزيد العمولات أيضاً. أثار جواب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لغط المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، هذه الأخيرة التي واجهت النظام في المحافل الدولية، متهمة إياه بارتكاب الفظائع في حق الجزائريين، وواجهت أيضاً تلك الشركات التي رفضت الاستجابة لمطلب تلك المنظمات

---

(٩٨) انظر: Rachid Tlemçani, *État, Bazard et Globalisation* (Alger: Les Éditions El-Hikma,1999), p. 118; Fayçal Karabadji, «L'Économie Algérienne Menacée par la Mafia Politico-financière,» *Le Monde diplomatique*, no. 554 (septembre 1996), et Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*, pp. 86-89.

(٩٩) يقول براهيمي «تعتبِر فرنسا الجزائر سوقاً ممسوكة، وفي هذا الإطار تُمنى الجزائر بخسائر جسيمة من طريق صفقات رابحة ومتكررة. وذلك ناجم عن وجود شبكات مصالح فرنسية في الهرم العسكري، والإدارة الجزائرية، ولدى بعض المسؤولين الاقتصاديين العموميين الجزائريين الذين يخيّم الغموض وانعدام الشفافية على أعمالهم». في التسعينيات فاقت المعاملات التجارية بين البلدين ٥٠ بالمئة، واعتُبر ذلك عوناً اقتصادياً تقدمه فرنسا للجزائر، لكنه في الحقيقة عون للاقتصاد الفرنسي، فالقروض الفرنسية المعطاة للجزائر كانت مشروطة بشراء منتجات فرنسية حصراً وبأسعار باهظة، مثلما يحاجج الوزير الأول الأسبق. انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(١٠٠) Mohammed Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» *ESPRIT* (juin 2011), p. 129.

(١٠١) انظر: Hocine Malti, *Histoire Secrète du Pétrole Algérien* (Paris: La Découverte, 2010), pp. 302-303; John P. Entelis, «SONATRACH: The Political Economic of an Algerian State Institution,» *Middle East Journal,* vol. 53, no. 1 (Winter 1999), p. 17, and Bradford L. Dillman, «Round Up the Unusual Suspects: U.S. Policy Toward Algeria and Its Islamists,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 3 (September 2001), pp. 132-134.

(١٠٢) بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ وضعت الحكومة تشريعاً جديداً للمحروقات وقّعت بموجبه «سوناطراك» مع ٣٦ شركة نفطية عالمية للبحث والتنقيب، «لكن في الواقع فإن استغلال آبار سبق اكتشافها على يد شركات أجنبية، يشكل خسارة صريحة للجزائر». انظر: براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

بمقاطعة الحكومة الجزائرية، قائلة «نحن هنا ـ في الجزائر. لممارسة «البيزنيس» وليس لممارسة السياسة»[١٠٣].

على الصعيد الأمني، سمح الدعم المالي الدولي والمداخيل النفطية المتزايدة بوضع سياسة أمنية رفعت من طلبات الحكومة لشراء الأسلحة. زادت النفقات العسكرية ٤٥ بالمئة عام ١٩٩٤، لتقفز إلى ١٤٤ بالمئة في ١٩٩٥، وبلغت في ١٩٩٦ ملياري دولار، وزادت ١٠٠ بالمئة سنة ١٩٩٨[١٠٤]. ويذكر تقرير أعدته منظمة الشفافية الدولية لاحقاً[١٠٥]، أن صفقات توريد الجيش وأجهزة الأمن بالعتاد العسكري تغيب عنها الشفافية، وتنعدم المساءلة، نتيجة السرية الكبيرة التي تحاط بها. ويصنّف الجزائر في خانة البلدان ضعيفة الشفافية في ميزانية الدفاع والأمن، إلى جانب مصر والسعودية والصين ودول أفريقية، تشهد نزاعات مسلحة.

في هذه البلدان، أدى الارتباط بين خصخصة ممتلكات الدولة التي تتسم بأهمية مركزية في برامج التعديل البنيوي والعولمة، إلى تزايد الطلب على الشركات الأمنية الخاصة، وهذا يناسب مصالح الدول القوية التي تسعى إلى حماية مصالحها. تستفيد هذه الشركات من دعم مالي خفي، ولا تخضع للمحاسبة، وتعمل على تقويض الأمن، لأن في توفير الأمن بصورة انتقائية مقابل مدفوعات نقدية، ينال من أيّ أفقٍ لتحقيق الأمن على قاعدة واسعة مستقبلاً[١٠٦].

بالنسبة إلى الجزائر، سمح مناخ العنف والإرهاب بتوفير الفرصة لذوي النفوذ لإنشاء شركات للأمن والحراسة. منذ ١٩٩٢ تم تأسيس الآلاف من تلك الشركات لحماية المؤسسات والأملاك الخاصة من اعتداءات العصابات المسلحة، ولا سيما أن الكثير من الشركات العمومية قد تعرضت للتخريب، وتم حرق منشآت بأكملها[١٠٧]. رُصدت ميزانيات معتبرة من طرف الخواص لحماية منشآتهم، وجميع المؤسسات الاقتصادية لم تتردد في طلب الخدمات الأمنية من شركات خاصة، يملكها عسكريون وقادة متقاعدون من أجهزة الأمن[١٠٨]. فرضت هذه الشركات

---

(١٠٣) انظر: M. Tinkicht and A. Benhadid, «Transnational Companies and the Massacres: Business as Usual,» in: Bedjaoui, Aroua and Aït-Larbi, eds., *An Inquiry into the Algerian Massacres*, p. 996.

(١٠٤) براهيمي، المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(١٠٥) Transparency International UK, Defence and Security Programme, *The Transparency of National Defence Budgets: An Initial Review* (London: Transparency International UK; Defence and Security Programme, 2011).

(١٠٦) انظر: دوما، **الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: تحليل مقارن لحالات أنغولا وكولومبيا وسيراليون وسري لانكا**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٠٧) Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*, p. 89.

(١٠٨) من المستحيل الحصول على رخص لشراء واستيراد المعدات الأمنية، مثل كاميرا المراقبة، وأجهزة السكانير، وأجهزة الراديو اللاسلكي وغيرها، وتالياً، فإن أغلب مستورديها، ومالكي شركات الأمن الخاصة، عسكريون. تذكر بعض المصادر أسماء جنرالات احتكروا شركات الأمن الخاصة التي كانت تحرس الحقول النفطية مثل لكحل عياط، عبد المجيد شريف، وعبد المجيد جوادي. انظر: Tinkicht and Benhadid, «Transnational Companies and the Massacres: Business as Usual,» p. 974.

عروضها لتقديم الخدمة على المؤسسات الأكثر حساسية، وحتى لتلك التي تقع في مناطق صناعية محمية[١٠٩].

كان هناك هوس حقيقي لدى شركات الأمن الخاصة للظّفر بمهمة أمن وحراسة المنشآت الاقتصادية، مع تواطؤ معلن من جانب الإدارة المركزية، لأن عقود الخدمة الأمنية باهظة التكلفة، وتذر أرباحاً معتبرة، وتالياً، حاول مالكوها الحصول على إطار قانوني منذ عام ١٩٩٣، مع معارضة كبيرة من طرف بعض الأحزاب. وفي النهاية، تم فرض الأمر الواقع من خلال استمرار الشركات الأمنية في النشاط، خارج القانون[١١٠]، وبخاصة مع تزايد الطلب عليها من طرف الشركات الأجنبية التي تعمل في حقول النفط وفي مواقع الغاز[١١١]، إذ صارت التهديدات الإرهابية في السنوات الأخيرة تشكل الهاجس الأول للمستثمرين الأجانب.

على الصعيد السياسي، إلى جانب سياسة الحرب المعتمدة، حاول النظام سدّ الفراغ السياسي، وذلك بتبني أسلوب جديد في إدارة العملية السياسية، بعد أن استخلص العِبر من عملية التحرير السياسي المجهضة. وأمام أوضاع سياسية وأمنية غير مستقرة، لم يكن من بديل أمام السلطة غير حشد «داعمين جدد» لمواصلة الحرب، بعد أن حصلت على الدعم المالي والمساندة من حكومات أجنبية، وبخاصة الفرنسية. وهكذا أقر النظام دستوراً جديداً بعد انتخاب ليامين زروال في عام ١٩٩٦، وبادر إلى إعادة هيكلة المشهد السياسي من خلال عملية انتخابية، حاولت السلطة إنجازها وإنجاحها بسرعة، لأنها بحاجة إلى المشروعية، كما أن «التمثيل يتيح دمج النخب السياسية الجديدة في عملية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (بمخاطره السياسية والاجتماعية)، وتقوية نظام الحكم في مروره بتجربة سياسة الحرب»[١١٢].

كانت العودة للعملية الانتخابية سبباً في انتعاش حظوظ «الأثرياء الجدد» لولوج المؤسسات السياسية التمثيلية، وذلك عبر نظام تمثيل خفي، استطاع من خلاله أصحاب المصالح الخاصة الوصول إلى الهيئات المنتخبة، وإلى السلطة التنفيذية؛ إذ كشفت الانتخابات التشريعية (٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧) دور المال، وتأثيره الكبير في العملية الانتخابية، كما أبانت عن فعل الزبونية في العملية السياسية. إن حزب التجمع الوطني الديمقراطي الفائز بتلك الانتخابات، قد أظهر فعلاً قوة العلاقات الزبونية، ودور المال الفاسد في نجاح حزب تأسّس (في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧)، ثلاثةَ أشهر، قبل إجراء الانتخابات. بل إن حاجة السلطة إلى إنجاح المواعيد الانتخابية، جعلت الجميع

---

(١٠٩) Hadjadj, Ibid., p. 90.

(١١٠) المصدر نفسه ص ٩٠ ـ ٩١.

(١١١) أغلب الشركات النفطية العالمية لم ترضها التدابير الأمنية التي وضعتها الدولة الجزائرية، لذا عمدت إلى تنظيم سياستها الأمنية بمفردها. مثلاً، واستناداً لما يذكره الصحفي ديدييه فرانسوا، قامت «بريتيش بتروليوم» (BP) التي تعمل في حاسي مسعود بوضع نظام متعدد للحراسة والأمن، وأحاطت الموقع ومدخله بإجراءات دخول صارمة. انظر: Tinkicht and Benhadid, Ibid., p. 996.

(١١٢) محمد حشماوي، «التمثيل السياسي في الجزائر بين علاقات الزبونية والنهب ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢،» **نقد**، العددان ١٩ ـ ٢٠ (خريف ـ شتاء ٢٠٠٤)، ص ٣٠.

يغض الطرف عن النهب والفساد. وتالياً، إن استخلاف الهيئات التمثيلية الموقتة التي وضعها النظام بعد وقف المسار الانتخابي[١١٣]، بهيئات منتخبة لم يحدَّ من الفساد الذي استشرى في «المجلس الوطني الانتقالي»، و«المندوبيات التنفيذية المحلية»، إنّما سمح إطلاق العملية الانتخابية من جديد، بغرس ثقافة الفساد، والنظر إلى العضوية في المجالس المنتخبة كـ «غنيمة»، يجب تسخير كل الوسائل وتجنيد كل الموالين للظفر بها.

رابعاً: الفساد بين ٢٠٠٠ و٢٠١٦: فساد عصبوي ـ عصاباتي

في مواجهة وضعية مركبة ومعقدة، أراد النظام إيقاف العنف المسلح، فاختلطت عليه المفاهيم، بحيث تم استبعاد عبارة وسياسة «الرحمة» كمصطلح ديني، واستبدالها بأخرى سياسية هي «الوئام المدني» على يد خليفة الرئيس الأسبق ليامين زروال، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[١١٤].

في تموز/يوليو ١٩٩٩، صادق البرلمان على قانون «الوئام المدني» الذي أُقترح كحل وحيد للخروج من الأزمة، لكنه في الكثير من تدابيره، لم يكن سوى نسخة معدلة لما اصطلح عليه «قانون الرحمة»[١١٥]. إن الضبابية التي اكتنفت إعداد مشروع قانون «الوئام المدني»، وتنفيذ أحكامه، دفعت بالكثير من المراقبين إلى القول إن أصحاب المشروع أرادوا استعادة النظام، والخروج من المأزق،

---

(١١٣) تـم تعويض المجالس المحلية المنتخبة في حزيران/يونيو ١٩٩٠ بعد حلها في ١٩٩٢/٣/٤، تعويضها بـ «مندوبيات تنفيذية محلية» (DEC)، تولّى وزير الداخلية تعيين أعضائها، وهم موظفون إداريون. وفي ظل الفوضى الأمنية والسياسية، استغل هؤلاء الفرصة لممارسة النهب رغم التهديدات التي كانوا عرضة لها، فقد اغتيل الكثير منهم من طرف المسلحين. للاستزادة حول متاجرة وفساد رؤساء وأعضاء المندوبيات، انظر: Hadjadj, *Corruption et Démocratie en Algérie*, pp. 96-99, et El- Kadi Ihsane, «L'Administration, Eternel Butin de Guerre,» *Pouvoirs*, no. 86 (1998), pp. 60-62.

(١١٤) Moussaoui, *De la Violence en Algérie: Les Lois des chaos*, p. 391.

من وجهة نظر أخرى، وقع النظام في مأزق حقيقي بعد أن وضعته المجازر البشعة بين ١٩٩٧ و١٩٩٨ في قفص الاتهام، حيث زادت الشكوك حول هوية القتلة الذين يروّعون المواطنين أمام مسمع ومرأى قوات الجيش والأمن. حيث يرى نصر الله يوس أن تلك المجازر وقعت بسبب تصاعد الخلاف بين الرئيس زروال وداعميه العسكريين، لمّا حاول التوصل إلى هدنة مع الإسلاميين المسلّحين، مع رفض قاطع من طرف «الجنرالات الاستئصاليين» (محمد العماري، إسماعيل العماري ومحمد مدين وخالد نزار)، وبرز ذلكً الرفضً في استخدامهم كل الوسائل، بما فيها المذابح، لنسف مبادرة زروال ومؤيّده محمد بتشين. استطاع الاستئصاليون كسب المعركة بحنكة أمنية وإعلامية كبيرة، ولم يكن لزروال من خيار سوى التخلي عن الرئاسة عام ١٩٩٨ وعن مسيرة التفاوض لإقرار السلم. انظر: يوس بالتعاون مع ملاح، **من قتل في بن طلحة؟ الجزائر: وقائع مجزرة معلنة**،، ص ٢٩٤ ـ ٣٠٤.

(١١٥) Moussaoui, Ibid., p. 395.

في ١٩٩٩/٩/١٦ تم طرح قانون «الوئام المدني» في استفتاء شعبي، وجرت الموافقة عليه بنسبة تفوق ٩٨ بالمئة. لكن لوحظ تضخيم في نسبة التصويت، والتغاضي عن تمرير القانون بدون مناقشة برلمانية فعلية. عرض القانون عفواً شاملاً عن المسلحين قبل ٢٠٠٠/١/١٣، مشروطاً بتسليم أنفسهم وبعزوفهم وعدم عودتهم إلى العمل المسلح.

بدون كشف الحقيقة. أي أنه كان حلّاً أمنياً في غلاف سياسي هدفه استمرارية السلطة بواجهة أخرى، مثلما صرّح الراحل حسين آيت أحمد[١١٦].

لقد أظهرت الأيام من بعد، صحة هذه المحاجة، بحيث توجّهت القيادة إلى المضي في سبيل إعادة «ترميم سلطوي» للدولة. بعناد، واجه الرئيس بوتفليقة داعميه من العسكر، إذ شنّ صراعاً على جميع الجبهات، وهدّد بالاستقالة، في الكثير من المناسبات. قال إنه لا يريد أن يكون «ثلاثة أرباع رئيس»، وعبّر عن إرادته لتولي زعامة البلاد بصفة شاملة، ولقد «تبّين من خلال الكثير من القرارات أنه كان يهدف فعلاً إلى الوصول تجميع العديد من الصلاحيات بين يديه، وإعادة القوة إلى مركز الرئاسة»[١١٧] في علاقته بالمؤسستين العسكرية والتشريعية، وحتى رئاسة الحكومة.

كيف جسّد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نهجه السلطوي؟ وما هي سبل توطيد سلطته الشخصية؟

يمكن تشبيه وضع ما بعد الحرب الذي حل فيه الرئيس، بذلك الوضع الذي عاشته البلاد بعد الإعلان عن تقرير المصير، واعتلاء الرئيس أحمد بن بلة الحكم بدعم من العسكريين، حينما حاول أول رئيس للجزائر الاتكاء على عصبة من الداعمين للبقاء في الحكم. لكن، ومثلما ذكرت أعلاه، لم يُقدّر عواقب قرارات جعلت «داعميه الضروريين» ينقلبون عليه. سيتضح في التالي كيف سعى الرئيس بوتفليقة إلى تشكيل ائتلاف من الداعمين، وأخيراً، الإطاحة بالائتلاف الذي جاء به إلى السلطة. وكيف ساهم إحياء البنى التقليدية في تثبيت «الرياسة»، والحؤول دون تغيير الوضع القائم، في ظل فورة نفطية لم تعرفها البلاد من ذي قبل.

١ ـ تحديث الدولة الاستبدادية: فعل العصبية والطرقية

عند النظر في الأوضاع التي خلّفها ما صار يصطلح عليه رسمياً «المأساة الوطنية»، يمكن القول إن الجزائر ولجت الألفية الجديدة بـ «بقايا دولة»، حيث إن العنف الوحشي، والفوضى السياسية والاقتصادية التي عمّرت طويلاً، كادا يعصفا بالدولة الوطنية. والخطير في الأمر أن القيادة السياسية تحت زعامة الرئيس بوتفليقة، واصلت تأجيل المشروع التحديثي للدولة، الذي تم اختطافه وتعطيله من قبل مصالح عصبوية وقبلية[١١٨]، ضمن الحرب المتواصلة على السلطة. في هذه المعركة، استخدم «الرايس» كل ما من شأنه غلق الباب أمام منافسيه، وتصرّف بسرعة لإحكام قبضته على

(١١٦) إسماعيل قيرة [وآخرون]، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مقدمة عامة برهان غليون، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١٥.

(١١٧) عبد الناصر جابي، «الحالة الجزائرية،» في: نيفين مسعد، محرر، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. دراسة حالة: الأردن ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سورية ـ العراق ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٩٠.

(١١٨) انظر: عمرو حمزاوي، «تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١١)، ص ٩١.

مفاصل الدولة[١١٩]، إذ سيقوم في البداية بجلب مُساعديه الكُثر، وسيعيّن في الوزرات المهمة، شخصيات من منطقته[١٢٠]، كما سيوظّف ثقافته السياسية ذات المنبع «المخزني»[١٢١]. وفي هذا الصدد، كان تنشيط الزوايا وإحياء الطرقية مهمّاً لتوطيد حكمه، مع توفير نظام للرعاية وتوزيع المنافع.

لقد أعاد الرئيس بوتفليقة للأذهان فكرة الائتلاف العصبوي الذي شيّده الرئيس هواري بومدين واستعان به للوصول إلى الحكم والبقاء فيه، أي «مجموعة وجدة»، التي كان الرئيس الحالي أحد أركانها؛ حيث لجأ هذا الأخير إلى تشكيل «ائتلاف من الضروريين» ينتمي أعضاؤه إلى المنطقة الجغرافية (الغرب وتحديداً مدينة ندرومة بولاية تلمسان) التي ينتمي إليها الرئيس[١٢٢]، ضمن ذلك الائتلاف، هناك مجموعة صغيرة من مقرّبي الرئيس المعتمَد عليها بشكل كبير، أصولها من مدينة ندرومة. فهم بعضهم خطة الرئيس الذي سرعان ما وجد نفسه في لعبة شد الحبل مع قيادة الأركان، هذه الأخيرة ظلت تعمل جنباً إلى جنب مع جزء من الطبقة السياسية المتخوِّفة من الطموح الاستبدادي للرئيس[١٢٣]، واحدة من بين التحركات التي قام بها بوتفليقة لتوسيع قاعدة سلطته، إحاطة نفسه بثلاثين مستشاراً، على رأسهم شقيقه «سعيد». بعضهم جرى تعيينه بصفة رسمية،

---

(١١٩) تصرَّف الرئيس بوتفليقة مثل أي حاكم يريد منذ البداية توفير كل الشروط لاستدامة حكمه. حيث يرى بعضهم اتجاه الرئيس فور انتخابه لبسط يده على الرافعات الثلاث للنظام: سوناطراك، وبنك الجزائر، والإدارة؛ ويرى بعضهم الآخر أن الرئيس أقام تحالفاً كبيراً ضم حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي (RND)، والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، وسوناطراك، والأسرة الثورية (أبناء الشهداء والمجاهدين)، وقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي (État-Major) ـ بعد تنحي اللواء محمد العماري في آب/أغسطس ٢٠٠٤ واستخلافه بالفريق قايد صالح المقرَّب من الرئيس)، كل هذا من أجل تقليص نفوذ مديرية الاستعلام والأمن (DRS). انظر: Hachemaoui, «Permanences du Jeu Politique en Algérie,» p. 317, et Rasmus Alenius Boserup, Luis Martinez and Ullam Holm, «Algeria after the Revolts: Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity,» Danish Institute for International Studies, DIIS Report (DIIS 2014:15), p. 12.

(١٢٠) صاروا يُلقَّبون بوزراء الرئيس (Les Ministres du président)، وهم على التوالي: نور الدين يزيد زرهوني وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ شكيب خليل وزير الطاقة والمناجم؛ عبد اللطيف بن اشنهو وزير المالية؛ حميد تمار وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات؛ مراد مدلسي وزير التجارة؛ جمال ولد عباس وزير التضامن. انظر: «مرسوم رئاسي رقم ٩٩ ـ ٣٠٠، المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ يتضمن تعيين أعضاء الحكومة،» **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٩ (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

(١٢١) بوتفليقة من مواليد مدينة وجدة المغربية، نشأ وترعرع فيها، وقد تأثّرت تنشئته بالنظام الرمزي لـ «المخزن». انظر: Mohammed Hachemaoui, *Clientélisme et Patronage dans l'Algérie Contemporaine* (Paris: Karthala, 2013), pp. 177-178.

(١٢٢) في التعبير الشعبي، ظهر أن نهج بوتفليقة الجهوي قد دفع البعض إلى القول، إنه بعد سيطرة ثلاثية المنطقة الشرقية باتنة ـ تبسة ـ سوق أهراس (أو ما يُعبّر عنه اختصاراً BTS) على مفاصل الدولة، جاء دور ثلاثية المنطقة الغربية وهي مدن ندرومة ـ تلمسان ـ مسيردة (NTM). لكن أستاذ الأنثروبولوجيا عبد الرحمن موساوي، يرى أنه إذا كانت أصول أغلبية كبار الجيش من الشرق، فإن أصول الكثير من الوزراء والمسؤولين السامين في الدولة من منطقة القبائل ومن مدينة الجزائر. ومن وجهة النظر هذه، نجد في التعبير الشعبي ما يفيد بوجود دور محدد لكل جهة، فيقال: الشرق يقرر، الوسط يحكم، الجنوب يدفع (من آبار البترول) والغرب يمرح، مع موسقى «الرّاي» ويمثّل مكان الفسوق والأفعال الطائشة. انظر: Moussaoui, *De la Violence en Algérie: Les Lois des chaos*, pp. 383-384.

(١٢٣) Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995*, p. 58.

وبعضهم الآخر بصفة غير رسمية، أي، هناك حكومة رسمية وأخرى في الظل، أغلب وأهم الأعضاء فيهما من تلمسان، تم اختيارهم على أساس علاقات بدائية (عائلية، جهوية)[١٢٤].

شدّ انتباه الكثير من المراقبين اختيار بوتفليقة تدشين حملته الأولى للرئاسيات، بمحاولته استحضار صورة هواري بومدين، وصورة الجماهير الهاتفة بالوطنية يوم أن كان بوتفليقة الرجل الثاني في النظام، محاولاً التماهي مع ذلك الزمن السبعيني تاركاً تأثيراً نفسياً عند الجماهير من أنه المنقذ والمصلح[١٢٥]. أراد إعطاء رمزية أكثر لطريقة إدارته للحكم[١٢٦]، وهذا عندما اختار ولاية ڤالمة، مسقط الرئيس الراحل هواري بومدين، نقطة بداية حملته الانتخابية لرئاسيات ٢٠٠٤. «جاء لتدشين مرافق إدارية وصحية وضع حجر أساسها ثلاث سنوات من قبل، وكذلك، لمنح الولاية برنامجاً تكميلياً يفوق أربعة ملايير دينار»[١٢٧]. ومن جهة ثانية، وظّف الرئيس المترشح آنذاك، القبليّة لكسب تأييد جميع العصبيات، ففي مواجهة خصمه علي بن فليس، حاول بوتفليقة استمالة «الشاوية» وتحديداً العصبة القبلية التي ينحدر منها بن فليس، حيث توجّه إلى باتنة عاصمة الأوراس، ليمنح الولاية غلافاً مالياً قدره ٨,٤ مليار دينار، أكبر مبلغ تحصّلت عليه باتنة، مقارنة بما نالته الولايات الخمس والثلاثون التي زارها بوتفليقة في حملته الانتخابية[١٢٨]، ليثبت بوتفليقة للجميع، أنه لا مجال لكي ينافسه أحد على الزعامة، إنه الزعيم الوحيد والقوي.

يعتقد هيو روبرتس أن من بين أعراض السلطوية إبان رئاسة بوتفليقة، ذلك المزج بين القمع الممارس ضد الحركات الاحتجاجية والصحافة المكتوبة وتفتيت الطبقة السياسية، مع توجيه المنظمات الجماهيرية في عهد الحزب الواحد (اتحاد العمال ومنظمة المجاهدين التابعة للأفلان) لدعم حكمه، إلى جانب الاعتماد بشكل غير مسبوق على الطرق الصوفية[١٢٩]. وتذهب إيزابيل

---

(١٢٤) المصدر نفسه. وهو السبب الرئيس الذي دفع أحمد بن بيتور لتقديم استقالته بعد مرور ٨ أشهر على تعيينه رئيساً للحكومة.

(١٢٥) بومدين بوزيد، «الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية: الجزائر نموذجاً،» في: إسماعيل نوري الربيعي [وآخرون]، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٥٧.

(١٢٦) Hachemaoui, *Clientélisme et Patronage dans l'Algérie Contemporaine*, p. 178.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ١٧٩. سخاء الرئيس كان كبيراً، حيث طاف جهات الوطن الأربع وقدم أغلفة مالية بالمليارات لكل ولاية زارها تحت مسمى «ميزانيات تكميلية»، أثيرت شكوك كثيرة حول قانونيتها. انظر: Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995*, pp. 139-140.

(١٢٩) Hugh Roberts, «The Bouteflika Presidency and the Problems of Political Reform in Algeria,» Forum on the Middle East and North of Africa (3 February 2005), <http://fride.org/download/BouteflikaFINAL_edit.pdf>.

الطُرُقِيّة جمع طريقة، وحسب عالم الأنثروبولوجيا المغربي عبد الله حمودي فإن إقامة الوجود الوطيد لتنظيمات الزوايا ومنشآتها ومزاراتها يعود إلى النظر إليها باعتبارها مؤسسات تترجم عملياً طرق معرفة الله ﷻ، ووسائلها الأدبية والمادية، وتؤدي تلك الشبكات والمؤسسات وتجسيداتها (طرق، مزارات، أسواق...) خدمات حيوية. إنها تجلب الجماهير، وتدفع الأفراد إلى التخلي عن استقلاليتهم، من طريق التلقين الصوفي، والنجاح يكون بالقرب من الشيخ ـ الزعيم، وعبر التفوق والامتياز اللذيْن تمنحهما مخالطة دوائره الحميمية، وعبر تبادل الهبات والخدمات. وتذهب هذه المواقف والتضحيات إلى =

ويرينفيلز بعيداً في عرضها لآليات التجديد السلطوي في البلدان المغاربية، قائلة «إن حكومات هذه البلدان توظّف الطرق الصوفية من خلال خطط من أعلى إلى أسفل (Top-down)، ليس لمجابهة الإسلام السياسي فحسب، ولكن لتحقيق غاية أشمل تتمثّل في تحديث النظام التسلطي، باستخدام إمكانيات التعبئة الصوفية لتوسيع قواعد السلطة، ولتعزيز الشرعية الانتخابية والدينية، واحتواء الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية»[١٣٠].

لقد تم إيقاظ الطرقية ورموزها لتلبية حاجات سلطوية، وتالياً، صار للنفوذ الطرقي استراتيجيات تتجه من أسفل إلى أعلى (Up-down)، ذلك أن السياسات الجديدة، خلقت حوافز وضغوطاً أمام المتصوفة، من أجل العودة والانخراط في الحياة السياسية الوطنية، والتنافس في سوق الحاجات الدينية والبحث عن الرعاية (Patronage)[١٣١]. لكن، مثلما تحاجج ويرينفيلز، تتوافق مصالح المتصوِّفة مع نوايا النظام بشكل جزئي، فأحياناً، تؤدي دينامية من أسفل إلى أعلى، إلى الإفلات من سيطرة النظام[١٣٢]. عادت الزوايا والطرقية بقوة[١٣٣]، حيث يُجمع أصحابها أنّ بوتفليقة قد ردّ الاعتبار للزوايا، وقدّم لها التشجيع المادي والمعنوي، وبدورها ساندته وأيدت مشروع المصالحة الوطنية الذي طرحه. خاطب بعض مشايخ الزوايا الرئيس قائلين: «لقد اختارك الله لنصرة هذا البلد

= حد التنازل الممسرَح عن رموز الرجولة وصفاتها؛ والشيخ الملقّن يصنع من المريد شيخاً جديداً، بشرط أن يستميت في خدمة شيخه ولا يطمح إلّا إلى مصاحبته والخلو به، وتنتقل البركة إليه بقنوات عديدة كالتلقين والذكر والرقص والجذب... وغيرها من «التقنيات» المدهشة. حين ينتهي التلقين، لا يمكن للشيخ والمريد أن يتعايشا بعد ذلك، حيث ينفق الملقَّن طاقته في مؤسسة جديدة وذرية غزيرة. انظر: عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٥ ـ ٢٨ و١٧٩ ـ ١٨٣. في الجزائر، وبحسب إرنست غيلنر، فإن الأنساب المقدسة (يُفترض أن نسبها يعود للنبي ﷺ) هي التي تقود الطرق الدينية، والأنساب المقدَّسة الناجحة قد تمتد ويكثر أتباعها لتصبح طريقة. فالطريقة عبارة عن وليّ مع مريدين منظّمين، فكل ولي يُعد طريقة كافية. فإذا تكاثر أبناؤه ومريدوه فإنه، أو بالأصح هم، يشكّلون طريقة. انظر: إرنست غيلنر، **مجتمع مسلم**، ترجمة أبو بكر أحمد باقدر، مراجعة رضوان السيد (طرابلس: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٢. للاستزادة واصل في المصدر نفسه، الفصلين الخامس والسادس.

(١٣٠) Isabelle Werenfels, «Beyond Authoritarian Upgrading: The Reemergence of Sufi Orders in Maghrebi Politics,» *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 3 (2014), p. 276.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١٣٢) المصدر نفسه.

(١٣٣) يتحدث مشايخ الزوايا عن دور بومدين في محاصرة الطرقية، ومصادرة أملاك الزوايا، حيث اتهمها بنشر الشعوذة، وكان يرى أن خطابات مشايخها، مثل شيخ الزاوية العلوية المهدي بن تونس، تشكل خطراً على توجهاته. في حين سمح لها الشاذلي بن جديد بالنشاط، وبممارسة طقوسها، فزوجته «حليمة» تنحدر من الزاوية السنوسية الواقعة في ولاية مستغانم، مثلما يذكر خليفة الطريقة التيجانية. أما في عهد الرئيس الحالي، فقد تحسّن وضع الزوايا، ويصل عددها الكلي إلى ٣٨٠ زاوية، إذ أعيد إحياء زوايا لم تكن تُذكر من قبل قط؛ ورُصدت ميزانيات كبيرة لتجديد أضرحة «الأولياء». انظر تحقيقاً صحفياً لنوار سوكو، «احتياطي انتخابي يخدم الرؤساء والسياسيين ثم يعود إلى قوقعته: الزوايا في الجزائر... الأم التي رعت الجزائريين وتنكّروا لشهادة ميلادها،» **الخبر**، ٢٠١٤/٦/٢٧؛ وتحقيقاً آخر لزهية منصر، «٣٠٠ زاوية و٦ طرق صوفية و٢٠ شيخاً يقتسمون النفوذ في الشارع الجزائري: الزوايا والطرق الصوفية البديل السياسي للأحزاب،» **الشروق اليومي**، ٢٠١١/١٢/٢٢. انظر أيضاً ملفاً صحفياً أعدّه مهدي بسكري:

«Les Zaouia et les Législatives: ces Politiciens qui Cherchent la Baraka des Cheikhs,» *El Watan*, 29/4/2012.

وإنقاذه»[١٣٤]. لكن سيظهر أن الزوايا التي حظيت باهتمام غير مسبوق من طرف السياسيين والعسكر ورجال الأعمال، تمكّنت من توسيع هامش المناورة لديها، إذْ سيعلو صوتها، وستنظر إلى وجودها السياسي ضرورة، لا يمكن القفز عليها، ومن «الخطأ استبعاد الزوايا من اللعبة السياسية»[١٣٥].

كثيرة هي الأسباب التي جعلت النظام يُحسن إلى الزوايا، ويستقوي بمشايخ الطرق الصوفية، وبخاصة مع إدبار المواطنين عن الانتخابات، وفي ظل تصاعد الاحتجاجات اليومية في الكثير من مناطق البلاد، وبخاصة في الجنوب[١٣٦]. لكن هناك صلة قبلية شخصية بين الرئيس وإحدى أهم الزوايا وهي «الزاوية البلقايدية الهبرية»، التي تمّ نقل مقرها في عام ١٩٩٩ من مدينة تلمسان إلى مدينة وهران، ولم يتردد الرئيس في زيارتها ودعمها مالياً، ومنح الهدايا لصديقه عبد اللطيف بلقايد، شيخ الزاوية[١٣٧]. في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، زار بوتفليقة ولاية بشار، وجرى استقباله بحفاوة كبيرة من طرف زاوية «سيدي أحمد بن بوزيان» في دائرة القنادسة، الزاوية الأكبر والأكثر تأثيراً في الجنوب الغربي، التي ألحّت على الرئيس الترشّح لعهدة ثانية[١٣٨]. وهكذا الأمر مع بقية الزوايا المتواجدة على التراب الوطني، التي صار يُنظر إليها كـ «لجان مساندة» تتنافس للحصول على الرعاية، فتُظهر الولاء لرئيس يبحث عن بركة المشايخ.

غير أن النظام تعامل بانتقائية مع الزوايا والمتصوفة، وهذه استراتيجية منتهجة منذ انقلاب عام ١٩٩٢ للتعاطي مع الحركة الجمعوية، تقضي باستمالة بعضها، وتهميش الجمعيات السياسية والاجتماعية الفاعلة[١٣٩]. انتبهت الحركة الطرقية لذلك، مما جعلها تعيد النظر في حساباتها

---

(١٣٤) بوزيد، «الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية: الجزائر نموذجاً،» ص ١٥٤. في إحدى المناسبات، أقيمت الحَضرة (طقس من طقوس الزوايا)، وتم الدعاء للرئيس من طرف شيخ يتوفر على البركة، حيث قال: «نطلب من الله أن يحفظ رايسنا». انظر التحقيق الذي أعده مصطفى بن فوضيل حول الزاوية العلوية بولاية مستغانم: «Avec les Adeptes de la Zaouïa Alawiya: Mystique et Politique au Temps de «Sidi» Bouteflika,» *El Watan*, 20-21/3/2009.

(١٣٥) هذه قناعة محمود شعلال، رئيس «الاتحاد الوطني للزوايا الجزائرية» لا يشاطره فيها كثير من المتصوفة، مثل الشيخ محمد المامون القاسمي الحساني (٦٨ سنة) إمام الطريقة الرحمانية وشيخ الزاوية الرحمانية القاسمية للهامل، إذ يرفض الزجّ بالزوايا في السياسة، ويشدّد على أن نشاطها تربوي «واستغلال الزوايا سياسياً قد شوّه سمعتها كمؤسسة ثقافية». انظر: المصدر نفسه.

(١٣٦) لم تهدأ الاحتجاجات الشعبية لمطالبة الحكومة بمعالجة أزمات التشغيل والسكن، ولا سيما انتفاضة ساكنة الجنوب في ٢٠١٣ الذين رفعوا شعارات تندد بتهميش المناطق الجنوبية، منبع الثروة النفطية. انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «الحركة الاحتجاجية للعاطلين عن العمل في جنوب الجزائر،» وحدة تحليل السياسات، الدوحة (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/d79b229b-4a03-4016-a501-0889369ed357v>

(١٣٧) سوكو، «احتياطي انتخابي يخدم الرؤساء والسياسيين ثم يعود إلى قوقعته: الزوايا في الجزائر... الأم التي رعت الجزائريين وتنكّروا لشهادة ميلادها،» **الخبر**، ٢٠١٤/٦/٢٧. هذا زيادة على التغطية اليومية من طرف الإعلام الرسمي لأنشطة الزوايا، وعرض برامج خاصة عن الزوايا والتصوف في التلفزيون العمومي، تحت عنوان العودة إلى التراث والتمسك بمذهب الأجداد.

(١٣٨) Hachemaoui, *Clientélisme et Patronage dans l'Algérie Contemporaine*, p. 180.

(١٣٩) Werenfels, «Beyond Authoritarian Upgrading: The Reemergence of Sufi Orders in Maghrebi Politics,» p. 282.

وفي دعمها المطلق للرئيس وسياساته السلطوية، إذ حاول ممثّلوها التعبير عن ذلك حين ترددوا في مساندة الرئيس لعهدة رئاسية رابعة (٢٠١٤ ـ ٢٠١٩)، لكن يظهر أن استراتيجية النظام أتت أُكلها، تلك الاستراتيجية القائمة على تذرير الطبقة السياسية[١٤٠]، وبثّ الفرقة بين مختلف الفواعل الاجتماعيين، للحؤول دون قيام قوى اجتماعية قوية متماسكة ومستقلة. وأمام وضع انقسامي كهذا، الذي مسّ الحركة الطرقية نفسها، حظي النظام مرة أخرى بمساندة قسم كبير من الزوايا، ونال الرئيس بركة الشيوخ. في المقابل، نالت الطرقية نصيبها من الرعاية. غير أن الكثير من المتصوِّفة يتساءلون عن عدم منح شيوخ الزوايا مناصب وزارية. في نظرهم، أليست الزوايا والطرقية الجزائرية بديلاً حقيقياً من أحزاب سياسية فاشلة، ومجتمع مدني معطَّل؟

٢ ـ الإبقاء على الوضع القائم: فعل الأقلية الاحتكارية

لم يكن تحالف السلطة والعصبية القبلية كافياً وحده حتى يتعزّز حكم بوتفليقة، بل إن المال قد أدى دوراً أساسياً في توفير الرعاية للمساندين والداعمين الجدد. وهنا، تدخل أيضاً سياسة النظام تجاه المقاولين الخواص، وأصحاب المال الذين قبلوا في البداية بلعبة النظام، أي تأييد السلطة، ثم العمل على تحقيق أجنداتهم السياسية والاقتصادية، ويريدون اليوم فرض بنودها بنداً بنداً، حيث إن الرأي العام بات على علم بدور «أوليغارشية المال» في تأييد بقاء الرئيس في السلطة، وعلى علم أيضاً بالمنافع التي تحققت للأثرياء في السنوات الأخيرة.

أ ـ الأقلية الاحتكارية في الجزائر

مثلما يعتقد كثيرون، إن مصطلح «الأوليغارشية» مصطلح سياسي أكثر منه مفهوماً تحليلياً، وتالياً، ليس ثمّة إجماع على من ينتمي أو لا ينتمي إلى هذه الفئة[١٤١]. أورد تقرير عالمي صدر في عام ٢٠١٢ أن المليونيرات في الجزائر يتجاوزون الـ ٤١٠٠، وسيرتفع هذا الرقم ليبلغ ٥٦٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠، من بينهم ٢٣٠٠ تم إحصاؤهم في الجزائر العاصمة[١٤٢]. وإذا كان رجل الأعمال يسعد ربراب مصنّفاً في التقارير المتخصصة في رصد وترتيب الأثرياء في العالم، فإن أغلب الملياردريات والأثرياء الجدد في الجزائر غير مصنَّفين، هذا على الرغم من أن مؤسساتهم

(١٤٠) يُجمع قادة الأحزاب على أن السبب وراء تفكك الكثير من التشكيلات السياسية، هو الأزمات الداخلية التي مزّقتها، والسلطة متورّطة في الكثير منها، حيث إن إرهاصات أزمة التسعينيات تظل قائمة، وقوة المعارضة الحزبية ومتانتها، قد تضعف النظام وتزعزعه. انظر: «السلطة تفضل أحزاباً هزيلة تؤدي أدوار لجان المساندة،» **الخبر**، ٢٠١٢/٨/١١.

(١٤١) مايكل جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، نقله إلى العربية نايف الياسين (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٢.

(١٤٢) التقرير من إعداد «نيو وورلد ويلث» (New World Wealth)، ويعتبر الشخص مليونيراً، كل من يمتلك مليون دولار (أكثر من ١٠ مليار د.ج). وهكذا، يجري رصد قيمة الثروات بالدولار الأمريكي، وترتيب الأثرياء أيضاً. وتعلّق الصحفية صفية برقوق قائلة «لو يصنّف أصحاب الثروة في الجزائر بالدينار سنتجاوز ٤١٠٠ مليونير بكثير جداً». انظر: Safia Berkouk, «Les Nouveaux Riches, Combiens sont-ils?,» *El Watan Économie* (2 - 8/12/2013).

ومشاريعهم وبعض ممتلكاتهم ظاهرة. ٥٤٩ هي مرتبة ربراب عالمياً، بحسب تصنيف مجلة فوربيس (Forbes Magasine) للأثرياء في العالم، تصنيف ٢٠١٦، بثروة إجمالية تقدر بـ ٣,٢ مليار دولار[١٤٣]، وتذكر بعض المصادر أنه بسبب السرية التي يحاط بها موضوع الثروة والأثرياء في الجزائر، فإنه استناداً إلى جملة من المؤشرات والمعلومات المتداولة، يوجد تسعة ملياريديرات[١٤٤]، يمتلكون مجموعات عائلية اقتصادية ومؤسسات صناعية وتجارية وخدماتية كبيرة، وشركات للاستيراد، ويمتلك بعضهم مؤسسات إعلامية، ويرأسون فرقاً رياضية، ويملكون نفوذاً في مؤسسات الدولة المختلفة.

تطوّرت الشركات الخاصة في السنوات العشرين الأخيرة بشكل ملفت، ويذهب بعضهم إلى تأكيد أن نشأة ما يسمى احتكار أقلية من المقاولين الخواص، يرجع إلى أن «الانفتاح» الذي شهدته البلاد في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، أدّى إلى إلغاءٍ غير منضبط للقيود المفروضة سابقاً على الأنشطة التجارية والاقتصادية. ففي ظرف قياسي، انضم أفراد وعائلات في شبكات تخترق الإدارة المركزية والبنوك والمؤسسات الوطنية، حيث قام «بارونات الاستيراد ـ استيراد» ببنْينة السوق بواسطة الندرة، وضعية اتخذت منحى جديداً أثناء «العشرية السوداء»[١٤٥].

وفي سياق الحرب، وتحت الأوامر، جرى نقل الاحتكار العمومي من أيدي البيروقراطيين إلى الاحتكار الخاص، عبر الشبكات، ولصالح مجموعات ضغط يديرها رجال أعمال مراقَبون بشكل صارم. في هذه المنظمة، تمّ إدراج أجهزة الدولة مباشرة في الشبكات بواسطة منطق استئجاري حسب عمر بن درة[١٤٦]. تدريجياً، ومع إطلاق عملية إعادة الهيكلة، منتصف التسعينيات، صارت تلك الأجهزة غير فاعلة، وسيتغيّر وضعها، إذ ستُنقل من مراكز التنظيم أو بناء التحالفات من أجل

---

(١٤٣) <http://www.forbes.com/billionaires/list> (viewed on 13 March 2016).

يسعد ربراب (٧٢ سنة)، رئيس المجمّع العائلي «سيفيتال» (CEVITAL) الذي يضم عشرات الفروع الصناعية والتجارية، رجل الأعمال التاسع ضمن الخمسين ثرياً أفريقياً عام ٢٠١٦ بحسب مجلة **فوربيس**.

(١٤٤) بحسب الموقع الإخباري «الجزائر فوكيس» والقائمة أوردها بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تمّت زيارة الموقع في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦: <http://www.algerie-focus.com/2014/11/connaissez-vous-les-10-hommes-les-plus-riches-dalgerie>.

إلى جانب ربراب، ملياريديرات الجزائر هم: علي حداد، صاحب مجمع حداد للأشغال العمومية (ETRHB HADDAD)؛ جيلالي مهري صاحب مجمع المستثمرين في المغرب والشرق الأوسط (GIMO)؛ كريم كونينف صاحب مجمع الصناعات الغذائية (HCC)؛ محمد العيد بن عمر صاحب «مطاحن عمر بن عمر»؛ عبد المجيد كرار صاحب مؤسسة للأدوية واستيراد المنتجات الصدلانية (BIOPHARM)؛ محي الدين طحكوت صاحب شركات النقل الجامعي والحضري واستيراد وتوزيع المركبات؛ عبد الرحمن بن حمادي صاحب شركة «كوندور» للمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية؛ عبد الوهاب رحيم رئيس مجمع «داحلي» ومالك مركز «آرديس» التجاري. وهناك رجال أعمال آخرون يملكون ثروات ضخمة لم يذكرهم الموقع، يملكون مقاولات ومؤسسات عائلية كبيرة في الصناعات الغذائية، كشركة إنتاج عصائر الفواكه (NCA Rouiba)؛ وشركة «إفري»؛ وشركة «سيم»؛ ومجموعة حسناوي للبناء؛ والقائمة تطول. انظر: Abdellatif Benachenhou, *Les Entrepreneurs Algériens* (Alger: Alpha Design, 2007).

(١٤٥) Rachid Tlemçani, «Néopatrimonialisme Économique, Bazar et Lobbies,» *El Watan* 2/10/2009.

(١٤٦) Omar Benderra, «Les Réseaux au Pouvoir Effondrement de l'État et Prédation,» *Confluences Méditerranée*, no. 45 (printemps 2003), p. 88.

تقاسم المنافع في ظل الاقتصاد الموجَّه القديم، لصالح بنيات مرتبطة بشبكات النهب والسلب في ظل اقتصاد «معدّل هيكلياً»[١٤٧]. بفضل الخصخصة، استطاعت النخبة الحاكمة وحلفاؤها من الخواص جني الكثير من الامتيازات من طريق خلق أقليات احتكارية جديدة، مثلما يستنتج ديلمان[١٤٨].

ب ـ صناعة «ملوك المال»

ما كان لأصحاب المال ليحصلوا على النفوذ وينتظموا في إطار جماعات ضغط، لولا الحماية التي وفّرتها لهم السلطة الفعلية، أي "البوليس السياسي والعسكري» الذي يراقب الحكومة والإدارة المكلفة بتطبيق القوانين الاقتصادية ومختلف الإجراءات المعمول بها، وجهاز القضاء أيضاً[١٤٩]. ويذهب مراقبون كُثر إلى القول إن الأقلية الاحتكارية في الجزائر هي من صنع النظام، إذ يُظهر مثال «إمبراطورية الخليفة» صحة ذلك، ومن بعد، كشفت بعض حيثيات «فضيحة الخليفة» كيف خلق النظام «ملوك المال» (Tycoons)، بواسطة نظام فساد توطّد منذ تسعينيات القرن الماضي.

الكلّ حاول فهم التطور السريع لـ «مجمّع الخليفة» الذي انطلق من العدم ليصبح في ثلاثة أعوام «إمبراطورية اقتصادية»، يملكها أحد أبناء «النموكلاتورا»، رفيق عبد المؤمن خليفة، رجل الأعمال الشاب، الذي بدأ مشواره بولوج سوق استيراد الأدوية، السوق المغلقة بشدة[١٥٠]. في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ أسّس «بنك آل خليفة» وبواسطته أصبح يموِّل فروع أضخم مجمع وطني بعد «سوناطراك»، ضمّ شركة للطيران وشركة بناء وقناة تلفزيونية وخمسة فروع أخرى. كان البنك الخاص الوحيد الذي يُمنح امتياز الإيداع، وفتح أرصدة للخواص. قدّرت قيمة أصول البنك بحوالي ١,٥ مليار دولار، و١,٥ مليون زبون، برقم أعمال قدره ٤٠٠ مليون دولار[١٥١]. مثّل «بنك آل خليفة» الوجهة المفضلة للمؤسسات العمومية التي سحبت ودائعها من البنوك العمومية وتسابقت لإيداعها في البنك الخاص، بفضل تعليمات رسمية أو خفية أجبرتها على القيام بذلك. وهي الأموال التي استغلّها

---

(١٤٧) المصدر نفسه.

(١٤٨) Bradford L. Dillman, «The Political Economy of Structural Adjustment in Tunisia and Algeria,» *The Journal of North African Studies*, vol. 3, no. 3 (Autumn 1998), p. 18.

(١٤٩) المصدر نفسه. سنة ١٩٩٣، تحرّر قطاع التجارة كلياً على صعيد التشريعات والنصوص القانونية، لكنه في الواقع، عرف لامساواة مطلقة؛ فالمرونة التي طالب بها المتعاملون الاقتصاديون ظلّت غائبة، وعوضاً من فسح المجال للجميع، فقد تم استبعاد متعاملين كثر، على الرغم من حيازتهم رؤوس أموال خاصة بهم، انسحبوا بفعل الإكراهات القانونية والبيروقراطية، وتركوا قطاع التجارة للمضاربين المحصّنين، الذين باتوا يسيطرون على أكثر من ٦٠ بالمئة من الواردات، بقيمة ٩ إلى ١٢ مليار دولار. نزع الاحتكار الدولاتي عن قطاع التجارة الخارجية، سمح بتطوّر «مافيات» استحوذت كل واحدة منها على نوع معين من الواردات، ولا سيما المنتجات الغذائية والأدوية ومواد البناء والسيارات، فصارت الصحافة تتحدّث عن مافيا السكر ومافيا القمح ومافيا... انظر: Tlemçani, *État, Bazard et Globalisation*, pp. 120-123, et Karabadji, «L'Économie Algérienne Menacée par la Mafia Politico-financière».

(١٥٠) Hachemaoui, «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme,» p. 114.

(١٥١) انظر: محمود بلحيمر [وآخرون]، **إمبراطورية السراب: قصة احتيال القرن** (الجزائر: منشورات الخبر؛ دار الحكمة، ٢٠٠٧)، ص ١٦، وما بعدها، و Benachenhou, *Les Entrepreneurs Algériens*, pp. 187-193.

«مجمّع الخليفة» بطرائق وممارسات غير مشروعة، وغير حكيمة، في إطار تمويل مشاريع «الفتى الذهبي» المذهلة[١٥٢].

من الذي قام بدعم الآخر، النظام أم الخليفة؟ لقد بيّنت فصول قضية الخليفة أن «الفتى الذهبي» تم اصطفاؤه بعناية من قبل السلطة الفعلية، لأنه يمثّل «الشخصية ـ النموذج» التي تصلح للرعاية[١٥٣]، لكي يؤدي أدواراً كثيرة من بينها تسويق صورة حسنة للجزائر، غير تلك التي سادت طوال العشرية السوداء. وعليه، اجتهد الخليفة من أجل تلميع صورة البلد، بوصفه المكان الذي يوفّر فرص النجاح والربح. بعيداً من هذا الاستنتاج، مثّل «مجمّع الخليفة» قناة لنهب المال العام من طرف المسؤولين الحكوميين، ولم يكن رئيس المجمع، الملياردير الشاب، سوى غطاء لمشروع إجرامي منظم، حظي بالعناية الكبيرة من طرف النظام. لكن، هل الانقلاب على «مجمّع الخليفة» يدخل في خانة تصفية الحسابات السياسية؟

يعتقد القاضي إحسان أن عبد المؤمن خليفة أراد تمويل مشاريعه ذاتياً من خلال الأموال المودعة في بنكه الخاص من طريق الفساد، وتالياً، أهدر إمكانية خلق السلطة «رأسمالية زبونية» من فوق. كل الرؤوس التي رفضت، تعرّضت للقطع عقب انهيار «مجمّع الخليفة»[١٥٤]. البنوك الخاصة الأخرى، و«مجمع تونيك للتغليف» المحسوب على عصبة الفريق محمد لعماري[١٥٥]،

---

(١٥٢) كشفت أطوار المحاكمة في «قضية الخليفة» التي جرت بعد الإعلان عن الفضيحة، كيف استطاع رفيق عبد المؤمن خليفة الحصول على القرار الذي يسمح للمؤسسات العمومية بوضع مدخراتها المالية في «بنك آل خليفة» مقابل استفادة أصحاب القرار من هدايا كبيرة. فبين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ قام رجل الأعمال الشاب بتوظيف زوجات وأبناء الوزراء وكبار المسؤولين وتعيينهم في مناصب مهمة لإدارة فروع «إمبراطوريته» داخل الوطن وفي أمريكا وفي عواصم أوروبية وتقديم أموال وقروض بدون فوائد للمسؤولين ومدراء المؤسسات العمومية، الذين كانوا يتردّدون على مكتبه. وفي هذا، يجادل إحسان بأن «الخليفة» تمكّن من شراء القرار السياسي، وحصل على الحماية السياسية لكي يستخدم تلك الودائع لحسابه الخاص. انظر: Ihsane El-Kadi, «Corruption et Stratification Social en Algérie,» *Naqd*, no. 25 (automne-hiver 2008), p. 163.

بعد أن اتّسع نشاط «الخليفة»، بات رجل الأعمال الجزائري يسرق الأضواء، وذا شهرة عالمية، يلقّب من طرف الصحافة العالمية بالفتى الذهبي بعد الدعاية السياسية التي حظي بها، والدعاية الإعلامية التي حققها من خلال استثماره في الرياضة، إذ أصبح الممول الرسمي لفريق «أولمبيك مرسيليا» الفرنسي، وفي السينما، استضافته لمشاهير السينما في حفلاته مثل الحفل الذي أقامه بمناسبة إطلاق «تلفزيون الخليفة» بمدينة «كان» الفرنسية بكلفة ٣٥ مليون يورو. يمكن العودة إلى تلك التحقيقات التي أعدتها صحف فرنسية كثيرة، وفيها قراءة لعوامل تطور مجمع الخليفة، أو ما أسمته «ليبراسيون» «الوجه الخفي لإمبراطورية الخليفة». انظر: *Libération*, 30/10/2002; *Le Point*, 16/11/2001; *Le Monde*, 31/12/2002, et *Le Canard Enchaîné*, 23/10/2002.

(١٥٣) بلحيمر [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٥٤) Ihsane El-Kadi, «Le Capitalisme Algérien Sous Bouteflika 3,» *El Watan Économie* (3-9 novembre 2008).

(١٥٥) شرع مجمّع «تونيك للتغليف» في العمل بعد منح بنك الفلاحة والتنمية الريفيةعائلة جرار قرضاً مبلغه ٦٥ مليار دينار، تولّى إدارته عبد الغني جرار صديق أحد أبناء الفريق محمد العماري، تم توقيفه في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي ٢٠١١ جرى طرد عائلة جرار من المجمع وتأميمه من طرف الدولة وصار يسمى «مؤسسة تونيك للصناعة». شهد المجمع فضائح فساد مدوية خاصة بعد تعيين الحارس القضائي من طرف الحكومة لإدارة المجمع. يعتقد بعضهم أن فوز بوتفليقة في رئاسيات ٢٠٠٤ مثّل الإعلان عن وفاة «تونيك للتغليف»، ذلك أن مؤيّدي الرئيس المترشح اتهموا «تونيك» يوم =

خصم الرئيس بوتفليقة، لقي مصير الخليفة نفسه، ودخل في صفّ الفضائح لحظة تأسيسه، ممّا يثبت أن الولاء للعصبة المهيمنة وعدم إظهار أي نيّة لدعم منافسين آخرين لزعيم العصبة الحاكمة، هو الشرط للبقاء ضمن الأقلية الاحتكارية. بعض أصحاب المال حفظوا الدرس، وأعلنوا إخلاصهم المطلق للنظام، مثل الملياردير علي حداد، بينما فضّل آخرون، مثل عائلة ربراب[١٥٦]، استخدام مهارته السياسية لتجّنب الدخول في معركة حقيقية مع العصبة الحاكمة، يعرف نتيجتها مسبقاً.

ج ـ الأقلية الاحتكارية تقتنص الدولة

يعتبر علي حداد صاحب «مجموعة حداد» ورئيس «منتدى رؤساء المؤسسات» (FCE)[١٥٧]، المغتنم الأكبر من البرامج التنموية الكبرى التي أطلقها بوتفليقة بعد وصوله للحكم[١٥٨]. إنه رجل الأعمال الذي سطع نجمه، بعد الدور الذي أداه في الضغط على أعضاء المنتدى لحثّهم على مساندة الرئيس لعهدة رئاسية رابعة؛ حيث وافق رجال الأعمال في اجتماع عُقد شهر قبل رئاسيات ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، على رفع حجم الأموال لدعم حملة الرئيس المترشح، ووقعوا تعهّداً مكتوباً لدفع مبلغ مالي يتراوح بين ٥٠٠ ألف و٥٠ مليون دينار لتمويل الحملة[١٥٩]. أتاح انتخاب بوتفليقة لرجال الأعمال «المساندون» البقاء تحت معطف شقيقه «سعيد»، والتعبير عن حاجتهم إلى الاستحواذ على المؤسسات ذات الصلة بالحياة الاقتصادية، وبتوزيع الريع النفطي[١٦٠]. إنها ليست

= الحملة الانتخابية، وقالوا إنها عبارة عن «علبة من المال» لحملة علي بن فليس، المسانَد هو الآخر من طرف الفريق محمد لعماري. انظر: Ihsane El-Kadi, «Procédure Juridique Ordinaire ou Règlement de Comtes? Tonic Emballage ou le Darwinisme Politique du Capitalisme Algérien,» *El Watan*, 13/5/2007.

(١٥٦) انظر: Ghania Oukazi, «Bouteflika, Rebrab: Genèse d'un Conflit d'Intérêt,» *Le Quotidien d'Oran*, 13/10/2015.

(١٥٧) يعد منتدى رؤساء المؤسسات أكبر وأهم تجمع لرجال الأعمال في الجزائر، تأسس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ خلفاً لـ «الكونفيدرالية الوطنية للباترونا الجزائرية» (CNPA) التي تأسست في التسعينيات، كلوبي حاول الضغط على الحكومة لتسهيل الإجراءات أمام أصحاب المال. اليوم، تنتمي إلى المنتدى ١٨٠٠ مؤسسة اقتصادية (كبرى المجمّعات الخاصة، في ٢٠١٠ انسحبت منه كبرى المؤسسات العمومية) ويقارب رقم أعماله ٣٠ مليار دولار. عرف انشقاقات في صفوفه بسبب التضارب حول موقف المنتدى السياسي، حيث استقال رئيس المنتدى رجل الأعمال والوزير الأسبق رضا حمياني تحت الضغط، وانسحب منه آخرون مثل سليم عثماني ويسعد ربراب. انظر: Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995*, pp. 64-65, and *El Watan*, 6/5/2010.

(١٥٨) أضحى الملياردير على حداد حديث العام والخاص بسبب التطور المفاجئ الذي عرفه مجمعه الاقتصادي العائلي للأشغال العمومية المؤسس في نهاية الثمانينيات. لقد استفاد من «مخطط الأعباء» الذي خصّصت له الدولة ٢٠٠ مليار دينار أي ما يعادل ٢,٥ مليار دولار، وذلك في إطار البرنامج الحكومي لتطوير البنية التحتية، وتالياً، أصبح أول مجمع للأشغال العمومية على المستوى الوطني. انظر: Lyas Hallas, «Le FCE Sous Pression: Les Patrons qui Financent Bouteflika 4 ne Cachent Plus leur Connexion,» *Le Quotidien d'Oran*, 11/3/2014.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) Lyas Hallas, «Algérie-Ali Haddad et le Clans Présidentiel: Un Douteux Échange de Bons Procédés,» *Maghreb Émergent*, 7/9/2014, <http://www.maghrebemergent.com/contributions/opinions/40554>

فوراً، بعد الرئاسيات ستعلن الحكومة عن الشروع في إنجاز «طريق سيار الهضاب العليا» في إطار المخطط الخماسي (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤) الذي خصصت له الدولة ٣٠ مليار يورو. وأعلن وزير الأشغال العمومية أن الأولوية في الإنجاز =

المرة الأولى التي تساند فيها «الباترونا» ترشّح بوتفليقة، لقد رفع أعضاؤها أيديهم في مناسبة سابقة، في جمعية عامة، دعماً للرئيس في عام ٢٠٠٨، بعد تعديل المادة التي تحدد العُهَد الرئاسية في الدستور، وعبّروا عن التأييد المطلق له.

اعتُبرت خيارات «أصحاب المال» الخاصة بمساندة الرئيس مالياً ومعنوياً، مرحلة مفصلية في مسيرة نظام الحكم؛ إذ إن هناك من يجادل قائلاً، إن النظام صارت لديه ميول أوليغارشية، إنه «نظام أوليغارشي»[١٦١]، وإن الحكومة المعيّنة بعد رئاسيات ٢٠١٤، ومختلف القرارات الصادرة عن الجهاز التنفيذي هي إملاءات فرضها أصحاب المال. كل ذلك يعكس بوضوح قوة الأقلية الاحتكارية، وهيمنتها على الدولة، تماماً مثل الحالة الروسية. لقد صّرحت لويزة حنون بذلك قائلة «منذ انتخابات ٢٠١٤، صارت الدولة متصدعة وأكثر هشاشة بسبب ممارسات الأغنياء الجدد... رئيس هؤلاء هو مقاول في الأشغال العمومية (تقصد علي حداد)، يتصرّف كرئيس للجمهورية... يقود البلاد بتصرفاته وتصرفات زمرته من الأوليغارشيا. إن تصرفاتهم لا تختلف عمّا تفعله المافيا الروسية المتحكمة في دواليب الدولة والاقتصاد، وتُسكِت بواسطة الاغتيالات كل من ينتقدها أو يحقّق في جرائمها»[١٦٢].

يتفق رأي رئيسة حزب العمال مع ساسة ومحللين آخرين، يرون أن هناك مؤشرات تُظهر مدى نفوذ الأقلية الاحتكارية في الدولة، والتهديدات الخطيرة التي تشكّلها على حاضر ومستقبل البلد. لكن المشكلة العظمى تكمن في دورها في استدامة الفساد، لأن جشع تلك الأقلية في ظل استمرار «الوضع الجاثم»، صار منذ مدة أحد عوامل الانتقال من الدولة التسلطية إلى نوع من «الدولة الفاجرة»، عماد السلطة فيها «الأوليغارشية الثرية».

٣ ـ حكم اللصوص وتكريس الإفلات من العقاب

لا يختلف حال الجزائر عن بقية المجتمعات العربية المعاصرة التي عرفت وتعرف تزايداً ملحوظاً لدور رجال الأعمال، ولسعي النخب الحاكمة إلى جذبهم إلى قلب النظام، وصولاً إلى أن يكونوا جزءاً من هذه النخبة بما يحقّق مصالح الطرفين. ويضيف الباحث المصري أحمد يوسف أحمد، أن فاعلية رجال الأعمال مردّها ذلك التزاوج الحاصل بين الثروة والعمل السياسي، إذ نجحت جماعات رجال الأعمال في بلورة آليات للتأثير في عملية صنع القرار، بل وللمشاركة

= للمؤسسات الجزائرية، وكلفة المشروع ٧٠٠ مليار دينار (٦,٥ مليار يورو). انظر: Lyas Hallas, «Autoroute des Hauts-Plateaux: Un Cadeau Présidentiel à 6,5 Milliards d'Euros pour les Entreprises Algérienne,» *Le Quotidien d'Oran*, 15/4/2014.

(١٦١) Haïder Bendrihem, «La Tendance Oligarchique du Nouveau Régime Algérien: Le Glissement Vers un Désordre Entretenu,» *El Watan*, 1/11/2015.

(١٦٢) **الخبر**، ٢٠١٥/٥/٨.

فيها، مثل تنظيم اللقاءات مع الوزراء والمسؤولين[١٦٣]. ويصف كاتب مصري آخر ما يسميّه «الزواج الحرام بين السلطة والمال» قائلاً: «كانت تجري في مصر عمليات احتواء لبعض كبار المستثمرين ومستحدثي الثراء باستقطابهم للحزب الوطني، والأخذ بيدهم للوصول إلى منطقة السلطة، من خلال ترشيحهم للبرلمان وتسليمهم مراكز قيادية ضمن المؤسسة الرسمية، حيث مارست السلطة عملية تبني لأصحاب رؤوس الأموال المشبوهة وغير المستقرة، والتي كانت تبحث عن غطاء رسمي وقانوني لها ولاستمرار تدخّلها، ساعدها في ذلك توفّر بيئة سياسية ضبابية في مصر»[١٦٤].

ويلاحظ الكاتب، أنه تحت سلطة رجال الأعمال، نشأت دولة النفوذ والتحكم في الثروة، حيث زادت سيطرة الأقلية الثرية، عندما اختار عدد من رجال الأعمال الالتفاف حول جمال نجل الرئيس المصري محمد حسني مبارك، وانضمام عدد منهم إلى أمانة لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، تلك اللجنة التي أصبحت متحكمة في قرارات الدولة[١٦٥]. الكثير من رجال الأعمال الفاسدين أحاطوا بالرئيس ونجله مثل حسين سالم، الرجل الثاني في الدولة، وإبراهيم كامل، والملياردير الكبير أحمد عزّ الذي مارس الاحتكار والمضاربة والتربّح من المال العام بحماية سياسية من الرئيس مبارك المُبعد من النظام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

في تونس، أثناء حكم زين العابدين بن علي، الذي دام ٢٣ سنة، ازداد ثراء النخبة الحاكمة المتكونة من الرئيس وعائلته، وقيادات الحزب الحاكم، وكبار رجال الدولة من البوليس، ومدراء الشركات العامة، التي حصلت على كل أوجه الامتيازات الحصينة. ومارست العائلات المحيطة بـ «الرئيس الهارب» مثل عائلتي بن علي وليلى الطرابلسي، الزوجة الثانية للرئيس بن علي، وعائلات لطيف، وعمار وشيبوب والماطري، وعائلات أخرى، مارست الفساد والنهب بكل أشكاله، وسيطروا على مفاصل الاقتصاد التونسي، وتمكّنوا من مراكمة ثروات مشبوهة، تفوق الـ ٥ مليارات دولار، قسم منها مهرّب في الخارج[١٦٦]. بل إن «الهيمنة الطرابلسية» على مقدّرات الاقتصاد، قد وطّدت اللصوصية، وصار رجال الأعمال المحليون والأجانب يخشون من هذه «العائلة المالكة» وممارساتها المافيوية، حيث استُخدمت مؤسسات الدولة مثل مصلحة الضرائب، أداة لمكافأة المقرّبين من القصر ولمعاقبة المغضوب عليهم[١٦٧]. والوضع نفسه يعيشه المغرب، ولا سيما بعد اعتلاء الملك محمد السادس عرش المملكة، أي الزواج غير الشرعي بين الحكم المستبد والثروة، والذي أفضى إلى اغتناء الأسرة المالكة من طريق وضع المقدرات الاقتصادية للبلد تحت تصرّف

---

(١٦٣) أحمد يوسف أحمد، «الحالة المصرية،» في: مسعد، محرر، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. دراسة حالة: الأردن ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سورية ـ العراق ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن**، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(١٦٤) السيد عبد الفتاح، **أباطرة الفساد في مصر: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر** (القاهرة: دار الحياة، ٢٠١١)، ص ٢٩.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٦٦) انظر: توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، الفصل الثامن.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

الملك، بواسطة الشركة القابضة «مجموعة أونا» (ONA) الملكيّة التي أوكل إدارتها لقريبه وكاتبه الخاص محمد منير الماجدي، أقوى وأغنى رجال الملك[١٦٨].

قد تمثّل هذه الأوضاع متلازمة فساد «الأوليغارشيات والعائلات» التي شرحها جونستون بعناية، وهي حالة من الصعب فيها التمييز بين الجريمة المنظمة والمسؤولين الحكوميين، والسياسيين الفاسدين[١٦٩]، إذ يساهم توفير الحماية من طرف الجهاز السياسي والأمني في جشع المصالح الخاصة، وفي تكاثر الأنشطة الفاسدة وتزايد شطط أصحاب الثروة. الكلّ في هذه الحالة يحاول إدارة الصراع والعثور على الأساليب التي تمكّنهم من حماية مكاسبهم، وهذا خلافاً لأوضاع أخرى، تعمل فيها النخب الحاكمة وسط ضعف مؤسسي، وقدر محدود من المنافسة السياسية، وحجم كبير من الفرص الاقتصادية، وهي أوضاع تجعل الفساد أمراً معتاداً، إذ لا يوجد من مانع يمنع الحكام وزبائنهم من ممارسة النهب والسلب، أمام غياب المحاسبة والعقاب. إنها حالة متلازمة «فساد المسؤولين ـ المغل»، «يثرى المسؤولون والسياسيون من خلال الفساد كما يشاؤون، منتقلين أحياناً إلى الاقتصاد وذلك بتحويل هيئات حكومية كاملة إلى مؤسسات ربحية، وحيث يتخذ رجال الأعمال الطموحون الذين يتمتعون بالحماية الرسمية من خلال الشركاء مكانة شبه رسمية ويقومون ببناء إمبراطوريات تجارية. وفي كلتا الحالتين، فإن مصدر السلطة ليس الدولة بل المسؤولين الذين يستعملون نفوذهم السياسي للحصول على الثروة»[١٧٠].

تُظهر الفضائح المعلنة خلال السنوات الأخيرة، والطريقة التي تتعامل بها السلطة مع قضايا الفساد المطروحة، صحة التحليل المذكور أعلاه، وصحة المحاجة القائلة إن الجزائر تصدق عليها متلازمة «فساد المسؤولين ـ المغل»، إذ إن من أهم سمات البلدان في هذه الحالة، هي هرولة المسؤولين الحكوميين إلى جمع الثروة واكتنازها، في ظل «رخاوة» المؤسسات، و«بداوة» الممارسة السياسية، التي تُبطل أيّ مفعول للمحاسبة، بل تشجّع على تقوية الارتباط الموجود بين السلطة والثروة. لكن ما يزيد من الطين بله، هو تعزيز روابط «الفساد الوطني» بالفساد العابر للحدود، وتقوية أواصر العلاقات بين عصابات النهب المحلية وشبكات الفساد الدولي. هذا ما أبانت عنه فضيحة «سوناطراك» والشركة الإيطالية «إيني» وفرعها في الجزائر «سايبام» (Eni-Saipem)، وفضائح «الطريق السيار شرق ـ غرب»، و«بي آر ـ سي» (B & R-c)، وغيرها من قضايا الفساد الكبير، المدرجة في خانة الفساد العابر للحدود[١٧١].

---

(١٦٨) انظر: Catherine Graciet et Éric Laurent, *Le Roi Prédateur* (Paris: Edition du Seuil, 2012), chapitre IV.

(١٦٩) جونستون، **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**، ص ٢١٣.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٤. في دراسة حديثة، يُدرج مايكل جونستون الجزائر ضمن فئة البلدان غير الديمقرطية التي تحكمها متلازمة «فساد المسؤولين ـ المغل» مثل: الصين، كينيا، وأندونسيا، تشاد، إيران، الكويت، نيجيريا، رواندا، سورية، أوغندا. انظر: Michael Johnston, «Corruption and Reform: One Size Does Not Fit All,» International Anti-Corruption Summer Academy (IACSA), *International Anti-Corruption Academy (IACA) Publication 2012* (Laxenburg/Austria, 2013), pp. 5 and 8.

(١٧١) انظر: Mohammed Halim Limam, «Detailed Analysis of the Phenomenon of Political Corruption in Algeria: Causes, Repercussions and Reform,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 5, no. 2 (April 2012), pp. 257-260.

لقد أقرّت نتائج التحقيقات الرسمية والصحافية والدولية، كيف صارت «اللوبيات» الأجنبية بمساعدة مسؤولين سامين في الدولة، وكلاء عن السوق الجزائرية طوال السنوات الخمس عشرة الفائتة. شركات فرنسية وإيطالية وأمريكية وصينية ويابانية وإسبانية وكندية، ضالعة في قضايا الفساد المطروحة أمام القضاء، عبر منح رشى كبيرة للمسؤولين الحكوميين من أجل الظفر بصفقات إنجاز هياكل قاعدية في قطاعات النقل والطاقة والصحة والري، وغيرها من المشاريع الكبرى، وورود أسماء وزراء وساسة وبيروقراطيين وقادة عسكريين في ملفات الفساد هذه، كشفت عنه التحقيقات التي أعدتها مصالح الأمن العسكري، ووقائع المحاكمة التي دارت أطوارها حول قضيتي «سوناطراك» ومشروع «الطريق السيار»، هذا الأخير الذي كلّف خزينة الدولة مبلغاً مالياً تجاوز ١٣ مليار دولار، وصار أكبر فضيحة فساد تورّطت فيها سبع مؤسسات أجنبية، بوساطة لوبي فرنسي يترأسه بيار فالكون (P. Falcon)[١٧٢].

في فضيحة «سوناطراك ١» مع «إيني- سايبام» المعلنة في عام ٢٠١٠، كشفت تحقيقات العدالة الإيطالية المتواصلة استفادة مدير سوناطراك الأسبق واثنين من أبنائه، وإطارات في الشركة من رُشى دفعتها الشركة الإيطالية؛ وفي «سوناطراك ٢»، كشفت التحقيقات قيام مدير«إيني» باولو سكاروني (P. Scaroni) المستقيل بمنح مسؤولين جزائريين كبار رُشىً، من دون استبعاد تورط وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل، ووزير الخارجية الأسبق والرئيس الأسبق للمجلس الدستوري محمد بجاوي[١٧٣]، رُشى بقيمة ١٩٧ مليون يورو دفعها عملاق الطاقة الإيطالي بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠ للوسطاء الجزائريين[١٧٤]، مقابل فوزه بصفقات لإنجاز مشاريع طاقوية في الجزائر بأسعار مضاعفة. أما في فضيحة الشركة المختلطة الجزائرية ـ الأمريكية (Brown & Root-Condor)، فقد أثبتت تحقيقات المفتشية العامة للمالية (شباط/فبراير ٢٠٠٦)[١٧٥]، أن ٤١ مشروعاً تفوق قيمتها المالية ١٨٥,٧ مليار دينار لكلٍّ من وزارة الدفاع الوطني و«سوناطراك»، قد بلغ الفساد ونهب المال العام فيها مستويات كبيرة، من خلال الفوترة المبالغ فيها. لكن هذه القضية انتهت في صمت، لأن مجلس الوزراء قرّر حل شركة (B & R-C) في كانون الثاني/يناير

---

(١٧٢) انظر: Salima Tleçani, «Les Grands Scandales du Chantier de l›AutoRoute Est-Ouest: De Hauts Responsables, un Colonel et Falcon,» (Enquête), *El Watan*, 10/12/2010.

(١٧٣) انظر: **الخبر**، ٢٠١٠/١٢/٩؛ Ihsane El-Kadi, «Graves Défaillances dans le Management de Sonatrach: Le Système Khelil se Fissure,» *El Watan Économie* (1-7 février 7/2/2010), et Salima Tleçani, «Sacandale Sonatrach 2, Mohamed Bejaoui et Chakib Khelil: Le Parquet Ouvre une Enquête,» *El Watan*, 11/2/2013.

(١٧٤) للاستزادة انظر: Christophe Dubois et Marie-Christine Tabet, *Paris-Alger: Une Histoire Passionnelle* (Paris: Éditions Stock, 2015), pp. 351-358.

(١٧٥) انظر: RADP-MF, Inspection General des finances, «Rapport d'Étape Relatif au Contrôle de Certains Aspects de la Gestion de la Société Mixte Brown & Root-Condor (B & R-C) Notamment les Conditions d'Obtention des Contras en Algérie-Période 2001-2005,» (Alger, Rapport No. 37/PR/1, Date d›établissement 3/5/2006), et «Rapport Complémentaire au Rapport d'Étape du 8 Mai 2006 Relatif a la Mission de Contrôle Auprès de la Société B & R-C, les Services du MDN et la Société SONARACH,» Alger, Ministère des Finances, Inspection General des finances, Rapport No. 66/PR, Date d'établissement 15/7/2006.

٢٠٠٧. قرار الرئيس بوضع حدٍّ لتلك الشركة، عزّز الفرضية التي تداولتها أوساط إعلامية كثيرة بعد نشر تقريري المفتشية العامة للمالية، فرضية تورّط أفراد من أسرة الرئيس بوتفليقة، على الرغم من تجنّب معدّي التحقيقات ذكرهم بالاسم. في حين يرى حسين مالطي أن خصوم الرئيس أرادوا تفجير تلك الفضيحة، وفضائح أخرى لإثبات تورط جناح الرئيس وأفراد عائلته، قبل أن يبادر بوتفليقة بهجوم مضاد(١٧٦).

تتفق الكثير من الآراء على أن «سيناريو محاكمة الخليفة ٢٠٠٧» متجدد في كل قضايا الفساد المطروحة؛ إذ إنه على الرغم من وضوح تلك قضايا والأطراف المسؤولة فيها، إلّا أن الخطاب الرسمي ينزع الصفة السياسية عن ممارسات الفساد، وهذا بتبرئة كبار المسؤولين وإدانة الموظفين الصغار، الذين يعتبرون كبش فداء، فتتم إدانتهم بعقوبات حبس مخفَّفة، لقاء صمتهم(١٧٧). هناك مسؤولية جماعية لأعضاء الحكومة في حالة عدم التقيّد بالشفافية، باعتبار أن القانون ينص على أن المشاريع والصفقات الكبرى تنظر فيها لجنة مشكَّلة من وزراء القطاعات المعنية. إن التملّص من المسؤولية هو الأسلوب المنتهج من طرف المسؤولين، فقد صرّح شكيب خليل وزير طاقة والمناجم آنذاك، عند سؤاله عن سلسلة الفضائح التي تهزّ القطاع الذي يرأسه، بقوله «الكل يعلم إلّا أنا، ليس لدي معلومات عن الملف باستثناء ما أوردته الصحافة»(١٧٨).

ويذهب متابعون كثر، إلى القول إن إقبال السلطة على طلب القضاء فتح ملفات الفساد وعرض بعض قضايا الفساد أمام المحكمة الجزائية بالعاصمة الجزائر، هو عبارة عن تصفية لتلك القضايا، للإيحاء للداخل والخارج بأنها جادة في محاربة الفساد، لكن الجميع بات على علم بأن السلطة تشجع عبر هذه المحاكمات الإفلات من المتابعة والعقاب، والأخطر من ذلك، السقوط في النسيان وتطبيع ممارسات الفساد، مثلما نبّه إلى ذلك أحد الناشطين في مجال مكافحة الفساد(١٧٩). ويعتقد آخرون بوجود شبكات فساد دولية مرتبطة بمسؤولين كبار في الدولة اكتنزوا مليارات الدولارات من الرشى، وأن العدالة وُضعت أمام الأمر الواقع، وقررت أن تتكفل بقضايا مثل قضية «سوناطراك ـ إيني ـ سايبام»، في غموض تام(١٨٠).

---

(١٧٦) Malti, *Histoire Secrète du Pétrole Algérien*, p. 333.

(١٧٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣١، و Mohend Aziri, «Les Intouchables de la République,» *El Watan*, 21/1/2010.

(١٧٨) ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**، ص ٢١٦.

(١٧٩) انظر: «رئيس الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد مصطفى عطوي: السلطة تريد طي قضايا نهب المال العام بسرعة،» **الخبر**، ٢٠١٥/٥/٥. في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ تم عرض قضية الطريق السيار شرق غرب أمام المحكمة الجنائية بالعاصمة غاب عنها وزراء على صلة بالفضيحة. وفي ٤ أيار/مايو، تم فتح ملف «قضية بنك الخليفة» في محكمة البليدة من جديد، وهذه المرة بحضور عبد المومن خليفة المتغيب عن محاكمة ٢٠٠٧، وأخيراً، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، تم عرض قضية «سوناطراك ١» على مجلس قضاء الجزائر، وصدرت الأحكام في الفصل الأول من مسلسل فضائح الشركة.

(١٨٠) انظر: عمر بن درة، «الجزائر ودكتاتوريتها الأمنية: تغييرات تجميلية من أجل انتقال مراقب للسلطة،» (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، ص ٤، <http://www.algeria-watch.org/pdf/pdf_ar/aldjazair_wa_diktaturiyatiha.pdf>.

لقد تبيّن مؤخّراً أن النظام يشهد منذ سنوات فساداً منهجياً، مكّن الدولة الاستبدادية من الاستمرار والاستقرار على الرغم من موجة التغيير التي اجتاحت الوطن العربي، ومن جهة أخرى، سمح للعصبة الحاكمة ومن يدعّمها من الأقلية الاحتكارية بتطوير سلوك الجشع والاكتناز لديها، إذ يظهر من صمت السلطات بعد ورود أسماء وزراء في الحكومة الحالية، ومسؤولين سامين، وساسة، في تحقيقات وتقارير صحفية تثبت حيازتهم على حسابات بنكية وعقارات وشركات في فرنسا[١٨١]، عدم اعتراف السلطة بفساد محيط الرئيس على الرغم من الأدلة الكثيرة على وجود نهب منظم، وتهريب كبير للأموال خارج الوطن (١٥ مليار دولار تم تهريبها بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣)[١٨٢]، وبخاصة بعد تفجير فضيحة تسريب «وثائق بنما» (Panama-Papers)، أضخم تحقيق صحفي في العالم حول تهريب الأموال إلى ملاذات ضريبة. في تلك الوثائق، ورد ذكر أسماء مسؤولين حكوميين جزائريين، ومتهمين في قضايا الفساد المذكورة أعلاه[١٨٣]، ولجوئهم إلى غسل الأموال المتأتية من الرشى عبر تأسيس شركات وهمية، أو وضع تلك الأموال في حسابات سرية في فراديس ضريبية مثل «بنما».

أخيراً، ماذا عن الإصلاح؟ ترتفع اليوم الأصوات المطالبة بكفّ السلطة عن تجاهل الفضائح، وتجاهل تبعات السكوت عن الفساد والمفسدين. لكن ما يستنتج من التحليل المذكور أعلاه، أن وضع حد للفساد يعني هزّ «الوضع الجاثم» الذي تستغله «العصابات الساكنة»، وتستغل قضايا الفساد المطروحة لتقويض خصومها، وردع منافسيها المحتملين. وفي مثل هذا الوضع، يظل السؤال مطروحاً: هل الفشل في مقاومة الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة كافة، يُعزى إلى ضعف آليات مكافحة الفساد؟ أم أنه ينمّ عن ولوج الدولة الفاسدة «أزمة فساد» حقيقية؟

---

(١٨١) للتفصيل: Dubois et Tabet, *Paris-Alger: Une Histoire Passionnelle*, 3ème partie.

(١٨٢) هذا ما أوردته منظمة النزاهة العالمية في آخر تقرير أصدرته، حيث احتلت الجزائر المرتبة ٥٨ من مجموع ٧٥ دولة شملتها تحقيقات المنظمة، وأشار التقرير إلى ارتفاع حجم تهريب الأموال وتضخيم الفواتير التجارية في عمليات الاستيراد والتصدير. انظر: **الخبر**، ٢٠١٥/١٢/١٣؛ Dev Kar and Joseph Spanjers, «Illicit Financial Flows from Developing Countries, 2004-2013,» *Global Financial Integrity Report* (December 2015), p. 30.

(١٨٣) انظر: **القدس العربي**، ٢٠١٦/٤/٥، و *El Watan*, 5/4/2016.

خاتمة واستنتاجات

بعد هذا العرض والتحليل، أردت التعمّق في فهم ظاهرة الفساد في الأنظمة الاستبدادية، من خلال بحث حالة الجزائر، وحاولت اكتشاف الكنه السلطوي للظاهرة في المجتمعات المعاصرة، وذلك بالسؤال عن دور الفساد وتبعاته في نظم الحكم المختلفة، وبخاصة في النظم الاستبدادية. ومثلما أسلفت، لقد تعزّز هذا المسعى، بعد أن لاحظت الحضور اليومي لموضوع الفساد، رسمياً وشعبياً. ولإدراك القيمة المضافة للبحث، ينبغي التعرف إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، قبل التعرف إلى آفاقها البحثية.

انطلقت الدراسة من إشكالية مركزية تدور حول فعل الفساد ومفعوله في الدول التي تشهد ضعفاً في المؤسسات ونقصاً في المشاركة السياسية. وهذه الدول تسيطر فيها أنظمة غير ديمقراطية، والسلطة فيها مشخصنة، وتتداخل المصلحة العامة مع المصالح الخاصة لأصحاب السلطة. ويكمن الخطر في أن غياب آليات وقواعد ومؤسسات تنظم الوصول إلى السلطة والثروة، وتضبط الحدود الواصلة والفاصلة بينهما، يؤدي إلى استفحال الممارسات الفاسدة، وحلول الفساد كأداة لاحتكار السلطة، ونهب الثروة. من هذا المنطلق، انحصرت الإشكالية في تناول نمط الفساد في الجزائر، من خلال التساؤل عن الكيفية التي تمفصل بها الفساد مع التحولات التي عرفتها الدولة منذ الاستقلال حتى اليوم.

لم يكن بالمقدور بحث هذه الإشكالية، قبل العودة إلى النظريات التي قاربت مفهوم الفساد النسقي، من منطلق ربط الفساد بمسألة الحكم، وتأسيساً على تلك المقاربة التي تعرّف الفساد بأنه العطب الذي يخلّ بالتنسيق بين فواعل مختلفة في المجتمع، يقع على عاتقها مهام إدارة شؤون الناس، وهي ثلاث قوى: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ضمن قواعد وآليات تلتزم بإشراك الجميع، بواسطة نسق من المؤسسات المعبرة عن الناس، تعبيراً سليماً، وتلتزم بمبدأي الشفافية والمساءلة. على هذا الأساس، تجتهد دول المعمورة لوضع بنى مؤسسية صلبة، وطائفة من التشريعات والنظم، ترسّخ مبدأ النزاهة. لكن المعوقات كثيرة، إذ لا يتوقّف أبداً طموح شاغلي

المناصب العامة، ولا تتوقف نزواتهم الشخصية، في السعي إلى التربّح من السلطة التي هي بحوزتهم، أو المال العام الذي يتصرفون فيه. لذا، يرى الناشطون في مجال مكافحة الفساد، أن الأمر لا يتوقف على وجود مؤسسات دستورية أو إدارية، ودرجة مشاركة شعبية كبيرة لكي تتقلّص فرص التربّح تلك، بل إن قوة المؤسسات، ومدى تمكّن الأفراد من الدفاع عن مصالحهم السياسية والاقتصادية، والدفاع عنها أمام حيف أصحاب السلطة وجورهم، هي السبيل لتقليص حوافز الفساد.

من خلال المقارنة بين وضعيتين، حاولت التمييز بين حال يكون فيها الفساد ذا نطاق وأثر محدودين، وحال أخرى، تعكس انتظام الفساد في مفاصل الدولة وفي أحشاء المجتمع، وانتشار ثقافة الفساد. وهذه الوضعية، هي التي تجعل الباحث يغوص بعمق لفهم آليات تجذّر الفساد واستعصائه على المقاومة. فإذا كان الفساد في الأنظمة الديمقراطية يتخذ شكل البحث عن النفوذ، من خلال سعي أصحاب المال إلى ولوج مؤسسات الدولة واكتساب النفوذ داخلها، يقابلهم موظفون حكوميون يعرضون قرارات للبيع، أو نفوذ للإيجار؛ فإنه يمثّل في الأنظمة الاستبدادية، نظام الحكم، نهج الائتلاف المسيطر على الحكم بقيادة حاكم مستبد يبحث عن سبل تعزيز حكمه والبقاء في السلطة أطول وقت ممكن، وفي هذه الحال، تأخذ اللصوصية والنهب طريقهما، لأن النظام قوي ومستقر، في حين تكون الدولة هشة ومؤسساتها ضعيفة.

ومن منطلق عرض النظريات والأفكار التي اهتمت بفهم مبررات تفضيل القادة السياسيين أسلوب الحكم بالفساد، وتبعات ذلك، تظهر جملة من الحقائق:

• أمام رخاوة مؤسسات الدولة وحجب مشاركة الناس في الحكم، تُعبّد الطرق أمام من يمسكون بالسلطة للاستحواذ على الثروة، وإغراء الناس بأنه لا بديل أفضل من اللصوصية.

• في هذه الحال، يستعصي إدراك من هو الفاسد ومن هو المفسِد. وعندها، تفشل كل محاولة لتقصّي الحقائق حول الفساد.

• وتالياً، تصبح أدوات قياس وإدراك الفساد مضلّلة، ويكون التركيز عليها عديم الجدوى.

هذا يقود إلى تأكيد أن فهم ظاهرة الفساد ليس بالأمر اليسير، وبخاصة عند دراسة حالة الجزائر. فجل الدارسين للنظام السياسي الجزائري، يجدون صعوبات عند محاولة فهم آليات الحكم واتخاذ القرار، لذا، يعترفون منذ الوهلة الأولى باستعصائه على التحليل. فباحث مهتم بتطور الدولة الجزائرية منذ ولادتها، مثل هيو روبرتس، يقرّ بأن واحدة من أعظم خصائص النظام، سريته؛ إذ إن الصراع بين الأجنحة، والصفقات التي يجري إبرامها أثناء اتخاذ أيّ قرار مهم، تجري خارج أعين الشعب، وليس في المؤسسات السياسية الشكلية، وإنما في الخفاء. انطلاقاً من هذه «الحقيقة ـ المعضلة»، حاولت الاقتراب من فهم بنية الدولة والنظام، من خلال العودة إلى التاريخ، ومتابعة التطورات التي حصلت قبل المرحلة الكولونيالية وأثناءها، وتبعاتها على مستقبل بناء الدولة بعد الاستقلال. ولقد سمح استقراء بعض تلك التطورات، بالتوصل إلى النتائج الآتية:

• للدولة الجزائرية امتداد زمني طويل، وقد اتسمت علاقتها بالمجتمع بالعدائية. قديماً، ظلت الدولة في تناسق وتعايش مع القبائل. لكن ولوج الأتراك، وطبيعة الحكم الذي أقاموه، أخلّ بذلك التناسق، فصارت الدولة تسلطية، منقطعة عن الناس، فضعفت وفسدت، وفي النهاية، سهّلت حلول الدولة الكولونيالية مكانها. هذه الأخيرة، حاولت ربط المجتمع بها، لكن بأساليب سلطوية إكراهية عُنفيّة. وتالياً، فإن دولة القوة، ظلت خارجانية، منبوذة، واجهها الشعب الجزائري بعنف.

• سيصبح العنف، إلى جانب ممارسات وطقوس أخرى، واحداً من مكوّنات المخيال الاجتماعي لدى النخب ولدى عامة الشعب. لم يُستخدم العنف ضد عدو الخارج/المحتل، بل في مواجهة عدو الداخل أيضاً. وهذه واحدة من أكبر موروثات حرب التحرير، إلى جانب ترسّخ نزعة بتريمونيالية لدى قادة الثورة.

• هذه النزعة، ستتجلى وتظهر بوضوح في الحرب التي اشتعلت بين الإخوة الأعداء حول من يحكم. لذا، وُلدت الدولة في سياق تاريخي، أفضى إلى اعتماد خيار القوة، بدلاً من الحوار. وهكذا، سينطلق مسار عسكرة الدولة، التي قامت بوأد حركية المجتمع، ورسّخت من جديد الدولة المنقطعة عن المجتمع.

ومن خلال متابعة مسيرة الدولة، بدأت تنكشف معالم هذه الأخيرة. من الواضح، أن التجربة الكولونيالية فعلت فعلها، ولم يستطع المقاومون والساسة الإفلات من تبعاتها. فتسلطية جيش التحرير ـ جبهة التحرير الوطني (FLN-ALN)، أعيد هيكلتها وتجديدها من طرف ولصالح العصب المتخاصمة على السلطة عشية الاستقلال، وهذه من بين النتائج التي تريد الدراسة تأكيدها. ذلك أن تجذّر الظاهرة السلطوية في الجزائر واستدامتها، يفيد في المقام الأول، بأن آليات التجديد والاستدامة السلطوية تظل ممارسة، لكن مع الأخذ دوما بالبعد الزمني، ومدى حضور المعطى الأجنبي أو غيابه. إذاً، ما هي آليات تجدّد واستدامة الدولة الاستبدادية؟

تَبيّن من سرد خصائص النظام السياسي الجزائري، أنه لا يختلف عن الأنظمة المسماة «بريتورية». يعتبر فيه العسكر الممسك الوحيد بالسلطة، لكن ما يميّزه من أنظمة «بريتورية» أخرى، أنه عصبوي، تتنافس داخله عصب مختلفة، تكوينها يمتد إلى زمن حرب التحرير. عليه، تتفق الدراسة مع المحاجة التي تقول إن المحلّ الحقيقي للمعارضة موجود في داخل السلطة التنفيذية، بين العصب المتصارعة، وهو المكان الأمثل للتمثيل السياسي، من طرف شبكات خفية. من هذا المنطلق، يبدو أن النزعة «البتريمونيالية» التي جرى تحيينها بعد الاستقلال، أفضت إلى غلق المجال السياسي، بواسطة استراتيجية مُشخصنة، أرادت من خلالها العصبة الحاكمة، ممارسة الرقابة على عملية منح الموارد، واكتساب الأدوار والفرص السياسية والاقتصادية. لقد كان مسعى كل زعيم، توفير الرعاية لداعميه الضروريين، من أجل دعم سلطته، وإبعاد شبح الانقلاب عليها. وفي هذه الحال، كان الفساد مشروعاً، واتخذ شكل تواطؤ خفي من القيادة السياسية التي كانت على علم بفساد داعميها. ويتجلّى مفعول «البتريمونيالية الجديدة» إذاً، في تهجين النظام والدولة معاً، حيث

تظل السلطة الفعلية ممارسة خارج الأطر والمؤسسات الرسمية، كما أن صنع القرار موكل إلى شبكات زبونية، يحكمها منطق المولاة للزعيم، وخدمة مصالحه، مقابل انتفاعها سياسياً ومادياً.

تشكّل الريعية عاملاً أساسياً في بنية الدولة الاستبدادية. لهذا تستنتج الدراسة أن الفورة التي عرفتها الجزائر في السبعينيات، قد عززت السلطوية، وساهمت في توطيد دولة القوة. وهو وضع استمر في العقد الأخير، إذ بالغت الدولة الريعية في عرض عضلاتها من خلال المجازفة بتحقيق أكبر قدر من المنجزات، وهذا ما أدخلها في أزمة، ليس لأنها غير قادرة على الإنجاز، بل لأن النهب يمارس على أوسع نطاق.

لقد سعت الدراسة إلى بيان الدور الذي تحتله القبلية، وتأكيد حضور المعطى القبلي بقوة في العملية السياسية. لذلك، كان من الضروري بحث أسباب الصحوة القبلية، ومفعولها في الدولة، ودورها في تعزيز السلطوية. حاولت رصد بعض مظاهر حضور القبلية في المجال السياسي، ووجدت أنها تؤدي دوراً أساسياً في مراقبة التعبير السياسي، ومن ثم، فإنها عامل من عوامل ترسيخ الوضع الجاثم.

ولتحقيب ظاهرة الفساد، انطلقت من افتراض أساسي، وهو أن الفساد ظل في صلب الدولة، يتخذ شكل آليات الحكم وممارسة السلطة. لقد مثّلت ثلاثية «النيوبتريمونيالية» والريعية والقبلية، محركات لنظام الفساد القائم. وقد حاولت تمييز الشكل الذي أخذه الفساد في كل مرحلة من مراحل الحكم المتعاقبة، حيث يظهر أنه:

• منذ أول رئاسة بقيادة أحمد بن بلة، تلازم الفساد مع طموح القادة السياسيين للبقاء طويلاً في السلطة. وتفادياً لأي شقاق قد يصيب الائتلاف الداعم للرئيس، فضّل هذا القائد السكوت عن فساد مؤيديه. وهذا ما لوحظ إبان حكم الرئيسين بومدين والشاذلي، ومع الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة. في هذا الوضع، وجد الباحث أن التنديد بالفساد يعني استبعاد طرف ما، فجميع ملفات الفساد المعلنة كان الغرض منها التخلّص من المناوئين أو تصفية المنافسين المحتملين. هذا ما فعلته عصبة الشاذلي بن جديد مع عصبة بوتفليقة بعد رحيل بومدين.

• في التسعينيات، ساهم الفساد في الإبقاء على الوضع القائم، من خلال الإطاحة بالإصلاحيين الذين كانوا يشكّلون تهديداً لمصالح وامتيازات العصبة الحاكمة. لقد كان للفاعلين المختلفين أثناء حقبة العنف المسلح، أجندات اقتصادية، حيث تمكن أصحاب السلطة من تعزيز مكاسبهم التي حصلوا عليها من الاقتصاد الدولاتي، وتحسين مواقعهم في ظل الإصلاحات الاقتصادية. وبالتالي، سيصبح الأثرياء الجدد فاعلين جدداً في النظام السياسي، وسيسمح لهم بالتجمع خلف تنظيم رجال الأعمال التقرب من مراكز القرار.

• عرفت الجزائر أثناء حكم الرئيس بوتفليقة، إعادة هيكلة الدولة الاستبدادية، وذلك بواسطة تحالف السلطة والعصبية والمال. صناعة ملوك المال، تتماشى مع فكرة صناعة السياسة وصناعة الفساد من طرف القادة الاستبداديين، وتعكس أن غريزة البقاء في الحكم لا تقدّر بثمن.

بعد هذا العرض، والتحليل النقدي، قد يبدو أن في الدراسة غلوّاً في طرح الموضوع بقضاياه المختلفة، أي هو نوع من تقديم صورة سوداوية قاتمة عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. لكن، مثلما ذكرت في المقدمة، تناول موضوع الفساد في إطار علم السياسة، يفرض على الباحث التمكّن، والحذر في التحليل، من أجل مواجهة العوائق التي يطرحها الموضوع. وتالياً، ليس من السهل، بحث ظاهرة الفساد، ومحاولة فهم طبيعتها، من خلال ربط خلفياتها وتبعاتها على المستويات كلها، وعلى الصعد كافة. لقد حاولت منذ البداية، تقديم مقاربات علمية، ساهمت في تقريب الصورة للباحث عن ظاهرة الفساد عندما تتخذ شكلاً أو نمطاً نسقياً. لذلك، تكون البرهنة العلمية المستندة إلى تلك النظريات، حتمية، وإلّا انحرف الباحث، وصار في موضع الشخص العادي الذي يصدر أحكامه بدون سند، ولا يحتكم إلى معطيات الواقع المتشابكة.

وعليه، أجد أن هذه الأطروحة محاولة للتعمق في فهم ظاهرة الفساد في الجزائر، وزيادة درجة فهم الظاهرة، وأعتبر أن هذا جزء من الحل، وتالياً، أتصور أن السؤال عن سيناريوهات الإصلاح وتغيير الوضع القائم أصبح جائزاً. ستفتح الأطروحة النقاش حول مفعول الفساد ودوره في رفع احتمالات التغيير. وعند الحديث عن الإصلاح في ظل أوضاع تشعّب فيها الفساد، تطرح مسألة، من أين نبدأ؟ وهكذا، يبرز الكثير من الإشكاليات، ومن أهمها: إذا كانت الدولة مفسدة، فكيف يتسنى لها متابعة ومعاقبة المفسدين؟ كيف تحمي المال العام حكومةٌ فاسدةٌ؟ وتالياً، بقدر ما أجابت هذه الدراسة عن أسئلة، هي تطرح إشكاليات كثيرة أخرى، تستدعي القيام بدراسات علمية أخرى.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

آجيرون، شارل روبير. **تاريخ الجزائر المعاصر**. ترجمة عيسى عصفور. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢.

إبراهيم، سعد الدين (محرر). **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. بيروت: دار الجيل، [د. ت.].

الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠.

ـــــــــ. **التعذيب وانحطاط الإمبراطورية: من مدينة الجزائر إلى بغداد**. ترجمة محمد المعراجي. الجزائر: دار الحكمة، ٢٠١١.

الأشرف، مصطفى. **الجزائر: الأمة والمجتمع**. ترجمة حنفي بن عيسى. الجزائر: دار القصبة، ٢٠٠٧.

إلستر، جون ورون سلاجستاد (محرران). **الدستورية والديمقراطية**. ترجمة سمير عزت نصار. عمّان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

الأنصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

أودونيل، غيليرمو وفيليب س. شميتر، **الانتقالات من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة**. ترجمة صلاح الدين تقي. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

أولسون، منصور. **السلطة والرخاء: نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية**. ترجمة ماجدة بركة؛ مراجعة وتقديم محمود عبد الفضيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٣.

الأيوبي، نزيه ن. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.

بادي، برتراند. **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**. ترجمة نخلة فريفر. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦.

ـــــــــ. **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**. ترجمة شوقي الدويهي. بيروت: دار الفارابي؛ الجزائر: منشورات آنيب، ٢٠٠٦.

ـــــــــ وغي هيرمت. **السياسة المقارنة**. ترجمة عز الدين الخطابي؛ مراجعة نادر سراج. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٣.

البدوي، إبراهيم وسمير المقدسي (محرِّران). **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**. ترجمة حسن عبد الله بدر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

براهيمي، عبد الحميد. **في أصل الأزمة الجزائرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٩**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية. **الفساد والحكم الرشيد**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧. (ورقة مناقشة؛ رقم ٣)

برنيان، أندري، أندري النوشي وإيف لاكوست. **الجزائر بين الماضي والحاضر**. ترجمة رابح اسطمبولي ومنصف عاشور. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣.

بلحاج، صالح. **تاريخ الثورة الجزائرية: صانعو أول نوفمبر ١٩٥٤ المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى**. الجزائر: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٩.

بن أشنهو، عبد اللطيف. **تكوّن التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢**. ترجمة نخبة من الأساتذة؛ راجعه عبد السلام شحادة؛ دققه وأشرف عليه محمد يحي ربيع. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.

بوردو، جورج. **الدولة**. ترجمة سليم حداد. ط ٣. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.

بورقعة، لخضر. **شاهد على اغتيال الثورة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة**. ط ٢ [مزيدة ومنقحة] الجزائر: دار الحكمة، ٢٠٠٠.

بورقية، رحمة. **الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١.

بوطالب، محمد نجيب. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١)

بيات، فاضل. **الدولة العثمانية في المجال العربي: دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية على ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

بيونو دو مسقيتا، بروس وألستير سميث. **الفساد سبيلاً:دليل الاستبداد والمستبدين للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها.** ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٤.

حربي، محمد. **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**. ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث؛ دار الكلمة للنشر، ١٩٨٣.

ـــــــــ. **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**. ترجمة نجيب عياد وصالح المثلولي. الجزائر: موفم للنشر، ٢٠٠٧.

حمداني، عمار. **حقيقة غزو الجزائر**. ترجمة لحسن زغدار. الجزائر: منشورات ثالة، ٢٠٠٧.

حمودي، عبد الله. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**. ترجمة: عبد المجيد جحفة. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠.

حيدوسي، غازي. **الجزائر: التحرير الناقص**. ترجمة خليل أحمد خليل. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.

خوجة، حمدان بن عثمان. **المرآة**. تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

الجابري، محمد عابد. **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط ٧. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــــــ. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. ط ٧. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. (نقد العقل العربي ٣)

جابي، عبد الناصر. **الجزائر: الدولة والنخب: دراسات في النخب والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**. الجزائر: منشورات الشهاب، ٢٠٠٨.

جغلول، عبد القادر. **الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**. ترجمة سليم قسطون. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

ـــــــــ. **الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون**. ط ٣. ترجمة فيصل عباس. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦.

ـــــــــ. **مقدمات في تاريخ المغرب العربي القديم والوسيط**. ترجمة فضيلة الحكيم. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

جوليان، شارل أندري. **تاريخ أفريقيا الشمالية: تونس الجزائر المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة ١٨٣٠**. تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة. تونس: الدار التونسية للنشر؛ الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨.

ـــــــــ. **تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاستعمار ١٨٢٧ ـ ١٨٧١**. ترجمة جمال فاطمي [وآخرون]. الجزائر: دار الأمة، ٢٠٠٨. ٢ ج.

جونستون، مايكل. **متلازمات الفساد: الثروة، والسلطة، والديمقراطية**. نقله إلى العربية نايف الياسين. الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٨.

دال، روبرت. **التحليل السياسي الحديث**. ترجمة علا أبو زيد. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

ـــــــــ. **الديمقراطية ونقادها**. ترجمة نمير عباس مظفر. عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

دايموند، لاري (معد). **الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي**. ترجمة سمية فلو عبيد. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥.

ـــــــــ. **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**. ترجمة عبد النور الخراقي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤.

ـــــــــ (معد). **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**. ترجمة سمية فلو عبيد. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤.

دوما، بي. أس. **الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية: تحليل مقارن لحالات أنغولا وكولومبيا وسيراليون وسري لانكا**. ترجمة عبد الإله النعيمي. بغداد؛ بيروت؛ أربيل: دراسات عراقية، ٢٠٠٨.

الربيعي، إسماعيل نوري [وآخرون]. **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

روز ـ أكرمان، سوزان. **الفساد والحكم: الأسباب العواقب والإصلاح**. ترجمة فؤاد سروجي. عمّان: الأهلية للنشر، ٢٠٠٣.

الرياشي، سليمان [وآخرون]. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. ط ٢ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١)

زبيري، الطاهر. **نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري**. تحرير مصطفى دالع. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ٢٠١١.

سعد الله، أبو القاسم. **الحركة الوطنية الجزائرية، ١٨٣٠ ـ ١٩٠٠**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢.

ـــــــــ. **تاريخ الجزائر الثقافي**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨.

سعيدوني، ناصر الدين. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤.

ـــــــــ. **الجزائر، منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠.

سماتي، محفوظ. **الأمة الجزائرية: نشأتها وتطورها**. ترجمة محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب. الجزائر: منشورات دحلب، ٢٠٠٧.

سويدية، حبيب. **الحرب القذرة: شهادة ضابط في القوات الخاصة بالجيش الجزائري ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠**. ترجمة روز مخلوف. دمشق: ورد للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

شارب، جين. **المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

شرابي، هشام. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. نقله إلى العربية محمود شريح. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

الشرجبي، عادل مجاهد (محرر). **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن**. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

شومبتر، جوزيف أ. **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

الشيخ، سليمان. **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**. ترجمة محمد حافظ الجبالي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.

صديقي، العربي. **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل**. ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

الصيداوي، رياض. **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة**. بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، ١٩٩٩.

عباس، فرحات. **ليل الاستعمار**. نقله إلى العربية أبو بكر رحال. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ٢٠٠٩.

عبد الرحيم، حافظ. **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٩)

عبد الفتاح، السيد. **أباطرة الفساد في مصر: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر**. القاهرة: دار الحياة، ٢٠١١.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عدي، لهواري. **الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي ـ الاجتماعي، ١٨٣٠ ـ ١٩٦٠**. ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣.

العروي، عبد الله. **مجمل تاريخ المغرب**. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦. ٣ ج.

ـــــــــــ. **مفهوم الدولة**. ط ٨. الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦.

عميمور، محي الدين. **أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى**. ط ٢. الجزائر: موفم للنشر، ١٩٩٥.

عياشي، احميدة. **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**. الجزائر: دار الحكمة، ١٩٩٢.

الغذامي، عبد الله. **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.

غرانميزون، أوليفيي لوكور. **الاستعمار والإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**. ترجمة نورة بوزيدة. الجزائر: دار الرائد للكتاب، ٢٠٠٧.

غيلنر، إرنست. **مجتمع مسلم**. ترجمة أبو بكر أحمد باقادر؛ مراجعة رضوان السيد. طرابلس: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤.

فانون، فرانز. **معذبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي. الجزائر: آنيب؛ بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤.

قداش، محفوظ. **جزائر الجزائريين، ١٨٣٠ ـ ١٩٥٤**. ترجمة محمد المعراجي. الجزائر: منشورات آنيب، ٢٠٠٨.

قلاتي، بشير. **هكذا تكلم مالك بن نبي: نحو منهج رشيد للتغير الاجتماعي والانبعاث الحضاري**. الجزائر: منشورات مكتبة اقرأ، ٢٠٠٧.

قيرة، إسماعيل [وآخرون]. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

الكنز، علي. **حول الأزمة: ٥ دراسات حول الجزائر والعالم العربي**. الجزائر: دار بوشان للنشر، ١٩٩٠.

ليمام، محمد حليم. **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

مارتيناز، لويس. **الحرب الأهلية في الجزائر**. ترجمة محمد يحياتن. الجزائر: منشورات مرسي، [د. ت.].

المديني، توفيق. **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١١.

مسعد، نيفين (محرر). **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن ـ الجزائر ـ السعودية ـ السودان ـ سورية ـ العراق ـ الكويت ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب ـ اليمن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

مصباح، محمد شفيق. **الجزائر بين ركود ونهوض**. ترجمة محمد هناد. الجزائر: دار القصبة للنشر، ٢٠٠٩.

مور، بارينجتون مور (الابن). **الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**. ترجمة أحمد محمود. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨.

موريس، إدوارد [وآخرون]. **النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**. ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

الناهي، هيثم غالب. **الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

ـــــــــ. **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦.

هنتنغتون، صموئيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية فلو عبيد. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣.

ـــــــــ. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت؛ القاهرة: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

هلال، علي الدين ونيفين عبد المنعم مسعد. **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

وولف، جون ب. **الجزائر وأوروبا**. ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥.

يوس، نصر الله بالتعاون مع سليمة ملاح. **من قتل في بن طلحة؟ الجزائر: وقائع مجزرة معلنة**. ترجمة ميشيل خوري؛ مراجعة رشا الصباغ. دمشق: ورد للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

دوريات

أمين، سمير. «الأمة والدولة والطبقات في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٩، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

البدوي، إبراهيم وسمير المقدسي. «تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٨٤، شباط/فبراير ٢٠١١.

بن درة، عمر. «الجزائر ودكتاتوريتها الأمنية: تغييرات تجميلية من أجل انتقال مراقب للسلطة.» (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، <http://www.algeria-watch.org>

بوحوش، عمار. «التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥.» **دراسات إنسانية**: العدد ١، ٢٠٠١.

تلمساني، رشيد. «الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية.» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت؛ واشنطن دي سي. **أوراق كارنيغي**: العدد ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية): العدد ٣٩ ـ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

«حلقة نقاشية: أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي.» شارك في الحلقة خير الدين حسيب [وآخرون]؛ قدّم ورقة العمل عبد الإله بلقزيز؛ قدّم للحلقة وأدار الحوار السيد يسين. **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٨، آب/أغسطس ٢٠١٠.

الخبر (الجزائر): ٢٠٠٠/١١/١؛ ٢٠٠١/١/١٤؛ ٢٠٠١/٤/٩؛ ٢٠٠١/١٠/١؛ ٢٠٠٢/٣/١٩؛ ٢٠٠٢/٤/٢٤؛ ٢٠٠٢/٦/٨؛ ٢٠٠٢/٧/١؛ ٢٠٠٢/٧/٢٩؛ ٢٠١٠/١٢/٩؛ ٢٠١٢/٠٨/١١؛ ٢٠١٤/٦/٢٧؛ ٢٠١٥/٥/٥؛ ٢٠١٥/٥/٨، و٢٠١٥/١٢/١٣.

الشروق اليومي (الجزائر): ٢٠١١/١٢/٢٢.

القدس العربي (لندن): ٢٠١٦/٤/٥.

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات. «الإسلامية، العنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة.» بروكسل؛ القاهرة: المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ـ الشرق الأوسط، التقرير رقم ٢٩، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤.

نقد: مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي. «السياسة في ميزان الفكر النقدي.» العدد ١٩ ـ ٢٠، خريف ـ شتاء ٢٠٠٤.

ـــــــــ. «النهب والفساد.» العدد ٢٥، خريف ـ شتاء ٢٠٠٨.

ندوات

أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربي بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي. تحرير غسان سلامة [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية (إيطاليا) ١٩٨٩. ٢ ج.

ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي. بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فونداسيوني ايني انريكو ماتيي. إعداد غسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المعهد الإيطالي، ١٩٩٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Addi, Lahouari. *L'Impasse du Populisme: l'Algérie Collectivité Politique et État en Construction*. Alger: ENAL, 1990.

_____. *L'Algérie et la Démocratie: Pouvoir et Crise du Politique dans l'Algérie Contemporaine*. Paris: Édition la Découverte, 1994.

_____. *Algérie: Chroniques d'une Expérience Postcoloniale de Modernisation*. Alger: Éditions Barzakh, 2012.

_____. *Les Mutations de la Société Algérienne: Famille et Liens Social dans l'Algérie Contemporaine*. Paris: Édition la Découverte, 1999.

Aggoun, Lounis et Jean-Baptiste Rivoire. *Françalgérie: Crimes et Mensonges d'Etats*. Paris: La Découverte, 2004.

Andvig, Jens Chr. [et al.]. *Research on Corruption: A Policy Oriented Survey*. Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute and Norwegian Institute of International Affairs, final Report. December 2000.

Arendt, Hannah. *Les Origines du Totalitarisme*. Traduction de Micheline Pouteau [et al]. Paris: Gallimard, 2002.

Bannon, Ian and Paul Collier. (eds.). *Natural Resources and Violent Conflict: Options and Actions*. Washington DC: World Bank, 2003.

Bayart, Jean François. *L'État en Afrique: La Politique de Ventre*. Paris: Fayard, 1989.

Benachenhou, Abdellatif. *Les Entrepreneures Algériens*. Alger: Alpha Design, 2007.

_____. *Les Nouveaux Investisseurs Algériens*. Alger: Alpha Design, 2006.

Ben Hounet, Yazid. *L'Algérie des Tribus: Le Fait Tribal dans le Haut Sud-Ouest Contemporain*. Paris: L'Harmattan, 2009.

Ben Chikh, Madjid. *Algérie un Système Politique Militarisé.* Paris: L'Harmattan, 2003.

Bennoune, Mahfoud. *Esquisse d'une anthropologie de l'Algérie politique*. Alger: Éditions Marinoor, 1998.

_____ et Ali El-Kenz. *Le Hasard et l'Histoire: Entretiens avec Belaïd Abdesselam*. Alger: ENAG Éditions, 1990. 2 Tomes.

Berdal, Mats and David M. Malone (eds.). *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 2000.

Bejeoui, Yousef, Abbas Aroua and Méziane Aït-Larbi (eds.). *An Inquiry into the Algerian Massacres*. Genève: Hoggar, 1999.

Blundo, Giorgio et Jean Pierre Olivier de Sardan, *La Corruption au Quotidien en Afrique de l'Ouest: Approche Socio-Anthropologique Comparative. Bénin, Niger*

et Sénégal. Marseille: École des Hautes Études en Sciences Sociales (EHESS, France); Institut Universitaire d'Études du Développement (IUED, Suisse); Institut de Recherche pour le Développement (IRD, France). Rapport Final Octobre 2001.

Boukhobza, M'hammed. *Ruptures et Transformations Sociales en Algérie*. Alger: OPU, 1989.

Bueno de Mesquita, Bruce [et al.] *The Logic of Political Survival*. *The Logic of Political Survival*, Massachusetts: The MIT Press, 2003.

_____ and Smith, Alastair. *The Dictators Hand Book: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics*. New York: Public Affairs, 2011.

_____ and Hilton L. Root (eds.). *Governing for Prosperity*. New Haven, CT: Yale University Press, 2000.

Carlier, Omar. *Entre Nation et Djihad: Histoire Sociale des Radicalismes Algérien.* Paris: Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politique, 1995.

Charef, Abed. *L'Algérie: Le Grand Dérapage*. Sant-Armand-Montrond: Édition de l'Aube, 1994.

_____. *Octobre*. Alger: Laphomic, 1989.

Chaudhry, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New York: Yale University Press, 1971.

Dahmani, Ahmed. *L'Algérie à l'Épreuve: Économie Politique des Réformes 1980-1997*. Paris: L'Harmattan, 1991.

Della Porta, Donatella and Alberto Vannucci. *Actors, Resources, and Mechanisms of Political Corruption*. New York: Aldine De Gruyter, 1999.

_____ and _____. *The Hidden Order of Corruption: An Institutional Approach*. London: Ashgate Publishing Limited, 2012.

Dillman, Bradford L. *State and Private Sector in Algeria: The Politics of Rent-seeking and Failed Development*. Boulder, CO: Westview Press, 2000.

Dubois, Christophe et Marie-Christine Tabet. *Paris-Alger: Une Histoire Passionnelle*. Paris: Editions Stock, 2015.

Entelis, John P. *Algeria: The Revolution Institutionalized*. Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986.

_____ and Philip C. Naylor. *State and Society in Algeria*. Boulder, CO: Westview Press. 1992.

Girling, John. *Corruption, Capitalism and Democracy*. London and New York: Routledge, 1997.

Goumeziane, Smail. *Le Mal Algérien: Économie Politique d'une Transition Inachevée 1962-1994*. Paris: Fayard, 1994.

Graciet. Catherine et Laurent, Éric. *Le Roi Prédateur*. Paris: Edition du Seuil, 2012.

Guilhaume, Jean-François. *Les Mythes Fondateurs de l'Algérie Française*. Paris: L'Harmattan, 1992.

Hachemaoui, Mohammed. *Clientélisme et Patronage dans l'Algérie Contemporaine*. Paris: Karthala, 2013.

Hadjadj, Djillali. *Corruption et Démocratie en Algérie*. [Nouvelle édition]. Paris: La Dispute, 2001.

Hadj-Nacer, Abderrahmane. *La Martingale Algérienne: Réflexions sur une Crise*. Alger: Éditions Barzakh, 2011.

Harbi, Mohammed. *L'Algérie et Son Destin: Croyants ou Citoyens*. Paris: Arcantère Éditions, 1992.

_____. *Le FLN Mirage et Réalité: Des Origines à la Prise du Pouvoir 1945-1962*. Paris : Jeune Afrique, 1985.

_____ et Gilbert Meynier. *Le FLN: Documents et Histoire 1954-1962*. Alger: Casbah Editions, 2004.

Hardi, Peter, Paul M. Heywood and Torsello, Davide. *Debates of Corruption and Integrity Perspectives from Europe and the US*. London: Palgrave Macmillan, 2015.

Haroun, Ali. *L'Algérie 1962: La Grande Dérive*. Paris: L'Harmattan, 2005.

Henni, Ahmed. *Essai sur l'Économie Parallèle: Cas de l'Algérie*. Alger: ENAG Editions, 1991.

Henry, Clement Moore. *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*. Boston: Litel Brown and Company, 1970.

_____ and Robert Springborg. *Globalization and the Politics in the Middle East*. Cambridge UK: Cambridge University Press, 2001.

Jain, Arvind K. (ed.) *The Political Economy of Corruption*. 2ème ed. London; New York: Routledge, 2002.

Johnston, Michael. *Syndromes of Corruption: Wealth, Power and Democracy*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Kaddache, Mahfoud. *L'Algérie durant la période Ottomane*. Alger: OPU, 2002.

_____. *L'Algérie des Algériens: De Préhistoire à 1954*. Paris: Éditions Paris Méditerranée, 2003.

Klitgaard, Robert. *Combattre la Corruption*. Traduit de l'américain par Bernard Vincent. Paris: Nouveaux Horizons, 2000.

_____, Ronald MacLean-Abaroa and H. Lindsey Parris. *Villes Corrompues: Du Diagnostic aux Remèdes*. Traduit de l'américain par Bernard Vincent. Paris: Nouveaux Horizons, 2002.

Kooning, Kees and Kruijt, Dirk. *Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. New-York: Zed Books, 2001.

Leca, Jean et Jean Claude Vatin. *L'Algérie Politique, Institution et Régime*. Paris: Presse de la Fondation des Sciences Politique, 1975.

Lowi, Miriam R. *Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared*. London: Cambridge University Press, 2009.

Malti, Hocine. *Histoire Secrète du Pétrole Algérien*. Paris: La Découverte, 2010.

Martinez, Luis. *Violence de la Rente Pétrolière: Algérie, Iraq, Libye*. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2010.

Meynier, *Histoire Intérieure du FLN 1954-1962*. Paris: Fayard, 2002.

Moussaoui, Abderrahmane. *De la Violence en Algérie: Les Lois des Chaos*. Alger: Editions Barzakh, 2006.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore, MD; London: The Johns Hopkins University Press, 1986.

Perlmutter, Amos. *Egypt the Pretorian State*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1974.

Péan, Pierre. *L'Argent Noir: Corruption et Sous-développement*. Paris: Fayard, 1988.

_____. *Main Basse sur Alger: Enquête sur un Pillage juillet 1830*. Alger: Chihab Éditions, 2005.

Picard, Élizabeth. (dir.) *La Politique dans le Monde Arabe*. Paris: Armand Colin, 2006.

Rose-Ackerman, Susan. *International Handbook on the Economics of Corruption*. Massachusetts USA; Cheltenham UK: Edward Elgar Publishing, Inc., 2006.

Said-Amer, Tayeb. *L'Algérie Face à son Avenir.* Alger: Edition El-Hikma, 2000.

Sassoon, Joseph. *Anatomy of Authoritarianism in the Arab Republics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2016.

Shah, Anwar (ed.). *Performance Accountability and Combating Corruption*. Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2007.

Sifaoui, Mohamed. *Histoire Secrète de l'Algérie Indépendante: État-DRS*. Paris: Nouveau Monde Editions, 2012.

Stora, Ben-jamain. *La Gangrène et l'Oubli: La Mémoire de la Guerre d'Algérie*. Paris: La Découverte; Syros, 1998.

Tlemçani, Rachid. *État, Bazard et Globalisation*. Alger: Les Éditions El-Hikma, 1999.

Tocqueville, Alexis de. *De la Colonie en Algérie.* Présentation de Tzvetan Todorov. Paris: Éditions Complexe, 1988.

Torell, Jan. *Determinants of Democratization Explaining Regime Change in the World, 1972–2006*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Transparency International. *Combattre la Corruption: Enjeux et Perspectives*. Sous la direction de Djillali Hadjadj. Avant-propos Giorgio Blundo et Jean-François Médard. Paris: Éditions Karthala, 2002.

Transparency International UK. *The Transparency of National Defence Budgets: An Initial Review*. London: Transparency International UK, Defence and Security Programme, 2011.

Quandt, William B. *Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie des Ruptures*. Traduit de l'américain par M'hamed Bensemmane [et al.] Alger: Casbah Éditions, 1999.

Welch, Claued (ed.). *Soldier and State in Africa*. Evanston; IL: Northwestern University Press, 1970.

Werenfels, Isabelle. *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change Since 1995*. London; New York: Routledge, 2007.

Yefsah, Abdelkader. *La Question du Pouvoir en Algérie*. Alger: En. A. P. Éditions, 1990.

You, Jong-sung. *Democracy Inequality and Corruption: Korea, Taiwan and the Philippines Compared* . New York: Cambridge University Press, 2015.

Yousfi, M'hamed. *Les Otages de la Liberté*. Les Presses de Serra-Graphic, 1993.

Periodicals

Addi, Lahouari. «Algeria's Army, Algeria's Agony.» *Foreign Affairs*: vol. 77, no. 4, July-August 1998.

_____. «Algeria's Tragic Contradictions.» *Journal of Democracy*: vol. 7, no. 3, 1996.

Albergoni, Gianni et Mahe, Alain. «Berque et Gelner ou le Maghreb Vu du Haut-Atlas.» *Annuaire de l'Afrique du Nord*: no. 34, 1995.

Almond, Gabriel. «Comparative Political Systems.» *The Journal of Politics*: vol. 18, no. 3, August 1956.

Alvares, Mike [et al.]. «Classifying Political Regimes.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 31, no. 2, Summer 1996.

Andvig, Jens Chr. «Corruption and Fast Change: Shifting Modes and Micro Coordination.» Norwegian Institute of International Affairs. NUPI *Working Paper*: no. 550, October 2003.

Benderra, Omar. «Les Réseaux au Pouvoir Effondrement de l'Etat et Prédation.» *Confluences Méditerranée:* no. 45, printemps 2003.

Ben Hounet, Yazid. «Le Concept de Tribu en Anthropologie.» *Revue Africaine des Livres*: vol. 5, no. 1, mars 2009.

_____. «De Quelques Approches des Rapports Tribus/Pouvoirs Politiques au Maghreb.» *Insaniyat*: nos. 39-40, janvier-juin 2008.

_____. «Gérer la Tribu? Le Traitement du Fait Tribal dans l'Algérie Indépendante (1962-1989).» *Cahiers d'Études Africaines*: no. 191, mars 2008.

_____. «Que Faire de la Tribu ? À Propos du Phénomène Tribal en Algérie et dans le Monde Musulman.» *Journal des anthropologues*: nos. 116-117, 2009,

_____. «Quelques Réflexions sur les Événements Récents de Kabyles: À-propos de la Question Tribale en Algérie.» *AWAL*: no. 29, 2004.

Bonte, Pierre et Yazid Ben Hounet. «Introduction.» *Études Rurales*: vol. 184, no. 2, juillet-décembre 2009.

«Authoritarianism and Media in Algeria.» *A Report by International Media Support*, International Media Support, July 2013.

Boserup, Rasmus Alenius and Luis Martinez, and Ulla Holm. «Algeria after the Revolts: Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity.» Danish Institute for International Studies (DIIS). *DIIS Report*: 2014:15. Denmark; Vesterkopi AS, 2014.

Boubekeur, Amel. «Rolling Either Way? Algerian Entrepreneurs as Both Agents of Change and Means of Preservation of the System.» *The Journal of North African Studies*: vol. 18, no. 3, 2013.

Boukhobza, M'hammed. «Société Nomade et État en Algérie.» *Politique Africaine:* vol. 34, 1989.

Bratton, Michael and Nicolas Van de Walle. «Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa.» *World Politics*: vol. 46, no. 4, July 1994.

Brumberg, Daniel. «Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy.» *Journal of Democracy*: vol. 13, no. 4, October 2002.

Bueno de Mesquita, Bruce [et al.]. «Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders.» *British Journal of Political Science*: vol. 32, 2002.

Camau, Michel. «La Disgrâce du Chef: Mobilisations Populaires Arabes et Crise du Leadership.» *Mouvements*: no. 66, été 2011.

Cammack, Diana. «The Logic of African Neopatrimonialism: What Role for Donors?.» *Development Policy Review*: vol. 25, no. 5, 2007.

Le Canard Enchaîné (France): 23/10/2002.

Carlier, Omar. «D'une Guerre à l'Autre: Le Redéploiement de la Violence Entre Soi.» *Confluences Méditerranée*: Printemps 1998.

Cartier-Bresson, Jean (dir.). «Corruption, Libéralisation, Démocratisation.» *Revue Tiers-Monde*: tome 41, no. 161, janvier-mars 2000.

Chang, Eric C. C. «Political Transition, Corruption, and Income Inequality in Third-Wave Democracies.» Afrobarometer Publications Report; *Globalbarometer Working Paper*: no. 79, November 2007, <http://www.afrobarometer.org>.

_____ and Miriam A. Golden. «Sources of Corruption in Authoritarian Regimes.» Version 3.4, 8 February 2009, <http://ssrn.com/abstract=1339972>.

Collier, Paul and Anke Hoeffler. «Greed and Grievance in Civil War.» *Oxford Economic Papers*: vol. 56, 2004.

La Croix (France): 1/10/2013.

DeGeorges, Thomas. «The Shifting Sands of Revolutionary Legitimacy: The Role of Former Mūjāhidīn in the Shaping of Algeria's Collective Memory.» *The Journal of North African Studies*: vol. 14, no. 2, June 2009.

Desai Raj M., Olofsgård, Anders and Yousef, Tarik M. «The Logic of Authoritarian Bargains: A Test of a Structural Model.» The Brookings Institution, *Global Economy and Development Working Paper*, no. 3, January 2007.

Dillman, Bradford L. «The Political Economy of Structural Adjustment in Tunisia and Algeria.» *The Journal of North African Studies*: vol. 3, no. 3, Autumn 1998.

_____. «International Markets and Partial Economic Reforms in North Africa: What Impact on Democratization?.» *Democratization*: vol. 9, no. 1, Spring 2002.

Erdmann, Gero and Ulf Engel. «Neopatrimonialism Revisited-Beyond a Catch-All Concept.» German Institute of Global and Area Studies GIGA, Germany. *GIGA Working Papers*: no. 16, February 2006.

Entelis, John P. «Algeria: Democracy Denied, and Revived?.» *The Journal of North African Studies*: vol. 16, no. 4, December 2011.

_____. «The Political Islam in Algeria: Nonviolent Dimension.» *Current History*: vol. 94, no. 588, January 1995.

_____. «SONATRACH: The Political Economic of an Algerian State Institution.» *Middle East Journal*: vol. 53, no. 1, Winter 1999.

Gandhi, Jennifer and Adam Przeworski. «Authoritarian Institutions and the Survival of Autocrats.» *Comparative Political Studies*: Vol. 40, No. 11, November 2007, Pp. 1279-1301.

_____ and _____. «Cooperation, Cooptation, and Rebellion under Dictatorship.» *Economics and Politics*: vol. 18, no. 1, March 2006.

Gerring, John and Strom C. Thacker. «Political Institutions and Corruption: The Role of Unitarism and Parliamentarism.» *British Journal of Political Science*: vol. 34, 2004.

Gèze, François. «Françalgérie: Sang, Intox et Corruption.» *Mouvements*: nos. 21-22, mai - août 2002.

Gilbert, Leah and Mohseni Payam. «Beyond Authoritarianism: The Conceptualization of Hybrid Regimes.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 46, no. 3, September 2011.

Kar, Dev and Joseph Spanjers. «Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013.» *Global Financial Integrity Report*: December 2015.

Golden, Miriam A. «Corruption in the Wealthy World.» *The Brown Journal of World Affairs*: vol. 18, no. 11, Spring-Summer 2012.

Golden, Miriam A. and Eric C. C. Chang. «Competitive Corruption: Factional Conflict and Political Malfeasance in Postwar Italian Christian Democracy.» *World Politics*: vol. 53, July 2001.

Debiel, Tobias and Andrea Gawrich, (eds.) [in collaboration with Holger Niemann]. «(Dys-) Functionalities of Corruption: Comparative Perspectives and Methodological Pluralism.» *Comparative Governance and Politics:* Special Issue, no. 3, December 2013.

Hachemaoui, Mohammed. «La Corruption Politique en Algérie: L'Envers de l'Autoritarisme.» *ESPRIT*: juin 2011.

_____. «Permanences du Jeu Politique en Algérie.» *Politique étrangère*: no. 2, été 2009, Pp. 309-321.

_____. «Y a-t il des Tribus dans l'Urne? Sociologie d'une Énigme Électoral (Algérie).» *Cahier d'Études Africaines*: no. 205, mars 2012.

Henry, Clement Moore. «Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State.» *The Journal of North African Studies*: Vol. 9, No. 2, Summer 2004, Pp. 68-81.

Hen-Tov, Elliot and Nathan Gonzalez. «The Militarization of Post-Khomeini Iran: Praetorianism 2.0.» *The Washington Quarterly*: vol. 34, no. 1 Winter 2011.

Heywood, Paul (ed.). «Political Corruption.» *Political Studies* [Special Issue]. vol. 45, no. 3, 1997.

Ikpe, Ukana B. «Patrimonialism and Military Regimes in Nigeria.» *African Journal of Political Sciences*: vol. 5, no. 1, 2000.

Johnston, Michael. «Corruption and Reform: One Size Does Not Fit All.» International Anti-Corruption Summer Academy (IACSA); International Anti-Corruption Academy (IACA). Publication 2012; Laxenburg/Austria, 2013.

Kalyvas, Stathis N. «Wanton and Senseless? The Logic of Massacres in Algeria.» *Rationality and Society*: vol. 11, no. 3, 1999.

Karabadji, Fayçal. «L'Économie Algérienne Menacée par la Mafia Politico-Financière.» *Le Monde diplomatique*: no. 554, septembre 1996.

Karl, Terry Lynn. «The Perils of Petro-State: Reflections on the Paradox of Plenty.» *Journal of International Affairs*: vol. 23, no. 1, Fall 1999.

Kervyn, Jeanne et François Gèze. «L'Organisation des Forces de Répression.» Comité Justice pour l'Algérie, Dossier no. 16, 2004, <http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_16_forces_repression.pdf>.

Klitgaard, Robert. «Anti-Corruption after the Scandals.» <http://ancorage-net.org/content/documents/after_the_scandals.pdf>.

Kunicova, Jana and Susan Rose-Ackerman. «Electoral Rules and Constitutional Structures as Constraints on Corruption.» *British Journal of Political Science*: vol. 35, no. 4, 2005.

Layachi, Azzedine. «The Private Sector in the Algerian Economy: Obstacles and Potentials for a Productive Role.» *Mediterranean Politics*: vol. 6, no. 2, Summer 2001.

Leca, Jean et Yves Schemeil. «Clientélisme et Patrimonialisme dans le Monde Arabe.» *Revue Internationale de Science Politique*: vol. 4, no. 4, 1983.

Lederman, Daniel, Norman V. Loayza and Rodrigo R. Soares. «Accountability and Corruption: Political Institution Matter.» *Economics and Politics*: vol. 17, no. 1, March 2005.

Levitsky, Steven and Lucan A. Way. «The Rise of Competitive Authoritarianism.» *Journal of Democracy*: vol. 3, no. 2, 2002.

Libération (France): 30/10/2002.

Limam, Mohammed Halim. «Detailed Analysis of the Phenomenon of Political Corruption in Algeria: Causes, Repercussions and Reform.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 2, April 2012.

Lipset, Seymour M. «Some Social Prerequisites for Democracy: Economic Development and Political Legitimacy.» *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, March 1959.

Lundahl, Mats. «Inside the Predatory State: The Rationale, Methods, and Economic Consequences of kleptocratic Regimes.» *Nordic Journal of Political Economy*: vol. 24, 1997.

Le Monde (France): 31/12/2002.

Le Point (France): 16/11/2001.

Le Quotidien d'Oran (Algérie): 11/3/2014; 15/4/2014; 27/11/2014, et 13/10/2015.

Malone, David M. and Nitzschke, Heiko. «Economic Agendas in Civil Wars: What We Know, What We Need to Know.» *Discussion Paper* no. 2005/07, April 2005.

Martinez, Luis. «Guerre Civile et Œuvres Pies en Algérie.» *Critique Internationale*: vol. 4, no. 4, 1999.

Medard, Jean-François. «L'Etat Patrimonialisé.» *Politique Africaine*: no. 39, 1990.

_____. «Les Paradoxes de la Corruption Institutionnalisée.» *Revue Internationale de Politique Comparée*: vol. 13, no. 4, 2006.

Mellah, Salima. «Les Massacres en Algérie 1992-2004.» Comité Justice pour l'Algérie, *Dossier No. 02*, mai 2004, <http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_2_massacres.pdf>.

Meny, Yeves. «Corruption Politique et Démocratie.» *Confluences Méditerranée*: no. 15, été 1995.

Morrow, James D. [et al.]. «Retesting Selectorate Theory: Separating the Effects of W from Other Elements of Democracy.» *American Political Science Review*: vol. 102, no. 3, August 2008.

North, Douglass C. «Institutions.» *The Journal of Economic Perspectives*: vol. 5, No. 1, Winter 1991.

Pateman, Carole. «Political Culture, Political Structure and Political Change.» *British Journal of Political Science*: vol. 1, no. 3, July, 1971.

Perlmutter, Amos. «The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities.» *Comparative Politics*: vol. 1, no. 3, April, 1969.

Persson Anna, Rothstein, Bo and Teorell, Jan. «Why Anticorruption Reforms Fail? Systemic Corruption as a Collective Action Problem.» *Governance:* vol. 26, no. 3, July 2013.

Pierre, Andrew J. and William B. Quandt. «Algeria's War on It Self.» *Foreign Policy*: no. 99, Summer, 1995.

Pitcher, Anne, Moran, Mary H. and Johnston, Michael. «Rethinking Patrimonialism and Neopatrimonialism in Africa.» *African Studies Review*: vol. 52, no. 1, April 2009.

Roberts, Hugh. «Algeria between Eradicators and Conciliators.» *Middle East Reports*: no. 189, July-August 1994.

_____. «Demilitarizing Algeria.» Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program, Washington D.C/Beirut. *Carnegie Papers*: no. 86, May 2007.

_____. «Review Article, Algeria's Veiled Drama.» *International Affairs*: vol. 75, no. 2, 1999.

Rose-Ackerman, Susan. «The Political Economy of Corruption.» Institute of International Economics, Corruption and Global Economy, <http://www.piie.com/publications/chapters_preview/12/2iie2334.pdf>.

Rothstein, Bo and Eek Daniel. «Political Corruption and Social Trust - An Experimental Approach.» *The Institute Quality of Government*, QOG Working Paper Series, 1, 2006.

Sandbakken, Camilla. «The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya.» *Democratization*: vol. 13, no. 1, February 2006.

Sidhoum, Salah-Eddine et Algeria-Watch. «Les Milices dans la Nouvelle Guerre d'Algérie.» *Comité Justice pour l'Algérie:* Dossier no. 17, décembre 2003, <http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_17_milices.pdf>.

Stefes, Christoph H. «Measuring, Conceptualizing, and Fighting Systemic Corruption: Evidence from Post-Soviet Countries.» *Perspective on Global Issue*: vol. 2, no. 1, Autumn 2007.

Talahite, Fatiha. «La Rente et l'Etat Rentier: Recouvrent-ils Toute la Réalité de l'Algérie d'Aujourd'hui?.» *Revue Tiers Monde*: no. 210, avril-juin 2012.

Teorell, Jan. «Corruption as an Institution: Rethinking the Nature and Origins of the Grabbing Hand.» Göteborg University, Department of Political Science, The Quality of Government Institute, *QoG Working Paper Series*: 2007: 5, November 2005.

Uzgel, İLhan. «Between Praetorianism and Democracy: The Role of the Military in Turkish Foreign Policy.» *The Turkish Year Book*: vol. 34, 2003.

Vannucci, Alberto. «The Informal Institutions of Corruption: A Typology of Governance Mechanisms and Anti-Corruption Policies.» *Cultura delle integrita nell Publica Administrazione*: no. 3, Marzo 2011.

Warren, Mark E. «What Does Corruption Mean in a Democracy?.» *American Journal of Political Science*: vol. 48, no. 2, April 2004.

El Watan (Algérie): 13/5/2007; 20-21/3/2009; 21/1/2010; 6/5/2010; 10/12/2010; 29/3/2012; 29/4/2012; 5-6-7-8 juillet 2012; 3/11/2013; 01/11/2015, et 5/4/2016.

El Watan Économie (Algérie): 3 au 9/11/2008; 1er au 7/2/2010; 2 au 8/12/2013.

Werenfels, Isabelle. «Beyond Authoritarian Upgrading: The Reemergence of Sufi Orders in Maghrebi Politics.» *The Journal of North African Studies*: vol. 19, no. 3, 2014.

_____. «Obstacles to Privatization of State-Owned Industries in Algeria: The Political Economy of Distributive Conflict.» *Journal of North African Studies*: vol. 7, no. 1, Spring 2002.

White, Gregory and Scott Taylor. «Well-Oiled Regimes: Oil and Uncertain Transitions in Algeria and Nigeria.» *Review of African Political Economy*: vol. 28, no. 89, September 2001.

Wright, Joseph. «Do Authoritarian Institutions Constrain?: How Legislatures Affect Economic Growth and Investment.» *American Journal of Political Science*: vol. 52, no. 2, April 2008.

Zartman, William. «Algeria at Forty: A Midlife Crisis.» *The Journal of North African Studies*: vol. 9, no. 2, Summer 2004.

Zouache, Abdallah. «Socialism, Liberalism and Inequality: The Colonial Economics of the Saint- Simonians in 19th-Century Algeria.» *Review of Social Economy*: vol. 67, no. 4, December, 2009.

Theses

Lenze, Paul Ernest (Jr.) «Civil-Military Relations in «Islamic Democracies»: Military Intervention and Withdrawal in Algeria, Pakistan, and Turkey.» (A Dissertation submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor

of Philosophy, Washington State University, Department of Political Science, May 2011).

Conferences

Colloque International El-Watan. «Cinquante Ans Après l'Indépendance: Quelle Destin pour Quelle Algérie?.» Alger 6-8 juillet 2012.

Dijk, Jan Van and Ruggiero, Vincenzo (eds.). *Forum on Crime and Society*. United Nations, Center for International Crime Prevention. New York: United Nations Publication, December 2002. Vol. 2.

Geddes, Barbara. «Authoritarian Breakdown.» Department of Political Science, UCLA Los Angeles, January 2004, <http://dss.ucsd.edu/~mnaoi/page4/POLI227/files/page1_11.pdf>

_____. «Minimum-winning Coalitions and Personalization in Authoritarian Regimes.» Paper prepared for presentation at the annual meetings of the American Political Science Association, Chicago, IL, 2-5 September 2004.

German Institute of Global and Area Studies. «Neopatrimonialism in Various World Regions.» Papers presented at: The workshop, German Institute of Global and Area Studies GIGA, Hamburg, 23 August 2010.

Johnston, Michael «Corruption and Democratic Consolidation.» Prepared for a Conference on: Democracy and Corruption. Shelby Cullom Davis Center for Historical Studies. Princeton University, 12 March 12, 1999. (Revised June 2000).

_____. «Corruption and Distorted Development: Competition, Institutionalization and Strategies for Reform.» USAID Conference on Economic Growth and Democratic Governance. Arlington, VA, 9-10 October 1997.

Governmental Reports

R A D P, Ministère des Finances, Inspection General des finances. «Rapport d'Étape Relatif au Contrôle de Certains Aspects de la Gestion de la Société Mixte Brown & Root-Condor (B & R-C) Notamment les Conditions d'Obtention des Contras en Algérie-Période 2001-2005.» Alger, Ministère des Finances, Inspection General des finances. Rapport No. 37/PR/1°, Date d'établissement 3/5/2006.

_____. «Rapport Complémentaire au Rapport d'Etape du 8 Mai 2006 Relatif a la Mission de Contrôle Auprès de la Société B & R-C, les Services du MDN et la Société SONARACH.» Alger, Ministère des Finances, Inspection General des finances, Rapport No. 66/PR, Date d'établissement 15/7/2006.

فهرس

ـ أ ـ

الآفاق الزمنية للحاكم: ١٤، ٦٣-٦٥

آلموند، غابرييل: ٤٦

آيت أحمد، حسين: ١٦٧

الائتلاف الحاكم: ٣٣، ٦٥

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ١٦، ٧١، ٧٣، ٧٥-٧٨، ٨٥، ١٥٤-١٥٥، ١٦٢، ٢١٣، ٢١٥

الأبوية: ١١٤

الاتحاد الأوروبي: ٥٩

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: ١٠٠، ١٠٢

الأتراك: ١٦-١٧، ٣٤، ٧٢، ٨٠-٨١، ٨٣، ٨٦-٨٧، ٨٩، ٩٧-٩٨، ١٠٦، ٢٠٩

اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية: ١٨٦

الإثنية: ١٥٤، ١٨٥

أحداث ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨: ١٣٢

أحداث ٨ أيار/مايو ١٩٤٥: ١٠٠

أحداث منطقة القبائل: ١٥٤

إحسان، القاضي: ١٩٩

الأخلاق: ١٨١

الأرستقراطية الحربية: ١١٩

أرنت، حنة: ٩١، ١٠٧

الإرهاب: ٩٨، ١٨٢

الأزرق، مغنية: ٨٣، ١٤٢

أزمة حزب الشعب ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية: ١٠٠

أزمة الدولة: ١٦٢، ٢٢٠

أزمة صائفة ١٩٦٢: ١٢٧-١٢٨، ١٣٠، ١٦٧

الأزمة العربية: ١١٥

الاستبداد السياسي: ٣٤، ٨٥

الاستبداد العسكري: ٩٢

الاستبداد الكولونيالي: ٩٩، ١٢١
استخلاص الريع: ٦٣
الاستعمار الفرنسي: ٣٤، ٨٣، ٨٧، ٩٦، ٩٩، ١٠٦، ١١٤، ٢١٧
الأسرة الثورية: ١٢٠، ١٦١
الأسرة المالكة: ٦٧، ٢٠٢
أسلوب الحكم: ١٠٧، ١٢٣-١٢٤، ٢٠٨
الأسواق التنافسية: ٥٩
الاشتراكية: ١٢٩، ٢١٧
الإصلاح الزراعي: ١٤٢
الاغتيالات السياسية: ١٣٤
الإفلات من العقاب: ١٣، ١٧٥
الاقتصاد الجزائري: ١١٢
الاقتصاد الرسمي: ١٤٨
الاقتصاد الريعي: ١٤٩
اقتصاد السوق: ١٤٨
الإمبراطورية العثمانية: ٨٤
الإمبريالية: ٩١، ١٠٧-١٠٨
أمراء الحرب: ١٨٥
الأمن العسكري: ٢٠، ١٣٠-١٣١، ١٣٣، ٢٠٤
الأمن المتبادل: ٥٣، ١٨٢
انتخابات ١٩٤٨ (الجزائر): ١٠٠
الانتخابات التشريعية ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧ (الجزائر): ١٦١، ١٨٩
الانتخابات الرئاسية ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (الجزائر): ٢٠٠
انتفاضة القبائل: ٨٤
الانتفاع السياسي: ٢١، ١٤٠
أندرسون، ليزا: ١٥٠
أنصار، بيير: ١١٦
الأنصاري، محمد جابر: ١١٥
الأنظمة الاستبدادية: ٣٨، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ١٤٩، ١٦٥، ١٧٣، ٢٠٧-٢٠٨
أنظمة الحزب الواحد: ٦٥، ٦٩
الأنظمة السلطوية: ١٤-١٦، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٦٩-٧٠، ١٣٨، ١٦٦
الأنظمة العسكرية: ٦٥
الأنظمة الكليانية: ٥٨
الأنظمة الكولونيالية: ١٠٨
الأنظمة المشخصنة: ٦٥، ٦٩-٧٠
الأنظمة الهجينة: ١٤٠
الانفتاح الاقتصادي: ١٧٨
الانفتاح السياسي: ١٧٨
انقلاب ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢: ١٩، ١٣٥، ١٨٠، ١٩٥
انقلاب ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥: ١٢٨، ١٣٠
الانكشاريون: ٨٠-٨١، ١١٨
أوتوريتارية: ١٨، ١٠٢
الأوتوقراطية: ٦٩
أوكامبو، لويس مورينو: ٤٢

أولسون، منصور: ١٥، ٣٣، ٦٤، ١٨٤

الأوليغاركيات: ٦١

الأيديولوجيا: ٥٣، ١٢٦

الأيوبي، نزيه: ١٤٦، ١٥٤، ٢١٤، ٢١٧

- ب -

الباب العالي: ٨١

بادي، برتراند: ٥٨، ١١٠، ١٦٠

باسكوا، شارل: ١١١

بايارد، جون فرانسوا: ١٦، ١١٨

باي، لوسيان: ٥٤

البايليك: ٨٤، ١٠٤، ١١٩

ببلاوي، حازم: ١٤٩

البتريمونيالية: ٢١، ٢٩، ٣٥، ٨٢، ٩٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٧٠، ٢٠٩

البتريمونيالية الجديدة: ٢٠٩

بجاوي، محمد: ٢٠٤

البدوي، إبراهيم: ١٥٣

براتون: ١٤٠

براهيمي، عبد الحميد: ١٠٩، ١٦٧، ١٧٦، ٢١٤

بربروس، خير الدين: ٨٠

البرجوازية: ٣٥، ٨٨، ١٤٢-١٤٥، ١٤٧

البرجوازية التجارية: ١٤٢

برجوازية الدولة: ١٤٣-١٤٤

البرجوازية الزراعية: ١٤٢

برزيفورسكي، آدم: ٥٧

برنامج التصحيح الهيكلي (الجزائر): ١٨٦-١٨٧

برنامج الصناعات المصنَّعة (الجزائر): ١٤٣

برنامج طرابلس ١٩٦٢ (الجزائر): ١٤٤

برنامج مكافحة الندرة (الجزائر): ١٤٨، ١٧٥

البريتورية: ١٩-٢٠، ٢٩، ١٢٣-١٢٥، ١٣٠، ١٣٣-١٣٥، ١٣٩، ١٨٢

البقرطة: ٣٥، ١٣٧، ١٤١-١٤٢

بلحاج، صالح: ٧

بلخير، العربي: ٢٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٠

البلدان الأفريقية: ١٣، ٣١، ٤٥، ٦٠

بلقاسم، شريف: ١٦٩

بلقاسم، كريم: ١٠١، ١٠٤

بلهوشات، عبد الله: ١٧٤

بلوصيف، مصطفى: ١٣٢، ١٧٤

بلوندو، جورجيو: ٤٧، ١١٠

بن أشنهو، عبد اللطيف: ١١١

بن بلة، أحمد: ١٩، ٢٢، ٣٥، ١٠٦، ١٢٨-١٣٠، ١٦٩، ١٩١، ٢١٠، ٢١٩

بن جديد، الشاذلي: ٢٠، ٢٢-٢٣، ١٠٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٨، ١٦٦، ١٧٢-١٧٤، ١٧٦-١٧٧، ١٨٠، ١٩٧، ٢١٠

بن خدة، يوسف: ١٠٢

بن درة، عمر: ١٩٧
بن طوبال، لخضر: ١٠٤-١٠٦
بن علي، زين العابدين: ٢٠٢
بن فليس، علي: ١٩٣
بنك آل خليفة: ١٩٨
بن لرنب، منصور: ٧
بن نبي، مالك: ٨٥
بن هوني، يزيد: ١٥٧
البنى الاجتماعية التقليدية: ١١٣-١١٤، ١٥٤، ١٥٧
البنى التقليدية: ٢٢، ٣١، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٠-١٦٢، ١٩١
بني ميزاب: ١٦٢
بوتفليقة، سعيد: ١٩٢، ٢٠٠
بوتفليقة، عبد العزيز: ٢٠-٢٤، ٣٦، ١٢٨-١٣٠، ١٣٩، ١٦٩، ١٧٣-١٧٤، ١٩٠-١٩٦، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢٠
بوخبزة، امحمد: ١١٣
بورديو، بيار: ١٥٥
بورقية، رحمة: ١٥٦
بورمون، لويس دي: ٨٩
بوشلاكة، عبد السلام: ١٠٧-١٠٨
بوصوف، عبد الحفيظ: ١٠٤
بوضياف، محمد: ١٢٨، ١٣٢، ١٦٧
بوطالب، محمد نجيب: ١٥٦، ٢١٤
البوليباركية: ٥٢
البوليس السياسي: ١٣٥، ١٩٨
بومدين، هواري: ١٩-٢٢، ٣٥، ١٢٨-١٢٩، ١٣١-١٣٣، ١٣٥، ١٣٨-١٣٩، ١٤٥، ١٥٢-١٥٣، ١٦٦، ١٦٨-١٧٢، ١٧٩، ١٩٢-١٩٣، ٢١٠، ٢١٨
بيان أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤: ١٠١-١٠٢
بيرتون، مايكل: ٥٣
بيرك، جاك: ١٥٥
البيروقراطية: ٤١، ٩١، ١٠٨، ١٢٩، ١٣٧-١٣٨، ١٤١، ١٤٣-١٤٥، ١٦٨
بيكار، إليزابيث: ١٥٦
بيونو دو مسقيتا، بروس: ١٥، ٣٣، ٦٦-٦٧، ٦٩، ٢١٥

ـ ت ـ

تابر، ريتشارد: ١٥٦
التاريخ الاستعماري: ٧٣
التأميم: ١٣٦، ١٤٣
تأميم الأملاك الأجنبية: ١٤٢
تأميم المحروقات (الجزائر): ١٥٠
التبعية: ٨١، ١١٠، ١٣٩، ١٥٠
التبعية الزبونية: ١١٠
التجمع الوطني الديمقراطي: ١٦٢، ١٨٩
التحديث: ٢٧، ٣٠، ٤٩-٥١، ٩٥، ١١٢، ١٢١، ١٣٢

التحرير الاقتصادي: ٤٨، ٦١
تحرير التجارة الخارجية: ١٨٦
التحرير السياسي: ٣٦، ٤٨-٤٩، ١٨٩
التحول الاجتماعي: ١٥٠
التحول الاقتصادي: ١٥٠
التخطيط المركزي: ١٤٣
التخلف: ١٢١
ترييف المدن: ١٤٤
التسيير الذاتي: ١٤٢-١٤٣
تشانغ، إريك: ٦٥، ٦٩
تشودري، كيران عزيز: ١٥٠
التضامنات القبلية: ١٥٨
التضامن الاجتماعي: ١٦٢
التضخم البيروقراطي: ١٤٠
التعبئة الشعبوية: ١٧٢
التعبئة الشعبية: ١٠١
التعبئة الصوفية: ١٩٤
التعددية: ٤٥، ٥٨، ١٠٢، ١٢٩، ١٣٥-١٣٦، ١٦٠-١٦١
التعددية الحزبية: ١٦١
التعددية السياسية: ١٠٢
التعددية المقيَّدة: ١٢٩
التعزيز الديمقراطي: ٥٤
التقسيم الإداري (الجزائر): ١٥٩
التكنوبيروقراطية: ١٤٣
التماسك الاجتماعي: ١٦٢
التمايزات الطبقية: ١٤٦
التمييز العنصري: ٩١، ٩٩
التنافس السياسي: ٦٩
التنافسية: ٤١، ٤٥، ٥٣، ٥٩
التنظيم الإداري الجديد (١٩٦٧): ١٥٩
التنظيم القبلي: ٧٥، ٧٨، ٨٠، ١٥٨
التنمية الاشتراكية: ٢٠، ١٣٢
التنمية الاقتصادية: ٤٥، ٥٠، ١٤٩
التنمية الرأسمالية: ١١١، ٢١٤
التنمية المستقلة: ١٤١
توريل، جون: ٤٥
توكفيل، أليكسي دي: ١٧، ٩٠، ٩٨
التيار الاستقلالي: ١٨، ١٠٠
تيللي، شارل: ١٢٠

ـ ث ـ

الثروة الريعية: ١٥٠
الثروة النفطية: ١٥١، ١٥٣
الثقافة التقليدية: ١٤٥
الثقافة السياسية: ١٤، ٣٠، ٥٣
ثقافة الفساد: ٢٨، ٣٨، ٤٥، ١٩٠، ٢٠٨
ثقافة قبلية: ١٦٢، ١٦٥
ثقافة كولونيالية: ١١٥

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ (مصر): ٢٠٢
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ١٥٦
ثورة الأمير عبد القادر: ٩٨
ثورة التحرير: ٩٦، ١٠٣، ١١٨، ١٢٠، ١٣٤
الثورة الزراعية: ١٥٨
ثورة الشيخ بوعمامة: ٩٩

- ج -

الجابري، محمد عابد: ١١٦، ٢١٥
الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٣٣، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٤
جبهة التحرير الوطني: ١٦، ١٨، ١٠٠-١٠٣، ١٠٥-١٠٦، ١١٩، ١٢١، ١٥٧، ١٧٦، ١٨١، ٢١٥
الجريمة المنظمة: ٦١، ٢٠٣
جغلول، عبد القادر: ٧٨، ٨٣-٨٤، ٢١٥
الجماعات الإسلامية المسلحة: ١١٨
الجماعات القبلية: ٨٥
الجمعية الجزائرية: ١٠٠
الجهوية: ٢٢، ١٠٣-١٠٤، ١٢٧
جونستون، مايكل: ٣٢، ٣٤، ٤٤-٤٥، ٤٩، ٥٦، ٥٩، ٢٠٣، ٢١٦
جيش التحرير الوطني (الجزائر): ١٦، ١٠٩، ١١٩
جيش الحدود (الجزائر): ١٩، ٣٥، ١٢٦-١٢٨، ١٣٦، ١٤٥
الجيش العثماني: ٨٠
الجيش الوطني الشعبي: ١٣١

- ح -

الحاج، مصالي: ١٠٠-١٠٢
الحداثة: ٩٥، ١١٤، ١٢٢، ١٥٦، ٢١٥، ٢١٧-٢١٨
الحداثة الأوروبية: ١١٤
حداد، علي: ٢٠٠-٢٠١
الحد من الفساد: ٥٥، ٩٧
الحراك الاجتماعي: ٥١، ١٥٢
الحراك السياسي: ١٣٥
الحراك العربي: ١٥٣
الحرب الباردة: ٤٩
الحرب السياسية: ٥٩، ١٠٢
الحرب العالمية الثانية: ٩١
حربي، محمد: ١٨، ٩٥، ١١٩، ١٤٢
الحركة الإسلامية: ١٢٠، ١٨٤
الحركة الإسلامية المسلحة: ١٨٤
حركة انتصار الحريات الديمقراطية: ٩٥، ١٠٠-١٠١
الحركة الطرقية: ١٩٥-١٩٦

الحركة الوطنية: ٩٥، ٩٩-١٠٣، ١١٨، ١٣٦، ١٥٧-١٥٨، ٢١٦
الحركة الوطنية الجزائرية: ١٠٢، ٢١٦
الحريات السياسية: ١٥٢، ١٨٥
الحريات المدنية: ٥٩
حرية التجمهر والتظاهر: ١٧٨
حرية التصرف: ٣٩
حرية التعبير: ١٧٨
حزب جبهة التحرير الوطني: ١٢١، ١٧٦، ١٨١
حزب الشعب (الجزائر): ١٠٠
الحزب الشيوعي الصيني: ٦٧
الحزب الواحد: ٢٢، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ١٢٩، ١٣٥، ١٦٠-١٦١، ١٦٧، ١٩٣
الحزب الوطني (مصر): ٢٠٢
حشماوي، محمد: ٣١، ١٣٠، ١٣٥، ١٦١
الحضارة: ١١٥
حقوق الإنسان: ٦٦، ٩٠، ١٨٣، ١٨٧
الحكم الاستبدادي: ٢٨، ٥٨، ٩٩، ١٦٠
حكم الأولغاركيات: ٦٢
الحكم البايلكي: ٨٦
حكم البايليك: ١١٩
الحكم البوليباركي: ٥٢
الحكم الجيد: ٥٧
الحكم الديمقراطي: ٥٤، ٥٨، ٦٠
الحكم السليم: ٥٢، ٥٥
الحكم الصالح: ٢٨، ٥٩
الحكم الفاسد: ٢٨، ٧٠
حكم الفساد: ٣٣، ٤٨
حكم القانون: ١٦، ٢٣، ٦٦، ١٨١
حكم اللصوص: ٦٢
الحكم المركزي: ١٦، ٧٣-٧٤
حكم المستبد: ١٥، ٧٠
الحكم المطلق: ٥٧
الحكومة المؤقتة (الجزائر): ١٢٧، ١٤٠
حمداني، عمّار: ٨٩
حمروش، مولود: ٣٦، ١٧٧
الحملة الاستعمارية الفرنسية: ٨٤
حمودي، عبد الله: ٢١٥
حنون، لويزة: ٢٠١
حيدوسي، غازي: ١٤٥، ١٧١، ١٧٦-١٧٧، ١٧٩، ٢١٥

- خ -

خارجانية الدولة: ٨٧
الخبرة الكولونيالية: ١٨، ٣٤، ٩٣، ٩٥، ١٠٧
خذيري، الهادي: ١٧٤
الخصخصة: ١٩٨
خصخصة العنف: ١٨٣

خطة قسنطينة: ١١٢
خليفة، رفيق عبد المؤمن: ١٩٨
خليل، شكيب: ٢٠٤-٢٠٥
خوجة، حمدان بن عثمان: ٨٨
خيضر، محمد: ١٦٨

- د -

دال، روبرت: ٥٢
دامية، سكينة: ٧
دحلب، سعد: ١٠٢
الدستور: ١٢٥
دستور ١٩٦٣: ١٢٩
الدمقرطة: ٢٧، ٤٩، ٥٤، ١٤٩، ١٨١
دوبري، ريجيس: ١١٧
دور المحاباة: ٤٧
دو ساردان، جون بيير أوليفييه: ٤٧
الدولة البريتورية: ١٢٣
الدولة التسلطية: ١٤٢، ١٦٣، ١٧٦، ٢٠١، ٢١٩
الدولة التقليدية: ٥١، ٨٦، ١٠٨
الدولة الحديثة: ٥١، ٨٠، ١٢٢، ١٥١، ١٥٥
الدولة الريعية: ٢٩، ٣٢، ٣٥، ١٤٩-١٥٣، ٢١٠
الدولة العثمانية: ٨٩، ٩٧، ٢١٥
الدولة الفاجرة: ٢٠١
الدولة الكولونيالية: ٣٤، ٩٩، ١٢٢، ٢٠٩
الدولة المخزنية: ١٧، ٨٢، ١١٨
الدولة المدنية: ١٩، ٢٣، ١٦٧
دولة المؤسسات: ١٢٢
الدولة والقبيلة: ٨٦، ١٥٨
الدولة والمجتمع: ٢٣، ٢٩-٣٠، ٣٧-٣٨، ٤٢، ٤٩، ٥٦، ٥٩، ٨٦، ١١٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٧٢، ٢١٤
دولنة الاقتصاد: ١٣٦
دولنة السياسة: ١٢٢
الديكتاتورية: ٥٧
ديلمان، برادفورد: ١٤٩، ١٩٨
الديمقراطية: ١٢-١٣، ١٥، ٢٣، ٢٨، ٣١-٣٢، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٨، ٥٠، ٥٧-٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٩٥، ١٠٠-١٠١، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٨١-١٨٢، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٨

- ر -

رابطة قبلية: ٧٦
الرابطة الكولونيالية: ١١٥
رابطة النسب: ٧٦
الرأسمالية: ٦٥
رأسمالية الدولة: ١٤١

رأسمالية زبائنية: ١٩٩
الرأسمالية العالمية: ١١٢
رايت، جوزيف: ٦٣
ربراب، يسعد: ١٩٦
الربيع الأمازيغي: ١٥٨
الربيع العربي: ١٥٢
الرعوية: ١١٠، ١١٣، ١٥٨
ركيبي، خليفة: ٧
رمضان، عبان: ١٠٤
روبرتس، هيو: ١٦٦، ١٩٣
روث، غونتر: ١٤٠
الريع النفطي: ٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٢، ١٧٦
الريعية: ٢١، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ١٤٩-١٥٣، ٢١٠، ٢١٩

- ز -

الزاوية: ١٥٨، ١٩٥
الزاوية البلقايدية الهبرية: ١٩٥
زاوية سيدي أحمد بن بوزيان: ١٩٥
الزبونية: ١٢، ١٨، ٢٢، ٣١، ٥٤، ١٠٥، ١١٠، ١٣٩، ١٦١، ١٦٦، ١٨٩، ٢١٧
الزبونية السياسية: ١٢، ١٨، ٢١٧
زبيري، الطاهر: ١٩، ١٣٠، ١٦٦، ١٦٩
زروال، ليامين: ١٢٨، ١٨٩-١٩٠
زغار، مسعود: ١٧١، ١٧٤
زغدار، لحسن: ٧

- س -

سالم، حسين: ٢٠٢
ستيفز، كريستوف: ٤٢
سعد الله، أبو القاسم: ٨١، ٢١٩
سعدي، سعيد: ١٣٤
سكاروني، باولو: ٢٠٤
السلطوية: ١١، ١٤-١٦، ١٩-٢٠، ٢٢-٢٣، ٢٥-٢٧، ٢٩-٣٦، ٥٧، ٦٩-٧٠، ٩٥، ٩٩، ١٠٣، ١٠٨، ١٢١-١٢٢، ١٣٨، ١٤٩، ١٦٠، ١٦٦، ١٧٧، ١٨١، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٩-٢١٠
السلطوية الملبرلة: ١٧٧
السلع الخاصة: ٦٦، ٦٨-٦٩
السلع العامة: ٦٤، ٦٨-٦٩
سميث، ألستر: ١٥
السوق السوداء: ٦٩، ١٤٧-١٤٨
السوق الموازي: ١٤١، ١٤٨، ١٧٩
سونغ، كيم إل: ٦٧
السياسات الاستعمارية: ٧٢، ٨٨
السياسات العامة: ٣٨

- ش -

شازان، نعومي: ١٠٨

الشبكات الزبائنية: ٢٢، ١٧٥

شبكات الفساد: ٦٩، ١٧٥

شبكات الولاءات: ١٠٤

شرابي، هشام: ١١٤، ٢١٧

الشرعية الانتخابية: ٢٢، ١٩٤

الشرعية التاريخية: ١٣٦

الشرعية الثورية: ١٩، ١٥٣

الشرعية الدينية: ١٩٤

الشرعية الشعبية: ١٧٢

الشركات الاقتصادية الوطنية: ١٧٥

الشركات الأمنية الخاصة: ١٨٨

الشركات المتعددة الجنسيات: ١٧٧

الشركة الإيطالية للبترول (إيني): ٢٠٣-٢٠٥

شركة سايبام (الجزائر): ٢٠٣-٢٠٥

الشركة القابضة أونا (المغرب): ٢٠٣

الشركة الوطنية للبترول (سوناطراك): ١٧٧، ١٩٨، ٢٠٣-٢٠٥

شريف، محمد: ١٧٤

الشعبوية: ١٢٩، ١٦٧، ١٧٢

الشفافية: ٢٢، ٢٥، ١٨٨، ٢٠٧

شومبتر، جوزيف: ٥٢

- ص -

الصراع الاجتماعي: ١٥٠

الصراع بين التكنوقراطيين والمحافظين: ١٤٣

الصراع بين العصب: ٢٧، ٧٠، ١٦٦

الصراع الحضاري: ١٥٦

الصراع السياسي: ١٢٠، ١٥٦

الصفقة الاستبدادية: ٣٦، ١٧٦

صندوق النقد الدولي: ١٨٦

- ط -

الطرابلسي، ليلى: ٢٠٢

الطرقية: ٣٦، ١٩٢، ١٩٤-١٩٦

طلحيت، فتيحة: ١٧٥

- ظ -

ظاهرة التمدن: ١١٣

الظاهرة السلطوية: ٢٠٩

ظاهرة الفساد: ١١، ٢٦-٢٨، ٣١-٣٤، ٣٩، ٦٣، ١٢٣، ١٦٥، ٢٠٧-٢٠٨، ٢١٠-٢١١، ٢١٨

الظاهرة القبلية: ١٥٤

الظاهرة الكولونيالية: ١٠٨

ظاهرة الهجرة: ١١٢

- ع -

عباس، فرحات: ٨٩، ١٠٠، ١٠٢

عبد السلام، بلعيد: ١٣٣، ١٧١، ١٨٠

عبد القادر الجزائري (الأمير): ١٧، ٩٦-٩٩

عدي، لهواري: ١٣٥

العروي، عبد الله: ٨٦، ١٢٢

عزّ، أحمد: ٢٠٢

العشائرية: ١١٧، ١٥٦

العصابات الجوّالة: ٦٤-٦٥

العصابات الساكنة: ٢٠٦

العصابات المسلحة: ١٨٤، ١٨٨

العصابة: ١٤، ٦٤-٦٥، ١٨٤

العصبة: ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٩-٣٠، ٣٦، ٧٠، ٧٦، ٧٨، ١٣٣، ١٦٦-١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٩-٢١٠

العصبة الحاكمة: ٢٧، ٢٩، ١٣٣، ١٦٦، ٢٠٠، ٢٠٩-٢١٠

العصبية: ١٦، ٧٥-٧٩، ٨٥، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠-١٦٢، ٢١٥

العصبية القبلية: ١٥٧، ١٦٢

العصرنة: ٤٩-٥٠، ١١٢، ١٢٥

العقد الريعي: ١٥٢

العلاقة بين الدولة والجماعات القبلية: ٨٥

العلاقة بين الدولة والمجتمع: ٣٠

العلاقة بين الدولة والمواطنين: ٩٥

العلاقة بين النفط والاستبداد: ١٤٩

العلمنة: ١٠٨

علمنة الحقل السياسي: ١٠٨

العنف العسكرتاري: ١٠٨

العنف الكولونيالي: ٩٦

العنف المسلح: ٣٦، ١٦٦، ١٨٥، ١٩٠، ٢١٠

العنف الوحشي: ١٩١

العولمة: ٤٨، ١٨٨

- غ -

غاليسو، رونييه: ٨٣

غاندي، جنيفر: ٦٣

الغذامي، عبد الله: ١٥٥، ٢١٨

غرانميزون، أوليفييه لوكور: ٩٠

غزالي، سيد أحمد: ١٨٠

غولدن، ميريام: ٦٥، ٦٩

غيدس، بربرا: ٣٣، ٦٥

غيلنر، إرنست: ٢١٨

- ف -

فارشاف، فرانسوا كزافييه: ١١١

فالكون، بيار: ٢٠٤

فان ديويل، نيكولاس: ١٤٠
فانوشي، ألبرتو: ٤٣
فاني، فتيحة: ٧
فرنسة الجزائر: ٩٩
فرنسيس، أحمد: ١٠٢
الفساد التنافسي: ٤١
الفساد السياسي: ٢٣، ٢٥، ٣١، ٣٨-٣٩، ٢١٨
الفساد الهيكلي: ٤٣
الفضاء الخاص: ١٣
الفضاء العام: ١٣
فضيحة ٢٦ مليار دولار (الجزائر): ١٧٩
فضيحة تسريب وثائق بنما: ٢٠٦
فضيحة الخليفة: ١٩٨
فضيحة سوناطراك: ٢٠٣-٢٠٤
فضيحة الشركة المختلطة الجزائرية ـ الأمريكية: ٢٠٤
فضيحة الطريق السيار شرق ـ غرب: ٢٠٣
فلنسي، لويست: ٨٣
الفورة النفطية: ٢١، ١٤٠، ١٥٢
فيبر، ماكس: ٨٢
فيليب، لويس: ٩٧

ـ ق ـ

قانون الأهالي: ٩١
قانون الرحمة: ١٩٠
قانون الوئام المدني: ١٩٠
قايد، أحمد: ١٦٩
القبليّة: ١٧، ٢٢، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٥، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١٥٤-١٦٣، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٠
القبلية السياسية: ١٦٠-١٦١، ١٦٣
القبيلة: ٤٧، ٧١، ٧٤-٧٦، ٧٨-٧٩، ٨٦، ٩٢، ١١٤، ١٥٣-١٥٨، ١٦٠-١٦٣، ٢١٤، ٢١٨-٢١٩
القطاع الخاص: ٤٣، ١٤١، ١٤٤-١٤٩، ١٨٦
القطاع العام: ١٤١، ١٤٤
قيادة الأركان العامة (الجزائر): ١٩، ١٢٧، ١٣٢

ـ ك ـ

كارل، تيري لين: ١٥٠
كارلي، عمر: ١٢٠
الكاريزمية: ١٣٨
كافي، علي: ١٢٨
كامل، إبراهيم: ٢٠٢
كليتغارد، روبرت: ٣٨

كوانت، ويليام: ١٠١
كولبير، بول: ١٨٥

- ل -

لجنة التنسيق والتنفيذ: ١٠١
اللجنة الثورية للوحدة والعمل: ١٠١
اللصوصية: ١٣، ٣٠، ٣٢، ٦٤، ١٨٤-١٨٥، ٢٠٢، ٢٠٨
لورون، إريك: ١٧١
ليابس، جيلالي: ١٤٦
ليبست، سيمور مارتن: ٥٠
ليرنر، دانيال: ٥٠
ليكا، جان: ١٤٧

- م -

الماجدي، محمد منير: ٢٠٣
مارتيناز، لويس: ١١٨-١٢٠، ٢١٨
ماركس، كارل: ٨٤
المافيا: ٤٢، ١٨٤، ٢٠١
المافيا الروسية: ٢٠١
مالطي، حسين: ٢٠٥
مالك، رضا: ١٨٠
مبارك، جمال: ٢٠٢
مبارك، محمد حسني: ٢٠٢
المتصوِّفة: ١٩٤، ١٩٦
المجتمع المدني: ٢٢، ٥٤، ٦٠، ٦٢، ١٢٦، ١٥٥-١٥٦، ٢٠٧
المجلس الوطني الانتقالي (الجزائر): ١٩٠
المجلس الوطني للثورة (الجزائر): ١٠١، ١٠٤، ١٢٧
مجمع تونيك للتغليف: ١٩٩
مجمّع الخليفة: ١٩٨-١٩٩
مجموعة الشرق: ١٦٩، ١٧٤
مجموعة وجدة: ٢٢، ١٦٩، ١٧٣، ١٩٢
المحاباة: ٤٧، ٦٦، ٦٩، ١٧١
المحسوبية: ٤٧
المخيال الاجتماعي: ١٨، ١١٥-١١٨، ٢٠٩
المخيال التاريخي: ٢٩، ٣٤، ١١٦-١١٧، ١٣٤، ١٣٦
المخيال الشعبوي: ١٤٦
المدرسة الكولونيالية: ١٦، ٧٢-٧٣، ٧٩، ١٠٩
مدغري، أحمد: ١٦٩
مديرية الاستعلامات الأمنية (الجزائر): ٢٠، ١٢٨
مدين، محمد: ١٢٩
المديونية الخارجية: ١٧٦
مراسيم التسيير الذاتي (آذار/مارس ١٩٦٣): ١٤٢

مرباح، قاصدي: ١٧٤
مزوي، محمد رضا: ٧
المساءلة: ٢٤، ٢٦، ٣٣، ٣٩، ٥٤، ٦٠، ١٨٨
المساعدة العمومية من أجل التنمية: ١١١
مساعدية، محمد شريف: ١٧٤، ١٧٧
مشايخ الطرق: ١٠٦، ١٩٥
مفاوضات إيفيان: ١٢٧
المفتشية العامة للمالية: ٢٠٤-٢٠٥
المقدسي، بدوي: ١٥٣
ملّاح، علي: ١٣٠
الملك شارل العاشر: ٨٩
منتدى رؤساء المؤسسات (الجزائر): ٢٠٠
منجلي، علي: ١٦٩
المندوبيات التنفيذية المحلية (الجزائر): ١٩٠
منظمة شفافة دولية: ١٨٨
مهداوي، حسن: ١٤٩
المواطنة: ٢٢، ١٦٠
مؤتمر الصومام (١٩٥٦): ١٠٣
موساوي، عبد الرحمن: ١٢٠
ميثاق ١٩٧٦: ١٤٤
ميثاق ١٩٨٦: ١٤٤
ميدارد، جان فرانسوا: ٤٤، ١١٠
مينيي، جيلبر: ١٦٨

- ن -

نزار، خالد: ١٣٢
النزعة البتريمونيالية: ٢١، ٢٩، ٣٥
النزعة السلطوية: ١٢١-١٢٢
النزعة النيوبتريمونيالية: ١٣٩
النظام الأبوي: ١١٤، ٢١٧
النظام الاجتماعي: ٧٣
النظام الاستبدادي: ١٥، ٥٦-٥٧
النظام الاستعماري: ٩٢، ١٠٦، ١٣٦
نظام الانتفاع: ٢٣، ١٤٠
النظام البريتوري: ١٢٦
النظام التسلطي: ١٠٤، ١٢٩، ١٥٢، ١٨٧، ١٩٤
النظام الدولي: ١١٠
النظام الرأسمالي العالمي: ١١٢
النظام العسكري: ٨١، ٩٠
النظام القبلي: ٧٩
النظام المخزني: ٧٩
نظرية الاختيار السياسي: ٦٥
نظرية الأنصاف: ٧٣
النظرية الانقسامية: ٧٤-٧٥
نظرية المتخيّرين: ١٥، ٦٦
النقيب، خلدون حسن: ١٦٠
النمو الاقتصادي: ٣٨، ٥١، ٦٩، ١١١

نورث، دوغلاس: ١٣، ٤٦

النيوبتريمونيالية: ٢١، ١٣٩-١٤٠، ١٤٦، ١٦٠، ٢١٠

- هـ -

الهرماسي، محمد عبد الباقي: ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٨٥، ٩٨، ١١٨، ١٤٣، ٢١٩

هنتنغتون، صموئيل: ٤٩، ٥١، ٥٣، ١٢٤-١٢٥، ٢١٩

هنري، كليمنت مور: ١٥٣

هوبسباوم، بوبولينو: ١٦١

الهوية: ١١٣، ١٨١

هيايغلي، جون: ٥٣

هيرمت، غي: ٥٨، ٢١٤

- و -

ورلن، هربرت: ٤٢

وزارة الدفاع الوطني: ١٣١، ٢٠٤

الوضع القائم: ٢١، ٢٩-٣٠، ١١٥، ١٢٣، ١٥٠، ١٦٦، ١٩١، ٢١٠-٢١١

وقف إطلاق النار (١٩ آذار/مارس ١٩٦٢): ١٠٦، ١١٨

ووتربوري، جون: ١٤٧

ويرينفيلز، إيزابيل: ١٩٤

- ي -

يافلينسكي، غريغوري: ٤٢

يحياوي، محمد صالح: ١٧٢